عبد المجيد جحفة

دلالة الزمن في العربية

دراسة النسق الزمني للأفعال



عبد المجيد جحفة

دلالة الزمن في العربية

دراسة النسق الزمني للأفعال

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفدير، الدار البيضاء 20300 - المغرب
الهاتف / الفاكس : 022.34.23.23 (212)
الفاكس : 022.40.40.38 (212)
الموقع : www.toubkal.ma
البريد الإلكتروني: contact@toubkal.ma

تم نشر هذا الكتاب ضمن
سلسلة المعرفة اللسانية

الطبعة الأولى 2006

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

لوحة الغلاف للفنان محمد صابر فايزو

الإيداع القانوني رقم : 2006/2191

ردمك 9-00-496-9954

المحتوى

مقدمة

تعبر اللغة بالمقولات النحوية عن المفاهيم والتصورات البشرية، وعن كيفية بنائها في الأذهان. وعلى اللساني أن يرصد هذه المفاهيم وينسبها إلى اللغة الطبيعية من خلال مساءلة تعبيريتها، واقتراح أنسقة علاقية مبرِّرة بين المقولة النحوية وما يقابلها من تصورات. وفي هذا الإطار، يقتضي البحث في الإحالة الزمنية مساءلة تعبير مقولة الزمن عن أشكال هذه الإحالة في تنوعها وفي نسقيتها، ورصد تنوع المقولات الزمنية، وربط أشكال الزمن النحوية بالتصور الزمني.

ينصبّ هذا البحثُ على تنوع الإحالة الزمنية في اللغة العربية وما يقابله من تنوع في الصرف، سواء أكان هذا الصرف عبارة عن تناوبات صيغية، أم كان أدوات ومكونات تدخل على الفعل بانية بذلك تنوع التعبير الزمني في العربية. كما يسعى البحث إلى بناء نسق زمني-جهي يرصد هذا التنوع ويعبر عنه اعتمادا على بعض النظريات والاجتهادات الحديثة.

تعد ظاهرة الزمن في اللغة الطبيعية من الظواهر المعقدة، إذ تدخل في تكوين الزمن مؤشرات نحوية لها طبيعة متباينة أحيانا، إضافة إلى أنه يمكن أن يُتناول في مستويات مختلفة، تبعا للمحتوى (النظري والتجريبي) الذي يُسنَد إليه. وقد كان هذا التنوع والتعقيد من بين الأسباب المركزية في غموض جزء مهم من الأدبيات التي تناولت الزمن في تجلياته اللغوية.

ويساهم في هذا التعقيد ما يمكن ملاحظته على الدراسات الزمنية من تشتت. فقارئ أدبيات الزمن يثيره تنوع المشاكل والنظريات والمجالات التي تندرج فيها هذه الأدبيات. وكما هو الحال في إشكالات لغوية أخرى، لا نجد إجماعا بصدد ما

يُلاحَظ، ولا بصدد المجال الذي يمكن أن تصاغ فيه مشاكل الإحالة الزمنية، وخصوصا بالنسبة للغة العربية التي تشكو من قلة الوصف لنسقها الزمني.

ورغم هذا، يمكن ملاحظة بعض النقط التي تتفق بصددها جل الدراسات الزمنية، ومنها: أ) أن الزمن مقولة نحوية، وهو، إلى جانب هذا، مفهوم، ب) يربط المؤشر الزمني (الصرفي) بعدد من «القيم»، ج) يعني فهمُ القول فهمَ إحالته الزمنية، أي الفاصل الزمني الذي يشير إليه.

ومن المهام الرئيسية التي يُفترض أن تتكفل بها الدراسات الزمنية:

أ) البحث عن أسس نظرية للبناء النحوي للعلاقات الزمنية، ورصد التفاعل القائم بين المعلومات الزمنية التي تعبر عنها اللغة.

ب) تنميط اللغات طبقا لهذا البناء النحوي، وتفسير التنوع (variation) الملاحظ فيها. وهذا يطرح علينا معرفة حدود هذا التنوع، ومعرفة الكليات اللغوية التي ينبني عليها.

تذكر أغلب الأبحاث حول الزمن أن الطبيعة الداخلية لزمن الفعل طبيعة إشارية. وترتبط هذه الخاصية بتحديد الإشارة باعتبارها مقولة لغوية تُربَط بالشخص (سمة الشخص الموجودة في الضمائر)، وبالمكان وبالزمن: فاللغة ظاهرة ممركزة للذات. وعلى هذا الأساس، اعتنت جل المقاربات بمسألة التلفظ في معالجة الزمن. فتحليلُ ريشنباخ (1947) Reichenbach، مثلا، يميز بين زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث. وبهذا يتم إدراج زمن التلفظ، بصورة منطقية صرف، في وصف الأزمنة الأساسية. وسواء عالجنا الأزمنة في إطار تمثيلي، أو في إطار غير تمثيلي، فإنه من الصعب إغفال زمن التلفظ في صياغة إشكال أزمنة الأفعال.

تساوق أزمنة الأفعال ظروف إشارية وغير إشارية تحدد زمن الفعل (وربما أزمنته). فكيف تعبر هذه الظروف عن الإمكانات الزمنية المختلفة في اللغة؟ إن أزمنة الأفعال هي التي تصنع النسق الزمني في لغة معينة، وتختلف التعارضات الواردة بين الأزمنة بحسب اللغات، مثلما يختلف عددها ووظائفها.

ولأزمنة الأفعال محتوى تمثيلي، وتخضع لضغوط توزيعية على المستويين اللغوي والنصي، وتوافق قيما دلالية مختلفة. وقد يكون هذا المحتوى التمثيلي لأزمنة الأفعال ذا طبيعة زمنية أوجهية أو وجهية.

ويتمثل المحتوى الزمني في السبق أو التوافق؛ أما المحتوى الجهي فيتمثل في البنية الزمنية الداخلية للحدث، كاللحظية والامتداد وغيرها، أما المحتوى الوجهي

فيتمثل في معان من قبيل الاحتمال أو الافتراض أو الشرط. فكيف تُبنى كل هذه المعلومات في نحو اللغة العربية؟ وما هي حدود البناء وإمكاناته؟

لقد وقع التركيز، في دراسة أزمنة الأفعال، على الخصائص الزمنية، وهو أمر دعت إليه الصياغات المنطقية المستعملة، ولكن الخصائص الجهية لم تُدرس بالشكل الكافي. أما البعد الوجهي فقد عولج عموما في إطار مفهوم المستقبل.

وقد تم تناول الزمن انطلاقا من افتراض خضوعه لنسق. وفكرة النسق فكرة أساس في الأعمال اللغوية عموما. والمقاربة النسقية، وإن كانت مفيدة، لا يمكن أن تبرَّر وظيفيا، لما نشهده من حالات حشو في تعبير الأزمنة. فكيف يتنبأ النسق بالحشوية؟ وهل يمكن الاستعانة بمفاهيم ذات طبيعة أخرى تلغي هذه الحشوية وتشذب الأنسقة المقترحة؟

إن تنوع استعمال الأزمنة في النصوص، وحشوية أنسقة الماضي، وعلاقة الأزمنة البسيطة بالأزمنة المركبة، كل هذا قاد بعض الدراسات إلى وصف التوزيعات التي تحظى بها أزمنة الأفعال من خلال نسقين زمنيين متداخلين.

تحمل الأشكال الفعلية مؤشرات زمنية. وقد استنتج النحاة (عربا وغيرهم) من ذلك أن التمايزات الزمنية تعد من الخصائص الأساسية للأفعال. وتختلف اللغات في المؤشرات التي ينتج عنها إسناد تأويل زمني للجملة. كما تختلف في التقابلات التي تبني النظام الزمني وتخصص كل تأويل زمني وتميزه.

غير أن البحث في نسق الزمن في اللغة العربية يواجه ما يمارسه التقليد الاستشراقي من تأثير. ومعلوم أن النحاة العرب القدماء يعتقدون، بإزاء التمايز الصرفي في الفعل، تمايزا زمنيا. أما أغلب المستشرقين فيرون فيه تمايزا جهيا. وقد أثرت هذه الدراسات، العربية منها والاستشراقية، على الطريقة التي حُلل بها النسق الزمني في اللغة العربية، في جعل الكثير من الأبحاث تنحو هذا المنحى أو ذاك.

ويضاف إلى هذا المشكل مشكل آخر له طبيعة نظرية. فأول سؤال نظري ينبغي طرحه بخصوص التمايزات الزمنية التي تعبر عنها الأفعال، يتعلق بمعرفة مدى إمكان إقامة خطاطة للأزمنة النحوية يكون انطباقها كليا.

سنصب اهتمامنا في هذا البحث على مشاكل الإحالة الزمنية ونوضح ارتباطها بمفهوم الزمنية كما تعبر عنه اللغات عموما. ولذلك سيكون منظورنا منظوراً مقارناً، وخاصة بلغات خضعت معطياتها للوصف، واعتُمدت في اقتراح افتراضات أساسية.

وقد نظمنا هذا البحث على الوجه التالي:

يعرض الفصل الأول بعض الأدبيات التي انصبت على الزمن، وخصوصا منها تلك التي تحاول بناء الإحالة الزمنية من خلال اعتماد فكرة النسق الزمني (و/ أو الجهي). كما يتناول الافتراضات الأساسية التي هيمنت في البحث الزمني، مثل قرينية الزمن، وإشارية/ عائدية المؤشرات الزمنية. كما يعرض دلالة الإحالة الزمنية اعتمادا على المقولات النحوية، ويبين تنوع المحتوى التمثيلي للأزمنة (الزمن، الوجه، الجهة)، والفرق بين الزمن الدلالي والزمن اللغوي (النحوي والصرفي)، ويرصد البناء الزمني في نسق الأفعال وتعبيراته المتنوعة عن الزمن (وعن أشياء أخرى)، وما ينبغي أن يقابل ذلك من أدوات نظرية ونحوية. كما يقدم التصور المنطقي للزمن وما اعتمده من افتراضات (افتراض السور والعامل)، ويسوق النموذج الدلالي في تناول العلاقات الزمنية (نموذج ريشنباخ)، ويبين إسهام الطبقات الجهية في البنية الزمنية.

وقد خصصنا جزءا من هذا الفصل لعرض جهود بعض النحاة العرب القدماء في تصور الزمن، وفي اقتراحاتهم الزمنية التي بنوها (جزئيا) اعتمادا على التناوبات الصرفية. غير أن هذه التناوبات سرعان ما تختفي في تصورهم لتحل محلها علاقات من نوع آخر، وهي العلاقات بين الأشكال الصرفية و«الأدوات»، أو بين الأشكال الصرفية للأفعال وأشكال صرفية أخرى. ومعلوم أن النحاة لم يُفردوا للزمن بابا خاصا، وإنما تناولوه عرَضا في أبواب مختلفة. ولعل السبب في ذلك انشغالهم كليا بمفهوم العمل وما يستلزمه من جهاز واصف في تصنيف المعطيات اللغوية. فإذا أردتَ أن تعرف تصور القدماء للزمن، فأنت بحاجة إلى استقراء مجموعة من الأبواب النحوية.

وإذا كان قدماء النحاة قد أسندوا للتناوب الصرفي الفعلي قيما زمنية، فإن جل المستشرقين يذهبون إلى أن اللغة العربية ليست لغة زمنية، خلافا لما ادعاه النحو القديم، وإنما هي لغة جهية. وسنقف على هذا الطرح، ونبين مكامن الائتلاف والاختلاف بينه وبين طرح القدماء. وعموما، يميز المستشرقون والنحاة، في ربطهم بين صرف الفعل وزمنه و/ أو جهته، بين أصل نسقي وبين فرع لا يحكمه نسق، ويتحكم فيه الاستعمال. وقد قسمنا جهود المستشرقين قسمين: أ) قسما اقتصر على «ترجمة» مفاهيم القدماء الزمنية إلى تصورات جهية، وب) قسما استند في افتراضه الجهي على نوع من التحليل.

يمهد الفصل الثاني لمشاكل الإحالة الزمنية بعرض مجموعة من الإشكالات والحدوس التي ترتبط بالتأويل الزمني (أو القيمة الزمنية)، كما يوضح مجموعة من

التعالقات التي يمكن أن تقوم بين المعلومات الزمنية، والتي يتم بناء عليها إسناد تأويل زمني للجملة. ويمكن رصد هذه التعالقات، التي يمكن التمثيل لها في كل مستويات بناء الجملة، بناء على مجموعة من التقابلات التأويلية. ومن المعطيات التي عرضناها التباسُ شكل «يفعل» في إفادته للقيمة الزمنية (أو عدم إفادته لها)، وميزنا بين التأويل الفردي والتأويل العام لهذا الشكل. كما أوضحنا بعض أوجه الارتباط بين التأويل العام وبعض أشكال التطابق، إضافة إلى نظام العدد في المركبات الاسمية وإسهامه في قيام بعض التأويلات الزمنية. كما عرضنا لتنوع طبيعة الزمن في العربية وطرحنا بعض إشكالات التساوق بين مفاهيم الزمن من منظور تسويري. ويمكن عد هذا الفصل فرشا لإشكالات خصصنا لها فصولا لاحقة، ومنها العلاقة بين الزمن والجهة، والعلاقة الزمنية بين الفعل وموضوعاته.

يتناول الفصل الثالث بعض إشكالات البنية الزمنية في اللغة العربية وبعض خصائصها، ومنها التباس الحاضر وتمازج المعلومات الزمنية وازدواج الصرفة الزمنية... إلخ. كما يتناول فكرة النسق الزمني المبني على التناويات الصرفية، وما يطرحه من فرق بين البنية البسيطة والبنية المركبة. ويعتمد هذا التناول نظرية ريشنباخ وما لحقها من تطويرات، ويقارنها نظريا، وخاصة من حيث قوتها التعبيرية، ببعض اقتراحات النحاة. وسندافع عن تصور غير إقصائي في تناول الزمن والجهة، فاللغة ليست «لغة زمنية» صرف وليست «لغة جهية» صرف، بل هي كلاهما. وسنعتمد، في هذا، خطاطةً تبين أنواع الأزمنة والجهات التي تنزع اللغة العربية إلى التعبير عنها.

ونعرض تناول الفاسي الفهري (1993) للبنية الزمنية، سواء من حيث التصور الزمني/ الجهي المتبنى، أو من حيث الافتراضات العامة التي تؤسس البنية الزمنية في اللغة العربية، أو من حيث «امتزاج» المعلومات الزمنية وبنيتها النسقية (افتراض زوج). كما يتبنى الفصلُ فكرة ثنائية الإسقاط الزمني، ويرصد التمايز في طبيعة المعلومات الزمنية داخل هذه الثنائية (العلاقة ظ/ إ مقابل العلاقة إ/ ح). ويعرض التقابلات البانية لنسق الزمن والجهة والوجه والموجهات في التعبير الزمني العربي.

وإذا كان الفصل الثالث يرصد البنية الزمنية في الجمل الرئيسية، فإن الفصل الرابع ينصب على الزمن في بعض الجمل المدمجة، ومنها الجمل الواصفة. وتبين هذه التراكيب أن الدمج قد يكون زمنيا (جملة الصفة/ الصلة، مثلا)، وقد يكون جهيا (جملة الحال، مثلا). ويعكس الدمج الزمني تنوعات قائمة على الزمن تستدعي نقطة تلفظ جديدة، فيما يعكس الدمج الجهي تنوعات قائمة على الجهة، ولا تملك نقطة

تلفظ جديدة. وإذا اعتمدنا وقائع الربط الضميري، كما وردت عند الفاسي الفهري (1982)، أمكننا بناءُ مُواز ربطي لهذا التمايز بين نوعي الدمج. ومن جانب آخر، فالفرق بين نوعي الدمج إنما يعكّس في الحقيقة التباس صرف الفعل بين الزمن والجهة.

أما الفصل الخامس فنخصصه للعلاقات الزمنية بين الفعل وموضوعاته. ونعرض لمجموعة من القضايا التي ترتبط بإسهام مقولة الاسم في التأويل الجهي و/ أو الزمني للجملة. ونقترح آليات لحساب التفاعل الزمني والجهي بين الفعل والاسم، ونبين أن «جهة الكم» أساسية في بناء مجالات للتأليف الجهي في المركب الفعلي وفي الجملة. ويدافع هذا الفصل عن هذه المجالات، ويقترح، إلى جانب نقاشه النظري، بعض مبادئ التأليف داخل المجالات (بين الفعل وموضوعاته). ويفترض أن خاصية وضع حد نهاية للحدث (=المحدودية) ترجع إلى نظام التعريف، وأن خاصية تجزيء الحدث ترجع إلى نظام العدد فيه. ويتضافر هذان النظامان بشكل منتج في اشتقاق التأويل الزمني والجهي.

ويعرض الفصل السادس لإمكانات تسويغ بعض الظروف الزمنية. وقد أوضحنا هنا أن بناء هذه الإمكانات لا ينفصل عن بناء النسق الزمني والجهي، وعن التقاطع الحاصل بين الزمن والجهة. وقد تناولنا هذا التقاطع من خلال ما يدعى «جهة الترتيب» (أو جهة المنظور)، مما سمح لنا بتفسير التباس بعض الأشكال الزمنية في العربية، كما أتاح التمييز بين بعض المستويات التي تسوغ فيها بعض ظروف الزمن. وعلى هذا الأساس، اقترحنا بناءين موازيين في تسويغ الظروف المطلقة/ النسبية وظروف المقدار.

أما الفصل السابع فيتعرض للتفاعل بين الأسوار والتأويل الزمني، ويسائل من جديد العلاقة بين مجالات التأليف الجهي والزمني، ويبرز الترابطات التأليفية داخل هذه المجالات من خلال الخصائص التسويرية للمركبات الاسمية. ولهذه الخصائص دور أساسي في بناء تأويل التكرار، في إطار ما يعرف بتراكب الأسوار. ولبعض الظروف سلوك مواز لسلوك الأسوار من هذه الناحية، غير أن تأويل التكرار المرتبط بهذه الظروف تتحكم فيه بالدرجة الأولى أنماط الأحداث.

ما كان لهذا العمل أن يتم لولا مساعدة أساتذتي وزملائي وأصدقائي، سواء بالمناقشة والنقد والتقويم، أو بالدفع والتشجيع.

أشكر أستاذي عبد القادر الفاسي الفهري، الذي عمل على تكويني. أما أبحاثه فلها الفضل في تطوير أفكاري وتصوراتي بصدد قضايا اللغة العربية ولسانياتها. وأشكر أستاذي إدريس السغروشني نظير ما بذله من مجهودات في تكويني وفي رعايتي علميا

وإنسانيا. لقد أفدت منه العلم والنصيحة والتشجيع.

أشكر زملائي الأساتذة الذي رافقوا تشكل هذا البحث ورعوه باقتراحاتهم ونقاشاتهم، وخاصة في إطار أنشطة جمعية اللسانيات بالمغرب، وجلسات مجموعة البحث في اللغات العربية والسامية بكلية الآداب بنمسيك. أذكر من زملائي محمد غاليم، وأحمد عقال، ومحمد الرحالي، وأحمد الباهي، ومحمد بلبول، وعبد القادر كنگاي، وعبد الواحد خيري، وعبد اللطيف شوطا، ونعيمة التوكاني. وبالطبع، لا يتحمل هؤلاء المشكورون، وغيرهم ممن قد أكون نسيتُ ذكرهم، وزر ما قد أقترفه من أخطاء في هذا العمل.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر منظمة NUFFIC الهولندية التي خولت لي منحة للإقامة بجامعة ليدن خلال السنة الجامعية 1992-1993، مما مكنني من الإحاطة الأولى بالموضوع والإطلاع على أدبياته. وأشكر الأستاذ الراحل تون هوكسترا، لما وفره لي من دعم، ولما أحاط به هذا الموضوع من نقاش واهتمام، وللجو الذي كان يخلقه للباحثين بشعبة اللسانيات العامة بجامعة ليدن.

في أدبيّات الإحَالة الزمنيّة

تتسم الإحالة الزمنية بتعقد كبير، سواء في مستوى الوقائع اللغوية، إذ تتضافر في بناء هذه الإحالة عوامل شتى، أو في مستوى الأوصاف الممكنة والمحتملة لهذه الوقائع. وقد كان هذا سببا في غموض جزء مهم من الأدبيات التي حاولت تنظيم المشاكل التي تطرحها الإحالة الزمنية، وحال هذا الغموض دون تقديم وصف وتفسير ملائمين في كثير من الأحيان.

نعرض في الجزء الأول من هذا الفصل أهم الأعمال التي سعت إلى رصد الإحالة الزمنية في اللغات الطبيعية، مع محاولة الوقوف على بعض الخيارات النظرية التي انبنت عليها التحاليل المقدمة. وسنقتصر على تقديم ما يبدو معبرا عن الأسئلة الأساسية التي تهم الإحالة الزمنية، وما تطرحه من قضايا وصفية وتفسيرية.

أما الجزء الثاني فنخصصه لبعض الأدبيات الزمنية التي انصبت على اللغة العربية وعالجت معطياتها. وسنعرض تصورات قدماء النحاة العرب الذين صنفوا التنوعات الزمنية في اللغة العربية، وأسندوا للتناوب الصيغي في الفعل قيمة زمنية (من مضي وحضور واستقبال). وقد توزعت ملاحظاتهم حول الزمن على ظواهر متعددة، على سبيل التعليل والبرهنة.

أما أغلب الدراسات الاستشراقية للغة العربية فتكاد تجمع على أن هذه اللغة تجلي تقابلا جهيا، وليس تقابلا زمنيا، في نظام التناوب الصرفي للفعل. ويدعونا ورود الوصف نفسه عند هؤلاء المستشرقين إلى الاعتقاد بأن هذه الآراء إنما أخذت كلها عن مصدر واحد. ويعتقد الفاسي الفهري (1993)، بعد ملاحظته لتكرار العبارات نفسها عند أغلب المستشرقين، أن مصدر هذه التحاليل هو الفيلولوجي الألماني

كاسباري (1958) Caspari، الذي ترجمهورايت(1974) Wright[1]. ويمكن أن نميز في تناول المستشرقين بين طرحين: طرح جهي ناسخ لوصف القدماء ولمصطلحاتهم الزمنية، وطرح جهي يحاول بناء نوع من الاستدلال بخصوص «جهية» اللغة العربية.

1. أدبيات عامة

إذا قمنا بجرد لأهم النظريات التي عالجت الإحالة الزمنية لاحظنا أنها ترتكز، عموما، على ثلاث فرضيات[2]:

الفرضية الأولى: الزمن اللغوي ظاهرة قرينية، شأنها في ذلك شأن مقولات الشخص في الضمائر ومقولة الفضاء في ظروف المكان.

الفرضية الثانية: المؤشرات (أو السامات) الزمنية إما عائدية أو إشارية، شأنها في ذلك شأن المؤشرات الإحالية الأخرى.

الفرضية الثالثة: يرتبط مشكل الترتيب الزمني بالطبقات الجهية التي تعبر عنها الأفعال والجمل.

تسعى الفرضية الثانية إلى تأسيس تمييز بين نوعين من الإحالة الزمنية: إحالة زمنية مربوطة بالسياق، وتشير إلى الأزمنة العائدية؛ وإحالة غير مربوطة بالسياق، وتشير إلى الأزمنة الإشارية. والزمن الذي يمكن أن يعبر عنه الفعل ليس إشاريا أو عائديا في ذاته، فهذا «الزمن» قد يكون له استعمال إشاري أو استعمال عائدي بحسب ما يمكن أن يحمله السياق من معلومات. إلا أن هذا لا يعني أن حساب الإحالة الزمنية مشكل ذريعي يتعلق باستعمال اللغة[3]، بل إن الأمر يرتبط أساسا بتحديد سياقات العبارات الزمنية المستقلة (الإشارية) والسياقات الزمنية غير المستقلة (العائدية).

وتدافع أعمال أخرى عن مقاربة ترصد الإحالة الزمنية من خلال تصور ذريعي للإحالة. وفي هذا الإطار، يميز ميلنر(1982) بين الإحالة الزمنية المفترضة (أو الزمن بالقوة)، وهي دلالة العبارة الزمنية، والإحالة الزمنية المتحققة (أو الزمن بالفعل)، وهي قطعة الزمن التي تشير إليها العبارة اللغوية. ويميز بين العبارات الزمنية المستقلة والعبارات الزمنية غير المستقلة. ويذهب إلى أن المشاكل التي تعترض مقاربات الإحالة

1) انظر الفاسي الفهري (1993)، و(2000).
2) انظر داوتي (1976) Dowty. ويبني داوتي المقولات الجهية اعتمادا على عمل فاندلير(1968) وسنرجع في فصول لاحقة إلى بعض من المفاهيم الجهية المعتمدة في هذا الإطار.
3) وهو تحليل تتبناه عدة أعمال. انظر موشلير (1994) Moeschler.

الزمنية تكمن في أن الأزمنة التي تعبر عنها الأفعال هي في الحقيقة عبارات زمنية غير مستقلة، ولها إحالة زمنية افتراضية فحسب[4].

وتعتمد بعض النظريات الذريعية الفرضيتين الأولى والثانية استنادا إلى التوازي بين الإحالة الضميرية والأزمنة لبناء نسق استنتاجي للإحالة الزمنية. فالضمائر عبارات محيلة يستدعي تأويلها مرجعا في الخطاب. وهي، كسائر العبارات المحيلة، تعد موضوعا لفعل لغوي(speech act)[5] يتوّج بالنجاح إذا كان المرجع الذي حدده المستمع هو ذلك الذي كان ينوي المتكلم الإشارة إليه. وتذهب بعض الدراسات إلى أن إسناد الإحالة عملية ذريعية استنتاجية، رغم أن المظاهر اللغوية، وخصوصا منها الدلالية، تلعب دورا مهما في الإحالة[6].

1.1. دلالة الإحالة الزمنية

ما هي المشاكل التي تقف في وجه وصف الإحالة الزمنية، وكيف يمكن أن نصوغ، بوجه عام، هذه المشاكل في اللغات الطبيعية؟

يمكن أن نلخص القضايا والمشاكل التي ترتبط بالإحالة الزمنية كالتالي:

1. تعبر اللغة من خلال المقولات النحوية عن المفاهيم والتصورات البشرية[7].

والمشكل الأول الذي يطرح في الإحالة الزمنية هو رصد هذه المفاهيم ونسبتها إلى اللغة الطبيعية، ورصد المقولات الزمنية في اللغة الطبيعية، ثم رصد العلاقة بين المقولة النحوية (زمن ماض، أو زمن حاضر، أو زمن مستقبل) والتصور أو المفهوم الزمني (السبق، أو التواقت، أو الولاء).

4) ولا تقف افتراضات ميلنر(1982) Milner عند هذا الحد، وإن كان يفترض أن التأويل الزمني للأقوال يحصل على إحالته الزمنية المتحققة سواء بواسطة عملية عائدية أو بواسطة عملية إشارية. إلا أنه، خلافا للمعالجات الكلاسيكية، فالتأويل الإشاري لأزمنة الأفعال عنده ليس إلا تأويلا محايدا، أو إنه تأويل مجرد. وإذا وردت إشارة زمنية أخرى قادت التأويل وكانت مصدر إسناد الإحالة الزمنية المتحققة. انظر لمزيد من التفصيل، ميلنر(1982).

5) انظر تحديد الفعل اللغوي عند أوستين (1962). ويتكون الضمير من سمات العدد والجنس والشخص. ولا يتعرض جنس الضمير وعدده لمراقبة لغوية من سابق صريح أو ضمني. ولكن هاتين السمتين ترتبطان بالكيفية التي يعين بها المتكلم المرجع الذي يحال عليه. ويلعب التكوين الدلالي للفعل دورا في العملية الاستنتاجية التي تسند المراجع. وهذا الدور لا يكفي عموما في استخلاص المرجع الجيد داخل مجموعة المراجع الممكنة. كما أن الإشباع الدلالي (بالمعنى المعجمي) للعبارات المحيلة، إذا كان يلعب دورا أساسيا في إسناد المراجع الجيدة، لا يكفي دائما وحده في تحديد مرجع للإحالة المعينة، وينبغي التمييز بين الإشباع الدلالي (أهمية ودقة المعنى المعجمي) للعبارة المحيلة، والإشباع الإحالي (أي إمكان إسناد الإحالة) للعبارة المحيلة المعطاة في الاستعمال في وضع معين. وبما أن الإشباع الإحالي هو الاستثناء وليس القاعدة عموما، فإن إسناد الإحالة ليس عملية لغوية دلالية.

6) انظر موشلير(1994).

7) انظر جاكندوف(1983) وأعماله اللاحقة.

2. قد يحيل زمن الفعل على أحداث لها حصول في زمن مطلق (مطلق الماضي، مثلا)، أو على أحداث لها حصول نسبي (يُنظر إليه من خلال زمن آخر). وعليه، تكون الإحالة الزمنية إشارية أو عائدية. فكيف تجلي أزمنة الأفعال هذه الإشارية وهذه العائدية؟ وهل يوافق هذا الاختلافَ في الطبيعة اختلافٌ في طبيعة المقولة اللغوية التي تعكس كلا من التأويلين؟ وكيف يتجلى هذا الاختلاف في مستويات نحوية أخرى؟

3. كيف تُبنى العلاقات الزمنية في النصوص والمحكيات؟ وهل توجد مبادئ تحكم بناء النصوص الزمني؟ وما طبيعة هذه المبادئ، إن وُجدتْ؟

4. تساوق أزمنةَ الأفعال ظروف إشارية تحدد زمن الفعل، وقد تساوقها ظروف غير إشارية (دالّة على مقدار زمني، مثلا). فكيف يتم هذا التساوق، وما هي مستويات التمثيل له؟

وقبل النظر في هذه الأسئلة وفي ترابطاتها، في مستوى الوقائع والأوصاف، نسوق بعض المقاربات التي تصدت لها كلا أو جزءا.

1.1.1. بعض الطروحات

عوض تنميط الأعمال التي قاربت الأزمنة، نقترح صياغة بعض الطروحات التي نعثر عليها ضمنا أو صراحة في هذه الأعمال، وخصوصا تلك التي انصب اهتمامها على أزمنة الأفعال.

الطرح الأول: تصنع أزمنةُ الأفعال النسقَ الزمني في لغة ما. وتتمايز التعارضات الواردة بين الأزمنة بحسب اللغات، مثلما يتمايز عددها ووظائفها.

الطرح الثاني: لأزمنة الأفعال محتوى تمثيلي. فالاستعمالات المختلفة لأزمنة الأفعال توافق قيما دلالية متباينة.

الطرح الثالث: إن المحتوى التمثيلي لأزمنة الأفعال إما محتوى **زمني** أو محتوى **جهي** أو محتوى **وجهي**.

الطرح الرابع: تخضع أزمنة الأفعال لضغوط توزيعية على المستويين اللغوي والنصي.

يبدو الطرح الأول بديهيا، وخصوصا من الناحية اللغوية. وفكرة النسق فكرة أساس في الأعمال اللغوية عموما، رغم أنه لا يمكنها أن تعالج بعض الحالات الحشوية في تعبير الأزمنة.

وإذا كنا نقبل، عموما، الفكرة التي تقول إن لأزمنة الأفعال محتوى تمثيليا، إذ

تحيل الأزمنة سواء على أحداث ماضية أو أعلى أحداث حاضرة أو على أحداث مستقبلة، فإن محتواها التمثيلي لا يمكن إرجاعه ببساطة إلى مجموعة من شروط الصدق. فالتنوع الذي يرتبط باستعمالات أزمنة الأفعال ينبغي أن يسائل العلاقة بين الدلالة والبنية والاستعمالات. وهذا مشكل مطروح كذلك بالنسبة للظروف الزمنية حين تنعت زمن فعل معين.

يشوب أزمنة الأفعال تعقيد كبير من حيث خصائصها الدلالية الإحالية. فزمن الفعل يعبر عن محتوى زمني، من سبق أو تواقت أو ولاء بالنظر إلى لحظة التلفظ، ويعبر عن محتوى جهي، من لحظية وامتداد وتمام وعدم تمام. . . إلخ، ويعبر عن محتوى وجهي، يعبر عن منظور ذاتي للمتكلم، من احتمال وتسويف وافتراض وشرط. . . إلخ. وعلى المعالجة النسقية أن تبث في هذا التعقيد داخل نسق متكامل.

لقد ركزت أغلب الأعمال التي اتجهت نحو أزمنة الأفعال على الخصائص الزمنية، وذلك لأسباب ترتبط بالصياغات المنطقية المستعملة، ولكن البعد الجهي لم ينل اهتماما مماثلا. ومعلوم أن هذا البعد مركزي في تمثيل الأزمنة سواء في الأشكال اللغوية أو في الأشكال السردية في النصوص (وخصوصا في التعارض بين المستوى الأمامي والمستوى الخلفي (avant-plan/arrière-plan)، كما عند فاينرايش Weinrich (1973)، وهمبرغر (1986) Hamburger وراينهارت (1986) Reinhart).

أما البعد الوجهي فقد مثلته أغلب الأعمال في المستقبل. فالحدث الذي سيحصل في المستقبل لا يمكن التحقق منه بالكيفية نفسها التي يتم التحقق بها من حدث حصل في الماضي[8]. فالحدث المستقبل يتم التحقق منه بالكيفية نفسها التي يتم التحقق بها من حدث مؤكد أو محتمل أو ممكن. ويمثّل البعد الوجهي، أيضا، من خلال طابع مخالفة الواقع في بعض الأزمنة، ومن خلال مفهوم الشرطية.

إن تنوع استعمال الأزمنة في النصوص، وحشوية أنسقة الماضي، وعلاقة الأزمنة البسيطة بالأزمنة المركبة، كل هذا قاد إلى وصف التوزيعات التي تحظى بها أزمنة الأفعال في اللغة وفي السرد من خلال نسقين زمنيين فرعيين، سواء من منظور نسقي (وسنتحدث عن النسق العائدي والنسق الإشاري)، أو من منظور نصي سردي (وسنعارض هنا بين زمن الخطاب (أو زمن التعليق) وزمن التاريخ (أو زمن المحكي)).

---

8) يرجع مفهوم التحقق إلى شليك (1936) Schlick الذي يذهب إلى أن تحديد معنى الجملة هو تحديد القواعد التي تنظم استعمال تلك الجملة، وهو نفسه تحديد الطريقة التي نتحقق بواسطتها من صدق أو كذب تلك الجملة.

2.1.1 . الإحالة في اللغة

ما يثير قارئ أدبيات الزمن هو تنوع المشاكل والنظريات والمجالات التي تندرج فيها هذه الأدبيات . وكما هو الحال في إشكالات لغوية أخرى ، لا نجد إجماعا بصدد ما يُلاحَظ ، ولا بصدد المجال الذي يمكن أن تصاغ فيه مشاكل الإحالة الزمنية .

وقد عالقت هذه الإشكالات وغيرها قضايا مركزية ، مثل مشكل قرينية أو عدم قرينية أزمنة الأفعال ؛ أي هل تحيل أزمنة الأفعال بشكل حر على المراجع التي تشير إليها أم لا . وعالق هذه الإشكالات كذلك طبيعة العلاقات التي يمكن أن توجد بين الأنسقة الزمنية والأنسقة الظرفية (ظروف الزمن) ، وتأويل متواليات الأقوال في السرد .

يبرز هذا التنوع في الإشكالات جزئيا تنوع النظريات التي عالجت أزمنة الأفعال : المنطق المفهومي ، دلالة التمثيلات الخطابية ، اللسانيات النصية ، السرديات ، لسانيات القول ، نظرية الحجاج ، ذريعيات غرايس ، دلالة الأوضاع ، الفضاءات الذهنية ، . . . إلخ .

وقد أعطت هذه النظريات بعض العمق في تمثل الظاهرة مقارنة بأبحاث أخرى . فنحن نجد تفاوتا بين الأعمال التي انصبت على الدلالة الصورية (في دلالة مونتيغيو) والمنطق الزمني ، في حين أن النظريات الذريعية لم تطرق الموضوع إلا بصورة محتشمة . فمثلا ، لم يخصص ليفنسن Levinson (1983) إلا ست صفحات للحديث عن الإحالة الزمنية[9] .

وتذكر أغلب الأبحاث حول الزمن أن الطبيعة الداخلية لزمن الفعل طبيعة إشارية . وترتبط هذه الخاصية بتحديد الإشارة باعتبارها مقولة لغوية تُربَط بالشخص (سمة الشخص الموجودة في الضمائر) ، وبالمكان وبالزمن : فاللغة ظاهرة ممركزة للذات ، تعطي مكانة لغوية ووظيفية خاصة للشخص الأول ، أو المتكلم (أنا) ، ولمكَان التلفظ (هنا) ، وللحظة التلفظ (الآن)[10] . والحاضر هو مؤشر تلاقي الحدث والخطاب ، ولذلك استخلص الدارسون عموما أن الزمن النحوي خاصيته أنه تابع للإحالة ، ويشكل أثرا ، من بين آثار أخرى ، على التبعية الإحالية التي تتمتع بها اللغة[11] .

---

9) ليفنسن (1983) ، من الصفحة 73 إلى الصفحة 79 .

10) انظر لاينز (1990) ، ص 260 . ويذهب لاينز إلى أن مفهوم «الإشارة» استعمله النحاة الإغريق للإحالة على وظائف الضمائر الشخصية وأسماء الإشارة والأزمنة وعدد من السمات النحوية والمعجمية التي تربط الأقوال بالإحداثيات الزمنية والمكانية لنشاط القول .
وانظر لايكوف وجونسن (1980) اللذين ينطلقان ، في استدلالهما على مركزية الذات في اللغة ، من بعض التعابير التي تنبثق من تصور يسميانه : التصور «أنا أولا» .

11) انظر بنفنست Benveniste (1966) .

وإذا كانت أزمنة الأفعال قد شكلت مركز نظريات التلفظ، فإن الملاحظ أن أغلب الأعمال ذات التوجه الصوري قد متحت من الدلالة الصدقية (أو دلالة شروط الصدق)، وليس من الذريعيات[12]. فلماذا الحديث عن دلالة أزمنة الأفعال، وما وجه ربط زمنية اللغة بالذريعيات؟

سنرى أن ارتباط الدلالة، وليس التركيب، بالزمن ليس مفاجئا:

أ) فالزمن مقولة نحوية، وهو، إلى جانب هذا، مفهوم،

ب) يربط المؤشر الزمني (الصرفي) بعدد من «القيم»،

ج) يعني فهمُ القول فهمَ إحالته الزمنية (=فاصل زمني يشير إليه).

لننظر إلى الجملتين في (1). فالجملة الأولى (1أ) لا يمكن أن تصف ما تصفه الجملة (1ب)، ذلك أنهما لا تملكان نفس شروط الصدق. وهذا يسمح بأن نستنتج أن أزمنة الأفعال تحدد شروط صدق[13]. فمن منظور صوري، يمكن أن نتحدث عن دلالة لأزمنة الأفعال.

(1) أ. حين وصل زيد كان عمرو يكتب

ب. حين وصل زيد كتب عمرو

ورغم هذا، فإن استبدال زمن بآخر لا يؤدي دائما إلى تغيير في القيمة الصدقية[14]. فالبنيتان التاليتان لهما نفس شروط الصدق عموما:

(2) أ. السنة الماضية هطل المطر باستمرار

ب. السنة الماضية كان المطر يهطل باستمرار

ففي الحالتين اللتين تصفهما الجملتان أعلاه، يكون «صادقا أن المطر تردد في المرحلة التي تسبق السنة التي تتضمن لحظة التلفظ». وهذا يبين أن أزمنة الأفعال ليس لها نفس الدلالة، بغض النظر عن العوامل التي تلازم سياق التلفظ. كما يتبين أن أزمنة الأفعال لا تعبر دائما عن علاقة مباشرة أو غير مباشرة بزمن التلفظ[15].

سقنا أعلاه خمسة مشاكل ترتبط عادة بالإحالة الزمنية. ونود أن نوضح كيفية ارتباط هذه المشاكل بمفهوم الزمنية (temporalité). وسنتحدث عن هذا المفهوم من خلال

---

12) انظر ڤيت (1980) Vet، وكامب (1981) Kamp، ونيف (1982) Nef.

13) تتغير شروط الصدق بتغير الأشكال الزمنية التي تحيل عليها (بارتي وبتيت(1978) وغـينتنر (1978) Guenthner وڤيت (1980) وسميث (1982) C. Smith ونيف (1986)). إلا أنه لا يؤدي استبدال زمن بآخر دائما إلى تغيير في القيمة الصدقية (ديكرو(1986) Ducrot).

14) انظر ديكرو(1989).

15) انظر ڤيت(1985)، ص. 3.

الفرق بين الزمن اللغوي والزمن الدلالي[16]، ومن خلال المقولات التي تعبر عن الزمن، ثم نعرج على نسق أزمنة الأفعال، ونختم بأزمنة الأفعال في النصوص.

2.1. الزمن الدلالي والزمن اللغوي

الزمن مقولة لغوية تسهم في بناء البنيات اللغوية. وهذه المقولة مقولة فعلية بامتياز، رغم أنها ترتبط بمقولات أخرى، مثل الظروف على اختلاف أنواعها. إلا أن الزمن المرتبط بالأفعال ليس من طبيعة الزمن المرتبط بالظروف. فهو في الأولى مقولة لبناء الجملة (أي مقولة تركيبية)، وفي الثانية مقولة معجمية، إذ يكون الزمن جزءا من دلالة الظرف المعجمية.

إذا نظرنا إلى ارتباط الأزمنة بالأفعال أمكن أن نقول إن هذه الأزمنة تنتظم في نسق. إلا أنه، حين نقول إن الزمن مقولة لغوية، فينبغي أن نفهم أنه ليس مقولة لغوية في ذاته. فالتوافق الذي نقيمه، باعتبارنا متكلمين، بين المقولات النحوية التي تمثلها أزمنة الأفعال (الماضي والحاضر والمستقبل) ومفاهيم [**الماضي**] و[**الحاضر**] و[**المستقبل**]، قد يكون نتيجة للأوصاف التي قدمها النحويون على مر العصور.

فإذا نظرنا إلى التحليل الذي قدمه مادفيغ Madvig لأزمنة اللغة اللاتينية اعتمادا على محور أفقي ومحور عمودي[17]، فهمنا التوافق الذي وُضع بين المفاهيم الزمنية والأزمنة النحوية. ويقع التعارض على المحور الأفقي بين ثلاثة مفاهيم: [**الماضي**] و[**الحاضر**] و[**المستقبل**]. أما على المحور العمودي، فكل مفهوم يحقق بحسب هذه المقولات الثلاث. وبهذا نحصل على ثمانية أزمنة منظمة في ثلاثة أنسقة يتضمن كل منها زمنا أساسا[18]. وقد تم تطبيق هذا النسق على عدد من اللغات، ومنها اللغة الفرنسية[19].

يقترح يسبرسن (1924) نسقا يشبه نسق مادفيغ، ويتميز بإدراجه الصريح للبعد الخطي في الزمن، إلا أنه ينتج حشوا على مستوى الأزمنة داخل نفس المقولة، ولا يورد جميع أزمنة الأفعال. ويتكون هذا النسق من محورين: محور أفقي يتضمن المقولات

---

16) وقد يميز البعض بين «زمن نحوي» و«زمن مفهومي»، أو بين «زمن لغوي» و«زمن كرونولوجي». انظر يسبرسن (1924).

17) أخذنا هذا النسق من فيت (1980).

18) يتضمن الجدول تسعة أزمنة، إلا أن الشكل scribam يرد مرتين: مرة باعتباره مستقبلا للحاضر، ومرة باعتباره زمن المستقبل الأساس.

19) بما أن نسق الفرنسية معروف نسبيا، فإنه يسعفنا في توضيح نسق مادفيغ الآنف الذكر. انظر فيت (1980).

التصورية : الحاضر والماضي والمستقبل، ومحور عمودي يتيح لكل مقولة أن تتخذ ثلاثة أشكال مختلفة. وبهذا يحصل على أزمنة منظّمة في ثلاثة أنسقة فرعية، يتضمن كل منها زمنا قاعديا.

والصيغة التي يقترحها بيرسن لنسق الأزمنة تتعرض لنفس الانتقادات، ومنها حشوية الأزمنة في نفس المقولة، وعدم إدراج كل الأزمنة التي تحملها الأفعال.

وإذا كان النحاة قد عودونا النظر إلى التأويل الزمني من خلال مقولات نحوية، فإن هذا لا يعني البتة أن تصورات الماضي والحاضر والمستقبل واردة لغويا في تمثيل الزمن. وقد لاحظ لاينز (1980) أن التعارض الوارد في نسق أزمنة الأفعال في اللغة الأنجليزية هو التعارض ماض/ لاماض، والحاضر هو الحالة غير الموسومة صرفيا، والمستقبل زمن وجهي لا يتطلب حضور علاقة صرفية وإنما فعلا مساعدا (will).

ويستثني لاينز مما سبق القضايا غير الزمنية، وهي القضايا التي لا تطرح فيها مسألة الإحالة الزمنية. ومثال ذلك الحقائق الخالدة، نحو(3) :

(3) أ. واحد وواحد اثنان

ب. الله غفور رحيم

ويمكن أن نطلق على هذا النوع من الجمل الجمل الصادقة في كل زمن. وتعد القضية الصادقة في كل زمن «قضية قيمةُ صدقها ثابتة بالنظر إلى كل قيم t_i في مجموعة متناهية أو غير متناهية من نقط الزمن أو من فواصل الزمن (ز1، ز2، ز3. . . ، زن)»[20]. وعموما، فالقضايا الصادقة في كل زمن يعبر عنها في الحاضر، رغم أن استعمالها ليس متماثلا.

ويفسر لاينز الوظيفة غير الإشارية وغير الزمنية لبعض استعمالات الحاضر، ومنها القضية غير الزمنية، كما في (4 أ)، والقضية الصادقة في كل زمن، كما في (4 ب)، والقضية الجنسية، كما في (4 ج)، والقضية التي تعبر عن حقيقة عامة مثلما نجد في الأمثال والعبر، نحو (4 د) :

(4) أ. الوطن غفور رحيم

ب. تشرق الشمس كل يوم

ج. البقر نباتي

د. تنتهي حريتي حيث تبدأ حرية الآخرين

20) انظر لاينز (1980)، ص. 301.

إن القضية الموسومة بالزمن النحوي ليست فقط مرتبطة بالزمن أو مقيدة زمنيا : «إنها تتضمن إحالة على نقطة أو مرحلة من الزمن لا تعيَّن إلا بالنظر إلى النقطة الصفر، وهي نقطة التلفظ»[21]. وبهذا، فالزمن اللغوي عند لاينز عبارة عن مقولة إشارية داخليا.

إذا كانت التمييزات بين الماضي والحاضر والمستقبل غير أساسية في وصف الزمن، فما هي التمييزات الواردة؟ يقترح لاينز التعارضين التاليين : تواقت/ عدم تواقت، وسبق/ ولاء، في تحديد المقولات الزمنية : «إذا كانت ز0 هي النقطة الصفر (التي نحيل عليها بواسطة «الآن»)، فإنه :

أ) إذا كان زي = ز0 ، فإن زي ستحيل على الوقت الذي تحيل عليه ز0، وتحيل بذلك على الزمن النحوي الحاضر؛

ب) إذا كان زي # ز0، فإن زي ستحيل على نقطة أو مرحلة من الزمن لا تُواقت زه، وبذلك يتم تحديد اللاحاضر؛

ج) إذا كان زي > ز0 (أي زي بعد ز0)، فإن زي ستحيل على نقطة أو مرحلة في المستقبل»[22].

إن المفاهيم الزمنية ([ماض] و[حاضر] و[مستقبل]) مشتقة، إذن، منطقيا من ثلاث علاقات أساسية (التواقت والسبق والولاء). وهذه الدلالة تقليدية في التحليل المنطقي، وتدرج بحسب حاجات الأنسقة علاقات جديدة[23].

3.1. مقولات الزمن اللغوية ونسق أزمنة الأفعال

يوسَم الزمن لغويا بواسطة مقولات لغوية متنوعة. فقد يوسَم باللاصقة الصرفية، أو بالصيغة، أو بالفعل المساعد، أو بظرف الزمن، أو ببعض الأدوات التي ليست لها دلالة مستقلة على الزمن. ولكل «مكون» زمني وظيفة يقوم بها، على أنه قد يقوم بعدة وظائف، كما سنرى.

ورغم أن أزمنة الأفعال مركزية في معالجة الإحالة الزمنية، فإنه لا يُعقل أن تتصور معالجة لأزمنة الأفعال تغيِّب مختلف المؤشرات الزمنية التي ترد في الجملة. فإذا كان الزمن مقولة صرفية تنتمي للفعل، فإن المعلومة الزمنية التي تتضمنها هذه المقولة

---

21) نفسه، ص. 303.

22) نفسه، ص304.

23) مثل علاقة «التغطية» عند كامب (1981) ونيف (1982)، أو علاقة التضمن عند آخرين.

تخص الجملة. فدلاليا، كما يقول لاينز (1980)، الزمن عبارة عن مقولة جملية[24].

وفي التسلسلات الزمنية، لا يعد زمن الأفعال دائما حاسما في التأويل الزمني، وخصوصا حين يتعلق الأمر بتحديد نمط العلاقة بين الأقوال (هل هي علاقة سببية أم غير سببية، هل هي علاقة سبق أم ولاء أم تواقت). وهذا الأمر يسري على علاقات الإدماج التي تجمع بين حدثين (مثل الإدماج بالصلة أو بالوصف أو بالحال، . . . إلخ). وقد عالجت الأدبيات هذا النوع من الإدماج من الناحية الزمنية في إطار ما يُعرف بالمتوالية الزمنية (أو توالي الأزمان).

من المشاكل الكبرى في وصف أزمنة الأفعال تحديد النسق الذي يتحكم في هذه الأزمنة. ويمكن أن نتحدث، في هذا الصدد، عن:

أ) تناولات نسقية تسعى إلى وصف النظام الذي يسلكه النسق الزمني، من خلال مفاهيم وظيفية، إذ تسنَد لكل زمن وظيفة خاصة في النسق، تحددها مجموعة من الوسائط.

ب) تناولات نصية، تنظر إلى وظيفة أزمنة الأفعال من خلال توزيعها في النصوص، ومن خلال وظائفها الدلالية والتلفظية.

1.3.1. التناولات النسقية

يعطي النوع الأول من التناول النسقي تفسيرا لحشوية الزمن الماضي من خلال تواجد نسقين زمنيين يختلفان في الطبيعة التلفظية: فالنسق الأول يحدد نقط ارتكاز زمنية (السبق، التواقت، الولاء)، بالنظر إلى لحظة التلفظ؛ أما النسق الثاني فيحدد هذه النقط الارتكازية بالنظر إلى لحظة تُباينُ إحاليا لحظة التلفظ. غير أنه، مهما تكن العلاقة بين النسقين، فكيف يمكن أن نعالجَ بنيات ذات معانٍ وجهية من قبيل (5)[25]:

---

24) انظر لاينز (1980)، ص299. وسنرى أن التحليل المنطقي ينظر إلى الزمن بوصفه عاملا أو سورا مجاله القضية أو العلاقة الحملية. وتُسند الإحالةُ الزمنية إلى الجملة سواء بالحياد والتجرد، إذ تكون لحظة التلفظ (أو زمن الإخبار) هي الواردة في تحديد هذه الإحالة، أو بواسطة مؤشر زمني آخر. ففي الأمثلة أسفله ليس زمن الفعل هو المعلومة الزمنية الحاسمة في الإحالة الزمنية:

أ. في حلمي البارحة، ألتقي الرئيس وأحكي له ما جرى فيقرر الهرب

ب. في 1982، كانت مدينتنا ما تزال نظيفة

ج. حين كنت في وزارة المالية، وصل التضخم حدا غير مقبول

د. في سنة 2312، كانت العاصمة مليئة بالفئران.

فالجملة (أ) ينجزها متكلم يصور الماضي بالحاضر، وهو نوع من الماضي المسرود. أما الجملة (د) فيتلفظ بها متكلم يتموقع فرضا بعد سنة 2312. والجملتان (ب-ج) تدلان على الماضي، غير أن ما يحدد إحالتهما الدقيقة هو ما يرافقهما من عبارات ظرفية.

25) قد يُعترض على هذا بكون هذه الجملة تعبر عن وجه، وليس عن زمن (مثل «كنت سأفعل»). ولكن هذا الاعتراض لا يفسر شيئا، إذ ينبغي أن نعرف لماذا يمتنع مؤشر زمني بهذا الاستعمال.

(5) كنت أحب أن ترتدي قميصك الأخضر

ونشير إلى أن هذا الطرح في معالجة أزمنة الأفعال هو أساس تقسيم الأزمنة بالنظر إلى التعارض بين الإشارة والعائد: فنسق الحاضر يمكن أن ينعَت بالإشاري، بما أنه يترجم التلاقي بين نقطة الارتكاز الزمنية ولحظة التلفظ، في حين أن النسق الثاني يمكن أن ينعت بعدم الإشارية (أو العائدية)، بما أنه يترجم عدم التلاقي بين لحظة التلفظ ونقطة الارتكاز الزمنية[26]. وسنطلع بشكل مفصل على نسق ريشنباخ الذي ينطلق بدوره من هذه الأفكار دون أن يعتمد نسقين.

2.3.1. التناولات النصية

نسمي هذه التناولات تناولات نصية لأنها لا تهتم بجانب التناوبات الحاصلة بين أزمنة الأفعال (أو استبدالاتها)، ولكن بجانب استعمالها في النصوص، إذ تكون الخصائص سببا في توزيعات تكاملية (جزئيا). يتحدث بنفنست (1966) عن نوعين من التنظيم النصي: مستوى الخطاب ومستوى التاريخ. وينظر إلى التعالق بين مستويي التلفظ وأزمنة الأفعال من خلال التعالق بين التلفظ ونسق الضمائر الشخصية: تنتمي الضمائر الإشارية (أو الإشاريات، وهي ضمائر الحضور: الشخص الأول والشخص الثاني) إلى مستوى الخطاب؛ أما الضمائر العائدية (أو المستبدلات، وهي ضمائر الغيبة) فتنتمي إلى مستوى التاريخ. وهنا نعثر على التقابل بين الإشارة والعائد؛ إلا أن هذا التقابل يعطي تحديدات مختلفة للنسق الزمني. وبهذا نحصل على نسقين زمنيين أحدهما ينتظم على المحور الزمني ماض-حاضر-مستقبل، فيما ينتظم الآخر على المحور الزمني/ المتكلمي. فعلى مستوى التاريخ، كل الأزمنة ممكنة باستثناء الماضي البسيط (في الفرنسية)؛ وفي الحكي تكون الأزمنة الأساسية هي الماضي البسيط واللاتام والشرطي (في الفرنسية)، ولا يسمح إلا بالشخص الثالث. وواضح هنا أن الخصائص التلفظية والنصية تمتزج بمؤشرات الذاتية (أزمنة الأفعال والضمائر الشخصية)، وليست الخصائص الإحالية لأزمنة الأفعال سوى جزء من النسق.

يشكل تحليل فاينرايش(1973) Weinrich امتدادا لعمل بنفنست، الذي يؤكد على أن أزمنة الأفعال منظمة في نسقين يحيلان على مستويين تلفظيين[27]. ويذهب فاينرايش

---

26) نجد عند كلوم (1961) Klum تقسيما من هذا القبيل ينسحب على أزمنة الأفعال وعلى ظروف الزمن. ويسمي النسق الإشاري synégocentrique، وهو نسق يستند إلى المتكلم وإلى العلاقة التواصلية، ويسمي النسق الثاني allocentrique، ويستند إلى نقطة ارتكاز أخرى ليست هي المتكلم.

27) ويدعو همبرغر(1982) Hamburger إلى تصور مماثل.

إلى أن أزمنة الأفعال خالية من الإحالة الزمنية، وأنها ليست سوى «دلائل عنيدة» تشير إلى موقف كلامي (موقف التعليق أو الحكي)، وإلى منظور كلامي (المنظور الرجعي أو التنبؤي أو المحايد). ومن خصائص التصنيف الذي يدافع عنه فاينرايش أنه يقيم تقسيما تكامليا لأزمنة الأفعال، ويفسر بصورة نصية الاختلاف بين الماضي البسيط (باعتباره ينتمي إلى ما يسميه المستوى الأمامي)، وبين اللاتام (باعتباره ينتمي إلى المستوى الورائي)، إذ يعارض بينهما على محور «الإبراز» (mise en relief).

ومن خصائص هذا التناول أنه غير إحالي، ويرفض إسناد خصائص زمنية (ماض وحاضر ومستقبل) إلى الأفعال. ويذهب فاينرايش في تعليل ذلك إلى أن الأحداث التي حصلت فعلا وحدها يمكن أن نقول إنها ماضية؛ وأحداث الخيال لم تحصل فعلا، وبذلك لا يمكن نعتها بأنها ماضية، وبذلك لا تحيل زمنيا. فما هي الأشياء التي تسمح لفاينرايش بأن يقول إن الأحداث الخيالية لا يمكن أن تكون ماضية سوى أنها ليست حقيقية؟ يبدو، على العكس من ذلك، أن للأزمنة الفعلية إحالة زمنية، وأن هذه الإحالة الزمنية مستقلة عن طبيعة العالم (حقيقي هو أم خيالي) الذي تكون فيه صادقة.

4.1. دلالة الزمن وذريعياته

تطرح علينا مسألة ارتباط التأويل الزمني بالتلفظ سؤالا جوهريا: ما هي طبيعة المعلومات الزمنية التي تفيدها الجملة، هل هي دلالية و/ أم ذريعية؟ هل يتعلق الأمر بمعنى زمني، أم بإحالة زمنية، أم بأثر دلالي، أم بشيء آخر؟

1. المعنى الزمني (أو المدلول الزمني): هل يمكن أن نقول إن البنيتين في (6)، اللتين لا تتضمنان أي مؤشر زمني، مرتبكتان على مستوى المعلومة الزمنية؟

(6) أ. ممنوع الوقوف

ب. اتجاه ممنوع

إن كل متكلم للغة العربية يستطيع أن يفهم أن المنع يخص المرحلة السابقة على قراءته البنية أو الموالية لقراءته إياها: إذا كان هذا القول مكتوبا على لافتة في الطريق فإن المنع يخص، من وجهة نظر المتكلم، المرحلة الزمنية التي تخصه مباشرة، وهي مرحلة تواجده على الطريق. إلا أن هذا المتكلم يستطيع كذلك أن يفهم أن المنع يتجاوز تواجده هو على الطريق.

2. الإحالة الزمنية: ماذا عن النصوص السردية؟ وهل حذفُ أزمنة الماضي يعوق التأويل الزمني؟

إن حياد نقط الارتكاز الزمنية التي تدمجها أزمنة الماضية في التخييل لا يحذف الطابع الخيالي للسرد، ولا إمكان إسقاط الأحداث الموصوفة في الزمن الماضي. وبموازاة مع هذا، فالرواية المستبقة المكتوبة في الماضي لا تجعل القراءة متعارضة: فالأحداث تُسقَط في المستقبل، ولكن في مستقبل يقدَّم باعتباره تم. إن الحاضر الذي يصاحبه «الآن» لا يقتضي «المعاصرة»، وأزمنة الماضي التي تشير إلى انتهاء الأحداث الموصوفة لا تعني أن الأحداث التي تتم في سنة ماضية مضت بالنظر إلى لحظة القراءة.

3. أثر دلالي: لننظر إلى البنية (7 أ) التي تتضمن علاقة زمنية سببية. فهل هذه العلاقة نتيجة لمعنى القضيتين اللتين تكونان (7 أ)، أم لحضور مؤشرات زمنية، أم «للواو»؟

(7) أ. شرب سقراط جرعة وسقط ميتا

ب. شرب سقراط جرعة. سقط ميتا

لو كانت العلاقة ترجع إلى الواو فقط فإن حذفها سيلغيها. إلا أن هذا لا يقع، كما تبين (7 ب)، حيث تؤول الجملة الثانية باعتبارها نتيجة للأولى: فهل العلاقة ترتبط بوجود زمن في الفعلين (وهو الماضي)؟ يبدو أن هذا ليس صحيحا؛ فالمثالان(8) يبينان أننا نحافظ على العلاقة وإن غيرنا زمني الفعلين:

(8) أ. يشرب سقراط جرعة ويسقط ميتا

ب. سيشرب سقراط جرعة وسيسقط ميتا

مع العلم أنه لا تقبل كل الأزمنة هنا. ومثال ذلك (9):

(9) كان سقراط يشرب جرعة وكان يسقط ميتا

إذا لم تكن الواو (وما أشبهها، نحو «ثم» والفاء اللذين يفيدان الترتيب) أو زمن الفعل مسؤولين عن التأويل الزمني والسببي هنا، فما سبب هذا التأويل؟ يمكن أن نرجع هذا التأويل إلى ترتيب القضيتين ومحتواهما. إن الترتيب وارد، ودليلُ ذلك لحنُ (10)؛ ولكن القراءة السببية الملائمة (=سبَّب الشرابُ سقوطَ سقراط ميتا) يمكن أن تظل سارية إذا غيرنا أزمنة الأفعال كما هو مثبت في (11):

(10) سقط سقراط ميتا وشرب جرعة

(11) سقط سقراط ميتا. كان (قد) شرب جرعة

ويتضح من (11) أن هذه القيمة الزمنية ليست استلزاما حواريا مبنيا على الترتيب؛ فالترتيب السببي يمكن أن يخلقه الترتيب الزمني بدون احترام الترتيب الخطي بين القضية التي تعبر عن السبب والقضية التي تعبر عن النتيجة.

5.1 . المنظور النحوي للعلاقات الزمنية

عوض تبني المنظور النسقي في رصد العلاقات الزمنية ، تعرض جل الأنحاء التقليدية هذه العلاقات باعتبارها تجلي قيما عامة واستعمالات خاصة[28] . ويسري هذا التناول على الحاضر الذي يفيد قيمة عامة أو خاصة ، وعلى الماضي ، إذ يتم رصدُ قيمته العامة ، وهي وصف حدث يخوض في التحقق في زمن ماض بدون إظهار بدايته أو نهايته ، أو وصف حدث سبق ؛ ثم بعد ذلك تُعرَض استعمالاته الخاصة ، من عدم تمام مواقت ، وعدم تمام سردي أو تاريخي ، وتقديم للحدث الحاضر في الماضي . . . إلخ .

وإذا كانت الاستعمالات الخاصة مرتبطة من حيث معلوماتها بالإحالة الزمنية ، فإن القيمة العامة أقل ارتباطا بها . ففي الحاضر ، القيمة النوعية (générique) أو قيمة العادة هي التي تحضر ، أما في عدم التمام فنجد أن الطابع الجهي للحدث الموصوف هو الذي يحضر .

ومن جانب آخر ، يمكن أن تعارض الاستعمالاتُ الخاصة القيمة العامة . ولا ترصد الأنحاء التقليدية أسباب هذا التعارض ، ولا تحلل أسسه ، ولا تقيم ربطا واضحا بين العام والخاص . ويمكن أن نضيف إلى هاتين الملاحظتين أن المعلومات المقدَّمة معلومات غير متجانسة ، إذ إن أغلب الاستعمالات تصنَّف بمعايير دلالية بدون عقد توافق معين بين هذه المعايير وما تعبر به من أشكال . وعلى العموم ، فالتحليل اللغوي للزمن يبين أن التمييز بين القيمة العامة والاستعمالات الخاصة قد لا يكون واردا ، باعتبار أن القيم الزمنية تندرج في نسق يبني تعارضاته وتقابلاته في إطار محدد .

6.1 . التحليل المنطقي للزمن : المفهوم والماصدق

لا ينفصل التحليل المنطقي عن القيود الزمنية التي تتصل بالقضايا والجمل . وقد بينت عدة أبحاث في المنطق الزمني ، وعلى رأسها أعمال بريور (Prior (1967 ، 1975 ، أن مشكل الإحالة الزمنية مشكل وارد منطقيا وفلسفيا . وسنبين ، فيما يلي ، كيفية ورود

28) انظر مثلا العرض التقليدي لمعاني الحاضر في اللغة الفرنسية عند غريفيس(Grevisse (1986 ؛ ص . ص . (1288-1290) فالحاضر له قيمتان :

أ . قيمة عامة : فالحاضر هو زمن ما ليس مستقبلا ولا ماضيا ، إنه يلائم ما يحصل في لحظة الكلام ، وما كان غير زمني مثل العادة والحقائق العامة والمبادئ . إنه الحاضر العام المسمى gnomique .

ب . قيمة خاصة : يمكن أن ترد بعض أحداث الماضي القريب أو المستقبل القريب دالة على الحاضر . ويمكن أن نستعمل في حكي معين الحاضر التاريخي . ويعطي هذا الاستعمال الانطباع بأن الحدث ، وإن كان ماضيا ، يحصل في اللحظة التي نتكلم فيها . كما يرد الحاضر بعد الشرط إجبارا للتعبير عن حدث في المستقبل . ونجد بالطبع عددا من الإشارات التي ترصد استعمالات لا يمكن أن تندرج في الاستعمالات أعلاه .

المفاهيم الزمنية في الأنسقة المنطقية واستراتيجيات التحليل المعتمدة في هذه الأنسقة.

يرتبط مشكل الوصف المنطقي للزمن بخاصية من خصائص الأنسقة المنطقية التقليدية، وهذه الخاصية هي التي تميزها عن اللغات الطبيعية. فاللغات المنطقية الكلاسيكية لا تتضمن إلا القضايا غير الموسومة بالزمن. ولكي تترجَم جملةٌ ما بلغة منطقية، كما في حساب المحمولات، ينبغي أن تجرد من الإحالة الزمنية التي ترتبط بالفعل أو بمؤشر زمني آخر. فمثلا، تترجَم الجملةُ (12) بالمتوالية المنطقية(13)، التي لا تتضمن إلا رمزي المحمول «نام» (=ن) والفرد «خالد» (=خ):

(12) نام خالد

(13) ن (خ)

ومن أجل إدراج المعلومة الزمنية الغائبة في رمزية المنطق الكلاسيكي، تبنى المناطقة استراتيجيتين[29]:

أ. إضافة متغيرات للحظات أو للأحداث في الشكل المنطقي (تكتب هكذا: ز، . . . زن). وتسوَّر هذه المتغيرات فيما بعد، مثل متغيرات الأفراد، مما يزيد عدد موضوعات المحمول، إذ نصبح بإزاء منطق للمحمولات مع تسوير للحظات.

ب. إغناء النسق بإدراج عوامل (opérateurs) زمنية مفهومية، وتشتغل هذه العوامل بطريقة تماثل العوامل المعروفة في منطق الوجوه (logique modale). وعلى هذا الأساس يتم الحديث عن المنطق الزمني.

بهذا تتلقى الجملة (12) التمثيلين (14) و(15) في النسقين السالفي الذكر:

(14) Eز (ز<ز0 & ن (خ، ز))، حيث ز0 = لحظة التلفظ.

(15) مض ن (خ)، حيث مض = عامل مفهومي قيمته المضي.

في (22)، يصير المحمول (ن) ذو الموضوع الواحد محمولا ذا موضوعين (الموضوع الأول فرد، والموضوع الثاني لحظة). وفي (15)، يسبق الشكلَ ن(خ) عاملٌ مفهومي قيمته المضي (وهو مض)، له الدلالة التالية:

(16) «مض أ» صادقة بالنظر إلى لحظة ز إذذا كانت أ صادقة بالنظر إلى لحظة تسبق ز[30].

---

29) أنظر بريور(1975-1976) Prior، وغنتر (1978)، ونيف(1982).

30)انظر ألوود وأندرسن وداهل(1977) Allowood, Anderson and Dahl. ويورد هؤلاء، شأنهم شأن كل المناطقة، عوامل مفهومية أخرى. ويقترحون (ص 121 وما يليها) النظر في منطق الزمن وعلاقته بنقط الإحالة من خلال (أ) جملة صادقة كلما تم التلفظ بها، ومن خلال (ب) جملة تتغير قيمتها الصدقية بحسب الزمن والمكان اللذين يتم التلفظ بها فيهما. والحق أن أغلب الجمل في اللغات الطبيعية مربوطة سياقيا بوجه أو بآخر، أي أن فهم الجملة فهما ملائما يقتضي معرفة شيء ما عن السياق الذي تلفظت فيه

تركز أغلب التحاليل المنطقية على مناقشة محاسن ومساوئ ترجمة الإحالة الزمنية منطقيا. وقد بينت بعض الأعمال[30] أن العوامل المفهومية لا تسمح بصياغة تمثيل الزمن في لغة غير ملتبسة فحسب، بل تتنبأ ببعض الالتباسات التي لا نجد لها مثيلا في اللغات الطبيعية، كما يتبين من(25) التي تعكس التباسا من الناحية الدلالية الصورية:

(17) سيرقص كل طالب

ففي إطار الدلالة الصورية، وخصوصا دلالة مونتيغيو، لا تتلقى الجملة (17) تحليلا تركيبيا واحدا، وإنما تحليلين تركيبيين:

أ. قد يدمج م س بواسطة المتغير (هو0)، وهذه الصياغة هي التي تتلقى مؤشر المستقبل (الممثَّل صوريا بالعامل المفهومي مس)؛ أو

ب. يأتلف م س (المكوَّن من السور «كل» ومن الاسم «طالب») مع الفعل «رقص»، والشكل المسوَّر يوسم كله بالزمن.

وينتج كلُّ تحليل تركيبي أشكالا منطقية قابلة للتأويل شرط-صدقيا انطلاقا من ترجمتين لمختلف المقولات والتعابير داخل لغة مترجمة.

وقد قدمت بعض الأعمال براهين ضد منطق الزمن لصالح تمثيل تسويري[31]. ومن هذه البراهين:

أ. للعوامل الزمنية طابع تكراري، أما أزمنة الأفعال فليست كذلك: وهناك فرق بين تكرار العوامل (مثل: مض مض مض (قضية)؛ أو: مس مس مس (قضية)؛ أو: مس مض مس (قضية)، ... إلخ)، وبين الإدماج الزمني (مثل: «كان زيد قد أكل»، أو «سيكون أكل»، ... إلخ).

ب. هناك تماثل معين بين التسوير والزمن، إذ يمكن أن نترجم العوامل من خلال

=الجملة. ولا تُظهر عبارات منطق المحمولات هذا النوع من الارتباط السياقي (أو الخضوع للسياق). فإذا نظرنا إلى القواعد الدلالية لمنطق المحمولات لم نجد أية إحالة، كيفما كان نوعها، على وضع الكلام (أو وضعية التلفظ). فالجملة إما صادقة أو كاذبة، والسياق الذي ظهرت فيه لا دلالة له.
واتجه بعض المناطقة إلى بناء أنسقة تشبه اللغات الطبيعية من حيث هذا المنحى. واقترحوا أن شروط صدق الجملة ينبغي أن تحدد فقط بالنظر إلى مجموعة من نقط الإحالة أو المؤشرات (العلامات)، بما في ذلك المتكلم والسامع وزمن التلفظ ومكان التلفظ.
وقد حاول المناطقة، إلى جانب هذا، إدراج مقولة مرتبطة بالسابقة تميز اللغة الطبيعية في نسقهم المنطقي. هذه المقولة هي مقولة الزمن (زمن الفعل أو الزمن التركيبي). وقد بنوا، في سبيل ذلك، ما سمي بمنطق الزمن. ويشابه منطق الزمن منطق الوجوه، سواء في تركيبه أو في دلالته. وهكذا جرت العادة على أن يضاف إلى التركيب العادي للمنطق القضوي أو المحمولي مجموعة تتكون من أربعة عوامل زمنية يتم تأويلها طبقا لقواعد بناء الزمن المنطقية.
وانظر، في تفصيل الخصائص المنطقية للزمن، أوجيهارا (1996) Ogihara.

31) ومن بينها غنتر (1978).

أسوار: [مض]= «كان الحال على الأقل أن. . . » (تسوير وجودي)؛ [كل زمن]= «كان الحال دائما أن. . . » (تسوير كلي).

ج. تراقب وجهة نظر المتكلم في اللغات الطبيعية السياقات المدمجة (ففي «قال زيد إن عمرا سيأتي»، ننظر إلى المستقبل بالنظر إلى لحظة التلفظ)[33].

رغم الحجج المقدمة لصالح الأنسقة التي تعتمد التسوير، فإن هناك برهانا منطقيا حاسما يدعم المعالجة المنطقية للزمن. ويتعلق هذا البرهان بالطابع المفهومي للزمن، ويمكن أن نبينه من خلال سياقات زمنية مستغلقة. ففي مثل هذه السياقات، ينبغي اللجوء إلى نموذج منطقي مفهومي. ولا نجد هذا إلا في الأنسقة ذات العوامل، لأنها أنسقة مفهومية، أما أنسقة الأسوار فتنتمي إلى المنطق الماصدقي.

ويبين المثال (17) استنتاجا غير قائم، والسبب في ذلك هو المعلومات الزمنية المقتضاة في المقدمة (ب):

(18) أ. تزوج زيد هندا

ب. هند أرملة

ج. تزوج زيد أرملة

لشرح هذا المنحى الكاذب المرتبك في الاستنباط، يجب أن نعطي ترجمة تلجأ إلى العوامل الزمنية الموجودة في المنطق الزمني:

(19) أ. تزوج زيد هندا قبل الآن

ب. هند أرملة الآن

ج. تزوج زيد قبل الآن شخصا هو أرملة الآن.

ما هي طبيعة المضامين الزمنية التي تُربَط بهذه الأنسقة المنطقية؟

أ. يتم تمثيل الزمن، في المنطق الزمني، بواسطة عوامل مفهومية تنطبق على قضايا أو على دوال قضوية؛ ويسمح جانبُها الدلالي بتعيين شروط صدق القضايا بالنظر إلى مجال زمني (يوصف من خلال علاقتي السبق والولاء)، وبالنظر إلى عالم ممكن: فالقضية صادقة في زمن (ز) في عالم ممكن[34].

---

(32) انظر نيف (1987).

(33) ويعالق المستقبلُ الشرطَ إذا دمجا في ماض. ولرصد ذلك يعتمد منطق الزمن العاملَ «الآن» (=آ) الذي يوضع داخل حيز العامل «ماض»: (مض. . . (. . . آ. . .))، مما يجعل القراءة متناقضة (إذ إن الإشاريات «صلبة» إحاليا). وانظر التحليل المنطقي للشرط وما شابهه من موجهات في ألوود وأندرسن وداهل (1977).

(34) منطقيا، يحدد العالم الممكن باعتباره دالة لمجموعة من القضايا. وبالنظر إلى عالم خاص، هناك مجموعتان فرعيتان من القضايا: القضايا التي تكون صادقة في هذا العالم، والقضايا التي تكون كاذبة فيه.

ب. في منطق المحمولات الذي يقع فيه التسوير على الفواصل (أو اللحظات الزمنية)، تخص الإحالة الزمنية بوجه خاص العلاقات الحملية: فالقضية تكون صادقة في لحظة (ز) محدّدة باعتبارها سابقة أو موافقة أو موالية للحظة ز0.

7.1. تحاليل دلالية للإحالة الزمنية

نعني بالتحليل الدلالي للإحالة الزمنية تيارا قديما بُني على أفكار ريشنباخ (1947) Reichenbach. وتحليل الزمن الذي قدمه ريشنباخ لم تمثله سوى فقرة صغيرة في كتابه «المنطق الرمزي»، إلا أنه أثر في كل الأعمال الدلالية ذات التوجه الصوري أو ذات التوجه الذي لا يهتم بالصياغة الصورية[35].

ومن المميزات الأساسية لنسق ريشنباخ أنه يدرج نقط ارتكاز زمنية تساعد على صياغة دلالة أدنى لأزمنة الأفعال. وسنعرض بإيجاز هذا النسق، ونورد الانتقادات التي وجهها له كمري (1981)، ونقدم تحليل داوتي (1982) الذي يرتكز على نظرية الطبقات الجهية في تحديد الإحالة الزمنية.

1.7.1. نقط الزمن الثلاث

يمكن أن نصف النسق الذي قدمه ريشنباخ بأنه قديم جديد: فهو قديم لأن الزمن يحدَّد فيه بطريقة قرينية (indexical)[36]، وهو جديد لأن نسقه لا يعتمد على نقطة ارتكاز واحدة (زمن التلفظ)، وإنما على ثلاث نقط زمنية.

ينطلق ريشنباخ من التعريف الذي يعطيه لأزمنة الفعل إذ يعتبرها «ورودا انعكاسيا»: «تحدد أزمنة الأفعال الزمن (المفهومي) بالإحالة على لحظة نشاط التلفظ، أي على الورود التلفظي»[37]. فلكي نقبض على الزمن ونفهمه، ينبغي أن توجد نقطة ارتكاز زمنية على الأقل، وهي نقطة التلفظ (ظ) التي يعتبرها ريشنباخ «نقطة زمن الورود»[38].

إذا استخدمنا العلاقات التالية: «قبل زمن التلفظ»، و«بعد زمن التلفظ»، و«أثناء زمن التلفظ»، حصلنا على ثلاثة أزمنة مفهومية. وهاته العلاقات قائمة على

35) انظر هورنستاين (1977) و(1990)، وسميث (1980) و(1991)، وداوتي (1982)، مثلا.
36) وهذا هو فحوى الفرضية الأولى التي سقناها في مستهل هذا الفصل.
37) انظر ريشنباخ (1947)، ص ص287-288.
38) نجد من يخالف هذا الطرح، إذ يعتبر الزمن فاصلا وليس نقطة. فداوتي (1982)، عند بحثه في الطبقات الجهية، يذهب إلى أن مفهوم صدق الجملة لا يرتبط بنقطة في الزمن، وإنما بفاصل زمني. وانظر بينت وبارتي (1978) اللذين يقترحان نسقا منطقيا مبنيا على مفهوم الفاصل.

مفهوم السبق في العلاقة الأولى والعلاقة الثانية (ويدوَّن على شكل مطة : ـ)، وعلى مفهوم التواقت في العلاقة الثالثة (ويدوَّن على شكل فاصلة : ،). وبما أن عدد الأزمنة في اللغات يفوق هذا، فقد اقترح علاقات أخرى، وأضاف نقط ارتكاز زمنية أخرى.

ويعطي ريشنباخ، في هذا الصدد، مثال ماضي الماضي، إذ لا يخص الترتيب الزمني المعبَّر عنه في زمن الفعل حدثا (أي نقطة زمنية)، وإنما نقطتين يتحدد موقعاهما بالنظر إلى زمن التلفظ[39]، وهاتان النقطتان هما نقطة الحدث (ح)، ونقطة الإحالة (إ) التي تحدد النقطة التي ننظر منها إلى الحدث، وتقع هذه النقطة بين ح و ظ. وقد يظهر زمن الإحالة لغويا ويبنى في النحو (وذلك ما سنستدل عليه فيما بعد)، إلا أن هذا الأثر لا يظهر في كل اللغات، ولا يتخذ الشكل ذاته. ويمكن أن يعبَّر عن. إ في السياق اللغوي، أو بواسطة بعض الظروف الزمنية الإشارية أو بعض المدمَجات الزمنية.

يبني ريشنباخ نسقه بالطريقة التالية:

أ. اعتبار ظ نقطة انطلاق: بالنظر إلى ظ، يمكن أن تكون إ سابقة (إ ـ ظ)، أو مواقتة (إ ، ظ) أو موالية (ظ ـ إ). وبهذا نحصل على ثلاثة إمكانات.

ب. يمكن أن تكون ح سابقة للنقطة إ (ح ـ إ) أو مواقتة لها (ح ، إ) أو موالية لها (إ ـ ح).

ج. إذا ألفنا بين (أ) و(ب) حصلنا على تسعة إمكانات يسميها ريشنباخ الأشكال الأساسية.

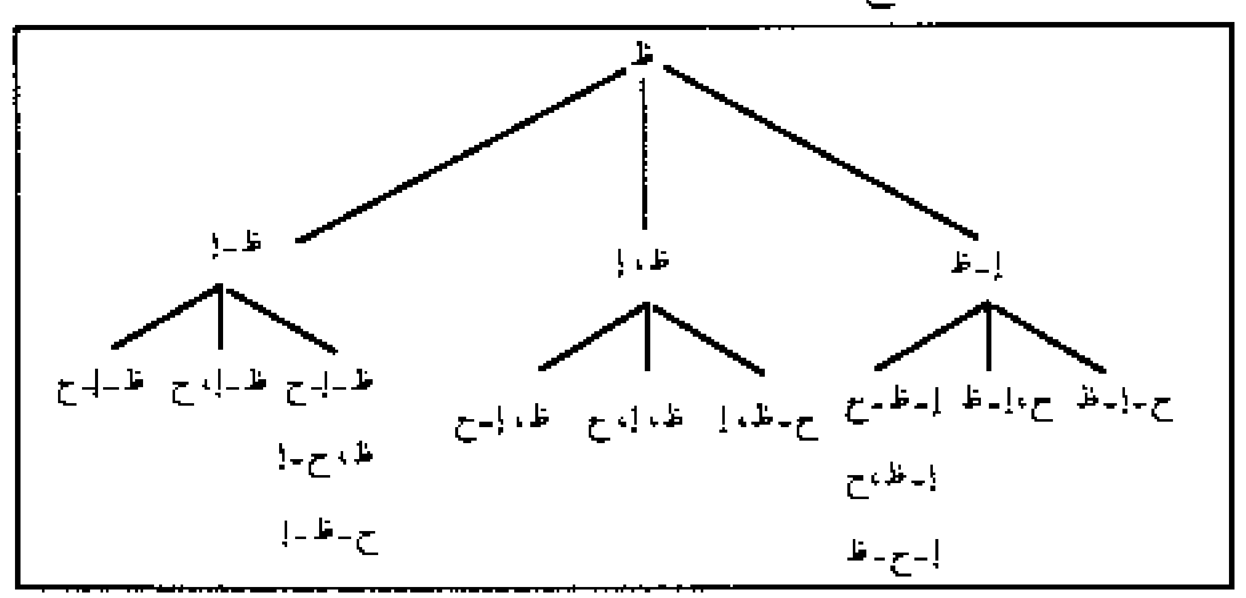
د. ترتبط الأشكال الأخرى بالنقطة ح بالنظر إلى ظ. ويعتبر ريشنباخ هذا التمييز غير وارد (فالشكل «ظ ـ ح ـ إ» يختلف صوريا عن الشكل «ظ ، ح ـ إ»، إلا أنهما لا يختلفان دلاليا).

وبهذا ينتج النسقُ منطقيا 13 شكلا، غير أنه لا توجد إلا تسعة إمكانات تتمايز دلاليا، والإمكانات الأربعة المتبقية حشوية:

---

(39) انظر ريشنباخ (1947)، ص288.

(20) نسق ريشنبـــــاخ (1947) :



يمكن أن نبدي أربع ملاحظات عامة بصدد هذا النسق، علما بأننا سنناقشه لاحقا انطلاقا من نسق العربية الزمني :

أ . تؤدي ثلاثُ بنيات المعنى نفسه، فهي دلاليا أحادية الشكل في المستقبل السابق وفي الماضي اللاحق (الشرطي). وهذا راجع إلى موقع ح بالنظر إلى ظ، وهذا الموقع ليس واردا في الحالات الثلاث.

ب . بعض الأزمنة لا تعترف بها الأنحاء التقليدية، ومن ذلك بعض الوجوه (منها ما هو شرطي ومنها ما هو مستقبل لاحق لا يتحقق لا في الأنجليزية ولا في الفرنسية ولا في العربية).

ج . يبدو أنه من الممكن أن نميز، في الفرنسية مثلا، بين الماضي البسيط (passé simple) وما يسمى imparfait (غير مكتمل). ولهذا أدرج ريشنباخ مفهوما إضافيا، وهو مفهوم الحدث الممتد في تحليل الأشكال الدالة على التدرج[40].

د . تبني الجمل علاقات زمنية فيما بينها. فكيف يمكن لهذا النسق أن يتجاوز حدود الجملة، وكيف يمكنه التنبؤ بالتأويل الزمني للجمل المدمجة؟

صاغ كمري (1981) مجموعة من الانتقادات لنسق ريشنباخ، ومنها :

أ . علاقة السبق التي أوردها ريشنباخ ينبغي أن تكيَّف. فبعض اللغات (مثل لغة لوغاندا، وهي من لغات البانتو، ولغة الياندروواندا، وهي لغة أسترالية) تميز بين

40) هناك فرق بين التركيبين «كان يلعب» و«لعب»، رغم أن لهما نفس التمثيل (ح، إ ـ ظ). ومفهوم الامتداد هو الذي يميز دلاليا، في نظر ريشنباخ، بين هذين التركيبين؛ ولذلك ابتكر علامة تدوينية للتمييز بين الحدث الممتد والحدث غير الممتد (وهي وضع سهم فوق الحدث الممتد). انظر ريشنباخ (1947)، ص 291.

درجات التباعد في الماضي والمستقبل. ويقترح كمري تعديل نسق ريشنباخ فيُسمح بتخصيص درجات السبق.

ب. تتضمن العديد من اللغات أزمنة نسبية، فنجدها تبني أزمنتها بالربط بين إ وح، ولا تربطهما بالنقطة ظ. وبذلك، فالعلاقة بين إ وظ ليست ضرورية في تحديد الأشكال الزمنية.

ج. يشتمل نسق ريشنباخ على ثلاثة تمثيلات مختلفة للمستقبل. وهذا المشكل يمكن تجنبه اعتمادا على التأويلات الدلالية المختلفة التي تسمح بهذه البنيات، ومنها تأويل الاستلزام الحواري للمستقبل السابق: المتكلم ليس موقنا من أن ح قد تحقق. وبهذا، فإن «ظ ـ ح لا تمثل جزءا من معنى المستقبل السابق»[41]. وإذن، فالعلاقة بين ح و ظ ليست واردة.

د. يطرح كمري السؤال التالي: هل يوجد زمن بدون نقطة إحالة؟ يجيب بالإيجاب، ويقدم مثال «present perfect» (الحاضر التام)، كما ينتقد التحليل الذي قدمه ريشنباخ لهذا الزمن. فتحليل ريشنباخ عنده قائم على تماثل وعلى اختلاف:

ـ التماثل هو المرافقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة (وسنعمق النظر في هذه المسألة لاحقا).

ـ الاختلاف مرتبط بالموقعة الزمنية للنقطة إ (الاختلاف بين التام والماضي). ففي الحالتين تسبق النقطةُ ح النقطةَ ظ (ح ـ ظ)، ولكن إ تسلك السلوك التالي: إنها تواقت ظ في التام (إ ، ظ)، وتواقت ح في الماضي (إ ، ح)[42]. ويعني التواقت الثاني أن العلاقة التي تخلقها إ تصير محايدة، إذ يكفي اعتماد ظ و ح لوصف الأزمنة القاعدية أو المطلقة[43].

فما هو الفرق، إذن، بين الماضي والتام؟ بالنسبة لكمري، الماضي المركّب (في الفرنسية) يستمر وروده في الحاضر[44]. غير أن الإشارة إلى الوضع الماضي بوصفه يستمر في الحاضر يعني إدراج إ، وهي النقطة التي ننظر منها إلى ح، وهي نقطة يجعلها ريشنباخ تواقت ظ (ح ـ ظ ، إ).

وخلاصة الأمر، فكمري يقترح نسقا مبنيا على علاقتي التواقت والسبق (كما هو الحال عند ريشنباخ)؛ إلا أنه يحصر التمثيل الدلالي للأزمنة في ح وظ (في الأزمنة

---

41) انظر كمري (1981)، ص 26.
42) وتحليل رشنباخ لهما هو: التام: ح ـ ظ ، إ ؛ والماضي: ح ، إ ـ ظ.
43) انظر كمري (1981)، ص28.
44) نفسه، ص29.

المطلقة) ويضيف إ (في الأزمنة النسبية). فالنقطة ح يجب أن توجد في طرف السلسلة، وظ، إذا وجدت، يجب أن توجد في الطرف الآخر.

2.7.1. المقولات الجهية والبنية الزمنية

من الأعمال التي حاولت أن تؤسس مفهوم المقولة الجهية أعمال داوتي(1979) و(1986) بالخصوص. ومعروف أن هذه الأعمال تستلهم بوجه خاص الاقتراحات الجهية التي صاغها فاندلير (1967). فخلافا للاستعمال العام، المرتبط بدلالة المحمولات أو بالكيانات ذات الدرجة الثانية في عُرف لاينز (1980) [45]، أدرج داوتي مفهوم المقولة الجهية في الإحالة على بعض الخاصيات الدلالية للجمل. لننظر إلى المتواليات الزمنية التالية:

(21) أ. دخل زيد مكتب الرئيس. اتجه الرئيس نحوه.
ب. دخل زيد مكتب الرئيس. وقف الرئيس.
ج. دخل زيد مكتب الرئيس. كان الرئيس جالسا خلف مكتب كبير.
د. دخل زيد مكتب الرئيس. كانت الساعة تدق دقات مزعجة.

في (21 أ-ب)، تصف الجملة الثانية حدثا يتحقق بعد الجملة الأولى. وفي (21 ج-د)، هناك مصاحبة بين الحدثين. انطلاقا من هاتين الملاحظتين يسوق داوتي التعميمات التالية:

«إذا تضمنت جملة في محكي محمولا إنجازيا، مثل (21 أ)، أو محمولا إتماميا، مثل (21 ب)، ولم تتضمن ظرفا زمنيا محدَّدا، تُفهَم الجملة باعتبارها تصف حدثا يتحقق متأخرا عن زمن حدث الجملة السابقة (أو بعبارة محللي السرد الأدبي، فزمن السرد «ينتقل إلى الأمام» في الجملة الثانية). ومن جهة أخرى، إذا تضمنت الجملة الثانية في المتوالية محمولا للحالة (كما في (21 ج) أو محمولا للنشاط (كما في (21 د)، فإن الحالة أو السيرورة الموصوفة تُفهَم عامة باعتبارها توافق محمول الجملة الأولى: فزمن الحكي لا ينتقل في الجملة الثانية»[46].

يعالج داوتي مشكل الترتيب الزمني الذي تطرحه المعطيات (21) اعتمادا على ثلاث أدوات نظرية:

أ) التحليل الدلالي للمقولات الجهية المبني على دلالة الفواصل الزمنية (وليس على النقط الزمنية).

45) وانظر أيضا باتش(1981) Bach وموررولاتوس (1981) Mourelatos.
46) انظر داوتي (1986)، ص ص 37-38.

ب) مبدأ تأويل المتواليات الزمنية في الخطاب.

ج) نظرية غرايس المستندة على الاستلزامات الحوارية.

وتنبني المعالجة الدلالية للمقولات الجهية عند داوتي على «وجوب صياغة هذه القضايا الدلالية المتكررة من خلال مفهوم صدق الجملة بالنظر إلى فاصل زمني (وليس بالنظر إلى لحظة زمنية)»[47]. ويسمح مفهوم صدق الجملة بالنظر إلى فاصل زمني بالتمييز بين ثلاث مقولات أو أنماط جهية يحددها كالتالي:

«أ) تكون الجملة ج دالة على الحالة إذذا نتج عن صدق ج فاصلٌ (نسميه فا)، إذ تكون ج صادقة في كل الفواصل الفرعية المتضمنة في فا. [...].

ب) تكون ج دالة على نشاط (أو طاقة) إذذا نتج عن صدق ج في فا أن تكون ج صادقة في كل الفواصل الفرعية المتضمنة في فا إلى أن نصل إلى حد معين [...].

ج) تكون ج دالة على إنجاز/ إتمام إذذا نتج عن صدق ج في فا أن تكون ج كاذبة في كل الفواصل الفرعية المكونة للفاصل فا»[48].

ويعطي داوتي أمثلة على ذلك. فبالنسبة للجملة الدالة على الحالة، يمكن أن نقول إنه إذا «نام زيد بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة»، فإنه سيكون صادقا أن زيدا نام في كل الفواصل الفرعية من الزمن المتضمنة بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة. ومن جهة أخرى، إذا كان «زيد يسير بين التاسعة والعاشرة»، فإن زيدا يسير في أغلب الفواصل الفرعية المتضمنة بين التاسعة والعاشرة (يمكن أن يكون ارتاح لبضع دقائق). ولهذا، فالسير محمول دال على النشاط. وأخيرا، إذا كان «زيد يبني منزلا بين فاتح شتنبر ونهاية ماي»، فإنه ليس صادقا أنه في كل فاصل من الفواصل الفرعية لهذه المرحلة يبني زيد منزله. ولهذا، يعد محمول «بناء منزل» محمولا دالا على الإنجاز/ الإتمام[49].

ولا يميز داوتي بين الإنجازات والإتمامات، خلافا لفاندلير (1967). ففي عمل فاندلير، تتميز الإنجازات (مثل «بنى منزلا») عن الإتمامات (مثل «مات») بكون هذه الأخيرة لحظية، في حين أن الأولى امتدادية. إلا أن هذا التمييز لا يمكن أن ينسحب إلا على المحمولات، وليس على الجمل؛ كما أن البعد لحظي/ امتدادي ليس واردا في

---

47) انظر داوتي (1982)، ص 41. وقد دافع عن هذه الفكرة قبل ذلك بينت وبارتي(1978).

48) انظر داوتي (1986)، ص 42.

49) رغم أن معايير داوتي تخص الجملة، فإن مشكل المجال الذي تمقوله الجهة (هل هو الأفعال أم المركبات الفعلية أم الجمل أم الأحداث أم الأوضاع...) يظل قائما. ويقول داوتي إنه ينبغي التمييز بين الخصائص الجهية للفعل والخصائص الجهية للمركب الفعلي والخصائص الجهية للجملة. وسنعود إلى هذا الأمر بتفصيل، وسنسلط الضوء على تنوع المعلومات الجهية، كما نفترض مجالات تركيبية للتأليف الجهي.

منطق الفواصل الذي اعتمده داوتي. وقد استطاع أن يستنتج المبدأ التالي اعتمادا على مفهوم المقولة الجهية:

(22) مبدأ تأويل الخطابات الزمنية (= متخز):

هب أن هناك متوالية من الجمل ج1 . . . . ج ن، ينبغي تأويلها في خطاب سردي. سيتم تأويل زمن إحالة كل جملة ج ي بوصفه:

أ. لحظة تلائم ظروف الزمن المحدّدة في ج ي إن وجدت؛ وإلا بوصفه

ب. لحظة تلي مباشرة زمن إحالة الجملة السابقة ج ي -1.

ينبغي أن نفهم «زمن الإحالة» هنا بالمعنى الذي يعطيه إياه ريشنباخ، وهو الذي يشير إلى النقطة الزمنية التي يُنظر منها إلى الحدث. وإشارة داوتي إلى زمن الإحالة هنا لها أهميتها، فهي تسلط الضوء على تصوره لدلالة الأزمنة: فزمن الإحالة وزمن التلفظ عنده «وسيطان سياقيان للملفوظات». وبعبارة أدق، فالضغوط الدلالية على الأزمنة الماضية والحاضرة والمستقبلة تقضي بأن توجد علاقة بين زمن الإحالة وزمن التلفظ، أي أن يكون الأول سابقا على الثاني أو موافقا له أو لاحقا عليه[50].

على «متخز» تفسير الفروق في السلوك بين الإنجازات / الإتمامات من جهة، والأنشطة/ الحالات من جهة أخرى. وفيما يخص الإنجازات/ الإتمامات، فالنتيجة المحصلة (أي انتقال الزمن نحو الأمام) هي ما يتنبأ به المبدأ. إلا أننا نواجه مشكلين:

أ. مشكل الفاصل: يبدو البند (ب) مقيَّدا جدا، لأن التأويل الذي ينتج عنه عبارة عن علاقة توال زمني مباشر؛ وليس هذا هو الحال دائما.

ب) مشكل التسلسلات مع بعض الأزمنة المركبة، وهي تسلسلات تعطي نتائج معاكسة لما ننتظره من «متخز»:

(23) أسرع زيد إلى هند بعد إنهاء عمله، إلا أن هندا كانت خرجت للنزهة.

الحل هنا هو إسناد دلالة الماضي في الماضي، فالجملة تصف حدثا يقع في فاصل فا* سابق على زمن الإحالة فا (وهذا ما يقترحه ريشنباخ). «فإذا كان زمن إحالة الجملة الأولى هو فا1، فإن زمن إحالة الجملة الثانية سيكون زمنا لاحقا (فا 2)، إلا أن الماضي في الماضي يثبت أن خروج هند حصل في فا* يتلو فا 2 (وبذلك فهو سابق على فا1 أيضا)»[51]. وتتوزع هذه الفواصل الثلاثة على الشكل التالي:

(24) ----[فا*]----[فا1]----[فا2]----<

50) داوتي (1986)، ص 46.
51) داوتي (1986)، ص 48.

ويمكن أن نتصور حالة أخيرة : إلغاء التواقت بين فا وفا" . التفسير الذي يلغي هذا الإمكان قائم على الاستلزام الحواري، إذ هو الذي يقوم بإلغاء التواقت، ذلك أن للغة طريقة تعبر بها عن التواقت (باستعمال ظرف ملائم).

ورغم هذا، فاقتراحات داوتي تسائل بصورة واضحة طبيعة «متخز»، أهي طبيعة دلالية أم طبيعة ذريعية . وهذا يدعونا، بعدما سقنا بعض النماذج الدلالية، إلى طرح مشكل الزمن ذريعيا .

يعد عملا سميث (1993) N. Smith وويلسن وسبربر(1993) Wilson and Sperber من الأعمال التي وجهت أهم الانتقادات إلى المقاربات الدلالية . وأهم اعتراض صاغه سميث يتعلق بتبرير مبدأ الترتيب الزمني (مثل «متخز») باعتباره خاصا بنمط من الخطابات (الخطاب السردي)، إذ إن هذا النمط لا يشكل صنفا طبيعياً . أما اعتراض ويلسن وسبربر فيرتبط بالمبدأ من الداخل، إذ إنه يتيح تنبؤات خاطئة، ويبدو أنه ليس سوى ظاهرة فرعية من ظاهرة أعم ترتبط بتأويل الأقوال عامة .

ينصبُّ انتقاد سميث أساسا على المنحى المنطقي للمعالجات الدلالية . ويصوغ ثلاثة اعتراضات أساسية على التحليل الدلالي للزمن :

أ . يخص الاعتراض الأول الفرق بين التمثيلات المنطقية الواردة في التحليل الدلالي والتمثيلات التصورية المرتبطة بالجمل في التأويل الذريعي للأقوال . ويشير سميث (1993) إلى أن «جزءا كبيرا من التعقيد الذي نجده في التحاليل المنطقية للزمن مرده إلى محاولة بناء سلسلة من الآليات الوصفية داخل هذا المنطق، تكفي للإمساك بتمثيلات خاصة بلغة الفكر، وليس بالمعنى الحرفي لجمل اللغة الطبيعية التي تشتق منها تمثيلات لغة الفكر بواسطة الاستنتاج . وإذا كان هذا صحيحا، فإنه يمكن أن نقترح أن الزمن ليس مقولة ملائمة للتمثيلات الذهنية : هناك اعتبارات عامة تقود إلى افتراض أن لغة الفكر لا تتضمن قرينيات (indexicals)»[52] . والنتيجة المباشرة لهذا أن الظواهر القرينية بصفة عامة، وظواهر الإشارة الزمنية بالخصوص، لن تكون موضوعا لمعالجة دلالية، وإنما موضوعا لمعالجة ذريعية .

ب . الاعتراض الثاني تقني . إنه يخص الطريقة التي تحدَّد بواسطتها الأزمنة منطقيا (وخصوصا الزمن الماضي) . نلاحظ أنه، مهما كان نوع الصورنة المعتمد (منطق المحمولات الذي يسور اللحظات، أو المنطق الزمني)، فالزمن غير محدد : «يوجد زمن

---

52) انظر سميث (1993)، ص26-27 .

53) نفسه، ص 27 .

ما في الماضي وقع فيه الحدث الموصوف»[53]. ويتضح هذا من المثال الذي ساقته بارتي Partee (1973):

(25) لم أطفئ النور

يمكن أن نتلفظ بالجملة (25) ونحن خارج المنزل، لنبين لسامعنا أننا نسينا القيام بمهمة ما. هذه الجملة «لا تعني أنه يوجد زمن ما في الماضي لم أطفئ خلاله النور، أو إنه لا يوجد أي زمن في الماضي أطفأت خلاله النور»[54]. ففي (25)، التأويل الأقرب هو ذلك التأويل الذي يربط الإحالة الزمنية للقول بفاصل سابق مباشرة على خروج المتكلم والسامع. وعلاوة على هذا، فالآثار الذريعية (التي من قبيل: «ينبغي أن نعود إلى المنزل» أو «سيعتقد أحدهم أنني أوجد بالمنزل»... إلخ) ستعامل تحديد الإحالة الزمنية باعتباره شرطا ضروريا في تأويل القول، وليس باعتباره شرطا كافيا.

ج. يخص الاعتراض الثالث المبدأ «متخز»، وخصوصا الكيفية التي فسر بها داوتي الأمثلة التي لا يتقدم فيها الزمن، وهو تفسير يعتمد فيه على بعض التضمنات. ويرد سميث على ذلك بأن هذه التضمنات عبارة عن عملية استنتاجية بدون شك، وبذلك ترتبط بالجانب الذريعي وليس بالجانب الدلالي. ويخلص إلى أنه «إذا قبلنا أن للذريعيات دورا، فإن هذا يعني أن المبدأ «متخز» لا يمكن أن يكون ضروريا»[55].

فبالنسبة لسميث، يعد المبدأ «متخز» مبدأ قويا جدا وضعيفا جدا في آن. فهو قوي جدا لأن الزمن لا ينتقل دائما باتجاه الأمام، كما تبين (26)، إذ ينبغي تأويل المتواليتين (ب) و(ج) باعتبارهما سابقتين على (أ):

(26) أ. تكسرت رجل زيد

ب. اصطدم زيد بعمود كهرباء

ج. تعرض زيد لحادثة سير

وهذا المبدأ ضعيف جدا أيضا، ذلك «لأن الخصائص الزمنية للخطاب السردي لا تمثل صنفا طبيعيا، إذ إنها لا تختلف عن أمثلة غير سردية نجدها في الحوارات العادية وفي النقاشات حول المستقبل وفي التحاليل الافتراضية... إلخ، إذ يمكن أن «يتقدم» الزمن أو «لا يتقدم»»[56].

---

54) انظر بارتي (1973)، ص602.
55) سميث (1993)، ص31.
56) نفسه، ص 31.

2 . الزمن عند قدماء النحاة

لم يخصص النحاة القدماء، متقدمين ومتأخرين، بابا مستقلا يعرض إمكانات اللغة العربية في التعبير عن الزمن. وقد توزعت ملاحظاتهم حول الزمن على ظواهر نحوية كثيرة. ولعل السبب في ذلك أن الزمن لم يكن ظاهرة نحوية واضحة في تصور القدماء، ولهذا تفرقت ملاحظاتهم الزمنية على عدة أبواب: الفعل، والمشتقات، وأدوات النفي، والنواسخ، والظروف، . . . إلخ. وسنعرض بعض هذه الملاحظات الزمنية عند القدماء رابطين إياها بما تفيده في إطار بعض الأبواب النحوية.

1.2 . الفعل والزمن

لا ينفصل تعريف الفعل عند القدماء عن محتواه الزمني وشكله الصرفي، أو صيغته. وتتبنى جل الكتب النحوية تعريفا يشبه هذا: «إن الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان»[57]. ولا يفصل سيبويه بين الفعل وزمنه، إذ يورد المعاني الزمنية المختلفة بوصفها جزءا بنائيا من الفعل. يقول سيبويه: «وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[58].

يورد سيبويه ثلاثة معان زمنية يعبر عنها الفعل: أ) إفادة ما مضى (الماضي)، ب) إفادة ما هو كائن لم ينقطع (الحاضر)، ج) إفادة ما يكون ولم يقع (المستقبل). ويعزو هذه الاختلاف في إفادة المعاني إلى التناوبات الصيغية (أو ما أسماه البناء). وبهذا يعكس التناوب الصيغي تناوبا في المعاني الزمنية. وعلاوة على هذا، نلاحظ أنه يثبت هذا التناوب خاليا من كل الأدوات التي نعلم أن لها إسهاما خاصا في تحصيل التأويل الزمني. كما نسجل أنه يسند لصيغة الأمر زمن المستقبل.

بهذا تكون الصيغ «الزمنية» عند سيبويه ثلاثا: «فَعَل» و«يفعل» و«افعل»، وتقابل كل منها قيمة زمنية. غير أن هذه القيم يتم التعبير عنها بمصطلحات من قبيل «ما مضى»، و«ما يكون»، و«ما لم يقع»، و«ما هو كائن»، و«ما لم ينقطع». ومصطلحات المضي

57) انظر ابن يعيش، «شرح المفصل»، ص243. ونجد من يضيف مكونات أخرى في تعريف الفعل. فابن جني يضيف إلى الحدث والزمن الدلالة على الفاعل («الخصائص»، ج3، ص98-99). وهذا ينسجم مع آراء النحاة من كون الفعل يسند أبدا.

58) انظر الكتاب، ج1، ص12.

والكينونة والوقوع والانقطاع، غير متجانسة، فمنها ما هو مرتبط بالزمن ومنها ما هو مرتبط بالحصول، ومنها ما هو مرتبط باستمرار الحدث.

ولا يُجمع كل النحاة القدماء حول التقسيم الثلاثي الذي أتى به سيبويه، وإن كان الإجماع حاصلا في مسائل أخرى سنذكرها. فالزجاجي، مثلا، يتبنى تصورا آخر عندما يعرف الفعل: «الفعل [. . .] ما دل على حدث ماض أو مستقبل، نحو قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر. فكل شيء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل. فإن دل على حدث وحده فهو مصدر، نحو الضرب والحمد والقتل. وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان»[59]. وواضح أن هذا التعريف، المتطور في مصطلحاته مقارنة بما ورد عند سيبويه، يخالف ما حدده هذا الأخير. فتقسيم الزجاجي ثنائي (الماضي والمستقبل)، غير أنه ينطلق من إسناد الزمن للصيغة، مثلما فعل سيبويه، ولكنه يخالفه، مرة أخرى، إذ لا يسند لصيغة الأمر محتوى زمنيا.

ولا يكتفي الزجاجي بهذه الاقتراحات، بل يقدم لها تبريرا؛ كما يجادل الكوفيين فيما سموه الفعل الدائم (وهو اسم الفاعل العامل أو الفعل الدال على الحاضر). يقول: «إن قال قائل: قد ذكرتَ أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها إن الحركة لا تبقى زمانين، وأنه محال قول من قال فعل دائم، وقد جعلتم أنتم أيضا الأفعال ثلاثة أقسام فقلتم فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال. فأما الماضي والمستقبل فمعقولان. ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال، وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه.

قيل له: الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل؛ فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود. والفعل الماضي ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك؛ زمان وجد فيه وزمان خُبِّر فيه عنه. فأما فعل الحال فهو المتكوِّن في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظَر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوِّن في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل. ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولا أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي. فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك «زيد يقوم الآن، ويقوم غدا»، و«عبد الله يركب الآن، ويركب غدا». فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلتَ عليه السين أو سوف فقلت «سيقوم زيد» و«سوف يركب

59) الزجاجي، «الإيضاح في علل النحو»، ص54-53.

عبد الله»، فيصير مستقبلا لا غير»[60].

ورغم أن الزجاجي ينفي في بداية نصه إمكان التعبير عن الحال، فإنه يعترف في نهاية النص أن الحال هو أحد معنيي «يفعل»، علما بأنه يحاول أن يستدل على أن الحال مشتق معنويا من المستقبل، ولذلك كانت الصيغة ملتبسة. ويأتي الزجاجي في هذا النص بعدة أمور، منها: أ) مصطلح الدائم، ويعني الدلالة على الحال (وهو مصطلح كوفي)، ب) تخليص الحال إلى الاستقبال بإدخال السين أو سوف؛ وهذا التخليص ما هو إلا تخليص «يفعل» من التباسها، ج) صعوبة تصور الإحالة على الحاضر، د) القيمة الزمنية لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال أحياز، كما أنها عبارة عن علاقة بين زمن الإخبار وزمن الوجود؛ وهذه فكرة يعبر عنها أغلب الشراح.

إن الزمن ليس صيغة وشكلا صرفيا، إنه أولا وقبل كل شيء، قيمة ومحتوى دلالي. فماذا يعني المضي والحضور والاستقبال عند القدماء؟ يقول ابن الأنباري: «فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله «الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، أي قبل زمن إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. ولولا ذلك لكان الحد فاسدا. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأما الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمن الإخبار عنه هو زمان وجوده»[61].

ويبدو واضحا أن هذه التحديدات إنما هي تحديدات الزمن الإشاري، وهو الزمن المرتبط بشكل مباشر بزمن التلفظ (أو الإخبار، ولذلك يقول النحوي «في زمانك»، بوصفك كيانا متلفظا ومشارا إليك)؛ ولربما ساهم تبني هذا التحديد الإشاري في عدم الانتباه إلى معاني الأزمنة المركبة.

ولنعد إلى الاختلاف بين سيبويه والزجاجي. فرغم نقط الاختلاف الجلية بين تصوريهما في عدد الأزمنة وصيغها وطرق التعبير عنها، فهما يتفقان في تعبير الصيغة عن الزمن. وهذا هو الرأي الذي يتبناه النحو العربي القديم عموما، حتى أن «فَعل» سميتْ صيغة الماضي، فيما سميت «يفعل» صيغة المضارع. وإذا كانت التسمية الأولى تحيل صراحة على القيمة الزمنية، وهي المضي، فإن التسمية الثانية تعبر عن قضية ارتباط «يفعل» بالاسم. فالمضارع ما ضارع الاسم (أي أشبهه). ويسمي سيبويه هذه الأفعال

---

(60) نفسه: ص ص86-87.

(61) ابن الأنباري، «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ج1، ص 237. وانظر ابن يعيش، «شرح المفصل»، ج 8، ص 4. وانظر «شرح الكافية» للأسترابادي، ج2، ص225-224.

«الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون». يقول: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعلٌ، حتى كأنك قلت: إن زيد لفاعل فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق «فعل» اللامُ. وتقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتُلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألفُ واللام الأسماء المعروفة»[62].

والمضارع يتلقى الإعراب، مثلما تتلقاه الأسماء؛ وتتميز الأفعال بالجزم، فيما تتميز الأسماء بالجر، ويشتركان كلاهما في الرفع والنصب. والمضارع يسند الإعراب، إذ يرفع فاعله وينصب مفعوله، إضافة إلى عمله في كل الظروف الأخرى؛ ولهذا السلوك ما يضارعه جزئيا في الأسماء (كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة واسم التفضيل).

ينبغي أن نميز، في تحاليل القدماء، بين ثلاثة أمور: أ) تنوع الأشكال الصرفية للأفعال، ب) تنوع القيم الدلالية للزمن، ج) وجود نوع من التناوب بين التنوع الصرفي والتنوع الدلالي. فهل تعكس تناوبات الأشكال الصرفية تناوبات دلالية زمنية نسقية ومطردة؟

لقد افترض القدماء، كما هو معلوم، أن هناك ارتباطا قويا بين الصيغة الصرفية والزمن، وقسموا الزمن إلى ماض وحال ومستقبل (وهناك من تصور الأمر داخلا في هذا التنوع الزمني، في حين أنه جزء من التنوع الصرفي فحسب)، وقالوا إن «فَعَلَ» للماضي و«يفعل» للحال والاستقبال، و«افعل» للحال والاستقبال عند البصريين، أما الكوفيون فيتبنون تقسيما مختلفا: الماضي والمستقبل والدائم الذي يفيده بناء «فاعل».

بيد أننا نجد أن «فعل» قد ترد لغير الماضي، وأن «يفعل» قد ترد لغيرَ الحال والاستقبال، وكذلك بناء «فاعل»، فهو لا يرد دوما للدلالة على ما افترضه الكوفيون. وإذا قمنا ببعض الاستقراء للمعطيات وجدنا أن الأشكال التي أوردها القدماء لا تلخص الأزمنة المختلفة (والممكنة) في اللغة العربية. كما أن هذه الصيغ تؤلّف مع أدوات وأفعال وأشكال صرفية أخرى فتؤدي دلالات زمنية أعقد وأدق.

2.2. اسم الفاعل والزمن

لم يسع القدماء إلى توسيع «نظرية المضارعة» هاته بين الفعل والاسم، لتشمل التعبير عن الزمن؛ ولم ينظروا في هذه العلاقة إلاّ جزئيا في تمييزهم بين اسم الفاعل

(62) ج١، ص١٤.

الناصب لمفعوله (أو اسم الفاعل العامل) واسم الفاعل المضاف. فإذا نُوِّنَ اسمُ الفاعل عَملَ ولم يُضَفْ، وإذا عمل صار كالفعل، وهذا ما يسميه سيبويه التوافق «في العمل والمَعنى». يقول: «وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا. فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدا [غدا]، فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: [هذا] يضرب زيدا الساعة. وكان زيد ضاربا أباك، فإنما تحدّث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً»[63].

ومن أمثلة هذا أيضا معالجتهم لمعطيات من قبيل: «كل نفس ذائقة الموت». يقول الفراء: «وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة»[64]. وإذا كان بعض النحاة المتأخرين قد أدركوا هذه العلاقة، فإنهم لم يستخرجوا منها بعض القياس، عدا ملاحظتهم ما يقع من فرق إعرابي.

ويضيف سيبويه أن علاقة اسم الفاعل بالمضارع ليست علاقة تقبل التعميم في الاتجاه المعاكس. فالأفعال المضارعة ليست أسماء: «ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: «إنَّ يضربَ يأتينا» وأشباه هذا لم يكن كلاما. إلا أنها ضارعت الفاعلَ لاجتماعها في المعنى»[65].

إذن، لاسم الفاعل العامل زمن الحال والاستقبال، ولاسم الفاعل المضاف زمن ماض، وذلك نحو «زيد ضاربٌ عمرا الآن وغدا»، و«زيد ضاربُ عمرو أمس»، تباعا. وما يميز بين القيمتين الزمنيتين (الحال والاستقبال في مقابل المضي) هو العمل. لماذا يرتبط هذا التقابل بالعمل في المفعول؟ ولماذا لا نقول الشيء ذاته بالنسبة لاسم فاعل لازم؟

لنرجع إلى «زيد ضاربٌ عمرا» و«زيد ضاربُ عمرو». يبدو أن الفرق بين البنيتين موجود على مستوى الفاعل، فاسم الفاعل المنوَّن يتضمن موقع الفاعل (ومن المرجح أن يكون هو التنوين)، أما اسم الفاعل غير المنون فموقع الفاعل (التركيبي) فيه يحتله «عمرو»، وهذا الأخير مفعول في المعنى. بهذا، لا تتضمن بنية «ضاربُ عمرو» فاعلا، أما بنية «ضاربٌ عمرا» فتتضمن فاعلا. إن الإضافة عبارة عن إغلاق للبنية، والمفعول

63) الكتاب، ج1، ص164.
64)انظر «معاني القرآن»، ج2، ص202.
65) الكتاب، ج1، ص14.

يحل هنا محل الفاعل (مثل البناء للمجهول)، وإذا لم تكن الإضافة ظل المفعول في مكانه، لأنه لا يوجد موقع فارغ يمكن أن يحل فيه. وعلاقة الفاعل بالزمن علاقة قوية، ولذلك لا تتضمن الأفعال غير المتصرفة في بعض اللغات الرومانية أو الهندوأوروبية فاعلا ولا زمنا. هناك، إذن، علاقة تساوق إجباري بين الزمن والفاعل، وإذا عدم أحدهما عدم الآخر. ويبدو أن هذا الأمر حاصل هنا. غير أنه علينا أن نفسر لماذا تؤول «ضاربُ عمرو» على المضي. إن هذه البنية لا تدل على المضي بوصفه زمنا إشاريا، بل تدل عليه من جهة الوصف. فقولنا «زيد ضاربُ عمرو» غير حدثية، إنها صفة، ومعلوم أن الصفة تثبت في الموصوف قبل أن نصفه بها، فزيد ضرب عمرا في زمن ماض، وبذلك وصف بأنه «ضاربُ عمرو». وبالمقابل، فالتركيب «ضاربٌ عمرا» يعبر عن النشاط، ولذلك يعبر عن الحدوث، والحدوث محتاج إلى زمن. غير أن هذه الملاحظات ينبغي أن تسري على جميع الصفات في اللغة العربية[66].

ولم يقتصر القدماء في المقارنة الزمنية على اسم الفاعل، بل تعدوه إلى المصدر. يقول ابن يعيش: «إن المصدر يدل على زمان إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، ولكن زمانه غير متعين وجوده، وإنما الزمان من لوازمه وليس مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما، وليست من اللفظ فلا اعتداد بها»[67]. ويبني ابن يعيش رأيه هذا بصدد «عدم تعبيرية» زمن المصدر، في مقابل تعبيرية زمن الفعل، على التناوبات الصيغية التي ينتج عنها تناوب في التعبير عن الزمن. وقد فطن أبو حيان إلى هذه العلاقة وحدودها[68]. يقول عن الفعل: «إنه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها». فالتناوب الصيغي، الذي يستلزم تناوبا في التعبير عن الزمن في الفعل، لا مثيل له في «أسماء الأحداث» (أو المصادر)، فصيغها تتبدل ولا تتبدل من ذلك إحالاتها الزمنية.

لاحظنا في نص الزجاجي الأول أنه يستعمل مصطلح «الدائم» للدلالة على الحال، كما استبعد صيغة الأمر من أن تعبر عن الزمن. وهو في هذا يقترب كثيرا من بعض أفكار الكوفيين. ويشير الفراء إلى فعلية اسم الفاعل من خلال اسمية لفظه

---

66) وذلك ما يحلله الفاسي الفهري (1993)، إذ يقدم تفسيرا نسقيا لحدوث الصفات وثبوتها، ويبرز حدود الالتباس بين الثبوت والحدوث من الناحية الصرفية. ويبين هذا التحليل أن للصفات بنية زمنية بالإمكان رصدها اعتمادا على بعض المفاهيم الجهية التي استحدثها الفاسي الفهري استلهاما من بعض تصورات القدماء.

67) أنظر «شرح المفصل»، ج7، ص2.

68) عن السيوطي في «الاقتراح»، ص10.

وفعلية معناه: «والجهة التي هو فيها اسم ليس فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسما»[69]. وهذا ما دعاه إلى التمييز بين اسم الفاعل العامل واسم الفاعل غير العامل، فسمى الأول فعلا دائما، وسمى الثانيَ اسما[70].

3.2. فعل الأمر والزمن

لا يتضمن التقسيم الزمني الكوفي فعل الأمر. ويبدو أن تصورهم في المسألة قائم، فالأمر عبارة عن فعل لغوي (speech act)، كما هو معروف في الأدبيات. ومن مميزات هذا النوع من العبارات عدم التعبير عن الزمن، وإنما عن قوة إنجازية تقيدها عدة قرائن منها الارتباط بالشخص الأول (ضمنا أو صراحة)، وعدم الاقتران بإحالة زمنية ما. ولعل ما قاد بعض النحاة إلى إدراج صيغة الأمر بوصفها صيغة تفيد الزمن، ما لاحظوه من شبه صرفي بين المضارع والأمر، فافترضوا أن الأمر «من المضارع بعد نزع حرف المضارعة»[71]. هذا عن مبتدأ الصيغة، إذ يفترضون أن هذا المبتدأ في الأمر ما هو إلا حذف لما يقابله في صيغة المضارع من حرف المضارعة؛ أما منتهى الصيغة، ونعني به الجزم، فيذهب بعض النحاة إلى أنه إعراب للأمر، مثلما هو الجزم بالنسبة للمضارع، ومسند هذا الإعراب لامٌ مقدرة حذفت للتخفيف.

والغريب أن تمام حسان يذهب إلى أن صيغة «افعل» «تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال»؛ ولا يهدينا إلى هذا الفعل، ولا يبين لماذا يصرف هذا الفعل في المخاطَب فقط ولا يصرف في كل الأشكال الممكنة مثل باقي الأفعال[72]. ولعل حديث تمام حسان وآخرين عن زمنية الأمر إنما سببه ما يربطونه من علاقة بين الأمر والأثر الذي يخلفه الأمر في المخاطب المأمور، وهذا الأثر لا يعبر عنه الفعل سواء بمعناه أو بصيغته.

ويذهب المخزومي عكس مذهب تمام حسان، فبناء «افعل» عنده خال من الزمن، وما يدل عليه هو طلب الفعل فحسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل[73].

وحاول بعض القدماء أن يبينوا محتوى الزمن ودلالته بغض النظر عن بنائه، فركزوا على «العوامل التأويلية» في إسناد قيمة الزمن، وابتعدوا نسبيا عن مشكل تقسيم

---

69) انظر «مجالس النحويين»، ص349.
70) انظر «معاني القرآن»، ج1، ص45.
71) انظر بهذا الصدد «شرح المفصل»، ابن يعيش، ج7، ص58.
72) تمام حسان، «اللغة العربية، معناها ومبناها»، ص241.
73) المخزومي، «في النحو العربي، نقد وتوجيه»، ص120.

الزمن وموافقته للصيغ. وهذا ما يشير إليه السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه. يقول: «اعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي. وأما الماضي فإنه يختص مثالا واحدا والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان بناءً واحدا، إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال وهو «سوف» أو «السين» و«أن» الخفيفة. إن طعن طاعن في هذا فقال: أخبرونا عن الحال الكائن، أوقع وكان، فيكون موجودا في حيز ما يقال عليه: كان، أم لم يوجد بعد فيكون في حيز ما يقال عليه: لم يكن؟ فإن قلتم هو في حيز ما يقال عليه: لم يكن، فهو مستقبل، وإن كان قد وقع فهو في حيز الماضي، ولا سبيل إلى ثالث. فدلوا على صحة هذا. فالجواب في ذلك -وبالله التوفيق- أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان: أحدهما الزمان الذي قد وجد فيه، وزمان ثان يخبر أنه قد وجد وحدث وكان، ونحو ذلك. فالزمان الذي يقال: وجد الفعل فيه وحدث غير زمان وجوده، فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض، والفعل المستقبل هو الذي يحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله. فقد تحصَّل لنا الماضي والمستقبل، وبقي قسم ثالث، وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده، وهو الذي قال سيبويه: «وما هو كائن لم ينقطع»»[74].

وواضح أن السيرافي يحاول أن يؤسس القيمة التأويلية للزمن من خلال اعتماد زمنين: زمان الإخبار وزمان الوجود (أو الحدوث)، ومن خلال الربط بينهما بعلاقة السبق أو علاقة التوافق. وهذا يسلط الضوء على ترتيبية الزمن، إذ يعد الترتيب قوامَ مفهوم الزمن. وسنرجع، في فصل لاحق، إلى هذا النوع من «النظريات» التي تلجأ إلى نقطتين زمنيتين في بناء التأويل الزمني.

ونستنتج من ربط القدماء الزمن بالصيغة أنهم كانوا يبنون تقابلا بين الزمن الصرفي (أو النحوي أو الصيغي أو البنائي)، على اعتبار أن أشكال الأفعال تتمايز عموما بتمايز ما تعبر عنه من زمن، وبين الزمن المفهومي، أو ما يفيده الفعل من قيمة زمنية، على اعتبار أن القيم تتوزع على الأشكال.

4.2. «كان وأخواتها»

نرى أن النحاة القدماء أغفلوا في تقسيمهم الأساسي للأزمنة ما يُعرف في

---

74) ج1، ص ص 57–58.

الأدبيات بالأزمنة المركبة، وهي الأزمنة التي ترد فيها «كان»، مثلا، صحبة «فعل» أو «يفعل» أو الصفة. وهذا الإغفال دعاهم إلى القول إن «فعل» و«يفعل» لا تدلان دائما على الماضي وعلى الحال والاستقبال، تباعا. فالصيغة «يفعل» تدل على الماضي، إذا وردت بعد «كان» (أو بعد إحدى أخواتها). ولهذا نجدهم يصنفون بعض الاستعمالات بأنها «غير عادية»، أي لا تدل فيها «فعل» على الماضي، أو «يفعل» على الحال والاستقبال. وينبغي أن نفهم أن هذا الإغفال إنما هو إقصاء لهذه المعطيات بوصفها تعبر عن الأزمنة القاعدية في اللغة العربية.

بما أن الفعل حدث مقترن بزمن، بحسب قدماء النحاة، فإن الفعل الذي لا يتضمن حدثا يسمى فعلا ناقصا. ونجد من النحاة من يذهب إلى أن سبب تسمية هذا النوع من الأفعال بالناقص إنما يرجع إلى افتقاره إلى خبر، وعدم اكتمال بنيته بوجود الفاعل فحسب، وعندما يَتِمُّ هذا الناقص يقتصر على الفاعل وحده. وفي مقابل هذا النقصان، يمكن أن نتحدث عن الافتقار إلى الزمن وامتلاك الحدث فحسب، وهذا ما يحققه المصدر، مثلا.

ويدخل في الفعل الناقص ما جرد من الدلالة على الحدث وأفاد الزمن. يقول ابن يعيش: «إنها [أي هذه الأفعال الناقصة] لا تدل على حدث، بل تفيد الزمان مجردا من معنى الحدث»[75]. ومن خصائص الفعل الناقص دخوله على ما كان أصله مبتدأ وخبرا، ورفع الأول ونصب الثاني.

وفي مقابل هذا، دافع بعض النحاة عن دلالة «كان» على الحدث. يقول الأستراباذي: «وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر [الحدث] ليس بشيء، لأن «كان» في نحو «كان زيد قائما» يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن على ما مر في بابه مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: «قام زيد» لم يحصل هاتان الفائدتان معا، فـ«كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في «كان»، لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق، أي الكون، وضعية، ودلالة الخبر على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح أو الانتقال

(75) المفصل، ج7، ص3.

ومثله أخواته، و«مادام» الدال على الكون الدائم، و«مازال» الدال على الاستمرار وكذا أخواته، و«ليس» الدال على الانتفاء، فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه»[76].

يدخل في «كان وأخواتها» مجموعة غير متجانسة من الألفاظ، اللهم ما تبديه من سلوك إعرابي. فعلى مستوى المعنى نجد تنوعا ملحوظا، وهذا ما عبر عنه الأستراباذي. فمنها الدال على زمن يختلف عن الزمن الذي يعبر عنه الفعل الماضي المتضمن للحدث (مثل «كان»)، ومنها الدال على الاستمرارية والديمومة (ما زال وما دام)، ومنها الدال على الانتفاء (ليس)، . . . إلخ. وينبغي أن ننتبه إلى أن الأستراباذي لا يتحدث عن الحدث، وإنما عن الحصول والكون. وهو في هذا لا يختلف عن الطرح القائل بنقصان «كان». فالحصول مفهوم يفيد التموقع في الزمن أو الوقوع فيه. أما قوله بمطلق الحصول فقد تفيده «كان» مجرّدة من قيمتها الزمنية. أما محاولة رصده للفرق بين «كان زيد قائما» و«قام زيد» من ناحية التعبير عن الزمن، وتشبيهه ظهور «كان» بظهور ضمير الشأن فيؤدي إلى النتيجة التي استخلصناها أعلاه. فإذا كان ضمير الشأن «يربط» مجمل ما يليه، فإن «كان» تربط زمن ما يليها. وهي، من هذه الناحية، ذات زمان مطلق، أي غير مربوط. فكأن «كان» حرة، شأنها في ذلك شأن ضمير الشأن. فالإطلاق، بهذا المعنى، خاصية لضمير الشأن ولـ«كان».

ويذهب بعض اللغويين المحدثين، ومنهمَ السامرائي، إلى أن الأصل التاريخي هو الاستعمال التام لـ«كان»، ثم حصل تطور في استعمالها فصارت مفتقرة للمبتدأ والخبر. يقول: «والذي يجب أن نقوله أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها كما هي الحال فيما أسموه «كان» التامة التي يتضح فيها الحدوث»[77]. وينتقد السامرائي المخزوميَ الذي يذهب إلى أن الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة لفظ الإسناد معبّرا عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يسوقها النحاة دليلا على زيادة «كان»[78].

---

76) شرح الكافية، ج2، ص290.
77) السامرائي، «الفعل، زمانه وأبنيته»، ص57.
78) المخزومي، «في النحو العربي، نقد وتوجيه»، ص ص182-183. ومن هذه الأمثلة، قول الشاعر:

فكيف إذا مررت بدار قوم   وجيران لنا كانوا كرام

وقول الشاعر:

أنت تكون ماجدٌ نبيل   إذا تهب شمأل بليل

ومذهب السامرائي أنه «من الصعب الاطمئنان إلى تراكيب زيادة «كان»، فهي تراكيب ضعيفة اصطنعها النحويون أمثلة، ولم يستقروها في كلام صحيح فصيح». نفسه، ص67.

غير أن السامرائي لا يسوق سوى جزء من افتراض المخزومي. فهذا الأخير يقول إنها «تُستعمل [في هذا السياق] مفرَّغة من الدلالة على الحدث أو الوجود، ولا تدل حينئذ إلا على الزمان، وذلك في المواضع التي قالوا [القدماء] إنها زائدة فيها»[79].

والسؤال الذي ينبغي وضعه على المخزومي هو التالي: هل يقتصر تعبير «كان» عن الزمن على السياقات المسماة زائدة، أم إن ذلك يسري على الاستعمالات التي ترد فيها ناقصة؟ وما الفرق بين الاستعمال الزائد والاستعمال الناقص؟

تجلي «كان وأخواتها»، كما أسلفنا، خصائص دلالية وجهية متباينة أحيانا، غير أنها تشترك في الخصائص الموضوعية (argumental) والإعرابية، وفي بعض الخصائص الانتقائية. فمن الناحية الدلالية و/ أو الجهية، تعبر «أمسى» و«أضحى»، مثلا، عن التغير والصيرورة، وبذلك تصف بداية الحدث الذي تدخل عليه. أما «ما زال» و«ما انفك» و«ما برح» و«ما فتئ» فتفيد استمرار الحدث. وينبغي أن نلاحظ أن الاستمرار تعبر عنه الأفعال المنفية، ولا نجد مقابلات غير منفية بنفس المعنى والاستعمال. وهذه الفروق تشير إلى الاختلاف الحاصل في بنيتها المعجمية. وتختلف «ليس» في دلالتها عن كل هذه الأفعال، إذ تفيد النفي في الزمن الحاضر[80]. أما الأفعال المنفية هنا فتصرف في «فَعلَ» و«يَفعلُ»، وتموقع الحدث الداخلة عليه داخل زمنها. أما «كان» فتتيح للحدث بأن يتموقع بالنظر إلى زمنها.

أما من الناحية الانتقائية، فهذه الأفعال تنتقي حدثا، غير أن هناك فروقا بينها في زمن الحدث المنتقى، وفي جهته.

أما إذا نظرنا إلى أفعال المقاربة، التي يدرجها بعضُ النحاة في هذه الزمرة من الألفاظ، فإننا نلاحظ أنها لا تدخل على صفة (فتكون خبرا لها)، وإنما على الفعل المضارع؛ وهي في ذلك مثل أفعال الرجاء وأفعال الشروع. وبهذا نقول في المقاربة: «كاد (أن) يفعل/ * فعل»، وفي الرجاء: «عسى أن يفعل/ * فعل»، وفي الشروع: «أخذ يفعل/ * فعل».

وتختلف «كان» عن أفعال المقاربة والرجاء والشروع في خاصيتين زمنيتين: أ) دلالتها على الماضي فحسب، بدون تخصيص جهي، ب) دخولها على «فعل» و«يفعل» وعلى الصفة. وإضافة إلى هاتين الخاصيتين الزمنيتين، لا تدخل «كان» على المصدري

79) نفسه، ص183.

80) انظر «المغني» لابن هشام، ج1، ص 277. ويعتبر ابن هشام «ليس» فعلا لا يتصرف، وأنه «فعِل». يقول: «ولم نقدره «فعَل» بالفتح لأنه لا يخفف، ولا «فعُل» (بالضم) لأنه لم يوجد في بائي العين». ويذهب ابن منظور مذهبا مشابها، إذ يقول إن العرب تقول إنها من «أيس» التي تعني الوجود، و«ليس» تعني عدم الوجود». وهذا ما يقول به أيضا برجشتراسر في كتابه «التطور النحوي».

(أنْ) إلا في استعمالات حكائية لا علاقة لها بهذه الخاصية مع أفعال الرجاء مثلا ، ومن ذلك قولك : «وكان أن حاصرهم الجند» . وواضح أن «كان» هنا لا تفيد معنى وجهيا ، مثلما يفعل فعل الرجاء .

ولا يخفى أن تجميع القدماء لهذه الألفاظ كلها في «صنف» واحد إنما مرده إلى ما اعتبروه تجانسا في بعض الخصائص الإعرابية ، وهذا جرهم إلى افتراض إعراب يتلقاه المصدر المؤول من «أن والفعل» مع أفعال الرجاء والمقاربة ، حين ترد مع «أن» .

5.2 . السياقات «الخاصة»

لا تحتفظ كل السياقات للتناوب الصيغي «فعل/ يفعل» بتعبيريته الزمنية ، حسب القدماء . فهذا التناوب مقصور على السياقات المجردة من «كان» ومن الأدوات الوجهية والموجهات والنفي ، . . . إلخ . ولهذا ، كلما حققت الصيغة معنى زمنيا آخر غير زمنها «المجرد» ، عدوا ذلك من السياقات «الخاصة» . وتبين المعطيات العربية أن المضي ليس دائما مرتبطا بالصيغة «فعل» ، وأن الحال والاستقبال ليسا مرتبطين دائما بالصيغة «يفعل» . وهذا الأمر يسري على اسم الفاعل والصفات عموما ، إذ لا تفيد دائما الحال .

وتبعا للقدماء ، يمكن أن نجمل المعاني الزمنية للصيغتين «فعل» و«يفعل» كالتالي :

- فصيغة «فعل» تدل على المضي ، وهو الغالب ؛ والحال إذا قصد به الإنشاء ، نحو : «جاءني زيد قد أسرع» ؛ وعلى الاستقبال إذا اقتضى طلبا أو وعدا ، نحو «حفظك الله» ، و «بعتك الشاة» .

- أما صيغة «يفعل» فترجح في الحال إذا كانت مجردة ، ويتعين فيها الحال إذا اقترنت بالظرف «الآن» أو «الساعة» ، وما في معناهما ، وتتعين للاستقبال ، وينصرف معناها للمضي ، وتفيد الاستمرار ، نحو« فلان يقري الضيف ويصنع الجميل» ، وتدل على العادة ، نحو : «زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده» ، وتدل على الاستمرار في الماضي ، نحو «كنت أراه» .

وإذا نظرنا في الجمل المنفية وما يقابلها من جمل مثبتة ، وقفنا على تنويعات مهمة ، سواء في إفادة الزمن أو في التبدلات التي يخضع لها التعبير الزمني للفعل . وقد اعتمد النحاة القدماء ، منذ سيبويه ، على المقابلة بين النفي والإثبات في رصد «المعاني الزمنية» التي يفترضون أن بعض الأدوات (أو الحروف) تدل عليها ، مثل أدوات النفي

ذاتها، وأدوات الاستقبال والتقريب.

تفاعل الزمن والنفي في اللغة العربية واضح، إذ نلاحظ، مثلا، أن نفي الماضي ترد فيه صيغة «يفعل» إضافة إلى أداة النفي. وهذا ما دعا النحاة إلى إلصاق الدلالة الزمنية بأدوات النفي. كما أن نفي المستقبل يناوب بين «السين/ سوف» في الإثبات وبين «لن» في النفي؛ وهذا التناوب أسهم بدوره في إسناد القيمة الزمنية ذاتها للمتناوبين. وبغض النظر عن التفاصيل (التي سنعود إليها في فصل لاحق)[81]، فإن تناوبات أدوات النفي تبين أن هناك توزيعا وانتقاء، سواء من حيث أشكال الأفعال أو من حيث القيم الزمنية. إن «ما»، مثلا، تدخل على «فعل» ولا يتغير زمن الفعل، وكذلك الأمر مع «لا» حين تدخل على «يفعل»، إذ لا يحصل تغيير هام في التعبير عن الزمن. وهذا يسري على «ليس» التي تدخل على «يفعل» وعلى الصفة فلا يتغير المعنى الزمني عموما، وإن كان في الأمر نظر من الناحية الجهية. أما «لم» و«لن» فيدخلان على «يفعل»، فيفيد التركيب مع الأولى المضي، فيما يفيد مع الثانية الاستقبال. ومن هذه الناحية تشبه «لن» الأداتين «سوف» والسين، ولهذا نجد تناوبا بينهما من جهة، وبينهما وبين «لن» من جهة أخرى، بحسب الإثبات والنفي. وهذا يبين، من جانب آخر، بأن الصيغة لا تستقر في معناها الزمني، وأن النفي يحول هذا المعنى أو يضيف إليه معناه الزمني. ومن جانب آخر، هناك ما يؤلف بين «كان» و«لم» و«سوف» من هذه الناحية. وسنرى أنها تختلف عن بعضها في مسائل أخرى.

---

(81) انظر «مفصل» ابن يعيش، ج7، ص ص107 ـ 113. ويضيف تمام حسان بعض أنواع النفي الأخرى، مثل «ليس»، ومثل نفي ما تضمن «كان». انظر كتابه «اللغة العربية، معناها ومبناها»، ص ص247-248. غير أنه يسند للنفي دلالة جهية، وليس دلالة زمنية كما فعل القدماء. يقول: «... النحاة ينسبون معنى الزمن إلى أدوات النفي مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمنا وإنما يمكنها أن تفيد «الجهة»، وهي تفيدها فعلا في حالة الجملة المنفية» (ص248). فإلى جانب التعميم، لا يقيم تمام حسان حججا على كلامه، بل يكتفي بالتأويل. ولننظر إلى الجدول الذي يأتي به تمام حسان مستعرضا مجموعة من التقابلات بين المثبت والمنفي:

	الإثبات	النفي
فعل	فعل	لم يفعل
	قد فعل	لمّا يفعل
	لقد فعل	ما فعل
يفعل	يفعل (بمعنى الحال)	ما يفعل، ليس يفعل
	يفعل (بمعنى العادة)	لا يفعل، ليس فاعلاً
	ليفعلن	لا يفعل (بمعنى العادة)
	سوف يفعل	لن يفعل
	سيفعل	لن يفعل
	كان سيفعل	ما كان ليفعل
	كان سوف يفعل	ما كان ليفعل

يوضح هذا الجدول (الذي يلخص تناوبات النفي والإثبات كما وصفها سيبويه وابن يعيش وآخرون) أنه باختلاف أنواع النفي تتنوع أشكال الأفعال التي يدخل عليها.

إذن، فالنفي قد يقلب دلالة «يفعل»، ولذلك سمى النحاة القدماءُ «لم» أداة نفي وقلب، إذ تقلب دلالة «يفعل» إلى «فعل»، فاعتبروا «لم يفعل» هو «لم فعل» (القائم تأويليا فحسب). غير أن «لن» لا تقوم بهذا القلب، بل إنها تتكامل مع «سوف»، إذ تدلان على المستقبل، ولا تختلفان إلا في كون إحداهما للنفي وكون الأخرى للإثبات.

أما «ما» و«لا» فلا يبدو أنهما تملكان الخصائص أعلاه[82]. فهما تنفيان الفعل والاسم؛ غير أن «لا» قد تنفي المركب الاسمي (كما في: «لا رجل في الدار» أو «يبذر المال بلا حسيب أو رقيب»)، كما تدخل على الفعل، نحو: «لا أفعل هذا أبدا». أما دخولها على «فعل»، في نحو «فلا صدق ولا تزكى»، إنما أمكنت لوجود العطف، ونعلم أنها لا تكون بغيره. فبغير العطف تكون بصدد دلالة الدعاء. وهنا قد تكون «لا فعل» معبرة عن قوة إنجازية مرتبطة ببعض الأساليب الإنشائية، إذ لا يمكن أن نقول «لا فَعَل»، فنعني بها عدم إتيان الحدث في الماضي. ويتطلب معنى الدعاء هذه القوة الإنجازية، فيما يتطلب نفي الماضي بواسطة «لا» جملة معطوفة بنفس الكيفية على الجملة الأولى؛ وهذا التكرار العطفي عبارة عن وظيفة إنجازية أيضا. وهذه القوة الإنجازية ليست حاضرة في الجمل المنفية التي ذكرناها، بل نجدها في بعض السياقات المثبتة، نحو «بعتك الخروف» أو «زوجتك ابنتي». ونلاحظ أن هذا السياق الذي يسمى سياق أفعال العقود، وهو سياق تفيد فيه «فَعَلَ» الحال، سياق موسوم بالبعد الإنجازي، بالمعنى الذي نجده عند أوستين. ومن أدلة ذلك أنه لا يستقيم أن نقول «باعك الخروفَ» بالمعنى الإنجازي أعلاه.

ما يسترعي الاهتمام هنا أن «لا» هي التي تنفي في الدعاء. والسؤال الذي يتوجب طرحه هو: لماذا؟ ولماذا لم تستعمل «لن» في هذا السياق، وهي الدالة على الاستقبال، والدعاء مستقبلي؟

إذا كان القدماء لم يقتصروا على النظر في الفعل وارتباطه بالزمن، وساقوا في إطار هذا الارتباط اسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة . . . إلخ[83]، فإنهم تعدوا ذلك إلى وصف تأثير مجموعة من «الأدوات» على

---

82) تذهب بعض الدراسات، مرتكزة على بعض اجتهادات القدماء (انظر مثلا ابن يعيش، ج7، ص112)، إلى أن النفي نوعان: مفرد ومركب. يقول برجشتراسر: «إن أصل النفي في اللغة العربية أن يكون بلا وما». وهو النفي المفرد. انظر برجشتراسر، ص119.

83) انظر عرض هذه الأمور عند عبد الله بوخلخال، «التعبير الزمني عند العرب».

التـأويل الزمني . ومن هذه الأدوات السين و«سـوف»[84] . وتدل هـاتان الأداتان عـلى «التنفيس» عند عدد من النحاة . ومعنى التنفيس عند ابن هشـام التوسيع ، «وذلك أنها تقلب المضـارع من الزمن الضـيق ـ وهو الحـال ـ إلى الزمن الواسع وهو الاسـتقـبـال . وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وابن يعيش «حرف استقبال»»[85] . وفي تفـسـير دلالة الســين وسـوف على الاسـتـقـبـال ، يقـيم ابن يعـيش مقـارنة بين مـعنى التـخليص للاستقبال وبين ما تفيده «ال» (الألف واللام) من «إزالة الشياع عن الاسم»[86] ، فـ«السين و«ســوف» يقــصــران الفــعل على زمــان دون زمــان وهي بمنزلة الألف واللام التي للتعريف» . غير أن حروف الاستقبال (وهذه التسمية تسند للمسمى قيمة زمنية) ليست إثباتية فـحسب ، بل لهـا مـا يقـابلهـا من نافـيات ، مثـل «لا» و«لن» . فـالأداة «لا» تنفي «يفعل» إذا أريد به الاستقبال . «وأما «لن» فتنفي المستقبل أيضـا ، وهي أبلغ من «لا» ، وهي جواب «سيفعل»» .

ومن الأدوات التي بين القــدمــاء أثرهـا في التــأويل الزمني للجــملة «حــرف التقريب» ؛ والمقصود به «قد» . «وذلك أنك تقول «قام زيد» فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن إلا أن ذلك الزمـان قـد يكون بعـيدا وقـد يكون قـريبـا من الزمـان الذي أنت فـيه [. . .] ، ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال إذا كان معه نحو قولك «رأيت زيدا قد عزم على الخـروج» أي عازم ، وفيهـا معنى التوقع ، يعني لا يقال «قـد فعل» إلا لمن ينتظر الفعل أو يسـأل عنه ، ولذلك قال سيبويه وأما «قد» فجواب «هل فعل» لأن السائل ينتظر الجواب ، وقال أيضا وأما «قد» فجواب لقوله «لما يفعل» ، فتقول «قد فعل» وذلك أن المخبـر إذا أراد أن ينفي والمحـدث ينتظر الجـواب قـال «لما يفـعل» وجـوابه في طرف الإثبات «قد فعل»»[87] .

---

84) يخصص ابن الأنباري في «الإنصاف» مسألة لموضـوع : «السين مقتطعة من «سوف» أو أصل برأسه» . ويبين أن الكوفيين يذهبون إلى أن السين أصلها «سوف» ، أما البصريون فيذهبون إلى أنها أصل بنفسها . ويحتج الكوفيون بالحذف من جراء كثرة الاستعمال ، ويأتون بمعطيات من قبيل : «سو أفعل» (فحذفت الفاء) و«سف أفعل» (فحذفت الواو) . ويعتمد الكوفيون على تماثل المعنى ، ولذلك افترضوا الحذف ، أما الكوفيون فلا يتصورون ذلك لأنه «لو كان الأمر كما زعمتم [ويعني الكوفيين] لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد ، ولا شك أن «سوف» أشد تراخيا في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم» (ج2 ، ص646-647) . وانظر أيضا «مغني اللبيب» لابن هشام ، ص 184-185 ، الذي يذهب إلى أن السين «ليس مقتطعا من «سوف» خلافا للكوفيين ، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع «سوف» خلافا للبصريين» . وانظر ابن هشام ، «المغني» ، ص184-185 .

85) انظر «مغني اللبيب» ، ص 184-185 . وينتقد ابن هشام الذين أسندوا معنى الاستمرار للسين ، كما يناقش علاقة معنى الاستقبال بمعنى الوعد . وانظر ابن يعيش ، ج7 ، ص148 .

86) ابن يعيش ، نفسه .

87) ابن يعيش ، ج7 ، ص147 .

الملاحظ أن ابن يعيش يرى أن الماضي والحال ليسا قيمتين متحجرتين، فالحرف «قد» قادر على نقل الأول إلى الثاني. ويستعمل ابن يعيش رائز الحال (بمعنى الظرف) للحصول على دلالة الحال (بمعنى الزمن). غير أن التقريب يصاحبه معنى التوقع، والتوقع مفهوم حالي بدوره.

ولا يدخل «قد» على «فعَل» فحسب، بل يدخل أيضا على «يفعل». ويدل في الدخول الثاني على التقليل، ويجري مجرى «ربما». «تقول «قد يصدق الكذوب» و«قد يعثر الجواد»، تريد أن ذلك قد يكون منه على قلة وندرة، كما تقول «ربما صدق الكاذب وعثر الجواد»، وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة، وذلك أن كل تقريب تقليل لأن فيه تقليل المسافة»[88].

وفي معنى التقليل معنى الاحتمال (وهو ما تفيده «ربما»). ورغم أن ابن يعيش يحاول ربط معنى التقريب بمعنى التقليل، فإن المعنيين متباينان: إن «قد» عندما تدخل على الماضي تؤكد الحدث الذي يُخبَرُ به، وعندما تدخل على المضارع لا تؤكد ذلك.

وبصفة عامة، فقد استرعى اهتمامَ القدماء ما تحمله بعض الأدوات (أو الحروف) من معانٍ زمنية، ولم يتعرضوا لبعض الأدوات بدون استحضار أدوات أخرى تقابلها. فقد كان لدراستهم توزيع هذه الأدوات جانبان:

- جانب التوزيع بالتقابل في النفي والإثبات، إذ نخلص، مثلا، إلى أن مقابل السين في النفي هو «لن»، وأن مقابل «قد» في النفي هو «لما»؛

- وجانب التوزيع بالإقصاء، إذ لا يمكن أن ترد سياقات من قبيل «سوف لم» أو «قد لم» أو «قد ما»... إلخ.

3. تحاليل المستشرقين لمعطيات الزمن في العربية

يذهب جل المستشرقين الذين درسوا اللغة العربية إلى أن هذه اللغة تجلي تقابلا جهيا، وليس تقابلا زمنيا في نظام التناوب الصرفي للفعل. لقد حاول أغلب المستشرقين أن يبنوا تقابلا جهيا بين الصيغتين الفعليتين («فعل» و«يفعل»). وقد سموا الشكلَ «فعل» تاما (perfect)، وسموا الشكلَ «يفعل» غير تام (أو غير مكتمل) (imperfect). وهذان المصطلحان اللذان يقابلان صيغة الماضي وصيغة المضارع، واللذان لم نعهدهما في النحو العربي، إنما أسقطهما هؤلاء المستشرقون على اللغة العربية من الأنحاء الغربية، ذلك أنهم كانوا ينظرون إلى اللغة العربية من خلال أنحاء

88 نفسه.

لغاتهم ومن خلال أدبياتهم وما توظفه من مفاهيم وصفية. ويعبر التام «عن نشاط انتهى، إنه نشاط حصل وتم بالنظر إلى أنشطة أخرى»، أما غير التام فيعبر «عن نشاط لم ينته، إنه نشاط بدأ لتوه أو يتدرج». ولا يدافع عن هذين «التحديدين» المستشرقون فحسب، بل أخذهما منهم العديد من الدارسين العرب[89]. وهذان التحديدان ليسا سوى جزء من تقرير عام بصدد العلاقات الزمنية في اللغات السامية. فالتناوب الصيغي في هذه اللغات لا يحيل على علاقات زمنية بالنسبة للمتكلم. والزمن ليس هو الوظيفة الأساسية لهذا التناوب الصيغي. إن الزمن يوجد في السياق أو في الجملة، تبعا لعدد من المستشرقين. وإذا كان جل المستشرقين يتناولون هذا التناوب الصيغي بوصفه يعكس تناوبا جهيا، فإن النحاة القدماء رأوا فيه تناوبا زمنيا. ورغم ما يبدو من تعارض بين النظرتين، فإنهما تتفقان أن نظام الأفعال في اللغة العربية ثنائي من حيث صرفه، وهذه الثنائية تستتبع ثنائية في الدلالة. ورغم هذا الاختلاف «المذهبي» بين القدماء والمستشرقين، فإن هناك عددا من نقط الالتقاء بين الطرفين، ومنها الاتفاق حول المعطيات التي تتسم بجزئيتها عند الطرفين، وعدم التمييز بين السياقات الدامجة والسياقات المدمجة، وعدم تفسير العلاقات السياقية المختلفة التي يرد فيها الشكلان الصرفيان، وعدم الاهتمام بطرح نسق عام يجمع كل هذه السياقات بدلالاتها المختلفة. غير أن جل المستشرقين يختلفون عن قدماء النحاة في كونهم ينطلقون من اللغات اللاتينية ويحاولون جاهدين بناء تقابل دلالي/ صرفي بين معطيات هذه اللغات ومعطيات العربية[90]، بل إنهم يحاولون بناء تصنيف تنميطي يقابل بين اللغات اللاتينية واللغات السامية.

وعلى العموم، لا يمكن أن نفصل اجتهادات المستشرقين بصدد الزمن في اللغة العربية عن اجتهادات انصبت على لغات أخرى. يقول هال Hall(1964): «دأب الدارسون على اعتبار اهتمامنا الغربي الأوربي بالزمن -الذي يعد خاصية مميزة لثقافتنا، والذي ليس بأي حال فطريا في الجنس البشري ككل- قد يعود إلى وجود تقابل في أنسقتنا النحوية -بين الماضي واللاماضي (مع وجود زمن المستقبل في الإغريقية واللاتينية، حيث نشأت أنسقتنا الفلسفية). اللغات الأخرى لا تملك تقابلات زمنية بالمرة، ولكنها (مثل الهوبي Hopi واللغات السلافية) تركز أكثر على الجهة (أي على

89) انظر، على سبيل المثال، مصطفى النحاس، «دراسات في الأدوات النحوية»، وعصام نور الدين، «الفعل والزمن».

90) وفندرايس(1923) Vendryes مثال واضح على ذلك. انظر ص. ص112-122.

الحدث المكتمل مقابل الحدث غير المكتمل) [. . .]»[91].

ولا يكتفي وورف Whorf بالتمييز بين اللغات الزمنية (ومنها الأنجليزية) واللغات اللازمنية، بل نجده يتحدث عن لغات «إثباتية» (assertive). يقول: «الأفعال الهوبي ثلاثة أنواع من الإثباتات: النقلي (وصرفه صفري)، والتوقعي (ولاحقته «-ni»)، والعام (ولاحقته «-ngwu»). وهذه الأشكال تترجم إلى حد معين الأزمنة الأنجليزية، ولكنها لا تحيل على الزمن المفهومي أو على الامتداد»[92].

إن العديد من التناولات، وخصوصا ما كان من قبيل التناول أعلاه، تناولات سيئة لأنها تنطلق من افتراض أن التقسيم «الطبيعي» للزمن إلى ماض وحاضر ومستقبل، ينبغي أن ينعكس بالضرورة في اللغة. فتدفق الزمن الأحادي الاتجاه قد يعكس فعلا حقيقة الزمن كما «تجربها» الكائنات البشرية، إلا أنه لا يوجد ما يحتم، من الناحية الداخلية، تواجد الوضع «الطبيعي» منعكسا في المقولة الزمنية للغة[93].

ويقول شارش(1976) Church، في رده على هذه الادعاءات: «. . . يمكن أن نعتمد الحجج ذاتها للاستدلال على أن الأنجليزية بدورها لا تملك تصورا للزمن. فمن الناحية الصورية، للأنجليزية زمنان فقط، وهما الماضي والحاضر، كما في «loved» و«love» تباعا، وكل الأشكال الأخرى التي تسمى أزمنة عبارة عن أشكال مركبة تتضمن الأفعال المساعدة، نحو «was loving» أو «will love». . . إلخ. وهذه الأشكال لا تنتمي إلى النسق الزمني «القاعدي» (وبهذا المعنى، فالأنجليزية لا تملك مستقبلا). وعلاوة على هذا، فزمن «الماضي» لا يحيل دلاليا على الماضي وحده، فقد يحيل على الماضي، ولكنه قد يستعمل استعمالا «لاواقعيا»، كما في «If I went tomorrow I should see him»، أو في «I wish I went there everyday». وقد اقترحت بعض الأعمال، ومنها عمل يوس Joos(1964)، أن الأنجليزية لا تتوفر على الزمن الماضي، ولكنها تتوفر على زمن «للبعد»، فهي تشير إلى ما يبعد في الزمن أو في الحقيقة. وهذا يجعل من الأنجليزية أقرب إلى لغة الهوبي (التي صنفها وورف ضمن اللغات اللازمنية). ويسهل علينا ملاحظة ذلك؛ فلو كانت الأنجليزية لغة هندوأمريكية لكان من الممكن الإتيان بها مثالا على اللغة التي لا تميز بين العلاقات الزمنية. غير أننا نعتقد أن متكلمي الأنجليزية لا يخفقون في إقامة التمايزات الزمنية. وواضح أن البنية النحوية للغة لا تقول لنا هنا

---

91) لغة الهوبي Hopi من اللغات الأوتوأزتيكية، وهي شائعة في الشمال الغربي لأريزونا. انظر، بهذا الصدد، مالتوكي(1983). وانظر هال (1964)، ص 402.

92) انظر كارول (1956)، ص 113. ويتضمن كتاب كارول هذا كتابات مختارة لوورف.

93) انظر لاينز (1998)، ص 305.

سوى القليل عن طريقتنا في التفكير في العالم»[94].

وليست دراسات المستشرقين للزمن في العربية متجانسة مجهودا ومادة وتصورا. ونعرض فيما يلي لنموذجين من نماذج التناول الاستشراقي لهذا الموضوع. ونسمي التصور الأول التصور المترجم، إذ يكتفي بترجمة مصطلحات القدماء وتحاليلهم؛ وسنقتصر على مثالين منه (ورايت وكانطارينو). ونسمي التصور الثاني التصور التحليلي، إذ إنه حاول تقديم تحليل معين للوقائع الزمنية في اللغة العربية، كما حاول بناء نوع من الاستدلال على المفاهيم المستعملة. وسنعرض منه مثالين أيضا (دافيد كوهن وفلايش).

1.3. ترجمة مصطلحات القدماء

يذهب ورايت Wright (1895) إلى أن شكلي الفعلين في اللغة العربية (وهما «فعَل» و«يفعل») لا يعبران عن الزمن، وإنما يعبر أولهما عن تمام الحدث، أو أن الحدث حصل وتم في علاقته بأحداث أخرى، ويسميه «perfect» (التام)، فيما يعبر ثانيهما عن عدم تمام الحدث أو عن بداية الحدوث أو استمراره، ويسميه «imperfect» (اللاتام). ويؤكد ورايت أن التقابل بين هذين الشكلين ليس تقابلا زمنيا. واعتمادا على هذا التصور الجهي يعرض السياقات التي يرد فيها هذان الشكلان.

ويعدد ورايت السياقات التي يرد فيها التام اعتمادا على دلالة هذه السياقات، دون أن يربط بين هذه الدلالات؛ وهي:

- الدلالة على حدث اكتمل في بعض الوقت الماضي، نحو «جاء زيد».
- الدلالة على اكتمال الحدث في لحظة التلفظ، وما يزال مستمرا، نحو «واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم»، وغالبا ما تسبقه «قد».
- الدلالة على أن الحدث تم قبلا ويستمر في حالة تمام، نحو «اتفق الرواة...».
- الدلالة على أن الحدث قد تم حالا في لحظة التلفظ، نحو «بعتُكَ» أو «زوّجتُك».
- الدلالة على الحدث المحدد، كما في الوعود والمساومات والقسم، وغالبا ما تصحبه «لا»، نحو «والله لا أقمت بمكة».
- في التمني والدعاء، نحو «رحمه الله».
- بعد اسم الله في الإخبار، نحو «قال الله تعالى...».

94) انظر يوس (1964)، وانظر نص شارش (1976) في مالتوكي (1983)، ص ص 622-627.

ـ غالبا ما يدل على معنى التوكيد أو التوقع أو الماضي القريب من الحال، وذلك حين تسبقه «قد».

ونلاحظ أن السياقات التي يوردها ورايت ليست كلها «تمامية» (ولا جهية)، وإنما تختلط فيها الجهة بالزمن وبالوجه وبالقوة الإنجازية التي تكون مرتبطة بالفعل اللغوي. كما أن بعضها تلتبس فيه كل هذه المعلومات الزمنية، وإن اختلفت طبيعتها؛ غير أن ورايت لا ينتبه إلى ذلك.

وينتقل التام للدلالة على الماضي البعيد، أو ما سماه ورايت «pluperfect». وسنرى أن جل السياقات التي يوردها إنما هي سياقات مدمَجة، ونعلم أن المدمَج قد يكتسب إحالته الزمنية اعتمادا على الدامج. والسياقات التي يعرضها هي:

ـ يقع في جملة الصلة أو في الجملة المعطوفة، نحو «جلس حيث جلس أبوه».

ـ تدل طبيعة الأحداث على التقادم أو ظروف السياق، نحو «لما سرى موسى من مصر ببني إسرائيل إلى التيه نبش يوسف».

ـ مع الحال، إذ تسبقه «قد» أو «قد» والواو مع حدث تام، نحو «أخرجه وقد مات».

ـ تسبقه «كان»، نحو «مات الرشيد وكان خرج».

ـ تسبقه «كان» مع «قد»، نحو «كنت قد ربيتُ جاريةً».

وتدخل أدوات الشرط على الشكل التام (وتدل على افتراض أو احتمال)، مثل «لو» و«لو أن» و«لولا» و«لوما» و«لو لم». ويسمي ورايت التامَ في هذا السياق «التامَ الشرطي»[95]. وفي مقابل هذا التام الشرطي، هناك اللاتام الشرطي أو الاحتمالي، وهو الذي يرد مثلا في جواب الشرط، أو بعد «إذا» للدلالة على المستقبل.

ويشير ورايت إلى أن الشكل التام قد يفيد الحال أو الاستقبال أو المضي، ويسوق أمثلة القدماء. ويجب أن ننتبه إلى أن ورايت، وإن كان تحديده الأولي بصدد طبيعة المعلومات الزمنية التي يعبر عنها الشكلان الفعليان تحديدا جهيا، فهو يخرج بين الفينة والأخرى من هذا التحديد ويتفق مع تصورات القدماء في هذا الشأن.

ويدخل التام عند ورايت في الوجه الخبري أو البياني (indicative). وهذا الوجه قد يعبر عنه كذلك باللاتام. غير أن اللاتام ينفرد بالوجوه التالية: وجه الفرض، ووجه الجزم، ووجه التوكيد. وهذا ما يعرف عند القدماء بالإعرابات التي تتناوب على صيغة المضارع، ما عدا الرفع.

---

95) انظر ورايت (1974)، ج 2، ص 8.

أما الشكل اللاتام (شكل المضارع) فيفيد عند ورايت الحدث الذي لم يتم إنجازه بعد، وبذلك فهو من الناحية الدلالية قسيم التام. وهذا معناه أن الشكلين كليهما لا يفيدان الزمن، وإنما يشير التام إلى الانتهاء، فيما يشير اللاتام إلى البداية أو الوجود الدائم المستمر. ويلخص استعمال اللاتام في السياقات التالية:

- الدلالة على أن الحدث يحمل معنى ملازما مستمرا.
- الدلالة على أن الحدث بدأ في وقت التلفظ ولما يكتمل بعد.
- الإشارة إلى الأحداث الماضية بوصفها تدل على حاضر تاريخي.
- الإشارة إلى الأحداث المستقبلة، مع «سـ» أو «سوف»... إلخ.
- الإشارة إلى الطلب المهذب في المستقبل.
- الإشارة إلى الحدث المستقبل الذي يرتبط بالماضي، وهنا يسبقه الشكلُ التام، كما في «جاء يعوده».
- مع الحدث الذي يستمر خلال الماضي، نحو «جاء زيد يضحك»، أو «خرج لا يعلم».
- للتعبير عن الحاضر إذا سبق بالأداة «ما»، نحو «ما يزكي الإنسان بشهادة أهل بيته».
- للتعبير عما يقابل غير التام في اللغات اللاتينية، وغالبا ما تسبقه «كان»، نحو «كان يحب الشعر»، وقد لا ترد «كان» إذا دل عليها السياق، نحو «واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان»[96]. (وهي بمعنى «ما كانت تتلو»).
- للتعبير عن المستقبل التام، وهنا يأتي اللاتام من «كان» سابقا للتام منها، نحو «يكون كان»، وأحيانا تسبقه «قد»، نحو «يكون قد كان»، أو يُسبَق اللاتام بـ«أنْ» نحو «يجب أن يكون ذهب»[97].

ويعرض ورايت لدخول بعض الأدوات على اللاتام، ولا يفترض علاقات انتقائية بين هذه الأدوات وما تدخل عليه، ولا يعقد تقابلات ممكنة ومحتملة بين هذه الأدوات بالنظر إلى الأشكال الفعلية التي تدخل عليها. وقد أفاض قدماء النحاة، كما رأينا، في تحليل معاني هذه الأدوات وسياقات دخولها على الأفعال، كما عقدوا مجموعة من التقابلات الدلالية فيما بينها.

وعموما، نلاحظ أن ورايت يعتمد تصنيف القدماء، كما يعتمد أمثلتهم. والاختلاف حاصل فقط في تسمية الماضي تاما، وفي تسمية المضارع لاتاما. كما أنه لا

96) سورة البقرة، الآية 102.
97) نفسه، ص. ص18-22.

يميز مثلهم بين السياقات الدامجة (أو الجمل الرئيسية) والسياقات المدمجة.

إن ورايت لا يسائل محتوى مصطلحاته بقدر ما «يترجم» شكل الماضي بالتام، وشكل المضارع باللاتام. وهذا يقوده إلى عدم التمييز بين المضي والتمام، ويسميهما معا تماما. وسنستدل فيما سيأتي على أن هناك التباسا في صيغة «فعل» بين التمام والمضي. ولا يخص عدم الوضوح عند ورايت الفرق بين الزمن والجهة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى المعطيات: هناك معطيات «عارية»، وهناك معطيات «مركبة» (ويدخل في هذا التركيب بعض الأدوات و«كان» وغيرها). ولا يمكن معالجة هذه المعطيات المتنوعة المختلفة وكأنها خارجة عن السياق الذي ترد فيه، ولا يجب التعامل معها وكأنها لا تعقد علاقات زمنية وجهية فيما بينها. ومن هنا ضرورة البحث في أسس هذا التركيب وفي علاقاته الانتقائية وفي توزيعه.

ومن مظاهر عدم الوضوح عند ورايت استخدامه للتام واللاتام، إذ يشير إلى أن أحدهما قد يفيد ما يفيده الآخر. فقد استخدم «pluperfect»، وهو الماضي البعيد، في مقابل «perfect»، الذي يقصد به التام. غير أن الفرق بينهما يمكن اعتماده أساسا للاستدلال على زمنية اللغة العربية وعلى جهيتها في الآن نفسه.

تختلف مقاربة كانطارينو Cantarino (1974) عن المقاربة السالفة في مسألتين على الأقل:

- اعتماد معطيات جديدة، إذ اعتمد على الخصائص التطورية في اللغة العربية، معتمدا معطيات من النثر المعاصر غير مكتف بمعطيات القدماء.

- طرح مسألة الزمن في الجملة الاسمية، والانطلاق منها. فهذه الجملة لا تحمل معلومات زمنية من حيث تركيبها، غير أن ارتباطها ببعض القرائن والأدوات يبين أنها تفيد زمنا معينا. وبذلك، يخلص إلى أن انعدام القيمة الزمنية والإحالة على الحاضر هما المعنيان الأكثر ورودا في الجملة الاسمية.

ويميز كانطارينو، في رصده للزمن في الجملة الاسمية، بين الحاضر غير المحدد (أو الحاضر غير الزمني)، نحو: «إن فصل الربيع فصل جميل»، أو «ذلك شأن الشعراء دائما»، أو «المرأة شريك الرجل في حياته»، والحاضر الحقيقي، نحو «أنت اليوم حبيبي» أو «أنت ضيفي الليلة».

يقول كانطارينو إن «النحاة العرب القدماء تجنبوا الخوض في مسألة صعبة جدا، وهي مسألة القيمة الدقيقة للأزمنة العربية. وقد تحدثوا عن الماضي والمضارع. والمضارع عندهم يشبه الاسم لأنهم قاسوا مجاري أواخر الاسم على مجاري أواخر الفعل، وهي

وجوه المضارع»[98].

إن اللغة العربية، شأنها شأن اللغات السامية، لا تعبر الأفعال فيها عن «أي علاقة زمنية محددة من وجهة نظر المتكلم»[99]. فأزمنة الأفعال يبدو أنها في الأصل عبارة عن شكلين منفصلين بنيويا عن بعضهما، وجُعلا جزءين من نسق الأفعال. فالشكلان الفعليان ليس أحدهما مقابلا زمنيا للآخر، فكل شكل يمكن اعتباره جهة، أي أنه يصف نمطا من الحدث. فالماضي يحيل على حدث يعتبر تاما ومكتملا، في حين أن المضارع يحيل على عمل لم يكتمل، أو ما يزال يخوض في زمن معين. ولهذا، فالماضي والمضارع ليسا إسقاطا لحدث على زمن محدد، بل إنهما مقاربة ذاتية (subjective approach) للحدث، يصرح بها الماضي، ويصفها المضارع. والشكلان كلاهما يمكن أن يعبرا عن الفكرة التي يتضمنها الفعل في أي مرحلة من المراحل الزمنية الثلاث: المستقبل والحاضر والماضي. وعلى هذا الأساس يستعمل كانطارينو مصطلحي التام واللاتام للتعبير عن التقابل «الزمني» الحاصل بين الشكلين الفعليين. ويلاحظ أنه، في العربية الحالية، كما في لغات سامية أخرى، هناك نزوع إلى إسقاط الوظيفتين الأصليتين للتام واللاتام في تصنيف زمني حقيقي يقابل بين الماضي والحاضر (بوصفهما زمنين إحاليين). غير أن هذا الإسقاط لا يلغي القيمة الأصلية لكليهما في الاستعمال الحالي.

ويسرد كانطارينو استعمالات التام. ويعبر هذا الشكل عنده:

أ) عن أحداث تمت واكتملت في الماضي، دون أن يعني ذلك أن الأحداث اكتملت دفعة واحدة في الماضي. وهنا يأتي بأمثلة من قبيل: «كان الشيخ عباس بين سكان تلك القرية كالأمير بين الرعية». غير أنه لا يطرح مسألة «كان» هنا، ولا مسألة دخولها على أفعال أخرى.

ب) عن أحداث ابتدأت في الماضي، وبذلك تمت، غير أنها تُفهَم بوصفها ما زالت تحدث في نتائجها وتبعاتها، وهذا ما يسميه «التام النتيجي». ويأتي بجمل من قبيل: «اختلف المؤرخون كذلك في الشهر»[100].

ج) عن الحاضر: مع أحداث ذهنية، نحو: «الآن عرفت»؛ أو مع أحكام عامة، إذ ترد باعتبارها تحدث دائما أو باعتبارها شيئا معروفا من التجربة البشرية، نحو: «لذلك هدأ المؤمن واضطرب الملحد»، أو «من صوَّر صورة جميلة عظيم»؛ أو حين يفيد الحكم

---

98) كانطارينو (1974)، ج 1، ص58.

99) نفسه.

100) نفسه، ص 60.

التوكيد، نحو: «كذبتَ!» أو «أصبتَ!» أو «حسنتَ!»؛ أو في الاستفهام، نحو «أصدقني الآن؟»؛ أو الدعاء، نحو «لا بارك الله فيك»، أو التمني، نحو: «أكرمك الله».

د) عن حدث حاضر أو حدث مستقبل في جمل زمنية وشرطية، نحو «لو شئت أن أقول لك لقلت»، أو «إذا فقد المرء عزيزا والتفت حوله يجد الأصدقاء الكثيرين».

هـ) إذا وردت «فعل» بعد «ما» (الموصول الظرفي) كان لها في الغالب معنى الحاضر أو المستقبل، نحو «سأذكر لك هذا ما حييت»، أو «أقم عليه ما استطعت».

و) قد يكون للشكل «فعل»، حين يقابل حدثا آخر، حاضرا أو ماضيا، معنى «المكتمل الفائت» (pluperfect)، نحو «وعلم الحارث حين بلغ المدينة أن عبد الله مات ودُفن بها بعد شهر من مسيرة القافلة إلى مكة»، أو «هو يذكر هذا السياج كأنه رآه أمس».

أما الشكل «يفعل» فيحيل عنده على الماضي والحاضر والمستقبل. ولا يختلف في معطياته التحليلية عما أورده ورايت.

2.3. محاولات تحليلية

ينطلق دافيد كوهن (1989)، شأنه شأن جل المستشرقين، من مقارنة التناوب الصرفي في الفعل في اللغة العربية بالفرنسية أو اللاتينية أو الأنجليزية... إلخ. وإذا كنا لا نستهين بالوظيفة الإيجابية للمقارنة في هذا الباب، فإننا نلاحظ أنها تنطلق في كثير من الأحيان من مقدمات تحتاج إلى بعض التبرير، ومنها حصر التنوع الصرفي/ الزمني للفعل في العربية في «فعل» و«يفعل»، أو طرح أسئلة قبل-نظرية من قبيل: لماذا لا تتعدد الأشكال الزمنية العربية تعددَ ما يوافقها من أشكال في الفرنسية مثلا؟

يقارن كوهن(1989) بين العربية والفرنسية، ويضع الجدول التالي[10]:

(27) الفرنسية:	tu écris		tu as écrit
	tu écrivais	tu écrivis	tu eus écrit
			tu avais écrit
	tu écriras		tu auras écrit
	tu écrirais		tu aurais écrit
العربية:	تكتب		كتبتَ

(10) انظر كوهن (1989)، ص 12.

ويستنتج من هذا الجدول أن الصيغتين الفعليتين في العربية لا تبدوان محدَّدتين بالزمن كما تناوله (ويعني به الزمن المفهومي الذي يعني المَوْقَعة). كما يلاحظ أن العربية لا تماثل، من هذا الجانب، اللغة الفرنسية، إذ تغطي الصيغتان العربيتان كل هذه الأشكال الفرنسية.

ولكي يستخلص أن اللغة العربية لغة جهية، يلجأ إلى المقارنة باللاتينية[102]. ويذهب إلى أن «تكتب» توافق كل أشكال infectum في اللاتينية (الحاضر واللاتام والمستقبل)، و«كتبتَ» توافق كل أشكال perfectum (التام والتام الفائق والمستقبل السابق)[103]. ويلاحظ أن هناك شبها بين تناوب الشكلين اللاتينيين والشكلين العربيين، غير أنه يستدرك قائلا إن التمايزات الزمنية للصيغتين العربيتين يؤثر فيها السياق وبعض العناصر المساعدة.

ولكي تكتمل المقارنة، يأتي بمعطيات من اللغة الروسية (ترددها كل الدراسات) ومن اللغة الأنجليزية، ويستخلص أن هذه المقارنات تنبهنا إلى مسألة أساسية: إن تنظيم الأنسقة الفعلية للغات مختلفة قد يستند إلى أسس غير متماثلة[104]. فتوزيع الأشكال على الأزمنة من أجل التعبير عن علاقات الحدث بزمن التلفظ، سواء أكانت مباشرة أم بواسطة نقطة إحالية ثانية، ليس أمرا كليا. واللغة العربية، التي يعبر فيها شكل واحد على أكثر من زمن أساسي، دليل على ذلك. غير أن وجود ثلاثة أشكال متمايزة تعبر عن الماضي في الفرنسية، ووجود شكلين لكل زمن في الأنجليزية، يبين أنه، وإن كان الفعل يعبر عن الزمن، فإنه بالإمكان أن نقتطع منه تعبيرا آخر مرتكزا على مبدأ آخر يبني تقابلات أخرى. ويسمي هذا المبدأ «الجهة».

بعد تحديد هذا المبدأ الذي يبني تقابلات زمنية من طبيعة أخرى، يطرح مجموعة من الأسئلة: هل تختلف الجهة عن الزمن (بوصفه موقَّعة)؟ وهل الجهة تحدَّد نفيا؟ هل نسمي جهة كل معنى يؤديه شكلٌ فعلي ولا يكون ذلك المعنى زمنا؟ وإذا كانت الجهة تحدَّد إيجابا، فهل هي كلية؟ وهل التعالقات الجهية توظَّف بالطريقة ذاتها في كل اللغات التي تظهر فيها؟ هل الجهة مرتبطة بالفعل فقط؟ ألا تعبر عناصر أخرى في الجملة عن الجهة؟ وهل الجهة مفهوم خاص ببعض اللغات؟ وهل هناك لغات جهية ولغات غير

---

102) وهذا ما قامت به مجموعة من الدراسات الاستشراقية الأخرى، إذ تعُد هذه الدراسات اللغة اللاتينية معبرة عن «المرحلة الجهية»، في مقابل الفرنسية أو الأنجليزية اللتين تعبران عن «المرحلة الزمنية». انظر فندرايس (1989)، من بين آخرين.

103) انظر كوهن (1989)، ص13.

104) نفسه، ص. ص14-15.

جهية؟ وإذا عكسنا ذلك، هل هناك لغات تعبر صرفيا أو تركيبيا عن الزمن في مقابل لغات لا تعبر كذلك؟

كل هذه الأسئلة تؤدي عند كوهن إلى التمييز بين نوعين من اللغات: اللغات الزمنية واللغات الجهية (والعربية منها). غير أنه يخلط، في تحليلاته، الزمن بالجهة[105].

يورد فلايش في بحثه «عن الجهة في الفعل في العربية»[106] بعض إشارات بنفنست (1966) حول ترابط الزمن والجهة، وحول ظهور الجهة بشكل واضح في اللغات السامية في صيغ الأفعال، وحول مفهوم الجهة بوصفه مفهوما علاقيا، وليس بوصفه مفهوما مطلقا يناوب مفهوم الزمن.

وتبعا لهذا، يحاول فلايش أن يرصد الجهة في اللغة العربية في تقابلاتها طبقا لما تقتضيه المعطيات، مفترضا بصورة غير معلّنة أن الجهة عنصر موجب في العربية، فيما يُعتبر الزمن عنصرا نفيا. وعليه، ينطلق من الجهة ومن تقابلاتها، وإذا ظهرت تقابلات زمنية جعلها متضمَّنة في الإطار الأعم (وهو الجهة). فالأفعال العربية عند فلايش نوعان: أ) أفعال نشاط، أو ب) أفعال سجايا أو خاصيات. ويتضمن فعل النشاط ما يسميه بالفعل المنفذي والفعل المجهول (فَعَل، وفَعِل (جزئيا) وفُعِل). وفعل النشاط هو الذي يمكن أن يُنظَر إليه في إطار تعالق جهي. أما فعل السجايا والخاصيات فمستثنى من هذا التعالق، ومثاله «فَعُل»، مثل «كَرُم»، و«فَعِل» حين يفيد وصفا، مثل «حزِن». ففي هذا النوع من الأفعال تكون السيرورة أو نتيجة الحالة الناتجة عن السيرورات معطيات معجمية: إنها تعتبر جزءا من المدخل المعجمي للفعل. إذن، ليس علينا أن ننشغل، في موضوع الجهة، إلا بفعل النشاط. في هذا الإطار، يعالج فلايش ما يسميه التام واللاتام (ويعني صيغتي «فعل» و«يفعل» وما تفيدانه من معنى) في سياقات حرة غير مدمَجة. ويذهب إلى أن الفرق الجهي العام جدا، والذي يعتبر فرقا أساسيا مبنيا في النسق، يكمن في التعارض: تام/ لاتام. وحين نكون بصدد نشاط، يُعتبَر التام منتهيا، وصل إلى نهايته، في حين يُعتبَر اللاتام عملا غير منته، ولم يصل إلى نهايته (في طور التحقق).

إن التعارض بين التام واللاتام يعطي لنموذجي الأفعال قيمتهما، بحسب فلايش؛ ويدل على ذلك تمايز موقع علامات التطابق، فهي ملحقة في التام، وسابقة

---

105) انظر تعليق الفاسي الفهري (2000) على تصور كوهن.

106) وهو عبارة عن محاضرة ألقاها في المؤتمر الدولي التاسع عشر للمستشرقين، باريس، يوليوز (1973).

في اللاتام. ولكن فلايش لا يعلل هذا الربط، ولا يعطي لهذا التقابل الصرفي بعدا زمنيا و/أو جهيا.

يذهب فلايش إلى أن اللغة العربية لا تملك إلا صيغة التام للتعبير عن الحكي التاريخي وعن الخطاب (بحسب التمييز الذي وضعه بنفنست). فإذا كانت صيغة «فعل» تستعمل للحكي التاريخي، فإن هذه الصيغة ستتضمن قيمة الزمن الماضي، وهو «زمن الحدث خارج الشخص السارد»[107]. وفي الخطاب، يُستعمل «فعل» أيضا للإشارة إلى الماضي. وفي هذا التام تكون السيرورة واقعة في إطارين مختلفين: إطار الزمن وإطار الجهة.

وينظر فلايش في بعض أمثلة «فعل» في الحكي التاريخي، ومن ذلك:

(28) حدَّث محارق قال: جاءني أبو العتاهية...

فالجزء الأول عبارة عن حكي تاريخي، والجزء الثاني عبارة عن خطاب. فقول مُحارق يروى بضمير المتكلم الملتصق بالفعل «جاء». وقيمة المضي واضحة سواء في الحكي التاريخي أو في الخطاب. بيد أن فلايش لا يتحدث عن الماضي إلا في جمل مدمجة (داخل الحكي التاريخي)، وكأنه يعتبر الزمن مدمجا فقط. ويمكن أن يرد الجزء الثاني مستقلا معبرا عن المضي.

لهذا الحكي التاريخي قيمة جهية، وهذه الجهة قد تكون «لحظية» وقد تكون غير مبالية بالامتداد. وبهذا، ترد التقابلات الجهية في السرد التاريخي على الشكل التالي: «فَعَل» لحظي/ «يفعل» غير لحظي. ومن هنا، فالتقابل «فعل»/ «يفعل» لا يعكس تقابلا بين التمام وعدمه فحسب، بل يعكس علاوة على ذلك تقابلا بين اللحظية وعدمها. ويسود في الحكي التاريخي التعبيرُ بالزمن الماضي، ويُختصر التعبير بالجهة إلى حد أدنى. ويستثنى من ذلك بعض المعاني التي تعبر عن الجهة فحسب، ومن ذلك ما سماه النحاة بالمطاوع:

(29) كسَّره فتكسر

إذ نجد شكلين فعليين هنا، أحدهما يعبر عن الحدث (الماضي) والآخر يعبر عن أثر هذا الحدث. والفعل الذي يعبر عن أثر الحدث عبارة عن نتيجي (أي «تكسر»)، وليس له من قيمة سوى القيمة الجهية، والزمن الماضي الذي يفيده إنما يستمده من «كسره»، وهو زمن الحكي. ويمكن أن نجد جملا من هذا القبيل في السرد التاريخي وفي الخطاب.

(107) انظر بنفنست (1966)، ص 241.

في الخطاب، تتساوى الجهة تعبيريا مع الزمن الماضي: هنا يتموقع الحدث بصورة عادية على مستويين: مستوى الزمن الماضي، ومستوى الجهة. فالشكلُ «فعل» بالمعنى الحقيقي يصل إلى نهايته. في الخطاب، يصير «فعل» بسهولة نتيجيا. وهنا لا يكون «فعل» تاما فقط، فالحدث يكون وصل إلى نهايته، غير أنه بعد أن ينتهي يترك شيئا متحققا: نتيجة. قد لا نحس أحيانا بالتنوع الدلالي بحسب الحالات، غير أنه لا يندر أن تنبثق هذه الدلالة بشكل واضح فتطلب عبارة خاصة، نحو: «فضحتَ آباءك في قبورهم وسكتَّ الأبدَ». فالفعل الأول لا تتضح فيه هذه الدلالة، أما الفعل الثاني فنتيجته واضحة، ولذلك تتم «ترجمة» النتيجة المتحصلة بواسطة الحاضر.

ويلاحظ فلايش أن الأفعال التي تعبر عن نشاط داخلي، كالرغبة والإرادة والقرار والمعرفة والإحساس، . . . إلخ، للتام فيها قيمة نتيجية، إلى جانب الدلالة على المضي:

(30) فبكيتُ غماً بما جرى وعلمتُ أنه قد صدق

(31) ولقد هممتُ أن آمر بضرب رقبته

وهنا (في «ولقد هممتُ») نجد تثبيتا للنتيجية بواسطة «لقد».

ويرد مع هذا النوع من الأفعال الشكلُ التام (فعل) للتعبير عن هذا النتيجي في إطار الحاضر والمستقبل:

(32) ناشدتُك الله

(33) كم منَّتْك نفسُك؟ (أي: كم تريد؟)

(34) متى تنشط؟ متى شئت.

اعتمادا على الملاحظات أعلاه، يقترح فلايش إقامة التقابلات مع النتيجي من خلال اعتماد التقابل التالي: نتيجي/ لانتيجي. غير أن هذا اللانتيجي هو التام من الناحية الصورية، وبذلك نكون إزاء «فَعَل» نتيجي/ «فَعَل» تام. وبهذا، فالتقابلات يدعمها نموذج فعلي واحد. وهنا، عوض أن ينظر فلايش إلى التنوع الجهي بوصفه يتم داخل الزمن (خاصة أن «فعل» لا تتغير صيغة)، يقترح العكس بدون أدلة واضحة.

تقع التلفظات العامة الواردة في الأمثال والأقوال المأثورة والأحكام، خارج السرد التاريخي وخارج الخطاب؛ فهي صادقة في كل الأزمنة. واللغة العربية تظهر هنا التعبير الجهي وتخفي التعبير الزمني. ويذهب فلايش إلى أن العربية تستعمل غالبا «فَعل» في هذا الإطار، وحين تستعمل التام تفيد ما تحصَّل، وهو نوع من النتيجي الذي يتضمن نوعا من التقدير:

(35) غرَّكَ من دلّك على الإساءة

(36) ضلَّ سعيُ من رجا غيرَ الله تعالى

ويذهب فلايش إلى أن اللغة العربية تفك الارتباط بين الزمن والجهة باستعمال الشكل «يفعل»، إذ إن الحدث يتموقع في المستوى الجهي فقط، والزمن تعبر عنه الجملة (زمن الحاضر أو زمن المستقبل). ولا يمدنا فلايش بالتحديد الذي اعتمده لمفهوم الجملة من الناحية الزمنية.

تقدم الصيغةُ «يفعل» الحدثَ بوصفه خائضا في الحصول، ولذلك فالوضع الطبيعي لهذا اللاتام هو الخطاب. وإذا كانت الجملة، أو مكوناتها أو الوضع، لا تشير بوجه من الوجوه إلى أننا نموقع الحدث في المستقبل، فإن «يفعل» تفيد الحاضر. ففي الحاضر تغيب علامة الزمن، وفي المستقبل تحضر هذه العلامة، وإن كانت متنوعة.

إن «يفعل» تقدم الحدث وهو يتحقق، وبذلك توفر إمكان القيام به، أو القدرة على إنجازه. وبهذا يمكن أن نجلي معنى خاصا للجهة من خلال وجود هذا التحقق أو الحصول. وهذا أمر له أهمية كبرى، وينبغي تسليط الضوء عليه. فالشكل «يفعل» قد يفيد إمكان الإنجاز، أو القدرة على إنجاز الحدث. ويمكن أن نفهم هذا المعنى في غياب ما يفيده. فإذا كان للشكل «يفعل» هذا المعنى الثانوي (الوجهي في الحقيقة)، فكيف يمكن تنظيم تقابله من الناحية الجهية؟ وهل يُبنى أصلا في إطار تقابل ما؟

إن استعمال «يفعل» في الأمثال والأقوال المأثورة والأحكام ليس سوى امتداد لهذه الظاهرة (أي دلالة «يفعل» على الإمكان). فهذه الأقوال الصادقة في كل الأزمنة تُعرَض بوصفها قابلة للحصول بشكل غير محدود. وهذا الأمر ينسحب على المثل التالي:

(37) يعمل النمّامُ في ساعة فتنةَ شهر

ما أشرنا إليه هنا يرتبط بالشكل «يفعل» وموقعه في الحاضر والمستقبل، وينبغي أن ننظر إليه الآن في علاقته بالمضي. ويطرح المشكل هنا في مستوى الحكي التاريخي وفي مستوى الخطاب. وتتعامل العربية مع هذا المشكل هنا بفكها الارتباط بين الزمن والجهة. إن الحدث لا يتموقع إلا في مستوى الجهة، أما الزمن الماضي فيأتي من الجملة؛ وبهذا يعبَّر عن هذا الزمن الماضي بوسائل متنوعة. ومنها اعتماد «كان» (كما في «كان يفعل»). ففي وصف حدث ماض، يكفي إيراد «كان» في بداية الجملة، وبهذا يتم خلق ماض يسري على ما يليه، ما دمنا نود التعبير عن لاتام في الماضي. ويرتبط استعمال «كان» مع «يفعل» بهيئة فاعل الفعل (الحال من الفاعل) أو بهيئة مفعول الفعل (الحال من المفعول)،

نحو:

(38) وقال يمدحه . . .

(39) لقيته يبكي

إن الحال من الفاعل يمكن أن يكون هدفا أو نتيجة يتم بلوغها، وخصوصا بعد فعل تام دال على الحركة، نحو:

(40) فقال: أما الأول فإني خرجتُ مع أبي نتصيد

والحال من المفعول لا يمكنه ذلك:

(41)جئت زيدا يبكي

ولا يملك الممتد المتدرج مؤشرا خاصا في العربية الفصيحة، خلافا لبعض اللهجات العربية التي لها مؤشر خاص (مثل «ساير» أو «كاعد» في العربية المغربية، أو «عمّال» أو «عمْ» في المصرية أو اللبنانية . . . إلخ).

يميز فلايش بين نوعين من «كان» في اللغة العربية: هناك «كان»، الفعل المساعد الذي يموقع «يفعل» في الماضي (وهو بمعنى «il fut»)، وهناك «كان»، الفعل ذو المعنى الامتدادي التدرجي (وهو بمعنى «il était»). غير أن هذا التمييز لا يقوم، لأنه لا يفرق بين نوعين من «كان»، ولكن بين نوعين مما تدخل عليه «كان». وفي الحالتين معا، نرى أن «كان» ترد للتعبير عن المضي. ولا يطرح فلايش، شأنه شأن ورايت وكوهن، دخول «يكون» و«سيكون» على «فعل» و«يفعل»، ولا ينظر في الأسباب التي تجعل هذه البنيات تخرج إلى دلالات أخرى، ومنها الدلالة الوجهية.

أما في أفعال السجايا والخاصيات، فتطرح المسألة فقط من جانب معرفة كيف يعبَّر عن موقع الحدث في الزمن. وحين نريد التركيز، في الحاضر أو المستقبل، على الحالة (أو على الحالة التي تم بلوغها) نستعمل الشكل التام.

ومن أمثلة الحاضر:

(42) ثم قال: بَطَلْتَ والله يا بُنيّ وهذا أملي منك

ومن أمثلة المستقبل:

(43) «يسألك الناسُ عن الساعة، قل إنما علمها عند الله» (الأحزاب، 63).

(44) «ثقُلَت في السماوات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة» (الأعراف، 187).

والملاحظ أن فلايش، لكي يدعم تناوله الجهي في اللغة العربية، لا ينطلق من التناوب الصيغي («فعل»/ «يفعل»)، وإنما من الفرق الدلالي/ الجهي المعروف بين أفعال النشاط والعمل وأفعال الخاصيات والوصف. ويحاول بناء «الهندسة الزمنية» لهذين

النوعين من الأحداث في اللغة العربية. ومعلوم أن كل اللغات تعرف هذين النمطين من الأفعال، وتعبر عنهما زمنيا بأشكال مختلفة، إذ إن هذه الجهة المعجمية تتدخل بشكل واضح في انتقاء الأزمنة التي يمكن أن تحيل عليها. كما نلاحظ أن فلايش لا يتحدث عن سبل اللغة العربية في التعبير عن المستقبل، ولا يسائل خلفيات هذه القيمة الزمنية والجهية والوجهية.

خاتمة

عرضنا في هذا الفصل المقسَّم إلى ثلاثة أجزاء مجموعة من التصورات المرتبطة بالإحالة الزمنية وبتعبير اللغة عن الزمن. وتقوم هذه التصورات على فرضيات منها قرينية الزمن، وتقسيم اللغة لأزمنتها إلى أزمنة ضميرية (إشارية) وأزمنة عائدية (غير إشارية)، وارتباط القيم الزمنية بالطبقات الجهية.

وقد سقنا بعض المشاكل التي تواجه وصف الإحالة الزمنية ورصدها في اللغات الطبيعية، وركزنا على فكرة النسق الزمني الذي يُفترَض أنه يبنين أزمنة الأفعال، وعلى التقابلات التي يمكن أن يُبنى عليها هذا النسق، علما بأن لأزمنة الأفعال محتوى تمثيليا يوافق قيما دلالية متباينة، وأن هذا المحتوى قد يكون زمنيا أو جهيا أو وجهيا، ومن هنا تنوع طبيعة مفهوم الزمنية (temporalité). وقد عرضنا الطرق التي اعتمدت في بناء التمايزات والتناوبات بين القيم الزمنية (المضي والحضور والاستقبال)، مع العلم أن الزمن يوسم لغويا بواسطة مقولات شتى.

وفي هذا الإطار، تعرضنا لبعض التناولات النسقية (الجملية منها والنصية)، ووقفنا على الترابط القائم بين دلالة الزمن وذريعياته في بعض الدراسات (على اعتبار أن القيمة الزمنية لا تحدد إلا بالنظر إلى مفهوم التلفظ وزمنه). كما عرضنا لبعض التصورات المنطقية التي اعتمدت العوامل أو التسوير، ووقفنا على بعض مشاكل ترجمة الإحالة الزمنية منطقيا.

ومن الأنسقة الدلالية الأساسية في رصد أزمنة الأفعال وتباين قيمها نسقُ ريشنباخ، وهو نسق أثر بشكل عميق على الأعمال اللاحقة التي نظرت في الإحالة الزمنية. وقد عرضنا بعض الانتقادات التي وُجهت لهذا النسق (ومنها انتقادات كمري). وأنهينا هذا الجزء بطرح مجموعة من الأسئلة بصدد إسهام الطبقات الجهية في بناء التأويل الزمني من خلال ما اقترحه داوتي.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل فخصصناه لمعالجة قدماء النحاة للزمن في العربية وتجلياته النحوية المختلفة. وقد عرضنا التنوعات الزمنية التي بناها القدماء وما قابلوه بها من تناوبات في البنية الصرفية للفعل. ورغم توزع ملاحظات القدماء على ظواهر متعددة، فإنها كانت مُجْمِعة بصدد القيمة الدلالية التي يعبر عنها التناوب الصيغي في الفعل، إذ أسندوا إليه قيمةً زمنية. وقد نظرنا في تصورهم للزمن في اسم الفاعل، وفي إسنادهم معانيَ زمنية لبعض الأدوات ورصدهم لتوزيعها.

أما الجزء الثالث فاهتممنا فيه بالدراسات الاستشراقية لنظام الزمن في العربية. ولاحظنا أن أغلب هذه الدراسات تسند للتناوب الصيغي (في الفعل) قيمة جهية، وليس زمنية. وقسمنا اجتهادات المستشرقين قسمين: قسم يترجم مصطلحات القدماء وتحاليلهم، ويكتفي بتأويل التناوب الصرفي جهيا، وقسم يسعى إلى بناء افتراضات جهية ويحاول الاستدلال على تحققها في اللغة العربية.

الفصل الثاني

التأويلُ الزمنيُّ: حدوسٌ وإشْكَالات

نعرض، في هذا الفصل، بعض الحدوس التأويلية المرتبطة ببعض المعطيات الزمنية في اللغة العربية. وسنحاول، بناء على هذه الحدوس، تقديم بعض الإشكالات المطروحة في التأويل الزمني، ورسم حدود بعض التباينات التأويلية وتحديد العوامل التي تتدخل فيها محاولين الإحاطة بجلها معتمدين آليات التأويل وبعض عناصر التوزيع بينها. وعموما، سنخصص فصولا لأهم الإشكالات المطروحة في هذا الفصل، ومن ذلك العلاقة بين الزمن والجهة والوجه والنفي، والعلاقة بين بنية الفعل الزمنية وموضوعاته.

فمن الأمور الحاسمة في إسناد تأويل دلالي للجملة في جميع اللغات الإحالةُ الزمنية. وتبني اللغات «التركيب» النحوي الذي يقابل كل تأويل زمني ويميزه. وترتبط الإحالة الزمنية (بمعناها الواسع) في الجملة العربية بالصيغة الصرفية التي يلبسها الفعل، ونظام التطابق، والنفي، و الجهة، والوجه . . . إلخ. فهذه أشياء تسهم كلها في إسناد التأويل الزمني الملائم. فالمعلومة الزمنية لا تظهر في الصيغة الفعلية فحسب، بل تتحقق على مستوى السياق العام الذي يصاحب الفعل.

على كل جملة أن تحيل (كي تصف شيئا ما في عالمنا (الذهني)، أو كي تستوفي شروط الصدق). وقد يكون الزمن أهم عنصر في إسناد الإحالة الملائمة للجملة. فإذا أُريدَ وضعُ الوضع الذي تصفه الجملة في عالم ممكن (=ع) تم قرن الجملة بزمن معين. وبذلك يوضع الوضع في ع1 أو ع 2 أو ع~ن~. ومن هنا يمكن التعبير عن الإحالة الزمنية من خلال زوج منطقي نكتبه على شكل (ع1 ، ز1)، فتكون العبارة محيلة، أو صادقة في عالم ممكن (ع1)، إذا ارتبطت بزمن (ز1).

وينبني الافتراض الذي سندافع عنه على نوع من التوزيع بين الزمن والجهة (الخارجية، أو عدم الارتباط بزمن تلفظ معين). فالجملة البسيطة قد تكون حاملة لقيمة زمنية (وهو ما سنسميه التأويل الفردي)، أو حاملة لجهة (خارجية). إن الجملة، ببساطة، قد تكون لها القيمة [+ز] أو القيمة [-ز]؛ وإذا كانت [+ز] كانت محيلة. ويمكن أن نعبر عن هذه الإحالة من خلال سور يصف الأفراد، وهو سور وجودي. ولنسم هذه الإحالة الإحالة بالزمن. وإذا كانت الجملة [-ز] كانت غير محيلة. وتحصل على إحالة (لأنه ينبغي لها ذلك) من خلال سور يصف اللاأفراد، وهو سور كلي. ولنسم هذه الإحالة الإحالة بالجهة (جهة التأويل العام غير المقترن بزمن محدد). فالسور الأول يعطينا تأويلا فرديا، أما السور الثاني فيعطينا تأويلا عاما أو غير فردي (generic).

أما الافتراض الثاني، الذي سنحاول دعمه ببعض الحدوس التأويلية، فنلخصه في ما يلي: يرتبط نظام التطابق بالتأويلين الفردي والعام. فسمة [العدد] المعبر عنها صرفيا تقود إلى التأويل الأول، وعكسها (أي [اللا عدد] الصرفي) يقود إلى التأويل الثاني. وهذا معناه أن سمة [العدد] تساوق [+ز]، والعكس بالعكس. (وانظر الفصل الخامس).

تهدف، كما يتضح من خلال الافتراضين أعلاه، إلى تقديم براهين تبين أن صرف الفعل بمعناه الواسع لا يعكس مختلف التأويلات المسندة إلى هذه الأشكال الصرفية المعقدة فحسب، بل يقدم أفكارا يمكن أن نتنبأ بها برتب مكونات هذا الصرف. كما أن الربط بين التأويل الزمني ونظام العدد يدخل في إطار عام للتوازي الذي يمكن إقامته بين بنية الزمن وبنية الحد[1].

1. التأويل العام وبنية «يفعل»

تستعمل العبارات المؤولة تأويلا عاما في التعبير عما يشبه القوانين أو الأحكام. ويفرق دال Dahl (1975) بين نوعين من الأحكام: التعميمات العرضية والأحكام العامة. حين نعبر عن تعميم عرضي نكون متحدثين عن الحالات الفعلية أو المتحققة (actual cases)، وحين نعبر عن حكم عام نكون متحدثين عن حالات غير متحققة وممكنة. ويمنحنا المنطق الوجهي طرقا معينة من أجل رصد هذا الاختلاف. فـ«الضرورة» و«الإمكان» وجهان يفيدان ما يلي: «صادق في كل العوالم الممكنة»، و«صادق في بعض العوالم الممكنة»، تباعا.

---

[1] انظر الفاسي الفهري (2000)، ص 14.

أما لاولر Lawler (1972) فيميز بين التأويل العام الكلي والتأويل العام الوجودي. ويمكن شرح الأول كالتالي: «في كل المناسبات»، ويمكن شرح الثاني كالتالي: «توجد مناسبات». وبعبارة أخرى، فالتأويل العام الكلي سيكون في العمق سورا كليا ينسحب على الأحداث أو الزمن، أما التأويل العام الوجودي فيقابل الأحكام التي تتضمن سورا وجوديا.

وتتباين اللغات في الأشكال النحوية التي تبني الفرق بين التأويلين الفردي والعام. هناك لغات تسم الفعل في التأويل العام صرفيا. فالأنجليزية، مثلا، تعبر عن الحاضر بواسطة الشكلين الموجودين في (1). ويقابل الشكلُ (1أ) التأويلَ العام، أما الشكل (1 ب) فيقابل التأويل الفردي:

(1) أ. I smoke

«أدخن (عادة)»

(2) أ. I am smoking

«أدخن (الآن)»

إلا أن هذا التمييز الصرفي غير قائم في التعبير عن الماضي. فالجملة في (2. ب) ملتبسة، فقد تؤول على العام أو على الفردي:

(2) أ. I smoked

«دخنتُ»

وبذلك تصف الانتهاء من حدث تدخين واحد أو من عادة التدخين (العام).

وإذا أرادت الأنجليزية أن تعبر عن ماض غير ملتبس استعملت الشكل التالي:

(2) ب. I was smoking

«كنت أدخن (في سياق بعينه)»

فهذه اللغة حاضرها واضح صرفيا (بما أنها تعبر عن العام بشكل مخصوص وعن الفردي بشكل آخر)، وماضيها ملتبس (بما أن الشكل نفسه، وخصوصا (2 أ)، قد يؤول بطريقتين).

ويبدو أن التركية شبيهة بالأنجليزية من ناحية عدم التباس الحاضر. يسوق ليويس Levis (1967) البنيتين التركيتين التاليتين اللتين تترجمان (1 أ-ب):

(3) أ. yaparin

«أفعل، بمعنى: أنا فاعل، أو أفعل عادة»

ب. yapayorim

«أفعل الآن».

تنتمي اللغة العربية، من هذه الناحية، إلى نوع آخر من اللغات. فالماضي فيها واضح، أما الحاضر فملتبس:

(4) أ. يدخن زيد

فالجملة في (4أ) قد تؤول تأويلا فرديا، أي أن زيداً يقوم الآن بالتدخين، وقد تؤول تأويلا عاما، أي أن تدخين زيد عبارة عن عادة.

والسؤال الأساسي هنا هو: هل التمييز بين التأويل العام والتأويل الفردي نحوي أم معجمي، أي هل هو مرتبط بوجود الزمن أو عدم وجوده في بنية الجملة، أم مرتبط بما يدل عليه المحمول (المركب الفعلي) باعتباره مقولة معجمية قادرة على حمل المعنى الفردي والمعنى العام على السواء؟

قد يكون المركب الفعلي مسهما في الحصول على التأويل العام أو الفردي. ذلك أن بعض المركبات الفعلية قد تؤول باعتبارها عامة، في حين قد تؤول مركبات فعلية أخرى باعتبارها فردية (وتسمى محمولات أحادية). لنقارن بين «أكل التفاحة» و«أكل التفاح». يصف الأول حدثا فرديا قد يحدث من عدة كيانات، أما الثاني فيصف أمرا عاما قد يحصل من كل الكيانات الممكنة. وينبغي أن نلاحظ أن المفعول (التفاح/ التفاحة) مسؤول عن هذا التعارض. فالمفعول الفردي (التفاحة) يجعل المحمول نشاطا، باعتبار النشاط محدودا زمنيا، أما المفعول العام (التفاح) فيجعل المحمول حالة، باعتبار الحالة غير محدودة زمنيا. وإذا كان المركب الفعلي ذو التأويل العام مسنَدا إلى فاعل فردي حصلنا على تأويل العادة (habit).

يمكن تأويل (4 ب) تأويلا عاما، إلا أن هذا التأويل الزمني متموقع في الماضي:

(4) ب. أكل القرد الحشرات (بمعنى: كان جنس القرود يأكل الحشرات)

فهذا التأويل جهته العموم، وزمنه الماضي. وهذا الأمر لا يناقض فكرة التوزيع التكاملي بين الزمن والجهة. أما المعطى (4. ب) فله تأويل عام داخل زمن محدد: فهو عام داخل الماضي. والتأويل العام الذي نهتم به هو ذلك الموجود في (4 ج):

(4) ج. يأكل القرد الموز

إذ نجد التباسا بين التأويل العام والتأويل الفردي: بين «قرد» مخصوص يمارس أكل الموز الآن، و«قرد» ينوب عن جنسه وله خاصية أكل الموز.

2. الحالات والأنشطة

رصدت الأدبيات الجهية التعارض القائم بين الحالات والأنشطة (منذ فاندلير Vendler (1967))، وأبرز رائز يوضح هذا التعارض أن المحمولات التي تصف أنشطة

قابلة لأن ترد بصيغة التدرج، أما المحمولات التي تصف حالات فلا يمكن أن ترد بهذه الصيغة:

(5) أ. What are you doing?

ب. I am running (or working, writing...etc) (أنشطة)

ج. I am knowing (or loving, recognizing,... etc)) (حالات)

فالجملة (5ب) تصلح جوابا على السؤال (5 أ)، أما الجملة (5 ج) فلا تصلح جوابا على هذا السؤال. ولا يمكن بناء هذا التعارض في العربية نظرا إلى كون هذه اللغة ذات حاضر ملتبس، كما أسلفنا.

ويوضح هذا الرائز بطريقة غير مباشرة أن المحمولات التي لا يمكن أن تستعمل في صيغة التدرج ستستعمل في صيغة الحاضر البسيط فقط. ولا يمكن لهذه المحمولات أن تؤول بطريقة أخرى لأن بنيتها الزمنية الداخلية تقول إنها ليست سيرورات لتتابع زمني في تحققها (أي ليست أنشطة). أما المحمولات التي يمكن أن ترد في صيغة التدرج (أي مع ing-) فيمكن أن تستعمل في الحاضر البسيط أيضا.

من هنا يمكن أن نقول إن التباس «يفعل» في العربية التباس نسبي: إنه ليس كلما ورد «يفعل» التبس. إنه قابل للالتباس حين يكون نشاطا، وهذا حال «يدخن» و«يلعب»، وليس حال «يعرف» و«يحب». فالأولان يرمزان مقولة النشاط، أما الثانيان فيرمزان مقولة الحالة. ويبدو أن الفرنسية أخت العربية من هذه الناحية، بما أن الفرنسية ذات حاضر ملتبس (انظر (6أ)). ويخرج حاضر الفرنسية من الالتباس باستعمال ظروف دالة على التدرج (انظر (6ب)).

(6) أ. Jean frappe Paul

«يضرب جون بول»

ب. Jean est en train de frapper Paul

(بمعنى: جون خائض في ضرب بول)

ونستنتج من المقارنة أعلاه أن اللغة الأنجليزية تعبر عن الحاضر بصيغة غير ملتبسة، أما العربية والفرنسية فتعبران عنه بالتباس[2].

---

2) يعبر الفاسي الفهري (2000)، ص 16، عن هذا من خلال مفهوم الشطر إلى ما هو حالة وما ليس حالة. «فالعربية لا تقوم بهذا الشطر، بل تستعمل صيغة المضارع/الحاضر في الحالتين. وتجد الفرنسية تماثل العربية فيما يخص الدلالة على الحاضر. فليس هناك شطر إلى ما هو حالة وما ليس حالة». ويبين الفاسي الفهري أن هذا الشطر (أو عدمه) له ما يلازمه بالنسبة لنظورية الفعل الرابطة. وانظر الفصل الموالي.

3. تباين الإحالات

تميز الأدبيات المنطقية بين نوعين من القضايا: القضايا المفردة (singular proposi-tions) والقضايا العامة (general propositions). وتعبر المفردة عن فكرة حول فرد مخصوص من الأفراد. أما العامة فيتم فيها إسناد محمول أحادي (monadic) إلى فرد فريد ينوب عن كل ما تفرد تفرده. ولا يمكن رسم الفرق بين نوعي القضايا إلا من خلال افتراض منطق الأسوار.

1.3. الرتبة والزمن

حدسا، هناك فرق بين الجملتين الموجودتين في (7) من حيث التأويل المسند لكل منهما:

(7) أ. ينهق الحمار

ب. الحمار ينهق

للجملة (7 أ) قراءتان. فقد تكون تصف نشاطا واحدا تقدمه الجملة متدرج الحصول، ورائز ذلك إمكان ورود الظرف «الآن». وهذا التأويل ممكن بما أنه يمكن أن نضع مكان المركب الاسمي المعرف «الحمار» مركبا اسميا غير معرف:

(7) ج. ينهق حمار

فيتم إسناد حدث النهيق إلى كيان مخصوص. في هذا التأويل يكون «الحمار» أو «حمار» حمارا فرديا.

أما التأويل الثاني فتسند فيه الجملة (7 أ) خاصية النهيق إلى فرد نائب عن مجموعته، أي «ما كان حمارًا». وفي هذه الحالة يكون لدينا تأويل عام. وينبغي أن نلاحظ أنه، في إطار هذا التأويل، لا يمكن أن نضع مكان «الحمار» «حمار». فهذا الاستبدال يجعلنا نحصل على التأويل الفردي. ونسوق في (7 د- هـ) هذين التأويلين:

(7) د. يوجد س [حمار(س)، وينهق (س)] (= ما يقابل السور الوجودي).

هـ. كل س [حمار(س) --> ينهق (س)] (= ما يقابل السور الكلي).

إذا كانت (7 أ) ملتبسة بين (7 د) و(7هـ)، وذلك راجع إلى إمكان استبدال المعرف بغير المعرف، فالجملة (7 ب) ليست ملتبسة. إنها توصف من خلال (7 هـ) فقط، وذلك راجع إلى عدم إمكان استبدال المعرف بغير المعرف[3].

---

(3) تعد البنية التالية: «حمار ينهق» بنية غير قائمة في العربية إلا على تأويل النكرة المخصصة. انظر مناقشة ذلك في «شرح الكافية» للأستراباذي. من جهتنا، نود أن نتجنب الخوض في مشكل النكرات المخصصة من خلال افتراض أن الاسم المعرف الدال على ما هو فردي له مقابل منكر. أما الاسم المعرف الدال على ما هو عام فليس له مقابل منكر. ويمكن أن نفترض أن «ال» المرتبطة بالاسم الدال على الجنس ليست هي

2.3. السور في التأويل

نستعمل السور الوجودي هنا كي نبين أن مجموعة الخمير مجموعة غير فارغة من حيث المحمول المسند إليها (وهو النهيق). أما السور الكلي فيبين أن المجموعة التي لها هذه الخاصية تتضمن كل الأفراد. فالسور، إذن، عبارة عن شيء يعزل فردا أو أفرادا من المجموعة فيقيم فرقا بين هذه الأفراد (سور وجودي)، أو يعزل المجموعة عن باقي المجموعات الأخرى (سور كلي)[4].

ويرتبط السور الوجودي بالتأويل الفردي. ويعني التأويل الفردي أن هناك نشاطا مرتبطا بالكيان الفردي الذي يحققه (الفاعل هنا)[5]. وهذا النشاط قد يكون له حصول واحد أو متكرر بحسب نمط النشاط الذي يعبر عنه المحمول. لننظر إلى البنيتين التاليتين:

(8) أ. يأكل زيد التفاحة (*كل صباح) (= تأويل ممكن إذا عنينا تفاحة خاصة)

ب. يأكل زيد تفاحة (كل صباح)

فهاتان البنيتان تبينان أن المحمول «أكل التفاحة» لا يمكن أن يعطي تأويل العادة (وهو تأويل عام)، أما «أكل تفاحة» فيمكنه إنتاج هذا التأويل.

أما التأويل العام (المرتبط بسور كلي) فعبارة عن تأويل غير حصولي. إنه حكم أو خاصية، وبذلك فهو لا يحصل في زمن. لنقل إنه [−زمن]. ولكي يعبر المحمول عن حدث، عليه أن يرتبط بزمن إحالي. وبعبارة أخرى، عليه أن يكون [+زمن] لكي يتحقق. والتأويل العام مرتبط، كما قلنا، بالمركبات الاسمية العامة. فأسماء الأعلام، مثلا، لا يمكن أن تكون فواعل في التأويل العام، وإن كان المحمول دالا على ما هو عام. في هذه الحالة نحصل على تأويل العادة. لننظر إلى البنيات التالية (انظر باروايز وكوبر (Barwise and Cooper (1981)):

(9) أ. [Harry] NP [sneezed] VP

م ف [عطس] م س [هاري]

=نفس «ال» المرتبطة بالاسم الدال على الفردي. وهذا الالتباس يعكس التباس المفرد والجمع المكسور (وهذا ما سنلاحظه). وهذه الملاحظة قابلة للتعميق من خلال المقارنة بلغات أخرى حيث لا يلتبس عنصر التعريف. وربما رجع ذلك إلى كيفية تعبير اللغات عن التأويل العام، وكيفية تعبير المركبات الاسمية عن مختلف الجهات.

4) نستعمل هنا الأسوار التي تنتمي إلى المنطق المعيار (المسمى منطق الرتبة الأولى)، وهو المسمى المنطق في الوضع الأول عند قدماء المناطقة العرب. انظر باروايز وكوبر (1981) بصدد المنطق المسمى «منطق الرتبة الثانية». وانظر الفصل السابع من هذا الكتاب بصدد إسهام الأسوار في التأويل الزمني والجهي.

5) يمكن أن نتصور الفاعل الفردي باعتباره نفسه كيانا زمنيا. لذا يمكن أن يكون الاسم فرديا إذا لم يمكنه تحقيق الأحداث.

ب . [Some person] NP[sneezed]VP

م ف [عطس] م س [بعض الناس](بمعنى أحدهم)

ج . [Every man] NP[sneezed]VP

م ف [عطس] م س [كل رجل]

فالفواعل في (9) تنتمي إلى نفس المقولة، وهي مقولة المركب الاسمي (م س)، إلا أنها لا تسلك نفس السلوك المنطقي. فمن ناحية الحساب المنطقي، يتم التمثيل لها على الطريقة التالية:

(10) أ. عطس (هاري)

ب. يوجد س [شخص (س)، وعطس (س)]

ج. كل س [رجل (س) --> عطس (س)]

إذا كان التمثيل المنطقي (10 أ) يتضمن تمثيلا مباشرا للمركب الاسمي «Harry»، فالتمثيلان (10 ب) و (10ج) لا يتضمنان تمثيلين مباشرين للمكونين «some person» و«every man»، تباعا. وهذا فرق منطقي بيِّن بين الأعلام وباقي المركبات الاسمية. ويضاف هذا الفرق إلى ما لاحظناه سابقا من كون الاسم العلم لا يمكن أن يظهر في التأويل العام، وإنما يُسنَد إلى التركيب حينها تأويل العادة. وهذا الفرق من ذاك[6].

وبما أن المشكل مرتبط بنوعية السور الذي يسور الجملة، فإنه يبدو أن بنية م س، من حيث سمة العدد، أساسية في التعارض بين التأويل العام والتأويل الفردي. ونفترض أن م س الذي له سمة [+جمع] هو المؤهل للعب دور في الحصول على التأويل العام، وم س الذي له سمة [+مفرد] هو المؤهل للعب دور في التأويل الفردي. إلا أن هذا غير صحيح كما سنرى. إن م س ذا الشكل المفرد يحتوي على سمة عدد ملتبسة. فلفظ «الرجل» قد تدل على رجل بعينه، وقد تدل على كل ما كان رجلا (أي جنس الرجل، أي اللامعدود).

لننظر إلى البنيتين التاليتين:

(11) أ. العرب تقول هذا

ب. العرب يقولون هذا

المركب الاسمي «العرب» الموجود في (11 أ) عبارة عن اسم جمع، ويمكن توكيده بضمير مفرد (لا يقابل جنسه المذكر)، ولا يمكن توكيده بضمير جمع. أما المركب

(6) يرجع ذلك إلى كون العلم لفظا مقيدا، فهو دال على مدلول مخصوص. والمقيد مقابل المطلق الذي يعرف بكونه «عبارة عن النكرة في سياق الإثبات» (الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص 2). فالعلم عبارة «صارمة الإحالة» (انظر كريبك (1972) Kripke)، وبذلك لا يقبل أن يسور بسور كلي. إنه دوما فردي، أي مرتبط بما يحيل عليه فحسب. وما يقبل أن يسور هو المتعدد.

الاسمي «العرب» الموجود في (11 ب) فيمكن توكيده بضمير جمع يقابل جنسه[7].
لننظر الآن إلى العدد فقط، وسنرجع إلى مشكل الجنس.

لننظر إلى الجمع السالم من خلال المعطيين التاليين:

(12) أ. المعلمون قالوا هذا

ب. * المعلمون قالت هذا

المركب الاسمي «المعلمون» عدده غير ملتبس (وهو الجمع)، ولذلك لا يمكن توكيده بواسطة ضمير آخر إلا الضمير الذي يقابله من حيث عدده وجنسه. ولنفس السبب تعد البنية في (12 ب) بنية لاحنة.

4. العدد والإحالة على الفردي والعام

سأتبنى تصورا خاصا لسمة العدد الموجودة في المركبات الاسمية. لننظر إلى البنيات التالية:

(13) أ. العرب تقول ذلك/ تقول العرب ذلك (لا تطابق عدد، واختلال الجنس)

ب. العرب يقولون ذلك/ يقول العرب ذلك (تطابق عدد، واحترام الجنس)

(14) أ. الرجال لا تخاف / لا تخاف الرجال (لا تطابق عدد، واختلال الجنس)

ب. الرجال لا يخافون / لا يخاف الرجال (تطابق عدد، واحترام الجنس)

(15) أ. المعلمون يسأمون / يسأم المعلمون (تطابق عدد، واحترام الجنس)

ب. * المعلمون تسأم / * تسأم المعلمون (لا تطابق عدد، واختلال الجنس)

نلاحظ أنه إذا كانت البنية لاحنة في رتبة ف فا (فعل ثم فاعل) كانت لاحنة في رتبة فا ف، والعكس بالعكس؛ هذا مع الاحتفاظ بسمة العدد أو اللاعدد. وينبغي أن نعلم أنه مع رتبة ف فا يكون العدد ذا قيمة سالبة تلتصق بالفعل في حالة ارتباطه باسم جمع، ويكون ذا قيمة موجبة في حالة المفرد (كما في «جاء الرجل»). فالعدد موجود

7) يمكن أن نقول إن «الزملاء» لا يمكن أن ترد في التأويل العام رغم أنها مجموعة جمع تكسير: إننا لا نقول «هذه الزملاء»، ولا نقول «الزملاء لا تفعل هذا». ومرجع هذا أن «الزملاء» ليست معنونة دلاليا باعتبارها جنسا. إضافة إلى ذلك فلفظ «الزملاء» يتضمن صرفية لاصقة «اء» تدل على الجمع (وقد تدل على شيء آخر في سياقات أخرى)، وبذلك فهو معدود. وإذا لم يكن جنسا كان معدودا. وعلى العموم، فإننا نحتاج إلى جرد كل الجموع الممكنة في اللغة العربية (جموع التصحيح وجموع التكسير وأسماء الجمع) والنظر في خصائصها العددية، فهل هي دالة على الجمع بالصيغة، أم بالإلصاق، أم بعنصر مدمج داخل الصيغة المكسرة، . . . إلخ؟ ينبغي النظر، كذلك، في جمع القلة في مقابل جمع الكثرة حيث «صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة، وصيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث؛ فقولنا «رأيت أذرعا امتددن» أفضل من «امتدت». و«الوالد أياد غمرت أبناءه» أفضل من «غمرن». وما تقدم هو الأفضل والأحسن، ولكنه ليس واجبا» (عباس حسن، ج4، ص629). نشير إلى أن المعطيات التي نعتمدها من أجل تبرير افتراضاتنا القوية معطيات جزئية ينبغي توسيعها. وهذا التوسيع من شأنه إضعاف الافتراضات التي انطلقنا منها.

حتى في حالة ف فا، ولكن بشكل سالب [-عدد]. فما كانت له سمة [+ أو - عدد] كان قابلا للعد، وما كانت له سمة [لا عدد] كان غير قابل للعد، ومن ذلك أسماء الكتل (mass nouns) (مثل: ماء، ودقيق، . . . إلخ). والرائز في التمييز بين [-عدد] واللاعدد عدمُ ضياع سمة الجنس. فالتطابق مع الاحتفاظ بالعدد يستدعي سمة الجنس، على الأقل في الجمع. والأرجح ألا تكون التاء الموجودة في «تقول»، في (13أ)، علامة المؤنث، كما سنرى. وعدم وجود الجنس يجعل الاسم غير معدود، وبذلك لا يمكن أن يطابقه الفعل سواء في الجنس أو العدد لأنه بدون جنس، ومن ثمة لا يطابقه في العدد. وعليه، يمكن أن نفترض أن اكتساب سمة العدد لا بد فيه من المرور عبر الجنس.

انطلاقا مما لاحظناه في المعطيات أعلاه يمكن أن نتبنى القاعدة التالية المبنية على شكل مسار:

(16) مسار اكتساب سمة العدد:

[جنس] ---> [عدد]

ويقرأ على الشكل التالي: لا يمكن للاسم أن يعبر عن العدد إلا إذا عبر عن الجنس. والاسم الذي يخفق في التعبير عن الجنس لا عدد له. وما لا عدد له لا جنس له. وقد تسعفنا هذه الملاحظة في فهم نوع التطابق الذي نجده في العربية عندما يتعلق الأمر بفاعل لا يتوفر على سمة [+إنسان]. إننا نقول «الطيورُ غنت» وليس «غنوا» أو «غنين»، ونقول: «الطيور أحبها»، وليس «أحبهم» أو «أحبهن». إن «الطيور» ليست جمعا بالمعنى الذي نتحدث عنه (أو قُل إنها «جمع زائف» ولا عدد فيه)، لذلك فهي مثل «العرب» حين تستعمل للدلالة على التأويل العام، إذ تكون اسما غير معدود. ربما يكون هذا الجمع غير الإنسان عبارة عن جمع زائف، ذلك أنه لا جنس له. أما علامة التأنيث التي ترافقه فليست من التأنيث في شيء: إنها ببساطة علامة اللاجنس. فلكي تكون علامة للجنس ينبغي أن توجد علامة تذكير تقابلها؛ وهذا غير موجود. إنه إذا طابقتَ جنسا وُجد العدد وإن كان سالبا (في مثل «يقول العرب»)[18].

---

18 يحتاج هذا الموضوع إلى دراسة مستقلة. على أنه يمكن أن نتحدث عن تطابق خاص في اللغة العربية يعتمد أساسا له سمة [+إنسان] في مقابل سمة [-إنسان]. ويمكن أن نفترض أن سمة [-إنسان] تتعامل مع الجمع بصورة غريبة، إذ حين يجمع [-إنسان] يصير مفردا مؤنثا أو جمعا مؤنثا، مثل «أياد غمرتْ، وأياد غمرن» (انظر الهامش (7)). ربما أبرزت العربية عدم التطابق في الجنس من خلال الفرع، وهو المؤنث، لأنه لو تم اعتماد الأصل (المذكر) لوجب مقابلته بفرعه. وما دمنا بصدد التطابق فإننا نلاحظ أن للمثنى منزلة خاصة. فإذا كان جمع غير الإنسان لا يطابق (فنقول: الكلاب تنبح) وجمع الإنسان يطابق عادة (فنقول: الفتيات جئن)، فإن المثنى الإنسان وغير الإنسان يطابقان (فنقول: الرجلان ذهبا، والكلبان ذهبا). ومن خصائص المثنى أيضا أنه غير مجنس (إذ نقول «هما وأنتما» للمذكر والمؤنث والمختلط). فالمثنى، كما ترى، فقير من ناحيتين.

لنعد إلى تأويل المعطيات الموجودة في (13-14-15). يختلف تأويل (13أ) و(14أ) عن تأويل كل من (13ب) و(14ب). فالأوليان تصفان وضعا تحيل فيه «العرب» و«الرجال» على كل العرب وكل الرجال، تباعا. ذلك أن الاسمين كليهما يحيلان على كيانات غير معدودة. ولهذا فتأويلهما عام. أما الثانيتان فتصفان وضعا يحيل فيه «العرب» و«الرجال» على أفراد قابلين للعد. ولهذا فتأويلهما فردي. وينبغي أن نلاحظ أن هذا الأمر لا يسري على (15أ) و(15ب). فالأولى جيدة، وهي المقابل المنطقي للتأويل المسند إلى (13ب) و(14ب). أما التأويل الذي يقابل (13أ) و(14أ) فلاحن، وهو الموجود في (15ب). ومعنى هذا أن التأويل العام غير ممكن مع العدد.

وسأقدم في ما يلي عددا من الروائز التي تبين أن العدد مطلوب في التأويل الفردي، خلافا للتأويل العام. فلكي يكون التأويل فرديا (أي لكي تكون الجملة مسورة بسور وجودي غير متحقق صوتيا) وجب أن تتضمن البنيةُ سمة العدد.

1.4. رائز السور

من الروائز التي تبين أن التأويل العام (أي الذي لا عدد فيه) يقابل سورا كليا حيزه القضية المعبر عنها، أن السور الكلي المعجمي لا يظهر مع ما يؤول تأويلا عاما، كما في (17). ونلاحظ نقيض ذلك في التأويل الفردي، إذ إنه يسمح بظهور السور الكلي، كما في (18):

(17) ؟ كل العرب تقول ذلك (قائمة إذا عنينا بها أنواعا من العرب)

(18) كل العرب يقولون ذلك (بمعنى كل عربي من العرب يقول ذلك)

يعود لحن (17) إلى الحشو الذي يخلقه ظهور سور كلي إضافي، بما أن القضية مسورة قبلا بسور كلي آخر، إلا أنه غير ذي محتوى صوتي. وليس هذا حال (18). إن (18) تتضمن بدون السور «كل» سورا وجوديا، وحين يدخل «كل» يقلب محتوى السور الآخر، فنحصل على قضية ذات محتوى فردي يسورها سور كلي. ولهذا تعد البنية في(18) بنية جيدة. وسنلاحظ ما يشبه هذا مع النفي.

2.4. رائز التوكيد

يؤكد رائز التوكيد ما قلناه بصدد السور «كل». فهذا السور قد يكون توكيدا كما في (19-20):

(19) أ. * العرب كلهم تقول ذلك

ب. العرب كلهم يقولون ذلك

ج . العرب كلها تقول ذلك

د . * العرب كلها يقولون ذلك

يبين التوكيد بواسطة «كل+ضمير» أن ما يمكن أن يؤكَّد لا يمكن أن يكون إلا معدودا يظهر عدده ملتصقا بالفعل، لأن التوكيد ينسخ هذه المعلومة. وإذا نسخها صحت البنية، وإن لم ينسخها كانت البنية لاحنة. إن (19أ ود) لاحنتان لأن «كلهم» و«كلها» لا يمكن أن يؤكدا م س يختلف محتواه عن محتواهما. وإذا تأتى ذلك صلحت البنية؛ وهذا ما نلاحظه في(19ب ـ ج).

3.4. رائز العطف

يطابق الفعل المكونين المتعاطفين باعتبارهما مثنى (إذا وجد م س يعطف عليه م س آخر)، كما في (20 أ ـ ب)، أو باعتبارها جمعا (إذا عطفنا مركبين اسميين على م س آخر)، كما في (20 ج–د):

(20) أ. زيد وخالد ناما / * نام

ب. هند وزينب نامتا / * نامت

ج. زيد وخالد وعمرو ناموا / * ناما / * نام

د. هند وزينب و فاطمة نمن / * نامتا / * نامت

حين تعبر الجملة عن تأويل عام لا يحصل هذا النوع من التطابق. انظر إلى(21):

(21) أ. واحد وواحد يساوي اثنين

ب. * واحد وواحد يساويان اثنين

وفي هذا دليل على أن العدد غير موجود حتى مع العطف. إن «واحد وواحد»، وإن وردا متعاطفين، فالفعل لا يعاملهما معاملة الكيانين المنفصلين. وهذا راجع إلى كون هذه البنية العطفية لا يمكن أن تؤول إلا تأويلا عاما. ولذلك فلا عدد في عبارة «واحد وواحد» رغم وجود العطف.

4.4. رائز الإشارة

تُظهر أسماءُ الإشارة في اللغة العربية العددَ. ولذلك فهي تطابق الاسم المشار إليه من حيث هذه السمة (بالإضافة إلى سمة الجنس). أما المركبات الاسمية الموجودة في (13) و(14) فتَظهَر صحبة اسم إشارة يطابقها في العدد (في الجمع)، كما في (22)؛ وقد تظهر صحبة اسم إشارة يدل على المفرد المؤنث (الزائف)، كما يتضح من (23):

(22) أ. هؤلاء الرجال

ب. هؤلاء العرب

(23) أ. هذه العرب

- التأويل1: تأويل تعتبر فيه العرب اسما معدودا، وهو تأويل غير مقبول.

- التأويل2: تأويل تعتبر فيه العرب اسما غير معدود، وهو التأويل الملائم.

ب. هذه الرجال

- التأويل1: تأويل تعتبر فيه الرجال اسما معدودا، وهو تأويل غير مقبول.

- التأويل2: تأويل تعتبر فيه الرجال اسما غير معدود، وهو التأويل الملائم.

البنيتان الموجودتان في (22) فيهما إشارة إلى «العرب» و«الرجال» باعتبارهما معدودين، وبذلك لا يمكن أن تقول:

(22) ج. * هؤلاء الرجال لا تخاف

د. *هؤلاء العرب لا تقول ذلك

بل تقول:

(22) هـ. هؤلاء الرجال لا يخافون

و. هؤلاء العرب يقولون ذلك

أما البنيتان الموجودتان في (23ج-د) فلكل منهما تأويلان كما نرى. ولا يمكن أن تعدا جيدتين إلا بتأويل «العرب» و«الرجال» غير معدودين. انظر إلى البنيات التالية:

(23) ج. هذه العرب لا تقول ذلك (نعني بها نوعا من العرب برمته)

د. هذه الرجال لا تخاف (نعني بها نوعا من الرجال برمته)

هـ. * هذه العرب لا يقولون ذلك

و. * هذه الرجال لا يخافون

إن هذين المركبين الاسميين لا يمكن أن يطابقا الفعل من حيث العدد، لسبب بسيط، وهو أنه لا عدد فيهما (كما في (23 ج-د). وحين يحصل «التطابق» العددي تغدو البنية لاحنة، كما في (23 هـ-و).

لنقارن ما قلناه بصدد الجمع المكسور في «العرب» و«الرجال» بما يحصل في الجمع السالم:

(24) أ. هؤلاء المعلمون

ب. * هذه المعلمون

فالمركب الاسمي «المعلمون» لا يمكن أن يصحبه اسم إشارة غير جمع، لأنه عبارة عن مركب يحمل العدد. وهذا يجعل (24 ب) غير ممكنة إطلاقا.

أما لماذا نقول «هذه العرب» وليس «هذا العرب»، إذ يطابق اسم الإشارة «العرب» من حيث الجنس، في التأويل العام اللاعددي، فذلك غير ممكن لأن هذا المركب الاسمي غير معدود، ولو كان معدودا لتضمن سمة الجنس، واتبع المسار (16) الذي سيحصل بموجبه على سمة العدد. ولو تضمن العدد لورد اسم الإشارة جمعا، وهنا يكون التأويل فرديا. ومرة أخرى، يتضح أن غير المعدود يحمل سمة اللاجنس، وهي ما يقابل علامة المؤنث (كما في «هذه»).

5. الزمن والعدد

تقتضي الإحالة الزمنية، بحسب ريشنباخ (1947) Reichenbach ثلاثة مفاهيم للزمن: زمن التلفظ (زظ = وهو الزمن الذي يتم فيه التلفظ بالجملة)، وزمن الإحالة (زإ = وهو الزمن الذي تشير إليه الجملة)، وزمن الحدث (زح = وهو زمن تحقق الحدث المعبر عنه). ويتم تحديد زإ من خلال زظ، إذ إن زإ يصف ما قبل زظ فيدل على الماضي، وقد يصف ما بعد زظ فيدل على المستقبل. وحين نتحدث عن الزمن، فإننا نعني به قيمة زإ بالأساس (وسنعود إلى هذه النظرية بتفصيل في الفصل الثالث).

وتقترح إنش (1988 - 405) Enç أن المحمولات المرتبطة بالتأويل الفردي (أو ما يسميه راسل القضايا المفردة) هي التي تؤول باعتبار الزمن. ولهذا ينبغي أن ينظر إلى الزمن باعتباره يُنتقى من قِبَل المحمولات الفردية. ومعنى هذا الكلام، بالنسبة إلينا، أن ما كان معدودا يكون له زمَن إحالي.

ويؤكد الفاسي الفهري (2000) أن «النظام الزمني العربي (في الفعل) مبني أساسا على زمن موسوم واحد هو الماضي، يعبر عن علاقة محدَّدة هي القبلية (anteriority). وأما الزمن غير الموسوم فيأتي في صيغة المضارع، وهو غير قبلي»[9]. وعليه، تحيل «فَعَلَ» على الماضي، ولا تحتاج إلى وجود تأويل فردي كي تدل على هذا الزمن. وذلك ما نلاحظه من خلال (25)؛ فهذه البنية ذات إحالة زمنية قوية:

(25) سافر الرجال

أما صيغة «يفعل» فلا ترتبط، في السياقات العادية، بزمن إحالي. فالبنية الموجودة في (26) تصف وضعا قد يكون متدرجا في الحاضر، وقد تصف وضعا له تأويل عام، كما أشرنا سالفا:

(26) يسافر الرجال

---

9) انظر أيضا الفاسي الفهري (1992)، ص 14.

وينبغي أن نلاحظ أن (25) تصف نشاطا فعليا متحققا، أما (26) فلا تصف نشاطا: إنه أجزاء نشاط عندما يتعلق الأمر بالتأويل المتدرج، أو خاصية عندما يتعلق الأمر بالتأويل العام.

لننظر من جديد إلى المعطيات الموجودة في (13-14-15) من خلال إحالتها على الزمن.

(13) أ. العرب تقول ذلك / تقول العرب ذلك ([لا عدد ولا جنس]، [لا زمن]).

ب. العرب يقولون ذلك / يقول العرب ذلك ([عدد وجنس]، [-أو+زمن]).

(14) أ. الرجال لا تخاف / لا تخاف الرجال ([لا عدد ولا جنس]، [لا زمن]).

ب. الرجال لا يخافون / لا يخاف الرجال ([عدد وجنس]، [-أو+زمن]).

(15) أ. المعلمون يسأمون / يسأم المعلمون ([عدد وجنس]، [-أو+زمن]).

ب. *المعلمون تسأم / * تسأم المعلمون ([لا عدد ولا جنس]، [لا زمن]).

البنيتان في (13أ) ليس لهما قيمة زمنية. والبنيتان في (13 ب) قد تؤولان على التدرج في الحاضر. وهذا زمن ذو إحالة ضعيفة (إذ إن شكله الصرفي ملتبس). وما قيل عن (13أ) يسري على (14أ)، وما قيل عن (13ب) يسري على (14ب). ولكن لماذا لا يسري ما هو موجود في (13 أ) و(14أ) على (15 أ)، في حين أن ما يسري على (15 أ) هو ما هو موجود في (13 ب) و(14 ب)؟

إن البنيات التي تتضمن [لا عدد] تتضمن أيضا [لا زمن]. والبنيات التي تتضمن [+ أو - عدد] تتضمن كذلك [+ أو - زمن]. والبنيتان في (15 ب) لاحنتان لأنهما تتضمنان عددا (في المركب الاسمي) وهذا العدد لا يسايره شكل الفعل «تحب».

كل هذا يقودنا إلى افتراض مسار نسميه المسار المنطقي، تحصل الجملة بموجبه على إحالتها الزمنية. ونورده في (27):

(27) المسار المنطقي:

سور فردي ---> زمن ---> عدد

يعمل هذا المسار بالطريقة التالية: لكي يحصل المحمول على إحالة زمنية ينبغي أن يرتبط بكيان معدود (فيتضمن الفعل سمة العدد الموجبة أو السالبة). وبذلك يتم

تأويله باعتباره يحيزه سور فردي (أي وجودي). وكل قضية يحيزها سور فردي لا بد أن تتضمن زمنا يوقع الأفراد (أي ما هو عدد). نلاحظ أن المسار عندما يُقرأ من اليسار إلى اليمين يعد اختزالا للشرطين التاليين:

(28) شرطا المسار المنطقي:

أ. تمر الإحالة الزمنية عبر سمة العدد (التي تتم عبر المسار (16)).

ب. تمر القراءة الفردية عبر الزمن.

إن الجمل التي من قبيل (13أ) و(14أ) لا عدد فيها، ولذلك لا يمكن أن تحصل على إحالة زمنية. فشرط الإحالة الزمنية المرور من العدد. ولنفس السبب لا يمكن تأويلها على التأويل الفردي (أي اعتبارها مسورة بسور فردي وجودي).

وسنعمل في الفصل الخامس على تنظيم هذه الحدوس والتأويلات في إطار حساب يتم بين بنية الحدث وبنية العدد في م س والقيمة الزمنية.

6. تنوع طبيعة الزمن: الزمن والوجه والجهة

يبدو أنه توجد علاقة وطيدة بين الزمن الإحالي والوجه (mood) والجهة. فالزمن الإحالي يعبر عن مفهوم الزمن في بعده الإشاري، والوجه يعبر عن الزمن أيضا، ولكن من ناحية وجوب وقوع الوجه في زمن. إنه لا يمكن أن نتصور وجها بدون أن يوجد زمن يحتويه. أما الجهة فتتضمن معلومات زمنية، ولكنها غير إحالية. ويمكن أن نتحدث عن سلمية في التعبير عن الزمن بين هذه المفاهيم الثلاثة، وعن علاقات انتقاء وعن بنية توزيعية (وانظر الفصل الثالث). ولعل هذا الارتباط هو ما أدى بعدد من اللغويين إلى تبني عدم الانفصال بين التعبير الزمني والوجهي والجهي في الجملة (انظر لاينز Lyons (1977) والفاسي الفهري (1988) و(1993) مثلا). وبالفعل، فبين هذه الأشياء الثلاثة علاقات تأثير واسعة كما سنرى.

إن الشكل «يفعل»، المرشح دوما للدلالة على التأويل العام (بدون أن يؤطره زمن)، مرشح أيضا لحمل الوجوه والتعبير عن المستقبل والالتصاق بأنواع من النفي. وافتراضنا السابق الذي يزعم أن هناك توزيعا معينا بين الزمن والجهة في بنية الجملة البسيطة إنما يُبنى اعتمادا على ما تجليه «يفعل» من قيم تأويلية. ولعل كل ما سقناه من أفكار يعزز ذلك: فالتأويل العام عبارة عن جهة، ولا يمكنه أن يساوق التأويل الفردي. إنه لا يمكن أن تجد الجملة البسيطة تدل عليهما معا. فالجملة إما أن تسلك المسار أو لا تسلكه. ومن الأدلة الإضافية على ذلك ما نلاحظه في العربية المغربية:

(29) أ . احْمَدْ كْتَبْ بْرَا (بتأويل : كتب أحمد رسالة)

ب . احْمَدْ تَيكْتَبْ بْرَا (بتأويل : ينخرط في حدث كتابة رسالة)

ج . احمد تيكتب الْبْرَاوَاتْ (بتأويل : كاتب رسائل)

(30) أ . * احمد تكتب برا (بتأويل : كان أحمد يكتب رسالة)

ب . * احمد يكتب برا (بتأويل : يكتب أحمد رسالة)

(قد تكون الجملة (30 ب) جيدة مع وجه يفيد الضرورة (=عليه أن . . .)) .

ففي هذه اللغة ، الفعل الذي يفيد الجهة وحده يحمل اللاصقة «تَ» (أو «كَ» متغيرا لها) . أما الفعل الذي يفيد الزمن فلا يمكن أن يحمل هذه اللاصقة[11] .

ولكن المعلومات الزمنية لا تتلخص في العلاقة بين الزمن والجهة وفي التوزيع الحاصل بينهما ، فالجملة العربية تتضمن معلومات زمنية من طبيعة أخرى ، ومن ذلك الوجه ، كما أن للنفي (وأنواعه) حضورا كبيرا في بناء التأويل الزمني .

لننظر إلى الجملة التالية :

(31) الإنسان يمشي على اثنين وقد يمشي على أربع

تتضمن هذه الجملة قضيتين معطوفة إحداهما على الأخرى . القضية الأولى تصف وضعا عاما يرتبط بالسلوك الإنساني . إنها لا ترتبط بزمن بعينه بما أن ممارسة الإنسان لهذا السلوك لا ترتبط بزمن معين . القضية الثانية تصف حدثا ممكن الوقوع من قبَل الإنسان . والإمكان وجه هنا تعبر عنه «قد» . إن «قد» جعلت القضية الثانية ذات زَمن (افتراضي) . وعدم إفادة القضية الأولى لزمن راجع ، من هذه الناحية ، إلى عدم وجود وجه في هذه القضية (لنقل ، إذا شئنا ، إنها تتضمن وجها محايدا) . وينبغي أن نلاحظ أن دلالة القضية الأولى على التأويل العام يمنعها من الاتصال بوجه من الوجوه كيفما كان نوعه (جرب إدخال هذه الوجوه : السين ، «سوف» ، «لو» ، . . . إلخ) . إن ورود الوجه يمنح للقضية زمنا ، وبذلك تنتقل القضايا ذات التأويل العام إلى الدلالة على التأويل الفردي المرتبط بزمن حين ترد الوجوه (غير المحايدة) .

---

(11) يمكن أن نعدد الأدلة على ذلك . انظر إلى البنية التالية :

أ . ؟تيكون احمد جا

ب . غادي يكون احمد جا

الجملة (أ) غير جيدة ، ذلك لأن الجهة لا يمكن أن تحتوي الزمن . العكس هو ما يقع في البنيات المركبة المتضمنة للفعل «كان» . وهذا لا يبين أن للزمن توزيعا تكامليا مع الجهة فحسب ، بل يبين أن الزمن يسيطر على الجهة فتكون تخصيصا إضافيا لهذا الزمن .

أما الجملة (ب) فجيدة . ويبدو من النظرة الأولى أن الجهة تحتوي الزمن الذي يعبر عنه الفعل «جا» . إلا أن هذا غير صحيح . فالمكون «غادي» ليس عنصرا جهيا ، إنه عنصر وجهي .

إلا أن هذا ليس حال الوجوه التي تدخل على الفعل الحامل للزمن. إننا نقول «قد فعل» ولا تتغير دلالة «فعل» على المضي. إن الوجه، في هذه الحالة، لا يغير من الزمن الذي تعبر عنه «فعل». وهذا خلاف «يفعل».

هذا يعني أن الوجه يجعل القضية تدخل المسار المنطقي الموجود في (27). ولا يمكنها أن تدخل من باب الزمن، لأن باب الزمن مفتاحه التوفر على العدد. لذلك، فالبنيتان في (32 أ) من المنتظر أن تكونا غير جيدتين، أما البنيتان في (32 ب) فجيدتان:

(32) أ. قد تقول العرب ذلك / العرب قد تقول ذلك

ب. قد يقول العرب ذلك / العرب قد يقولون ذلك

يتنبأ المسار بلحن (32 أ)، إلا أنهما جيدتان.

وإذا كان الوجه يمنح زمنا للجملة (سواء أكان زمنا خياليا أم غير خيالي)، فإن الجهة لا تتكامل والزمن. والبنيتان التاليتان توضحان ذلك:

(33) أ. يلعب الطفل

ب. قد يلعب الطفل

للجملة (33 أ) تأويلان، المتدرج (الفردي) والعام. حين تدخل «قد» يختفي هذان التأويلان. فالجملة (33 ب) قد تصف وضعا يكون فيه الطفل لاعبا لعبا واحدا أو لاعبا لعبا متكررا، وكلاهما يقع في المستقبل. فالجهة صارت أمرا داخليا يقع في المستقبل، وأصبح للبنية إحالة زمنية بدخول الوجه.

والملاحظ أن «قد» لا تدخل إلا على الفعل. ودخولها على «يفعل» يؤدي إلى وجه الاحتمال المستقبلي. وهذا الدخول يبين أن «قد» تلتصق بالفعل لتشكل جزءا من صرفه.

7. النفي والزمن والأسوار وبعض الوجوه

تحتوي اللغة العربية على عدد من أدوات النفي (وسنفصل في الأمر في الفصل الثالث). وتختلف هذه الأدوات عن بعضها في ارتباطها بزمن معين، أو عدم ارتباطها به. وسنكتفي بالحديث عن «لم» و«لا». فـ«لم» ترتبط بالماضي. و«لا» لا ترتبط بزمن في سياق «يفعل»، وترتبط بزمن في سياق «فعل» وهو المستقبل (بمعنى الدعاء).

لنبدأ من حيث المشكل. قد تستعمل «لا» مع الفعل الماضي لإفادة الدعاء، كما في:

(34) أ. لا جاء زيد (للدعاء بعدم مجيء زيد).

ب. لا فُضَّ فوك (للدعاء بعدم انفضاض فيك).

ج. لا زال غمُّك (للدعاء بعدم زوال غمك).

إن النفي عبارة عن سور يحيز منطقيا القضية المنفية فتكتسب بذلك سمة النفي ككل:

(35) نفي (ج)

كل ج، كما أسلفنا، مسورة بسور التأويل الزمني، أي السور الفردي (في حال التأويل الفردي، انظر (27)) أو السور العام الكلي. حين يلتقي السور النفيي بسور التأويل الزمني يكون هذا الأخير مسوَّرا بواسطة السور النفيي:

(36) سور نفيي (سور كلي/ فردي (ج)).

هنا يطرح تفاعل نوعي الأسوار. فالنفي «لا» من حيث محتواه سور كلي، بما أنه ينفي الجمل ذات التأويل العام:

(37) لا تقول العرب ذلك

ونحصل في هذه الحالة على انسجام بين السور النفيي وسور التأويل الزمني. وتظل الجملة بدون حمولة زمنية. والدليل أن العدد غير موجود في هذه البنية، بما أنه باب الحصول على الزمن وعلى التأويل الفردي.

حين يسور «لا» الفعل الماضي، أي الفعل ذا الإحالة الزمنية، ينتج تعارض بين السور النفيي «لا» وسور التأويل الزمني. فسور التأويل الزمني، في حالة «فَعَل»، هو السور الفردي. والسور النفيي «لا» سور كلي. والسور الكلي يحيز السور الفردي. وهذا يجعل الجملة لا تحتفظ بدلالتها الزمنية الدالة على المضي، بل يقلب زمنها فتدل على المستقبل (وهو أساس الدعاء).

(39) السور «لا» (السور الفردي (ج)) ---> قلب محتوى السور الفردي.

العنصر النافي «لا» عكسُ العنصر «لم». إن «لم» عبارة عن سور فردي، بما أنها تنفي المضي. كيف يقع ذلك؟ إن «لم» تحيز سورا كليا (تدل عليه صيغة «يفعل» المؤهلة لعدم حمل الزمن) فتقلبه:

(39) السور «لم» (السور الكلي (ج)) ---> قلب محتوى السور الكلي.

وخاصية القلب التي تتمتع بها «لم» نجدها مع السور «كل» حين يقع في حيزها:

(40) أ. لم يأت كل الرجال (بل أتى بعضهم)

فـ «لم» تقلب السور الكلي «كل» فتصبح الجملة دالة على الفردي. والدليل إمكان التعليق على هذه الجملة بقولنا «بل أتى بعضهم».

وحين لا يقع «كل» في حيز النفي يكون للجملة تمثيل منطقي مختلف عن تمثيل (40). لننظر إلى الجملة الموجودة في (41):

(41) كل الرجال لم يأتوا (* بل أتى بعضهم)

في هذه الحالة تسور «كل» السورَ «لم» الفردي، فنحصل على تمثيل منطقي دال على التأويل الكلي وليس الفردي.

إذا كان هذا صحيحا، فالجملتان (42) و(43) تلجان المسار المنطقي بنجاح، أما الجملة (44) فتخفق في ولوجه.

(42) لم يلعب الطفل

(43) لا لعب الطفل

(44) لا تلعب الرجال

ويتضح، من خلال هذا التحليل، أننا لا نحتاج إلى القول إن «لم» تحمل زمن الماضي، وأن «لا» لا تحمل زمنا. المسألة مرتبطة، في اعتقادنا، بالتسوير المنطقي وآلياته. وعلى العموم، نتوخى، أولا وقبل كل شيء، لفت الانتباه إلى ضرورة طرح مشكل الإحالة الزمنية بصورة مختلفة، صورة تعتمد الحساب المنطقي وأحياز الأسوار، وطبيعة الأحياز المسوَّرة في اللغة العربية.

الوجوه أسوار فردية، وبذلك توجه القضية نحو الزمن الإحالي (الحقيقي أو الخيالي المفترض). ولذلك يكون للجملة التي يظهر فيها الوجه تأويل فردي. وقد يساوق الوجه النفي، وقد لا يساوقه. لنأخذ مثال «قد» وعلاقتها بـ«لم» و«لا».

(45) أ. * قد لم . . .

ب. قد لا . . .

إن «قد» عبارة عن سور فردي، ولذلك لا يمكن أن تسور السور الفردي «لم». إن «قد» تسور السور الكلي «لا» فتقلب قيمته ليصير سورا فرديا:

(46) سور فردي (سور كلي)

لنتذكر هنا التمثيل السوري المرتبط بعبارة «لم يفعل» الموجود في (39). إن التمثيل (46) هو (39).

لنلخص تفاعل الأسوار:

(47) أ. سور فردي (سور كلي) ---> فردي، وهي حالة «لم يفعل».

ب. *سور فردي (سور فردي) ، وهي حالة « قد لم».

ج. سور كلي (سور فردي) ---> قلب المحتوى، وهي حالة «لا فعل».

د. سور كلي (سور كلي) ---> كلي، وهي حالة «لا يفعل».

ولدينا حالة مركبة هي «قد لا يفعل»، مع اعتبار «يفعل» تتضمن سورا كليا بموجب (27). هنا نجد ثلاثة أسوار:

(48) سور فردي (سور كلي (سور كلي)) [= (47 د)] ---> سور فردي (سور كلي) [= 47 أ)] ---> فردي.

خاتمة

حاولنا أن نعرض، في هذا الفصل، عددا من المشاكل التي ترتبط بالإحالة الزمنية في الجملة العربية المتضمنة لفعل له صيغة «يفعل» بالأساس. وقد كشفنا بعض مكونات الإحالة الزمنية في هذا النوع من الجمل معتمدين على بعض التصورات السورية. إلا أنه ينبغي الرجوع بنوع من التدقيق إلى عدد من الوقائع والتحاليل المبثوثة هنا. نحتاج، مثلا، إلى تحديد إسهام جهات المركب الاسمي في الإحالة الزمنية (حين يتعلق الأمر بالتأويل العام خاصة؛ وانظر الفصل الخامس). كما نحتاج إلى رصد الخصائص الدقيقة لكل سور من الأسوار التي تم اقتراحها. ونحتاج إلى كشف المزيد من العلائق السورية داخل الجملة العربية، مثل الأسوار الظرفية وتبيان خصائصها داخل الجملة وإحالتها الزمنية (انظر الفصل السابع).



الفصل الثالث

نحوَ تصوُّرٍ شموليٍّ لنسَقِ الزّمن في العربيّة

للغات إشارات ورموز نحوية تبني بها تقابلات النظام الزمني وتخصص تأويلاته الزمنية والجهية والوجهية في إطار السياق الصرفي العام الذي يصاحب الفعل. وسنركز، في هذا الفصل، على الشكل الصرفي والمؤشرات النحوية التي ترتبط به محاولين معالجة نظام تحققات المعلومات الزمنية (وإن اختلفت طبيعتها) من منظور نسقي.

ويواجه البحث في نسق الزمن في اللغة العربية نوعين من المشاكل: مشاكل تاريخية، ومشاكل نظرية. من المشاكل التاريخية تأثير التقليد الاستشراقي على العربية واللغات السامية عموما. فاللغة العربية، بحسب هذا التقليد، لغة بدون «أزمنة»، وإنما هي لغة ذات «جهات». وبهذا، فالتعارض بين الصيغتين الصرفيتين «فَعَلَ» و«يَفْعَلُ» يعكس تعارضا جهيا بين التمام وعدمه[1].

أما النحاة العرب القدماء فيدافعون عن تصور يعقد تمايزات زمنية انطلاقا من الصيغة الصرفية للفعل. فعموما تعبر صيغة «فعل» عن الماضي وصيغة «يفعل» عن الحال والاستقبال[2]. وقد أورد النحاة السياقات «غير العادية» التي لا تحترم هذا

---

1) وقد عرضنا هذه الأمور آنفا. وانظر انتقادها في الفاسي الفهري (1988) و(1993).

2) يقول الزجاجي: «الأفعال ثلاثة فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه أمس نحو قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك، والمستقبل ما حسن فيه غد كقولك أقوم ويقوم وما أشبه ذلك. وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الآن ويقوم غدا. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو «سوف» (الجمل، ص22-21). وهذا يبين تعلق الصيغة عندهم بالزمن. إلا أنهم يعترفون في سياقات مثل «كان زيد يلعب» أن اللعب رغم أنه على صيغة «يفعل» لا يدل على حال أو استقبال، بل يرتبط زمن حصوله بالزمن الذي تعبر عنه «كان». انظر، من أجل مناقشة تصوري القدماء والمستشرقين، الفاسي الفهري (1988). وانظر أيضا تمام حسان «العربية معناها ومبناها». ويعتقد ابراهيم السامرائي، «الفعل زمانه وأبنيته»، ص 18، أن القدماء تخلصوا في دراستهم للفعل بالتعلق بالأشكال، أي الصيغ.

التـــوزيع[3]. وقد أثرت هذه الدراسات التقليدية، العربية منها والاستشراقية، على الطريقة التي حلل بها النسق الزمني في اللغة العربية. مع العلم أن الإجماع الحاصل في هذه الدراسات بصدد الفرق الصرفي بين الشكلين الفعليين لا يقابله إجماع بصدد الخصائص الدلالية والمنطقية لهذا التعارض.

وإلى جانب هذا، هناك مشاكل نظرية ناتجة عما تراكم من تخريجات في وصف الإحالة الزمنية في العربية. فالقيود النظرية التي يتم اعتمادها غالبا ما بنيت من تحاليل هذه الدراسات أو ما شابهها. والأمثلة كثيرة في هذا الباب؛ فقد خلص العديد من الدارسين المعاصرين لنسق الزمن في العربية، إلى أن الأشكال الفعلية ليست موسومة بالإحالة الزمنية، وإنما بالجهة فقط[4].

سنقدم في الجزء الأول من هذا الفصل مجموعة من الملاحظات الوصفية والنظرية حول النسق الزمني والجهي في العربية، كما ننظر في التمايزات والتناوبات الصورية والتأويلية اعتمادا على نسق ريشنباخ كما طوره هورنستاين (1990)، وهو نسق يتيح التمييز بين البنيات الزمنية البسيطة والبنيات الزمنية المركبة، بخلاف نسق ابن يعيش (وهو نسق العديد من النحاة) الذي يعتمد مفاهيم أقل بدون أن يتيح وصفا أبسط. ونعتمد في تصنيف الأزمنة على علاقتين هما ظ/إ (زمن التلفظ/ الزمن الإحالي) وإ/ح (الزمن الإحالي/ زمن الحدث)، ونبين أن العلاقة الأولى تحققها «كان» سبقيا، وأن العلاقة الثانية يحققها الفعل المعجمي (بشكليه الصرفيين). وتحيل العلاقة الأولى على خط الإشارة، فيما تحيل العلاقة الثانية على خط السبق، ونقترح بعض مبادئ الربط بين الخطين. وإلى جانب البنيات الزمنية المعروفة، تتضمن اللغة العربية بنيات أعقد لا نجدها في الوصف القديم، نحو «كان سيكون...». وهذه البنيات ذات التأويل غير الحقيقي (الافتراضي أو الشرطي) قد تساعدنا في بناء تصور واضح لتداخل المعلومات الزمنية وإبراز ترتيبها الصرفي الممكن وإن اختلفت طبيعتها.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل فسندافع فيه، اعتمادا على الفاسي الفهري (1993)، عن تصور يقول إن العربية ليست «لغة زمنية» صرف وليست «لغة جهية» صرف[5]. يمكن أن نفترض أن التأويل العادي للتعارض بين «فعل» و«يفعل» -في غياب عوامل سياقية خاصة- تعارض بين الماضي التام واللاماضي غير التام. كما يمكن اعتبار

---

3) والسياقات «غير العادية» لدلالة الصيغتين على ما يخالف معنييهما الأصليين كلها سياقات مشحونة ذريعيا، وترتبط بمقامات خاصة.

4) والأمثلة كثيرة، ومنها دراسة جيلينيك(1981) Jelinek. وانظر الفصل الأول.

5) وانظر أيضا الفاسي الفهري(1988).

هذين التأويلين مشتقين من تفاعل عوامل ومعان أخرى[6]. ونعلم أن هذا النسق الزمني تغنيه مجموعة من «الأدوات»، مثل أدوات النفي و«قد» و«سـ» و«سوف»، والفعل المساعد «كان» ومشتقاته الفعلية . . . إلخ. فإضافة «سـ» أو «سوف»، مثلا، قبل الشكل غير التام، يعطي المستقبل المجرد من التعارضات الجهية. وتندرج كل هذه المواد اللغوية في إطار يقوم على التفاعل والتقابل والتداخل في إنتاج التأويل الزمني والجهي والوجهي.

1. ملاحظات وصفية ونظرية

1.1. معطيات

تحمل الأشكال الفعلية، كما أشرنا أعلاه، مؤشرات زمنية، وهذا ما سمي بالزمن النحوي. وقد اعتبر عدد من النحاة (عربا وغيرهم) ذلك شيئا طبيعيا، فاستنتجوا أن التمايزات الزمنية تعد من الخصائص الأساسية للأفعال. وتظهر هذه الفكرة في اللفظ الألماني الذي يشير إلى الأفعال: zeitwort (ومعناه حرفيا: لفظ زمني)[7]. إلا أن بعض اللغات لا تعبر دائما عن تمايز زمني من خلال شكلين صرفيين مختلفين. فاللغة الأنجليزية، مثلا، يسلم فيها عادة بوجود هذه التمايزات الزمنية (-ed, -ing, will)، إلا أنها تتضمن أفعالا مختلفة صرفيا ولا تعبر إلا عن زمن واحد، وذلك نحو: must وought (بمعنى «يجب»).

وتوجد طرق أخرى للتعبير عن الزمن، وذلك من خلال مقولات أخرى غير الأفعال. وتسمح هذه المقولات بمؤشرات زمنية أدق من تلك التي ترتبط بالأشكال الفعلية. وينطبق هذا على بعض التعابير الظرفية.

إن أول سؤال نظري يتحتم طرحه بخصوص التمايزات الزمنية التي تعبر عنها الأفعال، يتعلق بمعرفة مدى إمكان إقامة خطاطة للأزمنة النحوية تتمتع بما يكفي من القوة الوصفية ويكون انطباقها كليا.

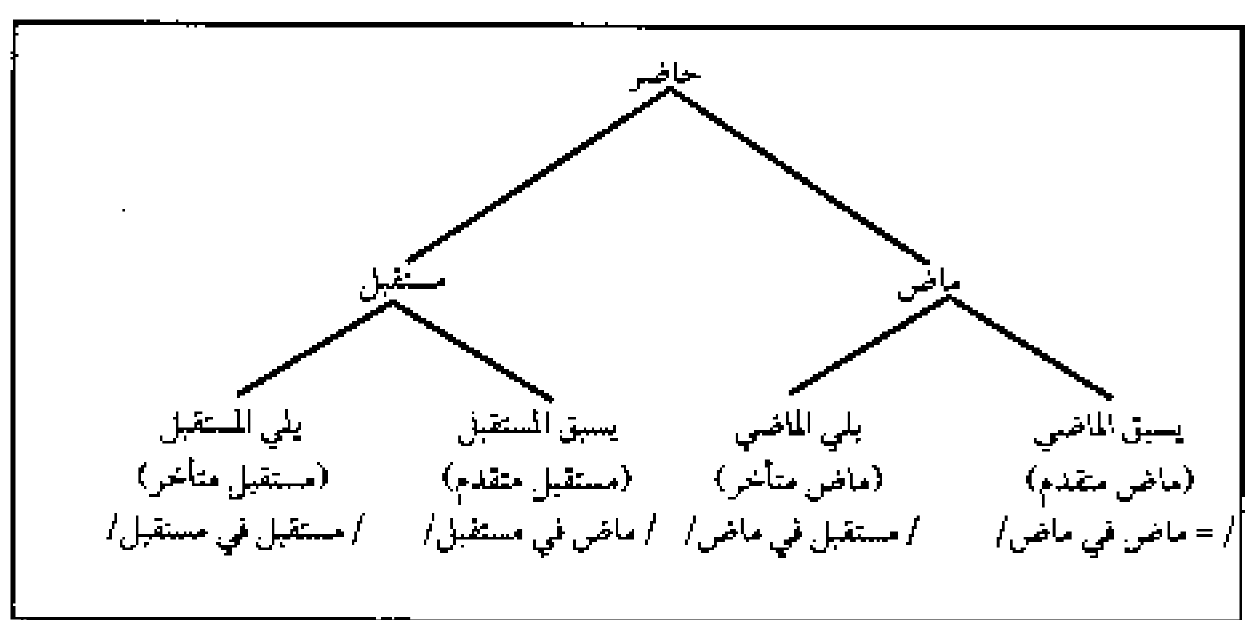
اقترح مادفيغ Madvig في دراسته للنحو اللاتيني نسقا شاملا يضم كل الأزمنة النحوية. فالقول يمكن أن يعبر عن زمن من الأزمنة الأساسية (حاضر أو ماض أو مستقبل)، أو يحيل على حاضر أو مستقبل أو ماض بالنظر إلى نقطة محددة يمكن أن

---

6) انظر كمري Comrie (1991).
7) انظر يسبرسن Jespersen (1924) لمزيد من التفصيل. وهذا يظهر في تعريف النحاة العرب للفعل، إذ يعتبرونه «حدثا مقرونا بزمن».

تكون ماضية أو مستقبلية . وبهذا نحصل على تسعة «أزمنة»[8] . وهو ما عرف بتداخل نظام الزمن والجهة فيما بعد . ونجد أنسقة عديدة قريبة من هذا النسق ؛ غير أن أغلبها لم يكن سوى أنسقة منطقية مستقلة عن التعبير الذي يمكن أن تفيده في اللغات .

ومن المشاكل التي تطرح ، حين نريد أن ننظم الأزمنة بطريقة متناغمة ومتسقة ، المشكل المصطلحي فما هي المصطلحات التي نسمي بها هذه الأزمنة؟ تقترح الدراسات لائحتين من الألفاظ : لائحة للتمايزات الطبيعية التي تدخل في إطار الزمن المفهومي ، ولائحة تقابل التمايزات التركيبية التي تدخل في إطار الأزمنة النحوية . لا يطرح المشكل بصدد تسمية الزمن المفهومي العام ، المعروف بالزمن المطلق : ماض ، وحاضر ، ومستقبل . المشكل مطروح في التقسيمات الفرعية ، أو الأزمنة النسبية . فهل نقول : ماض في الماضي ، ومستقبل في الماضي ، . . . إلخ؟ وقد اقترحت بعض الأعمال ، عوض ذلك ، المصطلحين «سابق» و«لاحق» . ونستعمل هذا الشكل الهرمي من أجل تفسير هذه التمايزات الزمنية :



وتستعمل اللغة العربية لتحقيق محتويات المستوى الأسفل من هذه الشجرة الفعل المساعد «كان» ، وهو فعل يخلو من المحتوى المعجمي ، ويمتلئ بالإحالة الزمنية .

لننظر إلى الأشكال الزمنية القاعدية التي تعبر عنها اللغة العربية بواسطة الأبنية الفعلية :

---

8) انظر يسبرسن (1924) ، ص . 359-360 . وينتقد يسبرسن هذه الخطاطة ، ذلك أنها تتجاهل التراتب الزمني داخل الشكل نفسه ، كما أنها تغفل تحديد العلاقة بين المرتبتين وطبيعتهما : فهل المرتبتان عبارة عن زمنين أم إنهما زمن واحد؟ كما يعيب يسبرسن على هذه الخطاطة عدم غربلتها للمترادف من التعابير الزمنية . فإذا كان هذا النسق جيدا ، فإنه ينبغي أن يقابل كل «زمن» من التسعة شكل لغوي (أي شكل فعلي) .

(1) أ. كتب | و. كان سيكتب
ب. يكتب | ز. كان يكتب
ج. سيكتب | ي. سيكون يكتب
د. كان كتب | ك. يكون كتب
ه. سيكون كتب | ل. يكون سيكتب

وإذا نظرنا إلى تفريعات هذه «الأزمنة» الثمانية وجدنا أن الماضي يتفرع إلى أربعة، والمستقبل إلى ثلاثة؛ أما الحاضر فيتفرع إلى ثلاثة.

(2) أ. الماضي: كتب، كان يكتب، كان سيكتب، كان كتب.
ب. المستقبل: سيكتب، سيكون كتب، سيكون يكتب.
ج. الحاضر: يكتب، يكون كتب، يكون سيكتب.

يسمح هذا التفريع بطرح أسئلة من قبيل: لماذا كل هذه الأزمنة، وهل هي فعلا أزمنة، وبأي معنى تكون أزمنة، وما هو النسق الذي تنتظم فيه، وما هو الفرق بين التعابير البسيطة (المكونة من كيان صرفي واحد) والتعابير المركبة (المكونة من أكثر من ذلك)؟

نلاحظ أن للماضي تفريعين: الأول بموجب متقدم/ متأخر، والثاني بموجب تام/ غير تام. ويبدو أن المستقبل ينقسم بموجب التمام/ عدم التمام فقط، وذلك بواسطة دخول «سيكون» على «يفعل». ولا يقابل الماضي ذلك: ففي الماضي، يفرع التمام / عدم التمام (كتب/ كان يكتب) بواسطة دخول «كان» أو عدم دخولها على «فعل». ويفرع التقدم/ التأخر بواسطة دخول «كان» على الماضي والمستقبل. فالتفريع الأول متغيره «كان» بالظهور والاختفاء، والتفريع الأول متغيره صيغة الفعل المعجمي (كتب/ سيكتب).

2.1. نسق ريشنباخ الزمني

تفيد الجمل أحداثا. ويتم تقييم الأحداث في الجمل بالنظر إلى زمن مخصوص. ويحدد زمن هذا الحدث عموما من خلال علاقته بلحظة تلفظنا بالجملة. لننظر إلى الجمل التالية:

(3) أ. كتب الطفل رسالة
ب. يكتب الطفل رسالة
ج. سيكتب الطفل رسالة

تموقع (3أ) حدث الكتابة في الماضي بالنظر إلى لحظة التلفظ، خلافا للجملة (3 ب) التي تموقع الحدث باعتباره مواقتا لزمن التلفظ بالجملة. أما الجملة (3ج) فتموقع الحدث في المستقبل بالنظر إلى لحظة التلفظ. ونرى أن الجمل في (3) تقتسم المحتوى القضوي نفسه (وهو كتابة الطفل رسالة)، ولا تقتسم الموقعة الزمنية لهذا المحتوى. فهاته الجمل كلها تتضمن الحدث نفسه، إلا أن كلا منها تمنحه موقعا مختلفا بالنظر إلى لحظة التلفظ (أو زمن الإخبار).

ففي كل جملة من الجمل(3) نجد تخصيصا زمنيا للحدث بالنظر إلى لحظة التلفظ. لنسم هذا التخصيص الزمني للحدث ح، ولنسم لحظة التلفظ ظ. يقول الزمن الماضي إن ح قبل ظ، ويقول الحاضر إن ح في ظ، ويقول المستقبل إن ح بعد ظ.

لنمثل هذه المعلومات من خلال وضع ح وظ في خط زمني. إذا أُولتْ نقطة معينة باعتبارها سابقة على نقطة أخرى وُضعت على يمين هذه الأخيرة، وافترقت النقطتان بواسطة مطة. وإذا أُولتْ نقطة معينة باعتبارها تواقت النقطة الأخرى وُضعتْ في موقع مؤاخ لها، وافترقتا بواسطة فاصلة. وبهذا يمكن أن نمثل للأزمنة الموجودة في (3) بواسطة (4):

(4) أ. ح ـ ظ

ب. ظ، ح

ج. ظ ـ ح

تعتبر ظ عنصرا إشاريا يرسَّخ بواسطة زمن التلفظ، وهو في هذا مثل بعض العناصر الإشارية من قبيل «أنا» و«هنا»، إذ يؤوَّلان إشاريا فيحيلان على المتكلم وعلى مكان التلفظ تباعا. ولا يمكنهما أن يحيلا بدون وجود المتكلم أو مكان التلفظ؛ وهذا حال ظ أيضا. فوجود ظ، عند ريشنباخ، هو الذي يشكل التمثيل الزمني. فكل الإحالات على الزمن حساسة بالنظر إلى ظ التي تلعب دورين أساسيين في التمثيل الزمني[9]:

أ. إنها عنصر إشاري يرسخ تأويليا وضع الكلام.

ب. إنها تعطي التخصيص الزمني للنقطة ح، بالنظر إلى لحظة التلفظ.

وهذان الدوران مختلفان، إلا أنهما مترابطان أشد الارتباط. ويقربنا هورنستاين (1991) من الفرق بين هذين الدورين، وخصوصا في الأزمنة السردية، من خلال أمثلة من قبيل:

(5) في 1907 ستشهد البلاد تحولات عميقة

---

(9) انظر هورنستاين (1990) من بين آخرين.

فالمستقبل هنا ليس محددا بالنظر إلى ظ، وإنما بالنظر إلى 1907. وعليه، فالنقطة ظ هنا تلعب الدور (أ) ولا تلعب الدور (ب).

ماذا عن ح؟ تشير ح إلى الحدث، والأحداث أنماط من حيث تكوينها الزمني. ويشير ريشنباخ إلى هذا حين يميز بين تأويل التدرج وتأويل العادة أو الأحداث المتكررة، فهذان التأويلان ناتجان عن البنية الداخلية للحدث. وهذه المعلومات الجهية تربطها المعلومات الزمنية التي تُدمجها (كما لو كانت عوائد).

لننظر إلى الجملتين التاليتين:

(6) أ. زيد يدخن (حدث واحد أو عدة أحداث)

ب. زيد يمرض (عدة أحداث)

فالجملة (6 أ) تقبل أن تؤول على التدرج (أي الحصول الواحد) أو على العادة. أما الجملة (6 ب) فلا تقبل إلا تأويل العادة، ولا يمكن تأويلها على التدرج. ويرجع هذا الاختلاف في التأويل الزمني إلى بنية الحدث. فالحدث في(6 أ)عبارة عن عمل، أما الحدث في (6 ب) فعبارة عن حالة.

وبهذا، فالشكل «يفعل» (رئيسيا كان أم مدمجا) لا يلتبس إلا إذا كان نمط الحدث عملا، ولا يلتبس إذا كان نمط الحدث حالة. ولا يلتبس شكل الحاضر في بعض اللغات، ومنها اللغة الأنجليزية[10].

وهذا الالتباس في العربية ليس عاما. فالبنية الجهية، بما فيها المعلومات التي تفيدها موضوعات المحمول، قد تتيح هذا الالتباس وقد لا تتيحه. لننظر إلى الزوج الجملي التالي:

(7) أ. يكتب زيد الرسالة

ب. يكتب زيد الرسائل

فالبنية (7 أ) تؤول على التدرج فحسب رغم أن الحدث عبارة عن عمل (هذا، إذا كنا نخص رسالة بعينها). أما البنية (7 ب) فتؤول على التدرج وعلى العادة.

ويبدو أن هذه التأويلات خاضعة لبنية م س وخصائصها الإحالية (وخصوصا خاصية العدد، انظر الفصل الخامس). فكما يربط الزمنُ المطلقُ الزمنَ النسبي يربط نمط الحدث المعلومات التي تقدمها المركبات الاسمية التي يفرع إليها المحمول. فكل المعلومات الإحالية في الجملة تعالق بعضها من خلال التسوير أو النعت، بما في ذلك المعلومات الفعلية (وظيفية وغيرها) والمعلومات الاسمية.

---

(10) انظر غيرون (1994). وتربط غيرون هذه التمايزات بنظام التطابق.

فإذا كانت بنية الزمن تضم موقعة الأحداث على المحور الزمني، فإنها تضم، إضافة إلى هذا، امتداد الأحداث (أي بنيتها الجهية). وهذه المعلومات الجهية التي سردناها تتعلق بامتداد الأحداث الذي يُربَط بموقعة الأحداث.

يتضمن نسق ريشنباخ عنصرا ثالثا يتمم التمثيل الزمني. يفترض ريشنباخ أن العلاقة الموجودة بين ظ وح إنما يتوسط فيها عنصر بدائي زمني آخر: إنه نقطة الإحالة (= إ). وتعتبر العلاقة بين ظ وح علاقة زمنية بدائية، ولكنها لا تنتج آثارا نحوية كما سنرى.

واعتمادا على هذا، نفترض أن لدينا علاقتين زمنيتين نحويتين: ظ/إ، و: ح/إ. ولا تتضح الآثار التأويلية لوجود إ في الأزمنة «المطلقة» (أو البسيطة)، إذ إن إ تكون دائما موافقة للنقطة ح. ولنُعد (4) مع إدخال إ:

(8) أ. ح، إ ـ ظ

ب. ظ، ح، إ

ج. ظ ـ ح، إ

تحتل النقطة إ دائما الموقع نفسه الذي تحتله ح، وبذلك تبدو حشوية تمثيليا. فبوجود إ أو بعدم وجودها تبقى التمثيلات الزمنية هي هي. (قارن بين (4) و(8)).

ورغم ذلك، فإن للنقطة إ آثارا تأويلية، ويلاحظ هذا في أزمنة أعقد[11]. لننظر إلى الجملة (9):

(9) سيكون سافر زيد في الساعة الثالثة

يقع ح هنا في زمن ماض في المستقبل بالنظر إلى ظ، ولكن قبل الساعة الثالثة. فالنقطة ح تتموقع بالنظر إلى نقطتين (أي تُرتَّب بالنظر إليهما)، والنقطة الثانية المخصصة بواسطة الظرف هي إ. وفيما يلي تمثيل (9) زمنيا:

(10) ظ ـ ح ـ إ

إذ يقع ح بين ظ و إ. والتعبير الظرفي «في الساعة الثالثة» قد يصف ح (أي سفر زيد)، وقد يصف إ (أي زمن المستقبل الذي تصفه العبارة «سيكون»).

ونلاحظ آثارا مشابهة في بنيات من قبيل (11):

(11) أ. كانت الأمور تعقدت في الثالثة

ب. كان زيد (قد) رحل حين تناولنا العشاء

---

(11) انظر استدلال هورنستاين (1990) على الآثار التأويلية التي تحتم ورود النقطة إ في الوصف اللغوي. ومن الوقائع التجريبية التي تستدعي إ في التمثيل الزمني النعت الظرفي.

تمثل للبنيتين (11) بواسطة التمثيل(12):

(12) ح ـ إ ـ ظ

إذ يرتكز التخصيص الزمني للنقطة ح على التخصيص الزمني للنقطة إ. وإذا كانت (11أ) ملتبسة، إذ قد يكون تعقد الأمور قد حصل في الساعة الثالثة أو قبلها، فإن (11 ب) ليست كذلك؛ فرحيل زيد (ح) يقع زمنيا قبل تناول العشاء؛ وهذا معناه أن زيدا لم يتناول العشاء معنا. ومعنى هذا أن الجملة (11 ب) تتضمن موقعين زمنيين: موقع رحيل زيد (قبل تناول العشاء)، وموقع تناول العشاء (وهو ما تحدده «كان»). وحسب (12)، فرحيل زيد يقع في ح، وهناك زمن بعد ح، وهو زمن تناول العشاء، وهو الزمن الذي تحدده «كان»، وهذا الزمن تشير إليه إ. وكل من ح و إ يقعان قبل ظ.

إن ما يميز الأزمنة التامة (وليس الأزمنة غير التامة) أن إ و ح لا يتوافقان. ومن هنا يكتسب إ مشروعيته في موقعة ح. إلا أن ريشنباخ يفترض أن إ يشكل جزءا من كل تمثيل زمني، ولا يعتبره جزءا من تمثيل الأزمنة المعقدة التامة فقط. فحتى حين لا يكون للنقطة إ انعكاس تأويلي واضح، فإنها تكون جزءا من التمثيل الزمني. وهذا الافتراض مهم جدا، وله نتائج تجريبية جلية. فريشنباخ يعترف، في نسقه، بالتمييز بين تركيب البنيات الزمنية وتأويلاتها الزمنية. فدور إ لا يكمن في تسهيل تأويل الأزمنة المعقدة، بل إنه موجود تركيبيا (من خلال [+، − ماض] في الصرفة)، وإن لم يظهر دلاليا.

إن العلاقات التي تبنيها إ في مختلف التمثيلات الزمنية، وكذا مواقعها، تعبر عن أشكال نحوية متباينة. وسنبين أن هذه النقطة الزمنية لها دور حاسم في نحو الزمن، سواء في الأشكال البسيطة أو في الأشكال المركبة.

يرفع إدراجُ إ عددَ النقط الزمنية التي يقترحها ريشنباخ إلى ثلاث نقط. وهذه الأزمنة (ح، إ، ظ) مرتبة خطيا وتأويليا كذلك. فالتمثيل التركيبي للزمن له بنية خطية وهذه الخطية واردة تركيبيا (انظر غيرون (1994)). والنقطة ظ عنصر إشاري يترسخ في الوضع الخطابي، وهو في الغالب لحظة الكلام. والعلاقة الزمنية الأولى هي بين ظ و إ، أما ح فيتموقع من خلال علاقته بالنقطة إ.

يفترض الفاسي الفهري (1988) أن الأزمنة في العربية ضميرية أو عائدية، وذلك استنادا إلى نظرية الربط التي تقول إن الضمير حر في مقولته العاملية، وإن العائد مربوط في مقولته العاملية. وبذلك فالزمن الضمير إشاري، أما العائد الزمني فليس كذلك، بل إنه تخصيص للإشارة (الإحالة) الزمنية. وسنسوق عدة براهين على هذا الطرح.

نقترح، بناء على ما سبق، أن العربية تنظم أزمنتها من خلال علاقتين، وهاتان العلاقتان هما: ظ/إ، وإ/ح. العلاقة الأولى زمنية والعلاقة الثانية جهية. وهاتان العلاقتان تعبران عن الأزمنة المطلقة في مقابل الأزمنة النسبية. ويمكن أن نقول إن العلاقة ظ/إ علاقة ذات طبيعة ضميرية، وإن العلاقة إ/ح ذات طبيعة عائدية.

3.1. بين جهاز ريشنباخ وجهاز ابن يعيش

قبل أن نختبر الطاقة الوصفية للمفاهيم التي توظَّف في رصد التأويل الزمني في اللغة (أو القيمة الزمنية المنطقية التي تُسنَد للجملة)، نود أن نعقد مقارنة بين جهاز ريشنباخ، الذي عرضناه أعلاه، والجهاز الذي يقترحه بعض قدماء النحاة (وسنعتمد تصور ابن يعيش). ومعلوم أنه لابد لكل جملة من تأويل زمني. أو إحالة زمنية. وقد طغا في الأدبيات الزمنية، قديمها وحديثها، مفهوم زمن التلفظ (أي زمن قول الجملة)، بوصفه عماد الإحالة الزمنية. وتشير أغلب الأبحاث حول الزمن إلى أن الطبيعة الداخلية لزمن الفعل طبيعة إشارية[12].

بناء على الملاحظات أعلاه، أقترح مقارنة جهاز ريشنباخ (1947) الآنف الذكر بجهاز مفاهيمي آخر اقترحه ابن يعيش. وسأبين تفاوت جهاز كل منهما (وإن كانا متشابهين سطحا)، إذ يسهم هذا التفاوت في الجهاز الواصف في تفاوت المعطيات الموصوفة. وبهذا يرسم كل جهاز مساحة معطيات مختلفة عن الآخر.

حين يتحدث القدماء عن الفعل ويقولون إنه «لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض للزمان»، فإنما يضعون هذا الحد مقارنةً بالاسم الذي يعتبر «لفظا يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض لزمان». ويعبر سيبويه عن هذا التقابل بشكل واضح، كما أنه لا يفصل بين الشكل الصرفي (ويسميه البناء) والقيمة الزمنية المحال عليها (المضي والحاضر والاستقبال). أما ابن يعيش فيتحدث، في شرحه للمفصل، عن علاقة أخرى، وهي علاقة منطقية أساسا: إن القيمة الزمنية تُستنتَج من العلاقة بين زمن الوجود (أي زمن الحدث أو الحصول) وزمن الإخبار (أي زمن التلفظ).

يقول ابن يعيش: «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجَد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمن

---

12) وترتبط هذه الخاصية بتحديد الإشارة (deixis) باعتبارها مقولة لغوية تُربَط بالشخص (سمة الشخص الموجودة في الضمائر)، وبالمكان وبالزمن: فاللغة ظاهرة مركزة للذات، وبذلك تعطي مكانة لغوية ووظيفية خاصة للشخص الأول (أنا)، ولمكان التلفظ (هنا)؛ وللحظة التلفظ (الآن)). ويميز تحليل ريشنباخ (Reichenbach (1947، مثلا، بين زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث. وبهذا يتم إدراج زمن التلفظ؛ بصورة منطقية صرف، في وصف الأزمنة الأساسية في اللغة.

ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبَل أن الأزمنة حركات الفَلك، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حَركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عَدمَ بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله «الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك» أي قبل زمن إخبارك. ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. ولو لا ذلك لكان الحد فاسدا. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده»[13].

ويمكن أن نلخص اقتراح ابن يعيش كالتالي:

(13) أ. الماضي: زمن الإخبار عنه بعد زمن وجوده.

ب. المستقبل: زمن الإخبار عنه قبل زمن وجوده.

ج. الحاضر: زمن الإخبار عنه هو زمن وجوده.

لا يربط ابن يعيش بين الشكل الصرفي والقيمة الزمنية، بل يَعُدُّ هذه الأخيرة ناتجة عن العلاقة بين مفهومين هما زمن الإخبار وزمن الوجود. وهذه العلاقة إما علاقة سبق لأحد المفهومين على الآخر (قبل/ بعد) أو علاقة تواقت بين المفهومين. وإذا كان زمن الوجود إما بعد زمن الإخبار أو قبله، فإن زمن الإخبار يوجد في المركز، إذ إن زمن الوجود، ماضيا كان أو مستقبلا أو حاضرا، لا يتحدد إلا من خلال علاقته بزمن الإخبار:

(14) زمن وجود (ماض) <----- زمن الإخبار -----> زمن وجود (مستقبل)

=

زمن وجود (حاضر)

يمكن أن نبدي عدة ملاحظات بصدد هذا التصور المنطقي للقيم الزمنية (أو التأويلات الزمنية). و لكننا سنقتصر على ملاحظة واحدة تبدو لنا مهمة جدا، وهي أن هذا الجهاز (المكوّن من علاقتين ومفهومين) لا يصف إلا الأزمنة المطلقة (من ماض ومستقبل وحاضر)؛ أما الأزمنة النسبية (أي أن يحال على زمن من خلال آخر) فلا يصفها. وهذا ينسجم عموما مع تصور النحاة القدماء الذي يرى في التناوب بين الصيغتين الفعليتين تناوبا زمنيا، وإذا بحث عن الزمن خارج هاتين الصيغتين أرجعه

(13) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 4، وجب الانتباه إلى مصطلح «زمن الإخبار» هذا المصطلح يقول، بصورة غير مباشرة، إن مالا يختبر به (أي ما دخل في الإنشاء) ليس له زمن إخبار: الخبر هو الذي له زمن إخبار.

إليهما بوجه من الوجوه.

لننظر من جديد إلى الأشكال الزمنية القاعدية التي تعبر عنها اللغة العربية، والتي أدرجناها في (1).

يمكن أن نقول إن جهاز ابن يعيش لا يصف إلا (1 أ، ب، ج)، وهي الأشكال البسيطة. ويمكن أن نقول، عوض هذا، إن جهازه يصفها كلها، أي أنه يصف (2 أ) و(2 ب) و(2 ج)، غير أنه يعامل معطيات كل مجموعة كما لو كانت تشكل معطى واحدا. وبعبارة أخرى، فهذا النسق يعالج هذه المعطيات بدون إثبات الفروق، بينما تبني اللغة هذه الفروق في نحوها وفي تحققها السطحي.

إذا أراد هذا النسق أن يصف الزمن المركب (الذي يتضمن كان + فعل) فإنه سيلجأ إلى ما يسمى «دخول زمن على زمن»، كما في (15) و(16) مثلا:

(15) أ. ماض [حاضر] = ح ـ ظ [ح ، ظ]

ب. ماض [ماض] = ح ـ ظ [ح ـ ظ]

(16) أ. مستقبل [حاضر] = ظ ـ ح [ح ، ظ]

ب. مستقبل [ماض] = ظ ـ ح [ح ـ ظ]

المشكل في هذا التحليل، الذي تتبناه ضمنيا المعالجة النحوية القديمة وبعض المعالجات المنطقية، أننا سنستعمل نقطتين زمنيتين ظ ونقطتين زمنيتين ح دون أي ارتباط بينها ولا أي تعالق بين تمثيلي البنيتين. وهذه الأمور لا يتنبأ بها حتى التأويل الذي يقدَّم لهذا النوع من البنيات. لننظر إلى المعطى «كان يلعب»: إننا لم نتلفظ مرتين، بل هناك زمن تلفظ واحد بكل من «كان» و«يلعب». ثم إن الحدث واحد، وهو حدث اللعب، أما «كان» فمعلوم أنها لا تعبر عن الحدث حتى في تصور القدماء أنفسهم.

هكذا يُنظَر إلى الأزمنة المركبة وكأنها زمنان منفصلان يدمَج أحدهما في الآخر. لذلك قال القدماء، مثلا، إن «يفعل» قد تدل على الماضي، وذلك إذا سبقتها «كان». ذلك أنهم يعتبرون أن الماضي يدخل على الحاضر في هذا المثال. ويمكن أن نقيس عليه ما شئنا من الأزمنة المركبة.

إن الجهاز المفاهيمي الذي يقترحه ابن يعيش يعمل بصورة تكرارية لرصد بنية زمنية واحدة. وتبعا لهذا الطرح، سيكون الفرق النظري بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة أن الأولى لا تكرر تمثيل الزمن، فيما تكرره الثانية. فنسق ابن يعيش الذي يقوم على مفهومين فقط هما ح وظ، وعلى علاقتين هما السبق والتواقت، سينتج فيه الزمن الدامج عن بنية مستقلة عن بنية الزمن المدمَج.

وعموما، يلاحظ أن اعتماد نسق ابن يعيش :

- لا يتيح التنبؤ بالتعارض بين الزمن ذي الإحالة الحرة (الإشاري) والزمن المقيَّد الإحالة (العائدي)،
- لا يتيح استخلاص الفروق الجهية بين البنيات الزمنية،
- مكلف جدا من الناحية النظرية، ولا يتنبأ بالمعطيات المركبة إلا بالتكلف.

وغني عن القول أننا نحتاج إلى كل هذه الأشياء في وصف البنية الزمنية في اللغة العربية، وفي أي لغة أخرى.

4.1. بعض اللغات العربية الأخرى

ليست معطيات اللغة العربية مستقلة عن معطيات لغات أخرى تشبهها إلى حد بعيد، وهي اللغات العربية الأخرى. ونعقد فيما يلي مقارنة وصفية بسيطة بين أشكال اللغة العربية أعلاه، وأشكال العربية المغربية والعربية القاهرية والعربية المالطية. لننظر إلى المعطيات التالية[14]:

(17)	المغربية	المالطية	القاهرية
أ.	kteb	kiteb	katab
ب.	ta-yekteb	yikteb	bi-yekteb
ج.	Gadi yekteb	se- yikteb	Ha- yekteb
د.	kan kteb	kien kiteb	kan katab
هـ.	Gadi ykun kteb	se-ykun kiteb	Ha-ykun katab
و.	kan Gadi yekteb	kien se-yikteb	kan Ha-yekteb
ز.	Kan ta-ykteb	Kien yikteb	Kan bi-yekteb
ي.	Gadi ykun ta-ykteb	se-ykun yikteb	Ha-ykun bi-yekteb

هناك أوجه شبه واضحة بين معطيات العربية والمعطيات الواردة في (17). غير أننا نلاحظ أن المغربية تتميز في التعبير عن المستقبل من خلال استعمال «غادي». وهذا اللفظ يرد بصرف صفة (اسم فاعل)، وقد يطابق الفاعل في الجنس والعدد:

(18) غادية/ غادي تكون جات (= ستكون أتت)

(19) غادين/ غادي يكونوا نعسوا (= سيكونون ناموا)

---

14) معطيات العربية المالطية مأخوذة من كمري (1991)، ومعطيات العربية القاهرية مأخوذة من إيسل Eisele (1990). وقد أهمل الباحثان كلاهما الشكل الأخير.

وهذا أمر لا نلحظه في اللغات الأخرى، إذ تستعمل المصرية «حـ» وتستعمل المالطية «سـ»، وهي المؤشر المستقبلي المعروف في العربية الفصيحة.

5.1. تصنيف الأزمنة

ترسم «كان» قبل الفعل نقطة إحالية زمنية في الماضي. وحين تضاف إلى «فَعَلَ»، في نحو «كان كتب»، فإن «كتب» تموقع حدث الكتابة (حصول حدث الكتابة) قبل الماضي الذي مَوْقَعَتْهُ «كان». وبهذا نحصل على زمن إحالي سابق (anterior) على نقطة الإحالة في الماضي؛ ولذلك يسمى الماضي في الماضي: هناك ماض أسبق من الماضي، وهذا الماضي السابق يتخذ الماضي حاضرا له. وبعبارة أخرى، فالعلاقة بين النقطة ظ والنقطة إ تتيح تحديد القيمة الزمنية، والنقطة إ تموقع ح.

أما في المستقبل فنضيف «سيكون»، وبذلك نعطي نقطة إحالية في المستقبل. وإذا ربطناها بالشكل التام، كما في «سيكون كتب»، حصلنا على نقطة إحالية في المستقبل وموقعنا حدث الكتابة باعتباره سابقا على تلك النقطة الإحالية (ماض في المستقبل). فالعلاقة إ/ ظ موقعت الزمن (أبرزت قيمته)، والنقطة إ موقعتْ ح.

ومن الإمكانات الأخرى إضافة «كان» إلى المستقبل، كما في «كان سيكتب»، فنعطي نقطة إحالية في الماضي (آتية من «كان») ونموقع حدث الكتابة لاحقا على نقطة الإحالة هاته.

وانطلاقا من نسق ريشنباخ الزمني، نقترح (20) التي تبين الإحالة الزمنية في الأشكال المركبة:

(20) د. كان كتب (ح ـ إ ـ ظ)
هـ. سيكون كتب (ظ ـ ح ـ إ)
و. كان سيكتب (إ ـ ح ـ ظ)
ز. كان يكتب (ح ، إ ـ ظ)
ي. سيكون يكتب (ظ ـ ح ، إ)
ك. يكون كتب (ح ـ ظ ، إ)
ل. يكون سيكتب (ظ ، إ ـ ح)

الأمثلة التي سقناها في (20) (وهي إعادة جزئية لما ورد في (1)) تدخل في إطار التمايزات في زمن الإحالة. وهذا الزمن زمن نسبي بالنظر إلى النقطة إ، وليس بالنظر إلى ظ. فإذا افترضنا وجود علاقتين: ظ/ إ، وإ/ ح، فإن القيمة ح ـ إ تصف زمن الفعل «كتب»، أما زمن الفعل «كان» فتصفه القيمة إ ـ ظ.

ويبدو أن تحديد الإحالة الزمنية في الأشكال البسيطة (1أ، ب، ج) يتم بالنظر إلى ظ، إذ تصف العبارة وضعا قبل الحاضر (ماض)، أو وضعا بعد الحاضر (مستقبل)، أو وضعا يأخذ جزءا من الماضي وجزءا من المستقبل (الحاضر المستمر/ غير التام). وفي هذه الحالات كلها تحدّد إ بالنظر إلى ظ.

أما الأشكال المركبة الواردة في (20) فيتم تحديد الزمن فيها بالنظر إلى النقطة إ، وليس بالنظر إلى النقطة ظ. فمثلا، تفيد (20 د) ماضيا في الماضي. فالماضي/ الوعاء (أو الماضي الإشاري) هو النقطة إ التي تحدد لنا الماضي الداخلي (الذي يسبق الماضي المحدد بالنظر إلى ظ). وبهذا يتموقع ح قبل إ، وهذا الأخير يتموقع قبل ظ (بما أننا بصدد زمن ماض). بهذا تتصرف النقطة إ (وهي الماضي هنا) تَصَرُّفَ الزمن الحاضر بالنسبة للأشكال البسيطة. فالماضي يصبح حاضرا لماضيه (أي بالنسبة لنقطة زمنية تسبقه).

إن الأشكال التي ترد فيها «كان» (الأشكال المركبة) لا تغير الزمن الداخلي، بل ترسم موقعته العامة بالنظر إلى ظ. فالبنية «كان كتب» في الماضي، والبنية «كان سيكتب» في الماضي، و«سيكون كتب» في المستقبل، و«سيكون يكتب» في المستقبل. ونلاحظ أن الشكل الذي يتخذه الفعل المعجمي يتغير (كتب/ يكتب/ سيكتب)، ولا تتغير علاقة النقطة إ بالنقطة ظ.

ويمكن أن نفترض، تبعا لما سبق، أن «كان» تفيد الإحالة الزمنية، بينما تحيل الأشكال الداخلية (الأفعال المعجمية) على علاقات سبق أو ولاء (قبلية/ بعدية) بالنظر إلى الزمن الذي تأتي به «كان» (أي بالنظر إلى إ). وهذه العلاقات القبلية/ البعدية تشير إلى تعارضات جهية مربوطة بالزمن الإحالي الذي تشير إليه «كان».

فمثلا، تؤول «كتب» عادة على «الماضي التام»، و«يكتب» تحيل على حاضر غير تام. والسؤال الذي يطرح هو: كيف يمكن التعبير عن مفهوم «الماضي غير التام»؟ نحصل على الماضي غير التام من خلال إضافة «كان» إلى فعل رئيسي (معجمي) في شكل غير تام (كان يفعل). فالشكل التام «كان» يقيم نقطة إحالية في الماضي، والفعل غير التام يشير إلى تواقت هذه النقطة الإحالية وزمن الحدث. (انظر (20 ز)).

وبمعنى أوضح، فالعلاقة ظ/ إ تفيد الزمن بوصفه قيمة زمنية إشارية، أما العلاقة إ/ ح فتفيد السبق. وهذا يلتقي بالتصور الضميري / العائدي في تفسير العلاقتين، وفي رصد طرق التعبير الزمني.

ومن خلال هذا يمكن أن نقترح الجدول التالي:

(21) جدول تعالق ظ/ إ و إ/ ح في العربية:

	ح-إ	ح،إ	إ-ح
إ-ظ (ماضٍ)	كان كتب	كان يكتب	كان سيكتب
إ،ظ (حاضر)	يكون كتب	يكون يكتب	يكون سيكتب
ظ-إ (مستقبل)	سيكون كتب	سيكون يكتب	؟؟سيكون سيكتب

يحدد الخط الأفقي، في الجدول (21)، الزمن المطلق (الضميري) الذي يعبر عنه كان/ يكون/ سيكون، ويحدد الخط العمودي الزمن النسبي (العائدي) الذي يعبر عنه الفعل المعجمي المدمج. والزمن العمودي نسبي لأنه يرتبط بإحالة إ التي تبني في علاقتها بالنقطة ح نموذجا مدمجا للعلاقات الزمنية الموجودة في الزمن الأفقي. فالنقطة إ تُتصور هنا وكأنها ظ في الأزمنة الأفقية.

يشير الجدول (21) إلى الأزمنة المعقدة فقط. فهل نحتاج في الأزمنة البسيطة إلى الخط العمودي؟ نفترض أننا في حاجة إليه، وأن الفرق هو أنه يكون حاملا للتمثيل الزمني التالي: ح، إ. ومعناه أن الأزمنة البسيطة يتواقت فيها زمن الحدث وزمن الإحالة.

وينبغي أن نلاحظ أن القيمة «إ، ح»، بوصفها علاقة تواقت داخلية، ترد ملتبسة (انظر الجدول (21))، فهي تصف «سيكتب» مثلما تصف «سيكون كتب»، وتصف «يكتب» مثلما تصف «يكون يكتب».

لننظر إلى الجدول التالي:

(22)	العلاقة إ/ ظ	العلاقة إ/ ح	مثال
الماضي:	إ-ظ	ح-إ	كنت كتبت
	إ-ظ	ح، إ	كتبت
	إ-ظ	إ-ح	كنت سأكتب
الحاضر:	إ، ظ	ح-إ	أكون كتبت
	إ، ظ	ح، إ	أكتب
	إ، ظ	إ-ح	أكون سأكتب
المستقبل:	ظ-إ	ح-إ	سأكون كتبت
	ظ-إ	ح، إ	سأكتب
	ظ-إ	إ-ح	سأكون (* سـ)أكتب

يتبين، عند قراءة هذا الجدول، أنه:

- كلما حضرت القيمة : ح ، إ ، كان الزمن بسيطا.
- كلما حضرت القيمة : ح ـ إ أو : إ ـ ح ، كان الزمن مركبا.
- يختلف شكل الفعل المدمج بالنظر إلى : ح ـ إ ، و : إ ـ ح.

ويفترض هذا الجدول أن العلاقتين إ/ ظ وإ/ ح منفصلتان نسبيا رغم الارتباط في التعريف الزمني الدقيق للبنية. ومن الأدلة على هذا الانفصال بعض الجمل المنعوتة بالظرف. لننظر إلى(23) :

(23) كان كتب زيد الرسالة البارحة

فهذه البنية ملتبسة. فقد تعني أن زمن الإحالة هو البارحة، فيكون الظرف ناعتا «كان»، وبهذا يكون زيد كتب الرسالة قبل البارحة. وهنا يكون الظرف ينعت العلاقة إ/ ظ. وقد تعني هذه البنية أن زمن السفر هو البارحة، ويكون الظرف ناعتا العلاقة ح/ إ التي يفيدها الفعل المدمج.

ومعلوم أنه إذا تصدر الظرف الجملة حصلنا على التأويل الأول فحسب :

(24) البارحة كان كتب زيد الرسالة

وهذا يعني، من بين ما يعنيه، أن هذا التأويل الزمني خاضع لربط محلي؛ وبما أن العلاقة ظ/ إ هي التي ينعتها الظرف، فإن هذا الأخير يربطها وحدها دون العلاقة إ/ح.

ومن الأدلة على وجود العلاقتين إ/ ظ وإ/ ح النفيُ. فالنفي قد ينصبُّ على الأولى أو على الثانية، كما في (25) :

(25) أ. لم يكن كتب (قبل/ * بعدُ)

ب. كان لم يكتب (* قبل/ بعدُ)

ينصبُّ النفيُ في البنية (25 أ) على العلاقة إ/ ظ. وينصبُّ النفي في البنية (25 ب) على العلاقة إ/ ح. ويؤكد هذا الأمر موقعُ النفي في الجملة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات أعلاه، وجمّعنا الأزمنة بالنظر إلى كيفية ارتباط النقطة ح بالنقطة إ، حصلنا على الجدول (26) الذي يبين أن الفعل المدمج يشير إلى إحالة زمنية مربوطة، إذ تتغير قيمة العلاقة إ/ ظ ولا تتغير قيمة العلاقة ح/ إ، وتتغير الأشكال الصرفية للتعابير الزمنية. فكلما تغير الرابط تغيرت القيمة الزمنية وإن لم يتغير المربوط. ويبين الجدول أن السبق وعدمه تأويلان زمنيان داخليان (عائديان) يحددان من خلال العلاقة ح/ إ؛ والسبق هو ح ـ إ، وعدم السبق هو إ ـ ح.

(26)	إ/ ظ	ح/ إ	مثال
بسيط : ماض	إ ـ ظ	ح ، إ	كتب
حاضر	إ ، ظ	ح ، إ	يكتب
مستقبل	ظ ـ إ	ح ، إ	سيكتب
مركب : أ . سابق :			
ماض تام	إ ـ ظ	ح ـ إ	كان كتب
حاضر تام	إ ، ظ	ح ـ إ	يكون كتب
مستقبل تام	ظ ـ إ	ح ـ إ	سيكون كتب
ب . غير سابق :			
مستقبل رجعي	إ ـ ظ	إ ـ ح	كان سيكتب
حاضر تقدمي	إ ، ظ	إ ـ ح	يكون سيكتب
مستقبل في نفسه	ظ ـ إ	إ ـ ح	؟سيكون سيكتب

نفترض، كما بيّنّا سابقا، أن العلاقة إ/ ظ ضميرية، وأن العلاقة إ/ ح عائدية. وترتبط الإحالة الضميرية بصورة إشارية بالسياق. أما الإحالة العائدية التي تتميز بها العلاقة ح/ إ فينبغي أن تحترم مواضعات معينة للربط. فكيف يتم ربط العائد إذن؟

يمكن أن نمثل للعلاقة إ/ ظ على خط نسميه الخط الإشاري، ونمثل للعلاقة ح/ إ على خط نسميه الخط السبقي. في الأزمنة البسيطة، يمثل خط السبق نقطة واحدة هي ح ، إ. فالنقطتان المتواقتتان لا تعبران إلا عن نقطة زمنية واحدة. ويربط ظ (الموجود على خط الإشارة) هذه النقطة. ويحافظ هذا الربط على الترتيب الإشاري (وإن بصورة عبثية، بما أن المربوط نقطة واحدة).

ولتفسير التعالق الرتبي الممكن بعد دمج العلاقتين، نقترح المبدأ التالي[15]:

(27) ينبغي الحفاظ على الترتيب بين ظ و ح إلا إذا كانتا متواقتتين.

لماذا هذا الشرط؟ لأن التواقت يعامل النقطتين كما لو كانتا نقطة واحدة. فإذا قلنا ح ، ظ، فإننا نعني أن موقع ح الزمني هو ظ وأن موقع ظ الزمني هو ح. وبعبارة، فهما نقطة واحدة. وإذا كنا بصدد نقطة واحدة في الزمن أمكن أن نضعها في أي مكان. وهذا خلاف الوضع الذي تكون فيه النقطتان السالفتا الذكر مرتبطتين بعدم التواقت؛ ففي هذه الحالة تعامل النقطتان باعتبار هذه العلاقة القوية التي يتحتم الحفاظ عليها.

---

15) انظر هورنستاين (1990).

6.1. بنيات أعقد

قدمنا أعلاه الأشكال الزمنية الفعلية التي تتردد بشكل كبير في اللغة العربية، غير أننا نعثر على أزمنة أعقد؛ وتحمل تأويلات وجهية. لننظر إلى (28):

(28) أ. كان سيكون أستاذا (وهو ليس كذلك الآن)

ب. إنه يدير جريدة، ولو لم يتعلم لكان سيكون يدير عصابة مجرمين

ج. لقد كتب قصيدة جميلة، ولو لم أعلمه لكان سيكون كتب خزعبلات

د. (كان) (سـ (يكون)) كتب/ يكتب (=الفعل المعجمي (ف م))

كيف يمكن تناول هذه الأزمنة اعتمادا على ما سبق من تحليلات؟ يمكن أن نفترض أن البنية (28 د)، التي تمثل البنيات (28أ-ج)، تختزل كل الأشكال الزمنية في اللغة العربية. ولا يمكن قلب هذه التركيبة:

(29) (سَـ (يكون)) (كان) كتب/ يكتب (ف م)

لا يقوم «كان» في (28) بموقعة الأحداث، بل يقوم بموقعة الزمن الإحالي. وقد وضعنا «سـ» و«يكون» في نفس الموقع لأنهما ينتقيان بعضهما. فنحن لا نجد «سَـ + فعل». فالأداة «سَـ» تدخل على الشكل غير التام. أما ف م فهو الفعل المعجمي في شكله التام أو غير التام. والبنية في (28 د) تمثل التأليفات السابقة كلها، وما كان بين قوسين اختياري.

ومعلوم أن هذه البنيات لها تأويل غير حقيقي (أو شرطي). فالتركيب «كان سيكون» يفيد: «ليس كائنا الآن». نحدس نوعا من النفي المبطن في هذا النوع من البنيات، ولعل ذلك راجع إلى التعارض القائم بين عبارة الماضي «كان»، وعبارة المستقبل «سيكون».

وتساعدنا البنيات (28) في تبيان الفرق بين الزمن والجهة. فالموقع الوحيد الذي يعبر فيه عن الجهة (أي التعارض بين التمام وعدمه)، في (28)، هو ف م. هذا مع العلم أن التعارض بين التمام وعدمه في ف م يسهم كذلك في الزمن الإحالي للمركب برمته.

فهل هناك قواعد ربط تسمح بالبنية «كان سيكون»، ولا تسمح بالبنية «سيكون كان»؟ وهل تعد البنية (28) انعكاسا للتعبير الزمني وبنيته في اللغة العربية؟

يمكن أن نشرح البنية (28) من خلال مقابلاتها الإحالية، مع الاستغناء عن بعض التفاصيل:

(29) (سابق) (مستقبل) جهة

ومن أجل تطوير ورود الجهة هنا، ينبغي النظر إلى متغير من متغيرات العربية له

تحققات واضحة للتعارضات الجهية التي يرمزها التعارض تام/ غير تام. وتقدم العربية المغربية والعربية المالطية معطيات مهمة في هذا المجال. للمالطية أداة هي «قد» qed (مرتبطة إيتيمولوجيا بـ qiegħed ، وهو اسم فاعل من «قعد» في العربية المعيار). وترد هذه الأداة بمعنى التدرج. وتوافق هذه الأداةُ الشكلَ غير التام فقط، وتمنحه جهة التدرج. فالشكل yikteb (يكتب) ملتبس، إذ قد يؤول على العادة (بمعنى «كاتب») أو على الانخراط في وضع واحد للكتابة في الحاضر. إذا دخلت qed على yikteb حصلنا على (30) التي تفيد التدرج:

(30) qed yikteb

(بمعنى: ينخرط الآن في حدث الكتابة)

وهذا التعارض موجود في لغات كالأنجليزية والتركية[16]، ولا تملك اللغة العربية تخصيصا جهيا من هذا النوع، إذ لا تبني نحوياً مقولة التدرج الجهية.

أما العربية المغربية فتضع مكان qed اسم الفاعل «جالس/ساير/خدام...»:

(31) خدام/ساير/جالس/ گاعد تيكتب

كما أن لها «تـ» التي تتموقع قبل الفعل، وهي بذلك تتميز عن العربية المعيار. إلا أن «تـ» لا تفيد التدرج، خلافا لما يعتقد. فالشكل «تيكتب» ملتبس التباس «يكتب» في العربية المعيار[17].

ونشير إلى أن هذه «الأدوات» المفيدة للتدرج لا ترد إلا قبل ف م، وشرطه أن يكون غير تام. وذلك ما توضحه الأمثلة في (32):

(32) أ. * ساير يكون تيلعب

ب. * ساير كان تيلعب

ج. * كان ساير لعب

د. (كان) ساير تيلعب

إن دخـــول qed في المالطية على ف م غير تام، يعطينا الأشكال المخصوصة بالتدرج، كما في (33). ونذكر أن مؤشر المستقبل يأخذ الشكل se فقط مع الأشكال الفعلية غير التامة. كما نسجل أن وجود معنى التدرج باعتباره تأويلا وحيدا ممكنا في المالطية والمغربية يعني أن الماضي غير التام kien yikteb سيعبر مع qed عن معنى أضيق مما

16) انظر تفاصيل ذلك في غيرون (1993). فاللغات إما لغات بحاضر ملتبس (مثل العربية والفرنسية)، أو لغات بحاضر غير ملتبس (مثل الأنجليزية والتركية واللغات العربية التي نحن بصددها هنا).

17) لا نعرف لماذا اختارت المالطية فعلا سكونيا فقط، هو «قعد» لإفادة التدرج، فيما اختارت المغربية أفعالا تنتمي إلى حقول متباينة («خدم» و«جلس» و«سار»). وقد استقينا معطيات المالطية من كمري (1991).

تعبر عنه العربية المعيار. ويسري هذا على باقي الأشكال.

(33)

المالطية	المغربية	التأويل
qed yikteb	ساير تيكتب	حاضر متدرج
kien qed yikteb	كان ساير تيكتب	ماض متدرج
se ykun qed yikteb	غدي يكون ساير تيكتب	مستقبل متدرج
kien se ykun qed yikteb	كان غدي يكون ساير تيكتب	مستقبل في ماض متدرج

إذن، ففي المالطية والمغربية تكون البنية العامة هي الموجودة في (34):

(34) (سابق) (مستقبل) (متدرج) ف م

ولننظر الآن في بعض معطيات المغربية الدالة على المستقبل في المستقبل، وذلك نحو:

(35) غدي يكون غدي ينعس

يبدو أن هناك فرقا، من حيث التأويل، بين «غدي» الأولى و«غدي» الثانية. تعبر «غدي» الأولى عن المستقبل، وتعبر «غدي» الثانية (التي تقع قبل ف م) عن جهة الابتداء. وهذا معطى يوضح، إلى جانب معطيات التدرج، اتجاه اللغات العربية إلى تخصيص الجهات.

ويمكن أن نتساءل، رغم ما يبدو من إيجابية في التحليل، ما هي الفائدة النظرية لكل هذا؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال، نحتاج إلى النظر بصورة وجيزة إلى الأنسقة الزمنية لبعض اللغات التي تبدو مختلفة عن اللغات العربية، وسنسوق نسق الزمن-الوجه-الجهة للغات الكريول كما دافع عنه بيكرتون Bickerton (1981). يقول بيكرتون إن لغات الكريول لها النسق الزمني الذي وضعناه في (36) بالنسبة للغات العربية. ويعطي بيكرتون الشكل (36) باعتباره يعبر عن النسق الزمني-الوجهي-الجهي في هذه اللغات. وتعبر (أ) عن لائحة المقولات المعبر عنها في كل موقع، وتعبر (ب) عن القيمة المقولية المعبر عنها:

(36) أ. (زمن (فعلي)) (وجه) (جهة) ف م

ب. (سابق) (لا حقيقي) (لالحظي) ف م

وبين (36) و(34) فروق مصطلحية فقط: فالمستقبل لا حقيقي، والمتدرج لا لحظي[18].

---

18) نسوق عمل بيكرتون (1981) الذي يرتبط ببعض الملاحظات التي أبداها بعض المستشرقين (ومنهم فيرستيغ) من كون اللهجات العربية عبارة عن لغات كريولية من ناحية التعبير عن الزمن، وأنها تتجه، من هذه الناحية، إلى الكريول (creolization)، وذلك بالنظر إلى العربية المعيار. وانظر كمري (1991).

يتبين من عرض الإمكانات البسيطة والمعقدة أن اللغة العربية ليست فقيرة من الناحية الزمنية، بل إن لها قوة تعبيرية زمنية واضحة. فنظامها الزمني-الجهي يعبر عن «الأزمنة» التي تعبر عنها لغات أخرى. ويستعين هذا التعبير بعدد من «الأدوات» والأفعال المساعدة (الخالية من المعنى، ولذلك تقوم بدور العماد للزمن). وتعد الدوارج العربية أغنى من حيث التعبير الجهي؛ وهذا الغنى التعبيري الزمني يجعلها مجالا لقيام دراسات مقارنة تنصب على الأنسقة الزمنية-الجهية.

2. نحو تصور شمولي للزمن في الجملة

يمكن أن نصف مقاربة القدماء والمستشرقين بأنها مقاربة تجزئ المعلومات الزمنية في الجملة. ومن مظاهر هذا التجزيء افتراض انفصال الزمن عن الجهة وعن الوجه، وكلها مقولات ترمز معلومات وتصورات زمنية، وافتراضُ «نقاء» المقولة، إذ تُصنَّف اللغة العربية بوصفها لغة زمنية تارة، وبوصفها لغة جهية تارة أخرى. وندافع هنا عن تصور ينزع إلى الجمع بين كل المعلومات الزمنية في الجملة في إطار واحد مبني على مجموعة من المبادئ، منها ما هو انتقائي، ومنها ما هو توزيعي، في إطار ما تتيحه اللغة العربية من إمكانات تأليفية بين الزمن والجهة والوجه.

إن الزمن والجهة والوجه مقولات تخصص أساس الحمل، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالحدث. فالزمن يموقع الحدثَ في فاصل زمني، والجهة تخصص البنية الزمنية الداخلية للحدث، والوجه يصف أشكال تحقق الحدث من حيث إمكانه أو ضرورته أو تمنيه، . . . إلخ.

ولكي نصف نسق الزمن والجهة والوجه، علينا أن نحدد المقولات الصرفية التي تمثلها. ولا يمكن أن يكون الربط ما بين هذه المقولات في اللغة العربية منفصلا عن مبادئ عامة تؤسس لعلاقة عامة مع باقي اللغات. إن الماضي، في اللغات الطبيعية، يفيد سبق حدث ما عن نقطة إحالية في الإطار الزمني العام. وقد يكون الشكل الصرفي المستعمل في التعبير عن الأحداث السابقة مستعملا كذلك في بعض السياقات للدلالة على علاقات زمنية أخرى. والعكس صحيح كذلك، إذ إن الأحداث السابقة قد يعبَّر عنها أحيانا بأشكال صرفية تستعمَل عموما لعلاقات زمنية أخرى.

نهدف هنا إلى بناء مجال نتمكن فيه من وصف كل مقولة من هذه المقولات، في إطار من التفاعل، مع التركيز على التمايزات التي يحققها الشكل الصرفي بالمعنى العام.

ترتبط تموقعات الحدث الزمنية (ماض، حاضر، مستقبل) بصورة لازمة بتمايزات في الوجه والجهة. فالحدث الذي سيقع بعد زمن التلفظ عبارة عن حدث «غير حقيقي»،

أو عبارة عن حدث كامن. ومن هنا التعالق بين زمن المستقبل وهذا الوجه. كما أن هذه العلاقة تستلزم، من جهة أخرى، قيام علاقة موازية بين زمن اللامستقبل والوجه «الحقيقي».

والحدث الذي يخوض في الحصول أثناء زمن التلفظ لا يمكن أن يكتمل؛ ولهذا يعالق الزمنُ الحاضر جهة التدرج والاستمرار. وبذلك، توجد علاقة بين الزمن الماضي وجهة التمام (أو اللاتدرج). ومن تبعات هذين التعالقين أن التمايزات الزمنية قد تعبّر عنها مقولات صرفية-تركيبية لها وظائف جهية ووَجهية أشمل[19].

نلاحظ أن صيغة «يفعل» لا تدل على المستقبل إلا بقرينة لفظية أو معنوية. ومن القرائن اللفظية الظرفُ «غدا»، نحو:

(37) يزور الرئيس المغرب غدا

ونعلم أن ما يُخرِج «يفعل» من الدلالة على الحال (أو من التباسها بين الحال والاستقبال، بحسب القدماء)، هو السين أو «سوف»[20]:

(38) سيزور الرئيسُ المغربَ

(39) سوف يزور الرئيسُ المغربَ

ويورد ابن هشام رأيا للزمخشري في علاقة ورود السين بوجه الوجوب. يقول:
«زعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أرَ من فهم وجهَ ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل؛ فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في «فسيكفيكهم الله»: ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين؛ وصرح به في سورة براءة فقال في «أولئك سيرحمهم الله»: السين مفيدةٌ وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: «سأنتقم منك»»[21].

19) فقد تستعمل بعض اللغات صرفيات تدل على وقوع أحداث في المستقبل، بدون أن يقابل هذه الصرفيات صرفيات أخرى تفيد وقوع الحدث في الماضي أو في الحاضر. وتقوم بعض الظروف بدور كبير في تحديد الإحالة الزمنية. فإذا كان لا بد من الإشارة إلى الزمن استعملت ظروفا ملائمة. غير أن صرفية المستقبل لا تستعمل فقط للتعبير عن المستقبل، بل نجدها تعبر عن الأحداث غير المتحققة أو الكامنة. وبذلك، فالزمن المستقبل قد تعبر عنه صرفية ذات وظائف وجهية أخرى.

20) ويذهب بعض النحاة إلى وجود فرق بين السين و«سوف» في الدلالة على الاستقبال، كما نجد من يذهب إلى وجود علاقة اشتقاقية صرفية بينهما، فتكون السين مشتقة بالاقتطاع من «سوف». وتختص هاتان الأداتان بالمضارع، وتنزلان منه منزلة الجزء. يقول ابن هشام: «وليس [السين] مقتطعا من «سوف» خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع «سوف» خلافا للبصريين، ومعنى قول المعربين فيها «حرف تنفيس» حرف توسيع، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق -وهو الحال- إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال». انظر المغني، ص184.

21) المغني، ص185.

إذا كان هذا صحيحا، فإن المستقبل، في اللغة العربية، عبارة عن تأويل وجهي يحكم تحققات الحدث الذي يشكل أساس الحمل المعني[22].

ويبين الفاسي الفهري (1990) و(1993) أن المستقبل في العربية لا يختلف، من حيث طبيعته، عما يقابله في بعض اللغات، ومنها اللغة الأنجليزية التي تستخدم الوجهَ «will» للتعبير عن المستقبل. ومن الأدلة على وجهية المستقبل في العربية عدم ورود النفي الذي له طبيعة وجهية مع السين أو «سوف» (انظر (40))؛ كما أن لهاتين الأداتين علاقة توزيع تكاملي مع «قد» و«أن» و«عسى»، وكلها وجوه (انظر (41)):

(40) أ. لن يأتي الرئيس

ب. * سوف لن يأتي الرئيس

(41) أ. *قد سيأتي الرئيس

ب. * أن سيأتي الرئيس

ج. * عساه سيأتي

وبالمقابل، يمكن أن نحصل على قراءة المستقبل من خلال موجهات أخرى، مثل الدعاء، نحو «لا فُضَّ فوك».

فمن جهة، لأدوات الاستقبال توزيع تكاملي مع الوجوه؛ ومن جهة أخرى، تعبر بعض الوجوه عن المستقبل. ويمكن أن نغني حجة التوزيع التكاملي المتعلق بالجمل الرئيسية (الدامجة) بما نلاحظه في بعض الجمل المدمجة. فجملة الحال، مثلا، لا تقبل السين أو «سوف»، مثلما لا تقبل باقي الوجوه (وانظر الفصل الرابع):

(42) أ. جاء زيد يضحك/ *سيضحك

ب. * جاء زيد إذا يضحك

ج. * جاء زيد لن يضحك

د. *جاء زيد إن يضحك

تتصل الوجوه في العربية بصيغة «يفعل»، وهي الصيغة التي تتناوب عليها «الحركات الإعرابية» التي ليست، في تصور الفاسي الفهري (1993)، سوى تناوبات وجهية. وهذه الصيغة هي التي «تخلصها السين أو سوف للاستقبال». ويمنع ظهورُ هاتين الأداتين ظهورَ هذه الإعرابات، إلا «الرفع» الذي يعتبر وجها محايدا:

---

22) نلاحظ أن الأشكال الصرفية الدالة على المستقبل نادرا ما تستعمل للدلالة على أحكام محايدة، أو لطرح أسئلة موضوعية حول المستقبل. إن صرف المستقبل يظهر عامة في عدد من الملفوظات «غير الواقعية» التي تدل على الاحتمال أو الاستنتاج أو الافتراض أو انعدام المعرفة أو التمني أو النية أو الإرادة أو الوجوب والإلزام أو الأمر. انظر فلايشمان (1982)، ص 129 وما بعدها.

(43) أ. *سيفعلَ ب. *سيفعلْ ج. سيفعلُ

1.2. الزمن والوجه والجهة

يقدم الفاسي الفهري (1993) تصورا زمنيا يعالق بين الزمن والجهة والوجه والموجهات، كما يرسم إمكانات هذا التعالق في اللغة العربية. ولم يقتصر تحليله على الأفعال وتعبيرها عن الزمن، بل قدم تحليلا للصفة واسم الفاعل واسم المفعول من ناحية تعبيرها عن علاقات جهية و/ أو زمنية[23]، كما بين أن النفي والموجهات عبارة عن مقولات تسهم في موقعة الزمن. وقد تطرق إلى الجمل الاسمية من ناحية تعبيرها عن الزمن، وعالج ظهور «كان» في هذه البنيات[24].

لا ينظر الفاسي الفهري إلى الزمن نظرة أحادية اعتمادا على نوع من الإقصاء (زمنية أو جهية)، وإنما نظرة شمولية. ويبين أن التقابلات الحاصلة بين الزمن والوجه والجهة قد يتم تنشيطها أو لا يتم تنشيطها بحسب الاستعمالات والأسيقة. ولذلك يعتمد نسقا صرفيا ذا قيم ثلاث: الزمن والجهة والوجه[25].

ومن جانب آخر، يستدل على أن التوزيع الزمني الذي نلمسه في اللغة العربية يدعونا إلى إعادة النظر في أحادية الصرفة الزمنية في اللغة. فالجملة العربية قد ترد فيها بنية صُرفية ثنائية، فيحمل الفعل المساعد والفعل الرئيسي (المعجمي) كلاهما صرفية الزمن. وهذه البنيات ليس لها ما يقابلها في لغة مثل الأنجليزية، والسبب في هذا «وسيط اسمية التطابق». فالأفعال المساعدة في العربية (بخلاف الفرنسية والأنجليزية) تسند الإعراب. وفضلا عن هذا، فالتحليل الذي يشطر الصرفة لا يسري على توزيع الأفعال المساعدة، مثلما لا يسري على البنيات المنفية باعتبارها بنيات وجهية.

وتختلف الصفات عن الأفعال، في هذا النسق، بكونها تكون موسومة بالجهة فحسب، كما يختلف المحتوى الجهي للصفات عنه في الأفعال. ويعتمد الفاسي الفهري مقاربة تصنف الصفات من حيث حدوثها أو ثبوتها، ومن حيث كيفية النظر

---

23) سنقتصر هنا على تحليل الأفعال، وسنستعمل جوهر تحليل الصفات في الفصل الرابع. وانظر الفصل الرابع من الفاسي الفهري (1993).

24) ويمكن أن نعد اقتراحات الفاسي الفهري (1994) بصدد «كان» توسيعا لما طرح في الفاسي الفهري (1985،1982) بخصوص الجمل الرابطية في اللغة العربية. ويقصد الفاسي الفهري (1986 : 2 : 47) «بالجمل الرابطية [. . .] الجمل التي توجد فيها رابطة [. . .] سواء كانت هذه محققة أم لا». ومن هنا، فالجمل الاسمية لا تختلف عن الجمل التي ترد فيها «كان»، ولذلك سماها جملا رابطية. ومن خصائص «كان» أنها تفرع لفضلة حملية، تنتمي إلى البنية الحملية للفعل، وبدونها لا تقوم الجملة (نفسه، ص31).

25) ويوازي هذا النسق نسق سمات التطابق (=عدد، جنس، شخص). انظر الفصل الثالث من الفاسي الفهري (1993).

إليها جهيا.

من الأسئلة الكبرى التي يمكن أن نطرحها بإزاء نظام الزمن في اللغة العربية: كيف يتم بناء الصرف الزمني في هذه اللغة؟ وكيف يمكن التعبير عن الزمن والجهة داخل نظرية للعلاقات الزمنية؟ وما هي البراهين التي تدعم التنوع المقولي للصرفة الفعلية (زمن وجهة ووجه)؟ من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة، نتتبع اقتراحات الفاسي الفهري في هذا الشأن.

تتنوع الأوضاع التي تحيل عليها الجملُ بالنظر إلى كونها أحداثا (تحصل في فاصل من الزمن له بداية ونهاية)، أو كونها حالات (لا تتضمن نقطة نهاية)، أو كونها سيرورات (لها وسط وليس لها نهاية). ويعبر هذا التصنيف، في الأدبيات عن «نمط الحدث»، أو «الجهة المعجمية» أو «جهة الوضع». وهذه الفروق تشكل جزءا من تخصيص الأفعال، علما بأن جهة الوضع تأليفية، تؤلف مع الموضوعات والظروف ومكونات أخرى لها علاقة بنمط الحدث (انظر الفصل الخامس).

وعلاوة على هذا، تعبر الجمل عن كيفية نظر المتكلمين إلى البنية الزمنية الداخلية للأوضاع، وهو ما يصطلح عليه بجهة وجهة النظر. ولعل أهم فرق داخل جهة وجهة النظر ذلك الفرق بين التام وغير التام. والتمام هو النظر إلى الوضع بوصفه كلا فردا، بدون التمييز بين المراحل التي تشكل الوضع، أما عدم التمام فينظر إلى البنية الزمنية الداخلية للوضع (كمري (1976)). وتتضمن وجهات نظر التمام نقطتي بداية الوضع ونهايته، أما وجهات نظر عدم التمام فتركز على أطوار ليست بداية الوضع أو نهايته منها.

وتعبر الأنجليزية عن وجهة نظر عدم التمام بواسطة المتدرج، أما التام فهو الشكل البسيط (غير الموسوم). فالماضي البسيط التام في(44) يعارض غير التام (المتدرج) في (45):

(44) Zayd ate the apple

«أكل زيد التفاحة»

(45) Zayd was eating the apple

«كان زيد يأكل التفاحة»

تعبر (44) عن حدث فيه بلوغ للمنتهى، إذ يصل الحدث إلى نهاية ويبلغ منتهاه في زمن ز، ولذلك يشار إلى ذلك بواسطة الصيغة التالية (ح، ز)، حيث ح عبارة عن جزء من الحدث المعني: هناك تطور لجزء من الحدث الذي يكون فيه زيد يأكل التفاحة،

وهناك زمن ينتهي فيه زيد من الأكل (أو تكون فيه التفاحة قد أكلتْ تماما)، وهو زمن بلوغ المنتهى. وليس لكل حدث بلوغ منتهى، وهذا ما نلمسه في (45). فهذه الجملة تدل على جريان الحدث، وهنا يكون ح حدثا يتدرج في ز؛ ويشبه الجريان وضع الحالة، بخلاف بلوغ المنتهى.

يُعتبر الفرق بين التمام وعدمه مركزيا في الجهة النحوية، وتُعبر بعضُ اللغات عن هذا الفرق في بنيتها النحوية، شأنها في ذلك شأن اللغة الأنجليزية (انظر الفرق بين (44) و(45))، غير أن اللغة العربية لا تبنيه نحويا، فهي لا تملك شكلا صرفيا خاصا يقابل التدرج[26].

وتُموقع الصُّرَفُ الزمنية التي تتصل بالأفعال الأوضاعَ في الزمن. ويُعبَّر عن العلاقات الرتبية بين الأزمنة (من سبق أو ولاء أو توافق) بواسطة الماضي والمستقبل والحاضر. ولكن بعض اللغات لا تقيم، في نسقها الصرفي، تمايزا ثلاثيا بين هذه الأزمنة، وإنما تقيم تمايزا ثنائيا فقط (ماض/ لاماض أو مستقبل/ لا مستقبل). وغالبا ما يتم التعبير عن المستقبل بواسطة موجه، كما في العربية أو الأنجليزية.

وتختلف اللغات عن بعضها البعض في درجة استقلال تعبير أنسقتها الزمنية والجهية. وإذا كانت اللغة الأنجليزية، مثلا، تعبر عن ثنائية تام/ لاتام وثنائية ماض/ لاماض بصرفيات منفصلة تتصل بالفعل، فإن عددا من اللغات (بما فيها العربية) تسلك سلوك «الاشتراك اللفظي»، إذ تستعمل الصرف نفسه للتعبير عن كلتا العلاقتين (وانظر الفصل الخامس).

2.2. بعض التقابلات

تسهم الصُّرَف الفعلية والأفعال الرابطة والمساعدة والعبارات الفعلية الهامشية والوجوه والنفي والظروف الزمنية في موقعة الأوضاع في الزمن. ولا يمكن رصد هذه الموقعة بدون أن نأخذ بعين الاعتبار كل هذه المتغيرات التي تخلق تناوبات زمنية وتقابلات واضحة.

1.2.2. تقابلات زمنية

الفعل في اللغة العربية دوما متصرف، خلافا لما نجده في العديد من اللغات. ولا يحمل الفعل في العربية معلومات الزمن فحسب، بل يتضمن عددا من المعلومات

26) إذا كانت اللغة العربية لا تتضمن شكلا صرفيا يعبر عن التدرج، فإن هذا يُعتبر من قبيل التناقض عند من يعتبرون اللغة العربية لغة جهية. انظر الفاسي الفهري (1993).

الصُّرفية. لننظر إلى الجمل التالية:

(46) كتب الرجل الرسالة أمس

(47) أ. يكتب الرجل الساعةَ

ب. يكتب الرجل غدا

في الجملة (46)، لا يعبر الفعل «كتب» عن معناه المعجمي فحسب، بل يعبر كذلك عن الزمن الماضي وعن البناء للمعلوم. وفي (47 أ) و(47 ب) تعبر صيغة الفعل عن اللاماضي، وتشير اللاحقة الحركية إلى وجه بياني (indicative) وإلى التطابق. والصرفية الزمنية مجردة في الحالتين معا.

تجلي (46) و(47) تقابلا بين صيغتين من جهة، وتقابلا بين موقعين لصرفية التطابق من جهة أخرى. ففي صيغة الماضي يكون التطابق (مع الفاعل) لاحقة صرفية، أما في صيغة اللاماضي فيكون التطابق لاحقة وسابقة في الآن نفسه.

وينبغي أن تلائم أزمنة الأفعال أزمنة الظروف، ولهذا لا تصح الجملتان التاليتان:

(48) أ. *كتب الرجل الرسالة غدا

ب. * يكتب الرجل أمس

ويمكن أن نشتق التقابلات أعلاه من خلال افتراض أن الصرفة الفعلية تعبر عن ز، وهو [+ماض] في المثال (أ)، و[-ماض] في المثال (ب). وتعكس أحكام الجمل (46-48) ملاءمة الظرف الزمني الإشاري أو عدم ملاءمته للصرفة الموجودة في الفعل. فإذا كان الظرف الزمني يقيم علاقة سبق أو ولاء أو توافق بين زمن التلفظ ولحظة/ فاصل آخر قد يكون هو الحدث الذي يشير إليه الفعل، فإن العلاقة تكون متلائمة مع العلاقة التي تشير إليها الصرفة. وبذلك، فلحن الجملتين في (48) ناتج عن عدم تلاؤم العلاقتين مع ما يحيل عليه الظرف.

وإذا انطلقنا من ملاءمة/ عدم ملاءمة هذه الظروف، حصلنا على نسق صُرفي ثنائي أساسه التعارض القائم بين عنصر موجب (كتب) يعبر عن السبق (ماض)، وعنصر سالب محايد (يكتب) يعبر عن عدم السبق. وهذا التقابل الزمني يحمل في طياته تعارضات جهية. فما هو النسق الذي يمكن أن ندرج فيه الزمن والجهة بدون أن يكون طرحُنا خلافيا (=إذا لم يكن هناك زمن فإذن هناك جهة)؟ إن التقابلات الجهية لا يتم بناؤها في النحو بمعزل عن التقابلات الزمنية؛ ولهذا لا مفر من تبني تخصيص ثنائي زمني/ جهي لصرفة الفعل.

2.2.2 . بعض التقابلات الجهية

لا يقيم صرفُ الزمن دائما (كما أسلفنا) علاقة بين ظ وح ، ولكن بين ح وإ . ويسمى الناتج التأويلي للعلاقة بين إ وح الزمنَ الإحالي أو الزمن النسبي . إذن ، فالمشكل هو التالي : كيف نعرف أن نقطة الترسيخ هي ظ أم إ؟ إن ذلك يتوقف على السياق[27] . فإذا غاب الفعل المساعد أو الوجه أو النفي ، في المجال الزمني المحلي ، ترسخ الفعلُ المعجمي بالنظر إلى ظ . ففي عدد من السياقات لا يمكن استنتاج العلاقة بالنقطة ظ من صيغة الفعل المعجمي ، ولكن من صيغة الفعل المساعد ، أو من صيغة فعل آخر . وبهذا يكون صرف الفعل المعجمي جهيا ، ونلاحظ هذا الأمر في بعض الجمل الملحقة (مثل جملة الحال ، وانظر الفصل الرابع) .

فالزمن الملحق لا يحصل على قيمته إلا من زمن الفعل الرئيسي ؛ وبذلك لا يمكن تأويله بأنه دال على اللاماضي الإشاري . ولهذا ، فزمن الفعل الرئيسي يُستخدَم نقطةً لترسيخ الزمن في الفعل الملحق[28] .

نحن هنا بصدد حالة إدماج زمن في زمن ، إذ يُرسَّخ زمنُ المدمج بالنظر إلى زمن الدامج . ويطرح ارتباط زمن الفعل المدمَج بزمن الفعل الذي يعلوه (الدامج) عدة إشكالات في الأزمنة التي يسميها بعض الباحثين أزمنة معقدة . فهذه الأزمنة تتألف من فعل مساعد وفعل معجمي متصرف :

(49) كان زيد يصلي

(50) سيكون زيد (قد) صلى

تقيم الصرفة في الفعل المعجمي علاقة بين ح و إ فقط . وتحتاج هذه العلاقة الزمنية إلى أن ترسَّخ بالنظر إلى ظ . وهذا ما يقوم به الفعل «كان» ، بحيث يؤوَّل بوصفه يموقع إ بالنظر إلى ظ . وتتمايز هاتان العلاقتان فيما تعبران عنه من الناحية الدلالية رغم ورودهما بنفس الشكل الصرفي . ومرد هذا الالتباس (أو الاشتراك اللفظي) أنه ، بموازاة هذه العلاقة ، يتصرف هذا الصرف كما لو كان «غير متصرف» ، إذ يؤوَّل على التمام أو على عدمه . فالمتكلم ينظر إلى السيرورة بوصفها انقطعت أو لم تنقطع . فمثلا ، في (49) ، يمكن أن تُعتبر السيرورة التي يدل عليها الفعل المعجمي غير تامة ؛ أما

---

27) إن الفرق بين التصور الجهي والتصور الزمني للغة العربية قائم على الفرق في نقطة الترسيخ . فالتصور الجهي يعتبر نقطة الترسيخ هي إ وليس ظ ، والتصور الزمني يعتبر نقطة الترسيخ هي ظ وليس إ .

28) سنعرض بشيء من التفصيل لهذا النوع من المعطيات في الفصل الرابع الذي خصصناه للزمن في الجمل الواصفة .

في (50) فيمكن اعتبارها تامة. وبما أن هذه العلاقة ترتبط بالوصف الداخلي للسيرورة، وليس بعلاقة الترتيب بين زمنين، فإن هذه الثنائية جهية. بيد أن هذه الملاحظة لا يمكن أن تعد كافية لاعتبار الصرفة العربية صرفة جهية، خالية من المحتوى الزمني.

كما لاحظنا سابقا، يمكن أن يعبر صرفُ التصرف عن زمن إشاري أو عن زمن نسبي. وفي الحالتين معا تعبر صرفةُ الفعل عن علاقة ترتيب بين زمنين؛ ولا تتغير علاقة الترتيب هاته وإن تغير موضوعها (سواء أكان ظ أم إ أم ح)، مما يتيح ظهور زمن مطلق (حين يكون ظ طرفا في هذه العلاقة) أو زمن نسبي (حين لا يكون ظ طرفا في هذه العلاقة).

وإضافة إلى ما سبق، فالمنظور الجهي (الذي اعتمده عدد من المستشرقين) لا يسعف في رصد الأزمنة المعقدة، مثل الماضي التام أو المستقبل التام أو الماضي غير التام. ففي العربية، تعد الأزمنةُ المعقدة أزمنة «مزدوجة الصرفة»، ذلك أنه يسهم في تكوينها صرفتان زمنيتان. ومعلوم أن تأويل الزمن المعقد يتحصل من العلاقتين الترتيبيتين القائمتين بين كل زمن على حدة، رغم أنه على العلاقتين أن «تشتركا» في موضوع واحد (وهو إ)، إذ يقوم هذا الموضوع بترسيخ الزمن الأسفل (أو المدمج).

3.2.2. الأزمنة المركبة

تتحدد الأزمنة، في نموذج ريشنباخ، انطلاقا من ثلاثة فواصل زمنية: ح، ظ، إ. ويتم اشتقاق الأزمنة [+/ − ماض] أو [+/ − مستقبل] من العلاقات بين هذه الأزمنة. ويتم تحديد هذه العلاقات اعتمادا على عمليتين أساسيتين: التواقت والخطية (أو السبق). وتُعَد إ نقطة وسيطة أساسية في موقعة النقطة ح؛ وتتموقع إ بالنظر إلى ظ. ويسمح إدراج إ بوصف أقوى لما يسمى الأزمنة المعقدة والأزمنة البسيطة على السواء[29]. وتبعا لذلك يتم التأويل الزمني من خلال ربطين: 1) ظ تربط إ، و2) إ تربط ح. وقد سمي الربط الأول ربطا زمنيا فيما سمي الثاني ربطا جهيا[30].

يبني نحوُ اللغة الأنجليزية تمايزا في الأزمنة المعقدة بين شكل الصرفة الفعلية المفيدة للخطية وعلاقة التواقت بين ظ وإ، وبين شكل الصرفة التي ترمز للعلاقات الممكنة بين إ وح. الشكل الأول (عادة ما) يكون متصرفا، أما الشكل الثاني فلا يكون كذلك. وللغة العربية سلوك مختلف، إذ لا تقيم أي تمييز في هذا المستوى. وهنا يمكن أن نتحدث عن

---

29) انظر هورنستاين (1990) ص ص90-102.

30) انظر هورنستاين (1990)، وكمري (1984)، والفاسي الفهري (1993) من بين آخرين.

التباس في الشكل المعبر عن كلا العلاقتين. فالصرفة ترمزُ فقط العلاقة بين الزمنين، حين تكون العلاقة من نفس الطبيعة، دون أن تؤخذ طبيعة موضوعي العلاقة بعين الاعتبار[31].

بناء على ما سبق، يقترح الفاسي الفهري (1993) أن صُرفة الفعل في العربية ترمز الثنائية [+/ -سابق]، وهي علاقة زمنية من حيث طبيعتها، كما ترمز التمايز [+/ -تام]، وهو تمايز جهي. وبهذا، فالأفعال تتراوح بين الاستعمال الزمني والاستعمال الجهي. كما أن الصُّرَف الفعلية تبرز، إضافة إلى هذه التقابلات، تمايزات وجهية.

وعلى العموم، تقودنا مجموعة من الحدوس إلى وجود علاقة وطيدة بين الزمن بقيمته الدلالية وبين الوجه والجهة. فالزمن، من حيث هو إحالة، يعبر عن مفهوم الزمن في بعده الإشاري، والوجه يعبر بدوره عن الزمن، ولكن من ناحية بعض العناصر المتكلمية والقوة الإنجازية. ويمكن أن نتصور علاقة انتقائية ما بين الزمن والوجه. أما الجهة فتعبر عن الزمن من حيث كميته ومن حيث المنظور غير التلفظي للحدث (أي غير الإحالي). وفي هذا الإطار، يمكن أن نتحدث عن بنية علاقية معقدة تندرج فيها هذه المقولات[32].

ويمكن لبعض وقائع التأويل أن تبرز هذا التفاعل. ومن ذلك ما يلاحَظ من توزيع تكاملي بين التأويل العام والتأويل الفردي، إذ لا يمكن للجملة البسيطة أن تدل عليهما معا. ومن خصائص التأويل الأول أنه تأويل جهي، ومن خصائص الثاني أنه زمني. لننظر إلى المعطيات التالية من العربية المغربية (والتي سقناها في فصل سابق):

(51) أ. احمد كتب برا (كتب أحمد رسالة)

ب. احمد تيكتب برا (بتأويل: أحمد يخوض في كتابة رسالة)

ج. أحمد تيكتب البراوات (بتأويل: أحمد كاتب رسائل)

(52) أ. * احمد تكتب برا (بتأويل: كان أحمد يخوض في كتابة رسالة)

ب. * احمد يكتب برا (بتأويل: أحمد يكتب رسالة. وقد يصح تأويل الوجوب)

«كَـ-» أو أ «تَـ-» التدرجَ أو العادة، وإذا دلَّ الفعل على زمن لم تظهر هذه اللاصقة[33].

---

(31) انظر الفاسي الفهري (1988) و(1993).

(32) وهذا ما دافعت عنه بعض الأعمال حتى في لغات أخرى. انظر لاينز (1977)، وبالمر (1985).

(33) إذ لا يمكن للاصقة «تـ-» أن ترد في الأسيقة التي ترد فيها لواصق ذات قيم زمنية.

لننظر إلى البنيتين(54) :

(54) أ. يلعب الطفل

ب. قد يلعب الطفل

للجملة (54 أ) تأويلان، متدرج وعام. وحين تدخل «قد» يختفي هذان التأويلان. فالجملة (54 ب) قد تصف وضعا يكون فيه الطفل لاعبا لعبا واحدا أو لاعبا لعبا متكررا، وكلاهما يقع في المستقبل. فالجهة أصبحت عنصرا داخليا يقع في المستقبل، أي أنه أصبح للبنية إحالة زمنية بدخول الوجه.

4.2.2. الوجه والموجهات

يتيح النحو التمييز بين الوجه والموجه، رغم أنهما يتقاربان دلاليا وتصوريا. إن الوجه توسَم به الصيغةُ «يفعل»، أما الصيغةُ «فَعَلَ» فلا يبرز فيها الوجه صرفيا. وهذا الأمر يسري على الموجهات، إذ لا تتمتع بنفس الظهور النحوي أو المقولي، ولا بنفس التوزيع. وغالبا ما يعبَّر عن الموجهات بواسطة أدوات، وهذه الأدوات تكون مستقلة (بمعنى معين) عن الأفعال، وتتحكم في الوجوه التي تعبر عنها الأفعال.

لننظر إلى المثالين التاليين :

(55) قد نرى الهلالَ هذا المساء

(56) سوف نطبق قوانين جديدة

يتضمن التأويلُ الدلالي لهذه الأدوات الاحتمال أو الإمكان أو الضرورة والوجوب . . . إلخ. ويمكن التعبير عن الموجه بواسطة أفعال موجهية (مثل «لزم»، «وجب»، «أمكن» . .)، رغم أنها لا تدخل مباشرة على أفعال أخرى. ومن هذا المنظور، فالأفعال الموجهية العربية تسلك سلوك أخواتها في الفرنسية :

(57) يجب أن تقول الحق

(58) Il faut que tu dises la vérité

ففي (58)، يجب أن يتوسط بين الموجه والفعل «تقول» المصدري «أنْ»، كما هو الأمر في اللغة الفرنسية (انظر(58)) التي تدرج«que»).

إن الوجه أساسا عبارة عن لاحقة تلتصق بالفعل. وللشكل «يفعل» عدة لواحق، وتتباين هذه اللواحق بالنظر إلى الوجه الذي تعبر عنه. كما يتنوع عدد الموجهات وأشكالها بالنظر إلى مؤشرات التطابق التي تتألف معها.

هذه الأشكال هي ما دعاه قدماء النحاة بإعراب المضارع. ولئن كانوا وازَوْا بين المضارع والاسم من عدة نواح، فإنهم ركزوا في هذا التوازي على الجانب العاملي، إذ

يخضع المضارع للعامل فيغير مجاري آخره مثلما يخضع الاسم للعوامل فيغير مجاري آخره. وتصوروا أن العامل يدخل على المضارع مثلما يدخل على الاسم. كما ركزوا على تغير الإعرابات بتغير العوامل، غير أنهم لم ينظروا في نتائج هذا التوازي من الناحية الدلالية.

يقول سيبويه في إعراب المضارع: «والنصب في المضارع من الأفعال «لن يفعلَ»، والرفع «سيفعلُ»، والجزم «لم يفعلْ»، وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»[34].

يربط سيبويه بين معنى اسم الفاعل المرفوع ومعنى المضارع المرفوع، غير أنه لا يبني هذا الربط على اعتبارات تخص اسم الفاعل والمضارع في ذاتهما وفي تنوع إعراباتهما، وإنما على اعتبارات تخص معاني ما «يدخل» عليهما من الأدوات. يقول: «وإنما ضارعتْ [الأفعالُ المضارعة] أسماء الفاعلين أنك تقول «إن عبد الله ليفعلُ»، فيوافق قولك «الفاعلٌ»، حتى كأنك قلت «إن زيدا لفاعلٌ» فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ. ولا تلحق «فَعَلَ» اللامُ. وتقول «سيفعل ذلك» و«سوف يفعل ذلك» فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألفُ واللام الأسماءَ للمعرفة»[35]. ويعزز سيبويه توازي المضارع والاسم من خلال النظر في زيادات العدد (وخصوصا التثنية والجمع) في كليهما، ويلاحظ تشابههما في تكون الزيادة من زيادتين: حرف المد واللين، والنون[36].

وقد جعل مفهوم المضارعة (أي مشابهة الفعل للاسم) النحاةَ يدخلون في نقاشات تتعلق بالعامل، ويطرحون أسئلة من قبيل: «فهلا أعطيتم الفعل جميع ما للاسم!»، و«بماذا تُرفع الأفعال المضارعة؟»، و«لم كانت الأفعال مرفوعة بوقوعها موقع أشياء مختلفة الإعراب، من مرفوع ومنصوبٍ ومخفوض؟»[37].

لننظر إلى البنيات التالية:

(59) أ. يشربُ — ج. لتشربْ

ب. أريد أن أشربَ — د. لتشربَنَّ

34) انظر كتاب سيبويه، ج1، ص 14.
35) نفسه.
36) نفسه، ص ص17-20.
37) انظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص ص75-77.

نرى أن تنوع اللواحق الصرفية تنوع دال. وعموما، فالضمة تفيد الوجه البياني (indicative)، والفتحة تفيد الوجه الشرطي (subjunctive)، والجزم يفيد الوجه الأمري (jussive). وتتخذ هذه اللواحق أشكالا مختلفة بالنظر إلى نوعية التطابق المرتبط بالفعل، مع العلم أن مؤشر الوجه يلي مؤشر التطابق. ونلاحظ أن المؤنث المفرد والمثنى والجمع لها شكلان فقط: البياني الذي تعبر عنه النون، واللابياني الذي يعبر عنه حذفها:

(60) أ. تشربين/ تشربان/ تشربون

ب. أريد أن تشربي/ تشربا/ تشربوا

ج. لتشربي/ لتشربا/ لتشربوا

تُلحَق هذه الأشكالُ بما يعرف بالأفعال الخمسة عند النحاة القدماء. والأفعال الخمسة هي «كل مضارع اتصل بآخره ألفُ اثنين أو واوُ جماعة أو ياءُ مخاطبة. وحكمها أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها. وهذه النون عند ظهورها تكون مكسورة بعد ألف الإثنين، مفتوحة في باقي الصور»[38].

نستخلص من هذا الوصف الموجز أن هناك تعارضا وجهيا بين «فعل» و«يفعل»: فالأول يسمه الوجه، أما الثاني فلا يسمه. كما أن «يفعل» تبني تقابلات داخلية بالنظر إلى نوعية الوجه. وتؤكد هذه التقابلات أن الوجه هو العنصر الثالث ذو الطبيعة الزمنية الذي يدخل في الصرفة الفعلية، إضافة إلى الزمن والجهة.

3.2. الحالات والتعبير عن الزمن

إذا نظرنا إلى التراكيب التي تتضمن محمولات دالة على الحالة، أمكننا التأكد من أن الماضي هو العنصر الموجب في التعارض الصرفي الذي أوردناه أعلاه (الفاسي الفهري (1993)). إذا أردنا وصف وضع يدل على حالة تقع في الزمن الحاضر استعملنا جملة اسمية، فيكون المحمول هو الصفة الدالة على الحالة. أما إذا كانت الحالة تقع في الماضي، فإن «كان» ترد إجبارا:

(61) زيد مريض

(62) كان زيد مريضا

فما يحفز ظهور الرابطة (أو عدم ظهورها) هو التقابل الزمني: يقتضي الماضي ظهور الرابطة، في حين أن تأويل الحاضر لا يقتضي ذلك[39]. ويبدو أن تبرير ظهور

---

(38) انظر عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 178.

(39) وتدعم هذه الأمور الافتراض الرابطي الذي دافع عنه الفاسي الفهري (1982)، وغدت تتبناه جل الأعمال التي انصبت على اللغة العربية.

الرابطة لا يمكن أن يتم من خلال الجهة. فهذا المعطى يبين بوضوح عدم إمكان اعتماد المنظور الجهي في رصد هذه التقابلات.

إذا أمكننا أن نلاحظ التقابل بين الماضي والحاضر في هذا المستوى، وأمكننا بذلك اعتبار الماضي عنصرا موجبا في هذا التقابل، فإنه يصعب اعتبار المستقبل زمنا موجبا يتطلب الرابطة كي تعبر عنه. ويذهب الفاسي الفهري (1993) إلى أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الزمن المستقبل غير موجود في اللغة العربية. فالأداة «سوف» التي تعبر عن المستقبل وتجبر الرابطة على الظهور في هذا السياق (انظر (63))، يمكن معالجتها بشكل أدق باعتبارها موجها، وليس باعتبارها زمنا:

(63) سوف * (يكون) خالد أميرا

ويوازي سلوك «سوف» سلوك بعض الموجهات الأخرى التي تتطلب بدورها ظهور الرابطة. فمثلا، للموجه «قد» نفس السلوك:

(63) قد * (يكون) زيد مريضا

كما نلاحظ أن «سوف» لها علاقة توزيع تكاملي مع «قد»:

(65) *قد سوف/ *سوف قد يكون عمرو مريضا

غير أن الوجه التوكيدي الذي تعبر عنه اللام والنون الشديدة أو الخفيفة، كما في (66)، قد يظهر مع «سوف» بدون نون (خفيفةً أم ثقيلة)، كما في(67):

(66) لأفعلن/ لأفعلنَّ

(67) أ. لسوف أخبرهم بالحقيقة

ب. * لسوف أخبرنَّهم بالحقيقة

ويتضح مما سبق أن «سوف» لا تساوق عددا من الموجهات، مما يجعلنا نفترض، تبعا للفاسي الفهري (1993)، أنها من الموجهات، وبالتالي يكون المستقبل وجها في اللغة العربية.

ومن جانب آخر، نلاحظ أن اسم المفعول واسم الفاعل (ما يسمى بالمشارك في الأنحاء الغربية (participle)) يدعمان، من حيث سلوكهما، هذا التصور الذي يعتبر الوجه/ الموجه حجر الزاوية في التراكيب الأولى، وليس الزمن (المستقبل). فرغم أن المشارك يمكن أن يؤول تأويل المستقبل، بخلاف الصفات التي تدل على الحالة، إذ لا يمكنها أن تؤول هذا التأويل، فإن المشارك لا يملك صرفة زمنية. وعليه، ينبغي ردُّ قراءة المستقبل إلى شيء آخر غير الصرفة الزمنية.

لننظر إلى التأويلَ الزمني الذي يُسنَد إلى الصفة الدالة على الحالة (كما في (61))، ولنقارنه بتأويل المشارك الدال على السيرورة، كما في (67):

(68) أ . الولد آكلٌ التفاحةَ

ب . أنا مسافر

في (61)، يؤول المحمول باعتباره يقع في الحاضر، ذلك أن الحالة التي تعبر عنها الجملة لا يمكن أن تقع في المستقبل . ويمكن أن نستعمل رائز الظرف «غدا» محكا لهذا النوع من البنيات، إذ يتبين عدم ملاءمة هذا الظرف لها . أما الجملتان في (68) فتؤولان على الحاضر والمستقبل، والدليل على ذلك ملاءمتها للظرفين «غدا» و«الآن»:

(69) أ . الولد آكلٌ التفاحة الآن/ غدا

ب . أنا مسافر الآن/ غدا

تشير هذه المعطيات إلى أن معنى المستقبل حساس بالنظر إلى الجهة المعجمية (أو جهة الوضع، وليس جهة المنظور)؛ ولا يرتبط هذا المعنى بالصرفة[40].

وهذا التصور يخالف بعض التصورات السائدة، ومنها ما يذهب إليه كانطارينو (1974)، مثلا، في وصف «المظاهر الزمنية في الجملة الاسمية»، إذ يرى أن «الجملة الاسمية لا تحمل بالضرورة قيمة زمنية[. . .]، [و] انعدام القيمة الزمنية والإحالة على الحاضر هما المعنيان الأكثر ورودا في الجملة الاسمية»[41].

إن العلاقة الزمنية التي تظهر في الجمل الاسمية الدالة على الحالة هي الحاضر (أو علاقة التواقت)؛ أما علاقة المستقبل فيتم استنتاجها عبر موجِّه، أو عبر محمول دال على السيرورة (سواء أكان متصرفا أم مشاركا).

إذا كان هذا صحيحا، فإنه، بصرف النظر عن موسومية تأويل المستقبل مقارنة بالحاضر، لا يمكن رد ذلك إلى ورود زمن صُرفي (مستقبل). وينبغي أن نلاحظ أن هذا التأويل لا يجبر الرابطة على الظهور، فالموجهات هي التي تفعل ذلك. كما نسجل أن

---

40) الفاسي الفهري (1996)، الفصل الرابع.

41) كانطارينو (1974)، ص ص13-14. وبغض النظر عن طبيعة هذه الأحكام العامة التي لا تستند إلى تحليل أو إلى روائز، فهي تغفل عددا من الملاحظات النحوية القديمة في التمييز بين التأويلات الزمنية التي تسند إلى الجمل الاسمية. ولا يكتفي كانطارينو بهذه الأحكام، بل يقول إن «التحديد الزمني قد يفيده السياق أو بعض الأدوات الزمنية التي ترد في الجملة، والتي قد تؤكد عدم الزمنية أو تقييد الزمن وتحدده». وينبغي أن نلاحظ ما بين هذا النص والنص السابق من تناقض. فتارة يتحدث عن الجملة الاسمية، وتارة يتحدث عن السياق وعن الأدوات، وشتان بين الأمرين.

ويذكر كانطارينو من المعاني الزمنية للجملة الاسمية ما يلي: الحاضر غير المحدد (أو الحاضر غير الزمني)، نحو: «ذلك شأن الشعراء دائما»؛ والحاضر الحقيقي، نحو: «أنت اليوم حبيبي»؛ والماضي، نحو: «نحن يومئذ في مدينة دمنهور»، أو «مات والدها وهي في المهد»؛ والمستقبل، نحو: «لكني ذاهبة قريبا إليه»، والزمن الافتراضي، نحو: «لو أن ما تقول صحيح».

والملاحظ أن هذه المعاني التي يسندها كانطارينو إلى الجملة الاسمية ما هي إلا معان تدخل على الجملة الاسمية، والجملة الاسمية تقبلها. ولا يعني هذا أن الجملة الاسمية تتضمن في ذاتها هذه المعاني الزمنية.

تأويل الأفعال الدالة على الحالة والدالة على السيرورة يدعم بدوره كون قراءة الحاضر غير موسومة. يمكن لحاضر السيرورة أن يؤول على التواقت أو على الولاء (المستقبل). ولكن الفعل الحاضر الدال على الحالة يلائم فقط قراءة التواقت، كما توضح الجملتان (70):

(70) أ. أفهم كلامك (الآن/ غدا)

ب. هل تعرف الجواب (الآن/ غدا)؟

فلكي نحصل على قراءة المستقبل مع أفعال الحالة، وجب إدراج الموجه «سوف»، كما هو الحال مع الصفات الدالة على الحالة (وإن لم تكن الرابطة ضرورية هنا).

يخالف تأويلُ الماضي تأويلَ المستقبل، إذ لا يخضع الأول للطبيعة الجهية للمحمولات أو لأنماط الأوضاع التي تصفها المحمولات. فإذا دل المحمول على الحالة، وكان تأويله على الماضي، أفاد ابتداء الوضع، كما في (71 أ)، أو أفاد السيرورة، كما في (71 ب):

(71) أ. مرض الطفلُ

ب. تجولوا في المدينة

من خصائص الماضي استقلاله عن جهة الوضع، وهذا الاستقلال يشكل دعامة الافتراض بأن الماضي هو العنصر الموجب في التقابلات الزمنية؛ ولهذا من الصعب إسناد قيمة موجبة للحاضر أو للمستقبل. ولهذا أيضا لا تقوم الرابطة بنفس الدور في الماضي وفي الحاضر، مثلا. فتوزيع الرابطة في شكلها الحاضر («يكون») لا تتحكم فيه خصائص زمنية، بل تفرضه اعتبارات الموجه والجهة[42].

4.2. ظهور الرابطة

يدخل ظهور الرابطة، عند الفاسي الفهري (1993)، في إطار «المنظورية»، وهو إطار عام عالج فيه اللسانيون مجموعة من القضايا التي يرتبط فيها ظهور/ عدم ظهور المكون بتنوع في التأويل. إن ظهور الرابطة «كان» يمليه الزمن الماضي (مع محمولات دالة على الحالة)، وليس الحاضر أو المستقبل. فمثلا، يعبر اسم الفاعل الدال على

---

42) انظر الفاسي الفهري(1993). وفي مقابل هذا، لا تستقل دلالة الصيغة «يفعل» عن جهة الوضع، ذلك أن (أ)، التي تصف حالة، لا يمكن أن تؤول على التدرج، في مقابل (ب) التي تصف حدثا ديناميا، والتي يمكن تأويلها هذا التأويل:

أ. يحزن زيد

ب. يكتب محمد رسالة

السيرورة عن المستقبل أو الحاضر عندما لا ترد الرابطة. وبذلك فظهور الرابطة لا تقتضيه سوى الصفات الدالة على الحالة والتي تقع في المستقبل. ورغم أن اسم الفاعل لا يحمل صُرفة زمنية، فإنه يتصرف مثل الأفعال المتصرفة (السيرورية) في إتاحته تأويلي الحاضر والمستقبل. وتأويل المستقبل لا يلائم، رغم ذلك، المحمولات الدالة على الحالة، مما يشير إلى أن المستقبل حساس بالنظر إلى نمط الوضع، كما أسلفنا. فلكي نحصل على تأويل المستقبل مع أفعال الحالة، ينبغي إدراج موجه. وهذا الموجه يملي بدوره ضرورة إدراج رابطة (إذا لم يوجد فعلٌ آخر)، لكي يستوفي متطلباته الانتقائية.

يتطلب ظهور الرابطة شروطا جهية-زمنية ووجهية أخرى. فمثلا، تظهر الرابطة حين تفيد صفةٌ دالة على الحالة أو محمولٌ مكاني معنى عاما أو معنى دالا على العادة:

(72) عندما * (يكون) الرجل مريضا فإنه لا يبالي

(73) حين يكون في الدار أكون مرتاحا

كما تظهر في الأزمنة المعقدة، مثل الحاضر التام أو المستقبل التام:

(74) تكون أخطأتَ الهدفَ

وهناك سياق آخر يسمه الوجه، وينبغي أن تظهر فيه الرابطة، وهو الأمر أو النهي:

(75) أ. كنْ رجلا عاقلا

ب. لا تكن غبيا

اعتمادا على ما سلف، يمكن أن نقول إن الرابطة تتحقق صوتيا فيما يمكن اعتباره وجوها أو أزمنة أو جهات مخصوصة. وعليه، يضع الفاسي الفهري (1993) قاعدة يسميها قاعدة تهجية خاصة بالرابطة:

(76) تَهَجُّ الرابطة «ك و ن» عندما يخصِّص الوجه أو الزمن أو الجهة، وإلا تهجِّها صفرية.

لا تنشغل هذه القاعدة بالرابطة فحسب، بل إنها تنشغل بالقيم الزمنية والجهية والوجهية التي ترسم هندسة التأويل الزمني بوجه عام؛ وليس ظهور/عدم ظهور الرابطة سوى انعكاس لكل هذا. ولهذا، فإن هذه القاعدة تفترض بصورة واضحة أن القيمة الزمنية لا تنفصل عن قيمتي الجهة والوجه. وإضافة إلى هذا، فإن هذه القاعدة تزودنا بدعم معجمي للصرفة المخصِّصة زمنيا. وهذه القاعدة خاصة، ذلك أن لغات أخرى تحقق الرابطة حتى في السياقات غير الموسومة (مثل اللغة الأنجليزية واللغات الرومانية).

ويمكن أن نعالج توزيعات الوجه والزمن والجهة إذا ربطنا صرفة الفعل بمصفوفة مكونة من سمات الزمن والوجه والجهة (= زوج)، موازاة مع مصفوفات سمات

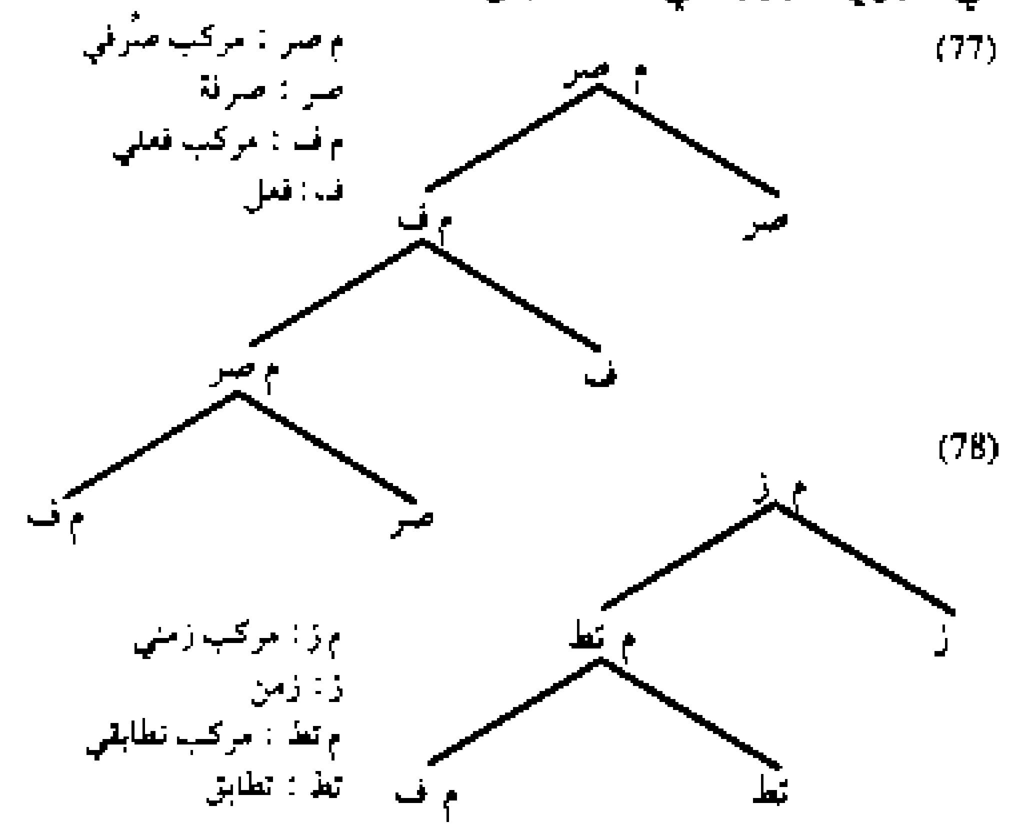
التطابق، التي يمكن أن تكون مخصصة أو غير مخصصة. انطلاقا من هذا، يفترض الفاسي الفهري وجود بنية زمنية ذات صرفة مزدوجة، وذلك من أجل رصد البنيات التي يرد فيها الفعل المساعد والتراكيب الوجهية والنفيية. ويبين أن البنية ذات الصرفة الواحدة التي يُعتبر فيها «زوج» مكوَّنا من رؤوس منفصلة لكل رأس إسقاطُه التركيبي داخل مجال موحَّد، لا يمكن أن تصف البنيات الداخلية لهذه التراكيب.

5.2. ازدواج الصرفة

نفترض إذن أن بعض البنيات الجملية في العربية مزدوجة الصرفة زمنيا. وهذا الافتراض يعارض التصورات التي تنطلق من أحادية الصرفة، التي ترى أن الجملة تتضمن إسقاطا زمنيا واحدا. وافتراض الأحادية يمكن أن يكون قائما في لغات مثل الأنجليزية، غير أنه من الصعب تعميم هذا الافتراض على اللغة العربية، أو على الأقل على بعض بنياتها. ويمكن أن ندعم فكرة ازدواجية الصرفة زمنيا اعتمادا على البنيات التي يدمج فيها «كان» أفعالا معجمية.

1.5.2. «كان»

تعالج التراكيب التي ترد فيها «كان» (فعلا مساعدا) باعتبار الازدواج الصُّرفي. ويفترض الفاسي الفهري أن بنيتها هي (77)، وليس (78):



لننظر إلى البنيات التالية :

(79) قد تكون البنات أكلن

(80)كانت البنت تأكل

(81) كان الجنود لا يأكلون

(82) لم يكن الرجل (قد) حضر

تتضمن هذه البنيات فعلين مصرَّفين، وكل فعل من هذين الفعلين يحمل التطابق والزمن. في (79)، تشير السابقة في «تكون» إلى الشخص والجنس، أما اللاحقة فتشير إلى الوجه، وتشير الحركات الداخلية إلى الزمن والجهة. وتشير اللاحقة، في الفعل المعجمي «أكلن»، إلى التطابق، ويشير الشكل الحركي الداخلي إلى الزمن والجهة. وتبين البنيتان(80) و(81) أن النفيَ يمكن أن يرد داخل المجال الوظيفي الذي يقع فيه الفعل المعجمي. أما في(82) فالنفي يقع في مجال «كان». ويدعونا توزيع النفي، كما نلاحظه في (80) و(82)، سواء من حيث الموقع أو من حيث طبيعة التأويل، إلى اعتبار المجالين معا مجالين زمنيين.

في الفرنسية والأنجليزية، نرى أن الأفعال المساعدة تنتقي م ف، وليس م صر. وبهذا لا تصح جمل من قبيل (83) و (84) :

* John had ate (John had eaten) (83)

* Jean avait mangeait (Jean avait mangé) (84)

ونسجل أنه في هذا الطرح لا تُفتَرض إلا صرفة واحدة، وهي صرفة مصرفة زمنيا؛ وهذا معناه أن ما يصف ذلك هو البنية (78). ومهما تكن كفاية هذا النموذج في هذه اللغات، فإنه لا يمكن أن ينطبق على اللغة العربية بصورة طبيعية.

لا تتضمن اللغة العربية أفعالا غير متصرفة[43]. وحين يرد الفعل المساعد في العربية، يكون الفعلان (المساعد والمعجمي أو المحوري) متصرفين. والسؤال البديهي هو التالي: لماذا لا نجد هذه البنيات في لغات أخرى؟

يفترض الفاسي الفهري (1993)، في معالجته للتطابق في العربية، وسيطا سماه «وسيط تأسيم الصرفة»: فالصرفة قد تؤسم أو لا تؤسم عبر التطابق. فالأفعال المساعدة في العربية، بخلاف ما يماثلها في الأنجليزية والفرنسية، تسوغ فضلاتها التي تكون «م صر» عبر الوسم الإعرابي نظرا إلى اسميتها، وليس عبر الوسم الزمني، كما نلاحظ في الأنجليزية والفرنسية. وبمعنى آخر، فالبنيات (79-84) لا تختلف عن البنيتين الرابطيتين الموجودتين في (75).

43) لا نعني بعدم التصرف الجمود، ولا نعني به أيضا أسماء الأفعال.

إن إعراب الرابطة هنا يُفَـرَّغ/ يُفَحَص سواء في الصفة أو في المحمول. في (79-84)، تفرغ الرابطة هنا أيضا إعرابها، ولكن الفضلة عبارة عن «م صر» اسمي. وإذا كان هذا صحيحا، فإن معالجة «كان» تصير موحَّدة. فعندما تُستعمل «كان» رابطا أو مساعدا تكون واسما إعرابيا. ونلاحظ عكس هذا في الأنجليزية والفرنسية، إذ إن الأفعال المساعدة هنا عبارة عن واسمات زمنية. وعلاوة على هذا، فالتراكيب التي أوردها تبين بشكل واضح ورود افتراض البنية (77) في اللغة العربية.

2.5.2. الموجهات

يشير إمندز (1985) Emonds إلى خاصيتين تملكهما الموجهات الأنجليزية. فهي، أولا، لها علاقة توزيع تكاملي مع الزمن، وذلك ما توضحه القواعد التالية:

(85) مساعد --> [+/ -زمن، +/ -ماض]

(86) [-زمن، +ماض] --> { would, could, might, ...}

(87) [-زمن، -ماض] --> { will, can, may, ...}

وثانيا، يتألف الفعل المساعد مع فعل عار، بما أنه في نسقه يكون مخصِّصا لمركب فعلي (= م ف). وقد اعتبرت أعمال حديثةٌ الفعل المساعد (الذي عوضته صر) رأسا للجملة، وينتقي م ف عاريا.

هل يمكن أن نسحب هاتين الخاصيتين اللتين تميزان موجهات اللغة الأنجليزية على موجهات اللغة العربية؟

تتضمن اللغة العربية عددا من الأفعال الموجهة، ومنها «يجب» و«يلزم» و«ينبغي» و«يمكن»، . . . إلخ. ومن خصائص هذه الأفعال أن لها توزيعا خاصا، وتنتقي «أنْ» مماثلة في ذلك نوعا آخر من الأفعال، وتظهر في الشخص الثالث المذكر المفرد، كما أنّ بعضها لا يصرَّف إلا في «المضارع». والمعطيات التالية تبرز هذه الخصائص:

(88) أ. يجب/ يلزم أن ترحلي

ب. وجب/ لزم أن ترحلي

ج. *تجب/ * تلزم أن ترحلي

(89) أ. ينبغي أن ترحلوا

ب. * تنبغون أن ترحلوا

ج. * انبغى أن ترحلوا

إن الفعل الموجه في العربية لا ينتقي م صر ولا م ف، بل يليه بالضرورة مركب مصدري. ولهذا يبدو أن الموجهات لا تنتمي إلى نفس المجال الصرفي الذي ينتمي إليه الفعل المحوري. وعلاوة على هذا، فالفعل الموجه «يستقل زمنيا» عما يليه. وإذا كانت هذه الأفعال تعبر عن المعنى العام الذي تعبر عنه الموجهات الأنجليزية، فإنها تختلف عنها في كون إسقاطاتها هي م صر، وليس م ف.

وتتضمن اللغة العربية موجهات غير فعلية، مثل «قد». فهذا الموجه الذي يفيد اليقين مع «فعل»، يدل أيضا على الماضي القريب:

(90) قد قامت الصلاة

وإذا دخلت «قد» على «يفعل» أفادت الاحتمال، ولذلك يمكن أن يرد بعدها النفي عكس «قد» الواردة في (90):

(91) أ. قد يأتي

ب. قد لا يأتي

ج. *قد لم يأت

غير أنه، إلى جانب إفادة «قد» الاحتمالَ، فهي تحيل على المستقبل. وهذا المعنى شبيه بمعنى «سوف» التي تخلص «يفعل» إلى الدلالة على الاستقبال:

(92) سوف يأتي

وتطرح علاقة الموجهات بالتأويل الزمني مجموعة من الأسئلة، منها: هل يتعلق الأمر بحساب سمات متضمنة في هذه الموجهات وسمات متضمنة في الفعل المتصرف؟ هل تقع هذه السمات في نفس المستوى؟ وعلى أي مستوى يتم حسابها؟ وما هي المبادئ التي تحكم هذا الحساب؟ وهل يتعلق الأمر بنوع من التوزيع التكاملي بين المقولات الزمنية المختلفة؟ وهل توجد علاقة مراقبة بين هذه المقولات؟... إلخ.

بغض النظر عن هذه الأسئلة المهمة، يمكن أن نفترض، تبعا للفاسي الفهري (1993)[44]، أن الموجهات تولد رؤوسا في إسقاط الوجه، وتنتقي إسقاطا متصرفا (ذا زمن) رأسُه «زوج» (زمن ووجه وجهة)؛ ويسهم كل من «زوج» والموجه في التأويل الزمني. غير أن ما يميز بين العربية والأنجليزية أن الموجه في العربية ليست له علاقة تكاملية مع «ز».

تضيف بنيات الموجهات دعما لافتراض ازدواجية الصرفة، غير أن هناك سؤالا مهما ينبغي طرحه، وهو: كيف يمكن أن نرصد الاستعمالات «المحايدة» للصرفة (أي

---

44) انظر الفرق بين الوسم الإعرابي والوسم الزمني في الفاسي الفهري (1993) (في الفصلين الثاني والرابع).

السـياقات التي تظهر فيها الصـرفة بدون محتوى جهي أو زمني خـاص)؟ نمثل لهذه السياقات بالتركيبين التاليين :

(93) بدأ الطفل يبكي

(94) لم يبك

لا يرتبط الفعل المحوري «يبكي»، في(93)، بتأويل زمني خـاص، كـمـا أنه لا يحمل محتوى جهيا دالا؛ غير أن هذا الفعل موسوم بالوجه، وهذا الأمر يسري على الفعل الموجود في(94). ويمكن أن نرصد توزيعات صرف «زوج» اعتمادا على آلية عدم التخصيص[45]. وبهذا، يمكن النظر في مكونات «زوج» اعتمادا على النقطتين التاليتين : (أ) «يفعل» مخصصة إجبارا بالوجه (البياني أو الأمري)، و(ب) «فَعَل» مخصصة إجبارا بالزمن. ويمكن اعتبار تأويلات أخرى للمكون «زوج» إما (أ) تأويلات سياقية أو مجردة، وإما (ب) تأويلات تدعمها قواعد حشو. ففي حالة «يفعل» نحصل على تأويل الحاضر أو المستقبل بواسطة (أ)؛ أما تأويل جهة التمام فنحصل عليه بواسطة (ب). ومهما يكن، فإن اعتماد السمات لرصد توزيعات «زوج» سيكون أكفى من حل يكون فيه كل عنصر من هذه العناصر رأسا لإسقاطه التركيبي.

6.2. تراكيب النفي

تتـفـاعل أدوات النفي مع الزمن والتطابق. ولبـعض أدوات النفي سلوك الموجهات، إذ تسهم في التعبير الزمني، كما أنها موسومة بـ«زوج». وبعض أدوات النفي الأخرى تتصرف مثل «كان»، إذ يلتصق بها التطابق و«زوج» كلاهما. أما النوع الثالث فيبدو أنه محايد بالنظر إلى الصرفة. ويبدو أن تفاعل النفي مع الزمن غير خاص باللغة العربية[46].

ونحاول، فيما يلي، وصف بعض أنواع النفي التي تهمنا، اعتمادا على افتراض «زوج». وعليه، فإن وصف نسق أدوات النفي ينبغي أن يرصد اختلافات هذه الأدوات وتوزيعها بالنظر إلى الخصائص الصرفية، ويرصد شروطها الانتقائية والعاملية

---

45) انظر استعمال هذه الآلية في رصد التباس توزيعات التطابق في الفاسي الفهري (1993)، الفصل الثاني.

46) انظر، على سبيل المثال، نسق الزمن وتفاعله مع النفي في لغة التامانغ (Tamang)، وهي لغة تنتمي إلى أسرة اللغات التبتية البورمانية، ويتكلم بها في هضاب النيبال. فهذه اللغة تتضمن ثلاث لواحق صرفية تشير إلى الحاضر والماضي والمستقبل، وهي بالتوالي : «-pa» و«-ci» و«-la». ومع النفي تظل لاحقة الحاضر في مكانها، في حين تسقط لاحقة المستقبل، بحيث إن الشكل العادي الذي يرد به الفعل هو أداة النفي يليها شكل الفعل العاري؛ وكذلك الأمر بالنسبة لنفي الماضي، بحيث تسقط اللاحقة أيضا. وانظر تفاصيل هذا في مازودون(1988) Mazaudon، ضمن كتاب تيرسيس وكيم (1988) Tersis and Kihm. وانظر الفاسي الفهري (1993) بصدد هذا التصنيف الذي نقترحه للنفي.

والقيمية. فالنفي الوجهي ينتقي «يفعل» التي تحمل وجها مخصوصا، وهذا شيء يحتاج إليه النفي من أجل تفريغ نوع الوجه الذي يسنده هذا النفي[47].

1.6.2. أنواع النفي

للعربية مجموعة من أدوات النفي، منها «لم» و«لن» و«لا» و«ما» و«لما» و«ليس». وتتميز أدوات النفي العربية بكونها لا تشكل مكونات «متقطعة» كما في الفرنسية. ولعل النفي في العربية المغربية شبيه في بعض جوانبه، من هذه الناحية، باللغة الفرنسية[48]، كما في (95). غير أنه إذا كان المكون «-ش» يلتصق بالفعل في التراكيب الفعلية، فإنه قد يلتصق بالصفة أو بالعنصر «ما» في التراكيب الصفية، كما في (96):

(95) أ. ما ضربتوش (لم أضربه)

ب. ما خدمتش البارح(لم أشتغل البارحة)

(96) أ. ما شي مريض (ليس مريضا)

ب. ما مريضش (ليس مريضا)

وقد ذهبت بعض الدراسات إلى أن النفي في العربية نوعان: مفرد ومركب. يقول برجشتراسر: «إن أصل النفي في اللغة العربية أن يكون بـ«لا» و«ما»، وإن العربية قد اشتقت من «لا» أدوات منها «ليس» و«لن» و«لم». [...]. و«لن» مركبة من «لا» و«أن»، و«لم» ربما كانت مركبة من «لا» و«ما» الزائدة»[49].

ويذهب المخزومي مذهب برجشتراسر مضيفا اجتهادات خاصة. يقول: «فـ«لم» إذن هي «لا» و«ما» الزائدة، ثم حذفت الألف من «لا» وألزقت اللامُ بالميم فصارت «لما»، ثم حذفت ألفُ «ما» لتطرفها فصارت «لم»، وترددت في الاستعمال كثيرا فصارت كأنها كلمة واحدة، وكأنها أداة مفردة لا تركيب فيها؛ وهذا -في أكبر الظن- هو ما دعا الفراء إلى أن يزعم أن أصل «لم» و«لن»: «لا»، ثم أبدلت ألفها ميما فصارت «لم»، ونونا فصارت «لن»، واختصت «لم» بنفي الحدث في الماضي، و«لن» بنفي الحدث في المستقبل، ثم اقترنت دلالة «يفعل» على الماضي بدخولها عليه؛ ثم أريدَ لـ«يفعل» المسبوقة بـ«لم» أن تدل على الماضي المتصل بالحال، فزيدت «ما» على «لم» فصارت «لمّا» للدلالة على معنى جديد لم يمنحه الاستعمالُ «لم»، وهي الدلالة مع «يفعل» على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحال»[50].

---

47) انظر الفاسي الفهري (1993).

48) انظر أنواع النفي في المغربية وتحليلها في عقال(1992).

49)انظر برجشتراسر، «التطور النحوي للغة العربية»، ص 119. وبرجشتراسر إنما يقدم ملاحظات أوردها بعض النحاة بصدد هذه المسألة.

50) المخزومي، «النحو العربي: نقد وتوجيه»، ص ص252-255.

ولا يقف المخزومي عند هذا الحد، بل إنه يربط كل هذا بالتوزيع الدلالي. يقول: «وكانت العربية قد التجأت إلى هذا -فيما نظن- لما أرادت التفريق بين دلالتين: إحداهما الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المنقطع، وهو ما كان مستفادا من قولهم «لم يفعل»؛ وثانيتهما الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحاضر، وهو ما يستفاد من قولهم «لما يفعل»»[51].

وغير خاف ما في هذا المذهب من تكلف، وإن كان ينطلق من فكرة هامة، وهي عدم تجانس ما تعبر عنه هذه الأدوات. وأول سؤال يطرح على هذا التصور هو: لماذا تختار اللغة العربية طريق الحشو في هذا التركيب؟ لماذا تختار اللغة العربية أن تركب بين «مفردتين» لهما نفس المعنى مستقلتين؟ ومن مظاهر تكلف هذا المذهب أنه يستعمل الإبدال بدون أن يسائل معطياته، هل تسمح بهذا النوع من الإبدال أم لا. والمخزومي هنا لا يجتهد إلا في إطار ما يثبت العلاقة الصوتية بين أدوات النفي، في حين أن ما يلزم الانتباه إليه هو الحمولة الزمنية للنفي. إنه لا ينشغل بأسئلة جوهرية، من قبيل: هل يعبر النفيُ عن الزمن؟ وهل يحمله في ذاته؟ وهل يعكس تنوع أدواته تنوعا زمنيا ما؟ وكيف يمكن الاستدلال على ذلك؟ وهل يمكن نسخُ «نظريته الاشتقاقية» على تنوع التعبير الزمني؟ سنلاحظ أن هذه الأسئلة مهمة، سواء أخذنا بفكرة إفراد النفي وتركيبه أم لم نأخذ بها. ومن الواضح أن هذه الأدوات تشترك في بعض الخصائص الزمنية والوجهية، وتتمايز عن بعضها بالنظر إلى خصائص أخرى. فإذا كانت «لم» و«لن» تختصان بالدخول على «يفعل»، وكانت «لن يفعل» نفيا لـ«سوف يفعل»، كما أبرز النحاة، وكانت «لم يفعل» نفيا لـ«قد فعل»، فإن النفي بواسطة «لم» و«لن» نفي يتضمن الوجه، وهذا واضح بالمقابلة بين الشكل المثبت والشكل المنفي، إذ يتضمن الشكل المثبت وجها. فلماذا تقابل «لن» في النفي «سوف» في الإثبات، مثلا؟

يميز الفاسي الفهري(1993) بين ثلاثة أنواع من النفي في اللغة العربية: (أ) نفي وجهي، وهو نفي يقوم على علاقة أداة النفي بإسقاطات فعلية (متصرفة)، و(ب) نفي فعلي، وهو نفي يدخل على المحمولات الصفات أو الأسماء، و(ج) نفي «أداتي»، لا يدخل في (أ) ولا في (ب).

يتميز النفي (أ) بتغيير أواخر الفعل المضارع، فالأداة «لم» تجزمه، والأداة «لن» تنصبه[52]. ويسمي الفاسي الفهري هذا الإعراب إعرابا زمنيا (ز-إعراب)، وهو إعراب

---

51) نفسه.
52) ويمكن أن نرجع إلى هذه الإعرابات وتوزيعها وبعض سلوكاتها الصرفية في باب الأفعال الخمسة عند النحاة المتأخرين.

يختلف عن إعراب الأسماء (س-إعراب). وز-إعراب، الذي يتم إسنادُه للإسقاطات الفعلية، عبارة عن تجلٍّ وجهي. أما س-إعراب فيختص به النوع (ب)، وهو الإعراب المسند إلى الصفات والأسماء، ولا يجلي هذا الإعراب أي معنى زمني أو وجهي. أما النوع (ج) فتتسم علاقته بمكونات الجملة بنوع من الحياد، ولا يسند ز-إعراب أو س-إعراب.

لننظر إلى خصائص النوع (أ) من خلال البنيتين التاليتين:

(97) لم تتغيرْ هند

(98) * لم تتغيرُ هند

نلاحظ أن «لم» لم يفرغ ز-إعرابه (أي وجهه) في الفعل في (98)، ولذلك لحنت البنية؛ وهذا عكس ما نلاحظه في (97). ولأن «لم» ينبغي أن يفرغ ز-إعراب، وليس س-إعراب، فإنه لا ينتقي الاسم أو الصفة:

(99) أ. * لم زيد مريض

ب. * لم الفتى حجر

نرى أن «لم» تنتقي «يفعل» وتدل الجملة على قيمة المضي (أو السبق)، وذلك هو تأويل (97). ومعلوم أن «يفعل» لا تفيد المضي، فمن أين أتت هذه القيمة الزمنية؟ إن هذه القيمة عبارة عن خاصية تلازم «لم»، أما «يفعل» فترد لتحمل الوجه، بدون أن تدل على تخصيص زمني معين. وقد سبق أن رأينا أن «يفعل» شديدة الالتباس، وربما كان هذا الالتباس دليلا على حيادها الزمني.

يوازي الفاسي الفهري (1993) بين إعراب الاسم وإعراب الفعل المضارع (الذي يسميه «ز-إع»). فالشكل الفعلي «يفعل» يرد مرفوعا ومنصوبا ومجزوما (غياب الحركة الأخيرة). ومعلوم أن القدماء وازوا بدورهم بين إعراب الفعل وإعراب الاسم، ولاحظوا تماثلا في الرفع والنصب، وتمايزا في الجر والجزم، إذ إن ما يجر هو الاسم، وما يجزم هو الفعل. ويفترض الفاسي الفهري أن الرفع مسنَدٌ بالتجرد من العوامل[53]، والنصب والجزم يسندان بموجب علاقة عمل.

لننظر إلى هذه «الإعرابات» في ارتباطها بالنفي. فالنفي قد يكون للماضي (100)، وقد يكون للمستقبل(101)، وقد يكون محايدا (102):

(100) لم يلعبْ

(101) لن يلعبَ

(102) لا يلعبُ

---

53) انظر ما يوازي هذا في الاسم عند الفاسي الفهري(1990).

توضح هذه المعطيات أن النفي وجهي، إضافة إلى تخصيصه الزمني (إذ يدل على الماضي أو المستقبل). ولا يمكن لهذا النوع من النفي أن يظهر في سياق جمل اسمية، وإذا دخلت «كان» كانت الجملة جيدة:

(103) * لن خالد جالس

(104) لن يكون خالد جالسا

وهذه الخاصية من خاصيات الموجهات، إذ تدخل الموجهات على أفعال متصرفة لتحمل الوجه. وهي خاصية تعرضنا إليها أعلاه.

ومن خصائص هذا النفي أنه يدخل على الفعل، ولذلك لا نجد في العربية معطيات من قبيل (105-107):

(105) * لن خالد يلعب

(106) * لم خالد يلعب

(107) * لا خالد يلعب

ويبين الفاسي الفهري أن المعطيات (105-107) تبين أن التحتية مطلوبة في فحص ز-إع. فالبنيات ذات الرتبة فا ف مف إسقاطات اسمية، إذ إن صر تكون مؤسمة. إن صر في فا ف مف يمكن أن تُعتبر حاملا للإعراب س- إع، وليس للإعراب ز-إع (الذي له طبيعة وجهية). وهنا لا تستوفي البنيات شروط النفي الوجهية، ولذلك تلحن. وهذه الخاصية يشترك فيها هذا النوع من النفي مع «أنْ».

أما النوع الثاني من النفي، وهو النفي الفعلي، فتمثله «ليس». وتشبه «ليس» «كان»، إذ تنصب المحمول الوصفي (كما في (108))، وتحمل التطابق، وتدخل على فا ف مف (كما في (109))، وتدخل على ف فا مف (كما في (110)):

(108) ليس زيد مريضا

(109) لست أحبه

(110) ليس يصح إلا الصحيحُ

ويمكن أن نقول إن «ليس»، من هذه الناحية، هي «كان» المنفية الدالة على الحاضر أو على الدلالة الزمنية العامة (كالعادة، مثلا). وبهذا، فالمكون «ليس» هو مقلوبُ «كان» من ناحيتين: ناحية الإثبات/ النفي، ناحية المضي/ عدم المضي.

أما النوع الثالث من النفي فمحايد؛ ويمكن أن نمثل له بواسطة «ما». فهذه الأداة ترد في الجملة الاسمية والجملة الفعلية على السواء:

(111) ما جاء زيد

(112) ما خالد أستاذ

(113) ما أنا قلت هذا

وتدخل «ما» على الرتبة ف فا مف، كما في (111)، أو على الرتبة فا ف مف، كما في (112). وعلاوة على هذا، فمن مظاهر حياد «ما» أنها تدخل على «فعل»، كما في (111) وعلى «يفعل»، كما في (113). وتبين معطيات الحياد هاته -تبعا للفاسي الفهري- أن «ما» لا تُصهَر في الصرفة، ولذلك ليست لها خاصية الوسم الإعرابي أو الوجهي.

2.6.2. توزيع النفي وانتقاؤه

من الخصائص الانتقائية الأساسية للنفي في العربية ضرورة ورود إسقاط جملي متصرف بعده، وهي خاصية غير ضرورية في الأنجليزية والفرنسية[54].

وبما أن النفي رأس، فإنه يمكن أن تكون له خصائص انتقائية، وتكون فضلته هي م صـر وليس م ف[55]. وتخضع القوة الانتقائية للنفي لبعض الوسائط، على أن رأسية النفي تدعمها خصائصه العاملية والإعرابية، حين يكون هذا النفي موجهيا أو رابطيا. أما النفي المحايد فرأسيته قائمة أيضا، فهو ينتقي، شأنه شأن النفيين السابقين، جملة متصرفة، ويمكنه أن يلتصق برؤوس أخرى عن طريق نقل الرأس (مما يدل على أنه رأس)[56].

غير أن النفي المحايد يختلف عن النفيين الموجهي والرابطي بالنظر إلى خصائص النقل خارج مجال النفي. فاستخراج عنصر من مجال النفي المحايد استخراج لاحن، وممكن مع النوعين الآخرين. فالفاعل الذي يوجد قبل الفعل يمكن أن يسبق «ليس»، ولا يمكن أن يسبق «ما»:

(114) محمد ليس يدري

(115) *محمد ما يدري

غير أن «لا» لا تشبه «ما» من هذه الناحية:

(116) محمد لا يدري

---

54) ويلاحظ الفاسي الفهري (1993) أن هذه الملاحظة قوية مع النفي الموجهي والنفي المحايد. فمع النفي الموجهي من المعقول أن نفترض أن الموقع السطحي للنفي يكون أمام المركب الصرفي الذي ينتقيه، وينتقل الفعل من موقعه في ع-بنية إلى الزمن والتطابق، ويصير مؤاخيا للنفي، وبذلك يستجيب لمتطلبات الإعراب الزمني. أما النفي المحايد فيمكن اعتماد فرضية صفرية بصدده، إذ يكون موقعه هو موقعه السطحي (أمام المركب الصرفي). أما النفي الرابطي فيقترح الفاسي الفهري بصدده التحليل التالي: نفترض أن النفي يشبه الفعل المساعد أو الرابطة في العربية، إذ ينتقي مركبا صرفيا فضلة له. إن الإعراب الذي يسنده النفي يسند أولا إلى المركب الصرفي الاسمي، ثم يتسرب إلى المحمول الإسمي أو الوصفي. وفوق هذا، فالنفي يصعد مثل الرابطة للانصهار مع الزمن والتطابق، ويصير مصرفا بشكل ملائم.

55) انظر، بصدد رأسية النفي، الفاسي الفهري(1993) والأعمال التي يحيل عليها.

56) ومن الرؤوس التي يمكن أن ينتقل إليها النفي الرأس المصدري الاستفهامي، كما في «أما تتوب؟».

ولكن دخول النفي على جملة اسمية يحفظ هذا التوازي :

(117) أ . محمد ليس أستاذاً

ب . *محمد ما أستاذ

ونحصل في استخراج المفعول أو المركب الحرفي من مجال النفي على التقابلات ذاتها :

(118) أ . زيداً لم أر

ب . هذا الكلام لا (*ما) أقبله

(119) أ . في هذا المكان لن تجد ما تريد

ب . * في هذا المكان ما تجد ما تريد

إذا اعتبرنا أن م س أو م ح قد تخطيا النفي صاعدين ، فإنه يمكن التعبير عن هذا بواسطة الحكم التالي :

(120) النفي المحايد يصُدُّ الاستخراج ، والنفي المتصرف لا يصده .

وما يؤكد ورود (120) عند الفاسي الفهري في معالجة الفروق بين أنواع النفي ، أنه إذا كان النفي رأساً يعمل في الحالتين ، فإنه سيكون كالوسيط بين الأثر وسابقه . وبهذا ، يتم التنبؤ بلحن (115) و(119 ب) .

يتميز النفي الموجهي بكونه يسلك سلوك الموجهات ويلازمه تخصيص زمني . فأداة النفي «لم» تنتقي فعلاً له شكل الحاضر («يفعل») ، وهذا الشكل هو الذي يحمل الوجه . ولهذه الأداة سمات زمنية جهية ملازمة ، وهي سمات قد تكون قيمتها المضي أو التمام . ومقابل هذا ، للأداة «لن» تخصيص لاحقي ، وتسند الوجه الذاتي للفعل الذي تنتقيه .

ويفترض الفاسي الفهري أن ما يجعل الزمن والجهة ينصهران مع النفي هو التركيب ، وأن الفعل المحوري لا يحمل إلا التطابق ، إذ ينتقي النفيُ مركباً تطابقياً ، وينتقي الزمن الأعلى مركباً نفياً . غير أننا لا نملك حججاً تدعم أن النفي ينتقي مركباً تطابقياً (وليس مركباً صرفياً) . ويتضح أن الفعل المحوري الذي يدخل عليه النفي له على الأقل صُرفة الوجه . كما أن النفي يتصرف مثل الموجهات ، ولذلك لا داعي إلى افتراض حل الصعود . فالموجهات تعمل في الأفعال المتصرفة التي قد يكون لها وجه مخصوص ، ولكن بدون خصائص نقلية[57] .

(57) انظر الفاسي الفهري (1993) ، الفصل الرابع . ونناقش هنا المقاربة التي اقترحها بولوك (1989) بصدد الفرنسية وإمكان سحبها على اللغة العربية . كما يناقش تشتيت الصرفة في ظل هذا التحليل .

3.6.2. تفاعل الموجهات والنفي

يمكن أن نرصد خصائص التفاعل بين الموجهات والنفي بأنواعه المختلفة. ويؤشر هذا التفاعل على عدد من الخصائص المرتبطة بالتأويل الزمني.

تختلف صرفيات النفي بالنظر إلى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لأشكال الأفعال التي تدخل عليها:

(121) أ. لم يحضر/ *حضر

ب. لن يحضر/ *حضر

ج. لا يحضر/ *حضر (ليس على تأويل الدعاء)

د. ليس يفعل/ فعل

ه. ما يفعل/ فعل

الشكل «فعل» شكل سبقي، والشكل «يفعل» شكل غير سبقي. ويظهر أن كل أدوات النفي أعلاه تدخل على الشكل غير السبقي، مع اختلافات معروفة في التأويل الزمني. فالأداتان «لم» و«لن» تنتقيان «يفعل» ويؤول المركب ككل على السبق، وليس هذا حال «لا» و«ما» و«ليس»، فدخولها على الشكل غير السبقي لا ينتج تأويلا سبقيا. أما دخول «ما» على «فعل» فيحتفظ بالتأويل السبقي. ومعنى هذا أن رصد هذه الأحكام التأويلية يقودنا إلى اعتبار أدوات النفي ذات قوة انتقائية، وهذه القوة الانتقائية مبنية على ما ترمّزه هذه الأدوات من معلومات. فالأداتان «لا» و«ليس»، مثلا، لا تنتقيان «فعل»، ويعني هذا أن عدم السبق ينبغي أن يكون مرمّزا في هذا النوع من النفي بوصفه سمة انتقائية[58]. بيد أن دلالة «لا» و«ليس» على عدم السبق لا تعني عدم تمايزهما. فالأداة «لا» لا تدخل على الجمل الاسمية، بخلاف «ليس». وهذا التعارض ملاحظ بين «لا» و«ما»:

(122) أ. ما أنا كافر

ب. *لا أنا كافر

إن وجوب دخول «لا» على «يفعل» يدعونا إلى معالجة هذا النوع من النفي باعتباره مسندا للموجه، رغم أنه يرد مع وجه غير موسوم. وهذه الخاصية لا تتمتع بها «ما». ومما يمايز بينهما أيضا عدم دخول «لا» على «فعل» في النفي العادي، فدخولها هاهنا يكون على تأويل الدعاء، وهذه الخاصية بدورها ليست من خصائص «ما».

---

58) نفسه.

لا يمكن رصد هذا التنوع التوزيعي والتأويلي بدون تبني رصد لتفاعل النفي مع الوجه والموجهات، ومع القوة الإنجازية عامة. ولأدوات النفي شروط توزيعية واضحة مع بعض أدوات الشرط. ولننظر إلى مثال «إنْ»:

(123) إنْ لم يفعل (124) *إنْ ما فعلت

(125) * إنْ لن تفعل (126) * إنْ لا تفعل

ومن خصائص «لا» أنها لا ترد مع «وجوه غير واقعية»، مثل التمني:

(127) * لو لا يفعل

غير أن «لا» تدخل على «فَعَل» فلا تنفيها نفيا عاديا، وإنما يكون تأويل المركب ككل على الدعاء:

(128) لا فُضَّ فوك

ويمكن أن تظهر «لا» مع النهي (وهو الأمر المنفي)، وهنا تعبر «يفعل» عن وجه الأمر. ولا ترتبط هذه الوجوه بهذه الطريقة بأي نوع من أنواع النفي الأخرى.

تدعونا الوقائع أعلاه إلى بلورة نظرية للتساوق والتلازم والانتقاء بين الوجه والموجهات والنفي. ولكن، ما السبب في لحن (124) و(125) و(126)؟ إن «لن» أداة نفي تسند الوجه، وكذلك «لا»؛ وحين يرد رأسان مسندان للوجه مختلفان في التركيب تكونُ البنية غير جيدة. وحين تُستعمل أداة نفي لاَ تسند الوجه مع مسند للوجه تكون البنية جيدة، وذلك ما نلاحظه في (129) في مقابل (130):

(129) أريد أ ن لا تذهب

(130) * أريد أن لم/ لن تذهب

لنعد إلى (127) التي لا تسمح بانتقاء «لو» للأداة «لا». لماذا تعد هذه البنية لاحنة في إطار هذا التصور؟ تمثل (128) لما يمكن أن نسميه، تبعا للفاسي الفهري (1993)، الصراع الوجهي، وهو ما نلاحظه في (130) أيضا. تتضارب «لو» و«لا» من حيث نوعية الوجه الذي تتضمنه كل منهما: فالأداة «لو» لها وجه الافتراض وعدم الواقعية، و«لا» لها وجه الواقعية، وخصوصا عندما تعبر عن نفي عادي. وهذا الأمر مطروح كذلك في (130)، ولكن بشكل آخر. وهذه الأمور تدخل كلها في وقائع الصراع الوجهي[59].

وتختلف أدوات النفي عن بعضها في ملاءمتها لبعض الموجهات. ويمكن أن نمثل لذلك من خلال «قد» التي تلائم بعض أنواع النفي ولا تلائم بعض الأنواع الأخرى:

---

59) نفسه. ولهذا الصراع وجوه منطقية وتركيبية.

(131) أ. قد لا يأتي — د. * قد لن يأتي
ب. * قد ما يأتي — هـ. * قد ليس يأتي
ج. * قد لم يأت

ولعل الزوج «قد لا»/ «قد ما» ينسخه الزوج «سوف لا»/ «*سوف ما»:

(132) أ. سوف لا يلعب.
ب. *سوف ما يلعب

ولا نجد «*سوف لن» للحشو الوجهي والزمني الملاحظ في المكونين؛ ولا توجد «*سوف لم» للتعارض القائم بين المستقبل والماضي. وهذا يبين التفاعل الواضح بين النفي والموجهات، ويحترم هذا التفاعل عددا من المبادئ تضمن عدم تعارض التخصيصات الموجهية والزمنية لهذه المكونات.

وبالإضافة إلى ذلك، لأدوات النفي خصائص جهية-زمنية. وتتضح هذه الخصائص في الشكل الفعلي الذي يتم انتقاؤه، وفي التأويل الزمني الذي يرتبط بكل أداة نفي. لننظر إلى الفرق بين «ما» و«لم»:

(133) أ. لم نتفق
ب. لما نتفق

تعبر الجملة (133أ) عن نفي الاتفاق في الماضي، غير أن الجملة (133 ب) تعبر، إضافة إلى ذلك عن اتفاق مرتقب. وتنتقي الأداتان كلتاهما «يفعل»، وتعبران عن السبق؛ والفرق بينهما أن «لم» تسمح بتأويل زمني تام، و«لما» لا تسمح به. فالجملة التي ترد فيها «لم» تؤول على الماضي البسيط، والجملة التي ترد فيها «لما» لا تؤول هذا التأويل.

ونشهد فرقا آخر بين «لم» و«لما». فالأولى تقبل الشرط «إن» والثانية لا تقبله:

(134) أ. إن لم نتفق
ب. * إن لما نتفق

ومن جانب آخر، فإن «إنْ» لا تظهر رفقة «سوف» ولا رفقة «سـ». وهذا قد يوحد بين ما تفيده «لما» وما تفيده هاتان الأداتان المستقبليتان. غير أن «لما» تفيد المستقبل جهيا، والسين و«سوف» تفيدانه وجهيا. وهذا يدعونا إلى التمييز بين مستويات التصورات الزمنية.

كما أن الدخول على «يفعل» لا يؤدي بالضرورة إلى تأويل واحد. فمثلا، تدخل «لا» و«ما» كلتاهما على «يفعل»، غير أنهما تختلفان في تأويلهما الجهي. فمع «لا»

نحصل على تأويل العادة، ومع «ما» نحصل على تأويل الحاضر المتدرج، رغم أنهما كلتيهما تنفيان الحاضر:

(135) أ. لا أصلي

ب. ما أصلي

وهذا يدعونا إلى اقتراح بعض القيود الجهية على ورود هذا النوع من النفي، يرتبط بما يمكن أن يُنتقى من طبقات الأفعال، إذ لا تؤول كل الأفعال على التدرج (ومن ذلك أفعال الحالة).

يُستنتَج التخصيصُ الزمني من صرفة الفعل الموجودة في الأفعال المعجمية في السياقات التي تغيب فيها أدوات النفي الزمنية والموجهات والأفعال المساعدة... إلخ. وقد تؤثر الموجهات في تأويل زمن الإحالة الذي تفيده الصرفة الفعلية. فمثلا، ترد «فَعَل» (وهي شكل من أشكال السبق) مع أدوات الشرط للتعبير عن السبق في وضع افتراضي في المستقبل، وليس في الماضي:

(136) إنْ زرعتَ حصدتَ

كما ترد «فعل» في سياق التحضيض، وهو سياق لا يفيد المضي:

(137) هلا خرجتَ

ولا يساوق الشرطُ والتحضيض مجموعة من الأفعال، وإن وردت في صيغة «فعل»، ومن ذلك أفعال المقاربة:

(138) أ. * هلا كدتَ تخرج

ب. * إن كدتَ تخرج

ففي هذا النوع من الاستعمالات لا يكون الزمن ماضيا؛ إذ إن ز في صرفة الفعل لا تؤول إلا في سياق الموجه، وهو موجه «افتراضي».

خاتمة

تبين الوقائع النظرية والتجريبية التي قدمناها في هذا الفصل أن اللغة العربية تملك نسقا زمنيا غنيا، شأنها في ذلك شأن العديد من اللغات. وقد بينّا أن المعالجة الأحادية للمعطيات الزمنية في اللغة العربية معالجة اختزالية (نظريا وتجريبيا)، فهي لا يمكن أن تتنبأ بالعديد من الظواهر الزمنية في الجملة العربية، وبذلك فجهازها الواصف يحتاج إلى إعادة نظر.

وتتيح لنا نظرية ريشنباخ، كما ناقشتها وطورتها العديد من الدراسات، فهمَ

نسقية التعبير الزمني في اللغة العربية، وما يرافق هذه النسقية من نسقية في الأشكال الصرفية المعبرة عن هذا التأويل في تباينه وفي اتساقه في آن.

وقد قارنّا هذا النسق بالنسق الذي اقترحه القدماء، وتعرضنا للمشاكل التي يشكو منها هذا النسق الثاني. ومن هذه المشاكل الفقر في الوصف والتصنيف، واللجوء إلى افتراض دخول زمن على زمن، من بين مشاكل أخرى.

وأتاح لنا بناء العلاقتين ظ/ إ و إ/ ح، اعتمادا على نسق ريشنباخ، فهمَ الطريقة التي تكون بها اللغة العربية ذات صُرفة مزدوجة. وقد اقترحنا أشكال تعالق هاتين العلاقتين، ورصدنا متغيراتها الصرفية والدلالية اعتمادا على بعض الجداول.

غير أن هذا النسق، رغم ما يعد به من مردودية وصفية، لا يمكن أن يرصد مجموعة من الظواهر الزمنية في العربية، ومنها إسهام النفي وبعض الأدوات الأخرى في بناء التأويل الزمني، ومرافقة بعض التأويلات الوجهية والجهية لهذا التأويل. وقد وقفنا، اعتمادا على الفاسي الفهري(1993) بالخصوص، على المقولات الصُّرفية التي تمثل نسق الزمن والوجه والجهة؛ كما وقفنا على تمايز المعلومات الزمنية في هذا النسق بالنظر إلى طبيعة هذه المعلومات ذاتها. وعرضنا مجموعة من التقابلات داخل كل نوع من المعلومات توزيعا وانتقاء، ونظرنا في أبعاد معالجة صرفة الفعل من خلال الأبعاد الثلاثة (الزمنية والجهية والوجهية)، وهي معالجة تبين أن التحاليل التي عالجت العربية إما من المنظور الجهي أو المنظور الزمني، لا يمكن أن تقوم.

الفصل الرابع

الزمنُ في بعْض الجُمَل الوَاصفَة

تُعد مفاهيم الحال والصفة والصلة مصطلحات وصفية من صنع النحاة العرب القدماء، ولا ينبغي أن نعتبرها من المعطيات، ولا أن نعتبرها مميِّزة بين أنواع محدَّدة من المعطيات، وإن كنا هنا بإزاء ظاهرة منطقية واحدة (سواء تعلق الأمر بالصفة أو بالصلة أو بالحال)، وهي ظاهرة التخصيص والوصف.

يرد الزمن في الجملة الرئيسية وفي الجملة المدمجة ويترابط الزمنان، وينتجان تأويلات زمنية متنوعة. سننظر، في هذا الفصل، في نوع من أنواع ارتباط الفعل الرئيسي بالجملة الواصفة المدمجة؛ وهو الارتباط الزمني. وسنركز جهدنا التحليلي على جملة الحال وهذه الجملة ينبغي أن يصاحب زمنُها زمن الفعل الرئيسي في الجملة، كما ورد في الأوصاف النحوية. وقد ركزت الأدبيات الزمنية على علاقة الترابط الزمني بين الجملة الدامجة والجملة المدمجة في إطار ما يُعرف بالمتوالية الزمنية (أو توالي الأزمان). ولا يشبه هذا النوع من الترابط الزمني ذلك الترابط الحاصل بين الجملة وما ينعتها من ظروف زمنية، إذ إن الظرف ينعت زمن الجملة بدون أن يغير هذا الزمنُ قيمته الزمنية.

سنهتم بسؤال مركزي في هذا الباب، وهو: ما طبيعة تنوع صرف الفعل في جملة الحال، وما طبيعة تنوعه في جملة الصفة وجملة الصلة؟ وسنعتمد على خاصية تحويل القيمة الزمنية، مميزين بين أنواع هذه «المصاحبة الزمنية» اعتمادا على ما يمكن أن يساوق الحال من معلومات زمنية، سواء أكانت هذه المعلومات تأويلية تربط زمن الحال بزمن الفعل الرئيسي اعتمادا على البنية الزمنية-الجهية للمتعالقين، أم كانت تحققات صُرفية تضمن لهذا الربط سلامته الزمنية. ونخلص إلى أن جملة الحال تجلي تناوبات

جهية بالنظر إلى الزمن الدامج، وبهذا تتميز بالتبعية الزمنية في إطار هذا التوالي. أما جملة الصلة وجملة الصفة فتجليان تناوبات زمنية، وبذلك تستقلان نسبيا عن الزمن الدامج.

نوزد هذه الجمل الواصفة بغية اقتراح نموذج ربطي بين زمن الدامج وزمن المدمج، يوازي نموذج الربط التطابقي فيها. ونتعرض إلى معطيات الحال والصفة والصلة متسائلين عن ورود القراءة الزمنية المحوَّلة أو عدم ورودها، في إطار الترابط بين زمن الدامج وزمن المدمج. وقد يكون هذا الترابط تواقتيا أو سبقيا. ويعني التواقتُ أن زمن الفعل الدامج يتحكم في زمن الفعل المدمج (ويربطه). ولا بد لهذا الربط من مجال يتيحه. ونفترض أن الموصول المتحقق يغلق زمنيا جملة الصلة، وبذلك لا تؤول البنية على التواقت. أما جملة الصفة فلها تأويلان: تأويل «الصلة بدون موصول»، وفي هذه الحالة يغلق مجال المدمج فلا تؤول البنية على التواقت؛ أو تأويل التواقت (الحال)، وهنا يكون الربط الزمني ممكنا بين الدامج والمدمج، وبذلك نحصل على قراءة التواقت، وهي قراءة قد تكون محوَّلة، إذ يسبغ الدامج زمنه على المدمج.

والحال من الأبواب المعقدة الملتبسة في أوصاف النحاة القدماء، ولا يمكن أن تترجمه، كما فعل بعض المستشرقين، بـ «adverbe de manière»، أو «adverb of circumstance»[1]. وله في أوصاف قدماء النحاة علاقة وطيدة بالفعل الرئيسي الذي يُدمج فيه. ففي «الفعل دليل على الحال، كما كان فيه دليل على المفعول». فالحال، إذ يرتبط بصاحبه، يرتبط بالفعل، لأن الصاحب يرتبط بالفعل من خلال الفاعلية أو المفعولية. وإذا كان الحال صفة بمعنى «عندما» أو «حين»، وبذلك يدل على «مصاحبة عامة» وعلى نوع من التواقت بين حدث رئيسي وحدث مدمج، فقد خضع هذا المعنى لجملة من التقسيمات والتفريعات تدل على ضعف الوصف من جهة، وعلى عدم التمكن من حصر الظاهرة من جهة أخرى. فالحال مفردة وجملة وشبه جملة، والحال مؤسسة ومؤكدة، والحال جامدة ومشتقة، والحال مقارنة ومقدَّرة (مستقبَلة)، والحال متنقلة وثابتة، . . . إلخ (انظر عباس حسن، «النحو الوافي» الجزء الثاني).

ويلتبس الحال بالصفة والصلة عندما يكونان جملة؛ ولا يلتبسان عندما يكونان مفردين. وعدم الالتباس هذا راجع إلى الإعراب الصرفي (الظاهر) من جهة، وإلى التعريف/ التنكير (هو الذي يؤدي إلى الالتباس بالصلة) من جهة أخرى. وسنركز، بالخصوص، على الالتباس التأويلي للزمن في هذا النوع من المعطيات وعلاقته ببعض

(1) انظر غيمير (1988) Guimier. وانظر الفاسي الفهري (1997) بصدد خصائص الظروف وتنوعها وتوزيعها في اللغة العربية.

الخصائص الأساسية في هذه البنيات.

1. المتوالية الزمنية

تتعدد وجوه دمج الجمل في اللغة العربية. وقد تكون الجملة المدمجة موضوعا قضويا للمحمول (مثل مفعول «قال» أو «سمع». . إلخ)، أو جملة واصفة. وسنستعين لاحقا بالجمل المدمجة مع أفعال مثل «قال» أو «سمع» وغيرهما لأبين التوافق الزمني بين زمن الأحداث الدامجة وزمن الأحداث المدمجة. ومعلوم أن هذه الجمل المدمجة يكون تأويلها الزمني مرتبطا بالتأويل الزمني المسنَد إلى الجملة الدامجة.

ركزت الأدبيات الزمنية على العلاقة بين الجملة الدامجة والجملة المدمجة من خلال الترابط الزمني في إطار ما يدعى «ظواهر المتوالية الزمنية» أو توالي الأزمان (sequence of time phenomena)[2]. وتُعَدُّ خاصية إمكان تغيير القيمة الزمنية إحدى خصائص الجمل المدمجة. واعتمادا على ذلك، اقترح هورنستاين قيودا بنيوية على التفاعل الزمني القائم بين الجمل الدامجة والجمل المدمجة، وهي قيود شبيهة بالقيود التي تخص النعت الظرفي، غير أنها لا تماثلها في أهم خاصية، وهي تحويل الزمن أو تغيير قيمته[3].

وقد بيّن هورنستاين، في تطويره لنظرية ريشنباخ، أن الجمل المدمجة ترتكز على النقطة ظ (= زمن التلفظ) بطريقتين: طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة. وهذا معناه أن الجمل المدمجة لا تؤول زمنيا بنفس الكيفية التي تؤول بها الجمل الدامجة. وعليه، يمكن اعتبار ظواهر المتوالية الزمنية أساسا للمنزلة المقولية للأزمنة في اللغة الطبيعية[4].

1.1. المتوالية الزمنية ومفعول الحكاية:

يميز بعض النحاة العرب القدماء بين زمن التلفظ وبين زمن حكاية التلفظ، ويدخل هذا التمييز في إطار انصراف الحدث عن زمنه «العادي». يقول الأستراباذي في شرحه لعبارة ابن الحاجب «قبل زمانك» (أي الماضي): «أي قبل زمان تلفظك به لا على وجه الحكاية، وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو «خرجت» في قولك اليوم:

---

2) انظر إنش (1987) وهورنستاين (1990) من بين آخرين. ولا ينبغي أن نخلط بين ظواهر توالي الأزمان والسلاسل الزمنية التي اقترحتها أعمال أخرى، ولا بين المتوالية الزمنية وبين التمايز الذي تقيمه بعض الدراسات بين العلاقتين الزمنيتين المستمدتين من نقط ريشنباخ الزمنية: ظ/إ و إ/ح.

3) انظر هورنستاين (1990)، الفصل الرابع.

4) فقد اعتبرت بعض الأدبيات الزمن عاملا يشبه في سلوكه الأسوار. غير أن دراسات أخرى بينت أن قياس الأزمنة على الأسوار يؤدي إلى نتائج لا تقوم نظريا وتجريبيا. كما أن الأزمنة لها خصائصها الدلالية التي تختلف بشكل واضح عن خصائص الأسوار. انظر هورنستاين (1990)، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

«يقول زيد بعد غد خرجت أمس»، فـ«خرجتُ» ماض، وإن لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به، لأنك حاك، وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان قبل زمان تلفظك به. ويخرج عنه أيضا نحو «أخرج» من قولك اليوم: «قال زيد أول من أمس أخرج غدا»، فإنه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به»[5].

ويتضح من كلام الأستراباذي أن هناك تعالقا بين الدامج والمدمج من حيث الموقّعة الزمنية، وأن هذا التعالق يمكن رصده (في مثل هذه المعطيات) من خلال التمييز بين زمن التلفظ وزمن الحكاية. وعموما، إذا دُمجت جملة ما بوصفها موضوعا لفعل، فإن التأويل الزمني للجملة المدمجة يكون تابعا لتأويل الجملة الدامجة. لننظر إلى الأزواج (1أ-ب) و(1ج-د) و(1 هـ-و):

(1) أ. سمع زيد أن هندا حامل

ب. سمع زيد أن هندا كانت حاملا

ج. قال زيد إن عمرا يلعب

د. قال زيد إن عمرا كان يلعب

هـ. اعتقد زيد أن عمرا لعب

و. اعتقد زيد أن عمرا كان لعب

في الجملة (1أ، ج، هـ)، يؤوَّل زمنُ الجملة المدمجة نسبيا بالنظر إلى زمن التلفظ. ويتضح ذلك من خلال مقارنة هذه الجمل بما يقابلها في الزوج الذي تنتمي إليه (أي (1ب، د، و)). فمثلا، تقول الجملة (1أ) إن زيدا سمع أن هندا كانت حاملا في زمن التلفظ بالجملة. وإذا كانت معلومات زيد صحيحة، فإن هندا ما تزال حاملا بالنظر إلى زمن التلفظ. أما (1ب) فملتبسة: فقد تكون هند ما زالت حاملا، أو تكون غير حامل. والتأويلان هما:

(2) أ. سمع زيد: «هند حامل»

ب. سمع زيد: «هند كانت حاملا»

إن قراءة (1ب) باعتبارها تعني (2أ) مثال لظاهرة التوالية الزمنية. فتأويل الزمن الحاضر المدمَج يقيَّم زمنيا بالنظر إلى القيمة الزمنية لزمن الحدث الرئيسي («سمع»). وزمن الحدث هذا يوجد في الماضي، وبذلك يقيَّم الزمن الحاضر في الجملة المدمجة زمنيا بوصفه في الماضي. ويمكن أن نسمي هذه القراءة «القراءة المحوَّلة» (أو المنقولة). ويمكن أن نبدي ملاحظات مماثلة، في مستوى معين، بصدد (1ج-د). فالجملة (1ج) تصف

---

5) الأستراباذي، شرح الكافية، 2/224-225.

حدثا مدمَجا في حدث رئيسي. وبغض النظر عن قراءة العادة، التي يمكن أن تسند إلى الحدث المدمَج، فإن هذا الأخير يقرأ بوصفه مواقتا للحدث الرئيسي: حين حدثَ القولُ حدثَ اللعبُ. وبهذا، فالحدث المدمج يقرأ زمنيا انطلاقا من زمن تلفظ الحدث الرئيسي. غير أن هذه القراءة لا تفيد ما تفيده (1 د)، وإن ورد الحدث المدمج في الماضي؛ فهذه الجملة يمكن أن تقرأ بنفس الطريقة التي تقرأ بها (1 ج)، فيتموقع اللعب، الذي قيمته المضي، في نفس الماضي الذي يتموقع فيه القول، ويمكن أن يتموقع في ماض يسبق ماضي القول.

لدينا، إذن، قراءتان: قراءة التواقت وقراءة السبق. وتعني قراءة التواقت، بوجه عام، أن الزمن الدامج يحيز الزمن المدمج ويمنحه قيمته (قيمة الدامج). أما قراءة السبق فتعني أن البنية المدمجة لها بنية زمنية مخالفة للبنية الدامجة، وإن كانت تابعة لها، إذ إن الدامجة تحدد ظ في المدمجة، ولا تحدد إ (زمن الإحالة) فيها: يصير ظ (في الدامجة) إ (في المدمجة).

وللإدماج الزمني أهمية في التمييز بين التأويل الزمني للجمل الخالية من الفعل، وبين تأويل الجمل التي تتضمنه. لنقارن بين (1ز) و(1ح):

(1) ز. قالت لي هند إن زيدا كان مريضا

ح. قالت لي هند إن زيدا غادر القاعة

فإذا كان من الممكن اعتبار زمن مرض زيد في (1 ز) واقعا خلال الزمن الذي أُخبرتُ فيه عنه، ففي (1ح) ليس هناك إلا تأويل واحد ممكن، وهو التأويل الذي أكون أُخبرتُ فيه عن مغادرة زيد القاعة بعد مغادرته إياها.

تطرح الجملتان (1ز-ح) مسألتين مترابطتين:

أ) مسألة الفرق بين الحالة التي تستمر، وبالتالي فهي قد تحصل في ماض أقرب من ماضيها (لأنها تستمر)، في حين أن الأحداث النشاطية لا تمتلك هذه الخاصية.

ب) مسألة القراءة المحوِّلة: إن الجملة (1ز)، بالتأويل الذي سقناه أعلاه، إنما تعني ما تعنيه الجملةُ (1ط):

(1) ط. قالت لي هند إن زيدا مريض

وهذا «الشرح» يدعم أن تأويل المرض بوصفه يواقت القول إنما يعني أن «كان» موجود في الجملة المدمجة، غير أنه لا يظهر.

أما التأويل الثاني للجملة (1ز)، حيث يسبق المرضُ القولَ، فالفعل «كان» فيه له الشكل: «إ-ح». و«كان» في التأويل الأول، حيث يواقت المرضُ القولَ، له الشكل:

«إ، ح». وكلا التأويلين تأتي فيهما ظ على اليسار (-ظ).

أمـــا تأويل (1ح) فلا يمكن أن يكون إلا على ما سقناه أعلاه. ولا يمكن للفعل «كان» أن يدخل هناك فنقول، مثلا، «كان غادر» إلا إذا ربطناه بجملة ظرفية:

(1) ك. قالت لي هند إنه كان غادر القاعة (حين حضرنا)

وكل هذا يدل على أن الجملة المدمجة في (1 ز) تتضمن موقعا زمنيا فارغا قد يحل فيه «كان» وقد يكتسب قيمته الزمنية مما يفيده الفعل «قال» زمنيا.

وعلى العموم، يمكن اعتبار تقدير «كان» في (1ط) (فتعبر بذلك عما يعبر عنه أحد تأويلي (1ز))، دليلا إضافيا على وجود صُرفة زمنية في الجملة الاسمية، يضاف إلى الأدلة التي ساقها الفاسي الفهري (1993). كما يعد عدم إمكان تقدير «كان» في (1ح)، مع الاحتفاظ بالتأويل ذاته، دليلا على الأمر ذاته. فالقراءة المحوّلة، مع الجمل الاسمية مدمَجةً، يبين أن هذا النوع من الجمل قد يتضمن موقعا زمنيا يؤوّل بالماضي إذا كان الفعل الدامج مفيدا للماضي.

2.1. الزمن في الصفات والصلات

نسوق هنا مجموعة من المشاكل التي ترتبط بالتأويل الزمني في الجمل الواصفة. ومعلوم أن الحلول المقترحة لهذه المشاكل لا يمكن أن تكون ذات دلالة إن لم تكن حلولا لمشاكل لها دلالة بدورها. وعلى هذا الأساس، سنسعى بالدرجة الأولى إلى بناء دلالة واضحة لهذه المشاكل. ولن نتحدث عن باب نحوي واحد، وإنما عن مجموعة من الأبواب التي تفيد التخصيص بالجملة (مثل الصفة والصلة والحال)، ولن نبني فروقا مسبقة بين هذه المخصصات، مثلما فعل قدماء النحاة؛ فالتحليل -إذا كان واردا- من شأنه أن يفعل ذلك.

تركيبيا، تتخذ النعوت الظرفية ثلاثة أشكال في اللغة:

أ. ترد ظروفا مفردة، تظهر في موقع نعتي في الجمل، ومنها «غالبا»، و«جدا» و«باسما». . . إلخ.

ب. ترد مركبات حرفية، ومن ذلك «بسرعة»، «حسب الأحوال»، «كان من حزنه يضحك». . . إلخ.

ج. ترد جملا مدمجة بوصل أو بدونه.

والملاحظ أن الأحوال تأتي بهذه الأشكال الثلاثة:

(3) أ. دخل باسما / مسرعا

ب. دخل بسرعة

ج. دخل يبتسم/ وهو يبتسم

كما أن الصفة تأتي مفردة أو جملة، والصلات تأتي جملة أو شبه جملة (مثل: الذي في الدار).

سنهتم بهذا النوع من الجمل، وسنحاول تقديم رصد يوحد بينها، وخصوصا من ناحية ما يرتبط بالتأويل الزمني للحدث المدمج في هذه الأنواع من الجمل.

لننظر إلى الجملتين التاليتين:

(4) أ. لقي خالد رجلا يضرب ابنه

ب. لقي خالد رجلا كان يضرب ابنه

الجملتان كلتاهما قد تؤولان باعتبار الضرب عادة من عادات الرجل الذي لقيه خالد؛ وهذا التأويل الوصفي/ الإحالي لا يهمنا الآن. لننظر إلى التأويل الثاني، وهو تأويل التدرج: لا يمكن تأويل (4 أ) في هذا الإطار باعتبار الضرب يقع قبل اللقاء، وإنما باعتباره يقع وقتَ اللقاء. إذن، فالماضي الموجود في «لقي» يُسحَب على «يضرب»؛ وبهذا فتأويل «يضرب» هو ما تعبر عنه العربية بواسطة «ضرب».

غير أن (4 ب) لها في هذا الإطار تأويلان: تأويل التواقت وتأويل السبق. فما معنى التواقت هنا؟ وما معنى السبق؟ يعني التواقت أن البنية الزمنية الدامجة تُسحب على البنية الزمنية المدمجة (أي تسند إليها قيمتَها)، وهنا لا تفعل «كان» سوى تكرار الماضي الذي يعبر عنه «لقي». ومعنى السبق أن الزمن الإحالي للضرب ليس هو الزمن الإحالي للقاء، وهنا تحدد «كان» زمنا إحاليا أسبق من الزمن الإحالي الذي يفيده «لقي».

إن التواقت في (4 أ) ليس من طبيعة التواقت الموجود في (4 ب). فالتواقت في (4 أ) تواقت نسخي، إذ ينسخ «لقي» بنيتَه الزمنية في «يضرب». أما التواقت في (4 ب) فتواقت توافقي، إذ يوافق زمنُ «كان» زمنَ الفعل «لقي».

هذا جزء من المسألة، أما الجزء الآخر منها فيتعلق بالتعريف والتنكير. لننظر إلى (5-6):

(5) لقيتُ رجلا يضرب ابنه

(6) لقيت الرجل الذي يضرب ابنه

أغفلنا أعلاه التأويل الذي يفيد العادة، وسنتحدث عنه هنا. فالجملة (6) لا يمكن أن تؤول إلا هذا التأويل. فالموصول (المتحقق) يجعل الحدث المدمَج سكونيا وثبوتيا.

أما الجملة (5)، التي تخلو من الموصول، فيفيد فيها الحدث المدمج الحدوث، إضافة إلى تأويل الثبوت. فكيف يحصل هذا؟ وما علاقة توزيع الموصول (متحققا وغير متحقق) بهذا التنوع في التأويل؟ كيف يرتبط تحقق الموصول بالثبوت، وكيف يرتبط عدم تحققه بالحدوث؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، نقترح النظر في الفروق الدقيقة بين الصلة والصفة من خلال وقائع الربط.

2. الإدماج والربط العائدي والزمني

خصص الفاسي الفهري (1982) الفصل السادس لقضايا الربط العائدي في بعض الجمل المدمجة، وأكد على محلية المراقبة في الصفات والأحوال، كما بين أن الجمل الرابطية تتضمن مراقبة وظيفية، وأن الصلات والأحوال تتضمن مراقبة معجمية.

ويختلف الربط العائدي في الصلات المقيدة عنه في الصلات الحرة وفي الجمل الصفات. ويقوم الربط العائدي بين الموصول والضمير العائد في الصلة الحرة، أو بين السابق رأس التركيب الصفي في البنية الصفية التي لا تتضمن موصولا وبين العائد. وفي مقابل هذا، نجد ربطين ضروريين في الصلة المقيدة، بين السابق والموصول والضمير العائد.

فهل تعكس هذه الفروق في الربط العائدي فروقا في الترابط الزمني بين الجملة الدامجة والجملة المدمجة؟ إذا وجد هذا الانعكاس، فمعناه أن نظرية الربط (عندما يتعلق الأمر بجمل مدمجة) ينبغي إغناؤها ببعض القيود الزمنية، أو على الأقل ينبغي إلحاق أنواع معينة من الربط ببعض التأويلات الزمنية.

قبل التطرق إلى هذه المسألة، نود توضيح أشكال الربط هاته بإيجاز. لننظر إلى المعطيات التالية:

(7) أ. جاء الرجلان اللذان استقالا

ب. *جاء الرجلان استقالا

ج. جاء رجلان استقالا

د. *جاء رجلان استقال

(8) أ. * جاء الرجلان الذي استقالا

ب. *جاء الرجلان اللذان استقال

ج. *جاء الرجلان الذي استقال

إذا ورد الموصول (الذي) تطابق الرأسُ (الرجلان) والموصول والعائد (وهو ضمير المثنى في الفعل المدمج). وهذا معناه أننا بإزاء ربطين: ربط بين الرأس والموصول، وربط بين الرأس والعائد. وهذان الربطان يؤديان إلى وجودَ الربط بين الموصول والعائد.

والرأس لا يمكن أن يربط بالعائد إذا لم يربط بالموصول، ولذلك تعد الجملة (7 ب) لاحنة، خلافا للجملة (7ج)؛ كما أن العائد لا يمكن أن يربطه إلا موصول ملائم، ولذلك تعد (8 أ) لاحنة، إذ يجب أن يتوفر الربط بين الرأس والموصول. وإذا كان الموصول ملائما، فإن العائد ينبغي أن يربط بدوره إلى الرأس، ولذلك تعد (8 ب) لاحنة.

إذا لم يرد الموصول، كما في (7 ج)، لم تحتج البنية إلا إلى ربط واحد: ربط الرأس بالعائد، وإلا كانت البنية لاحنة، كما في (7 د).

لنعد الآن إلى سؤال سابق: هل لهذا الفرق انعكاس على مستويات نحوية أخرى، وخصوصا على مستوى التأويل الزمني؟

نحدس أنه لا يوجد فرق في العلاقة بين زمن الدامج وزمن المدمج في (7 أ) و(7 ج). فالواضح أن استقالة الرجلين حصلت قبل مجيئهما، إذ إن حدث الاستقالة يعتبر صفة لمن قام بحدث المجيء. فكأننا بصدد زمن ثبوتي في الجملة المدمجة، وهو زمن ماض يراقبه زمن المجيء. فالاستقالة (ح2) حصلت قبل المجيء (ح1)، والمجيء زمنُ التلفظ به واقع بعد زمن الحدث. وبهذا توافق الاستقالة من هذا المنظور زمن المجيء. غير أن الزمن الإحالي للمجيء يقع بعد حدث الاستقالة؛ وبذلك فالزمن الإحالي للدامج يموقع حدث الاستقالة قبله (انظر (9)). وبما أن زمن الإحالة في الدامج يواقت زمن الحدث (انظر (10))، فإن ح2 يقع قبل ح1 (انظر (11)). وتحيلنا هذه الوقائع الربطية على أشكال الربط بين بين العلاقتين ظ/ إ وإ/ ح اللتين أكدنا مردوديتهما في وصف وقائع الزمن في اللغة العربية.

(9) ح2 _ إ

(10) ح1 ، إ

(11) ح2_ح1 ، إ (ح1 = المجيء، ح2 = الاستقالة)

ماذا حصل للمكون ح2 في موقعته الزمنية؟ لقد صار المكون ح2 ماضيا بالنسبة للمكون ح1. وهذه العملية تقوم بها «كان»، إذ إنها تجعل إ يتموقع قبل ح (نعني هنا

عملية إقحام مفهوم السبق، وإن تعلق الأمر هنا بالنقطتين [وح) . لننظر، في سبيل إلقاء الضوء على هذه الخاصية، إلى (12) و(13):

(12) سافر زيد (ح ، إ ـ ظ)

(13) كان زيد سافر (ح ـ إ ـ ظ)

فالسفر في (13)حصل قبل الماضي الذي تقع فيه إ. فالفرق بين (12) و(13) هو نفسه الفرق بين الجملة الدامجة والجملة المدمجة؛ ويكفي أن نقول إن ح في (12) يقابل ح1، فيما يقابل ح في (13) ح2. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نعتبر (7 أ) و(7 ج) (اللتين نعيدهما أسفله) جملتين تتضمنان جملتين مدمجتين زمنُ حدثيهما محوَّل بالنظر إلى زمن حدثي الجملتين الدامجتين، رغم أنهما تقعان كلتاهما في الماضي. ومعنى هذا أن التمثيل الزمني للمكون ح1 يتحكم محليا في زمن المكون ح2؛ وبذلك، فإن ح1 وح2 يحققان نفس الزمن بالنظر إلى ظ.

(7) أ. جاء الرجلان اللذان استقالا

ج. جاء رجلان استقالا

بقيت مسألة أساسية: ألا يلعب تحقق الموصول أو عدمه دورا في هذه الموقعة الزمنية؟ لا يبدو أن المقارنة مهمة في هذا السياق (سياق (7)). فتحقق الموصول يفيد الثبوت، وعدم تحققه قد يفيد الحدوث. وهذا الأمر لا يؤثر هنا على الموقعة الزمنية. ولكن هذا الوصف غير عام، وخصوصا مع «يفعل» مدمجةً.

انطلقنا، في المعطيات أعلاه، من حدثين مصرَّفين في صيغة الماضي («جاء» و«استقال»)، ونظرنا في التموقع الزمني بينهما، فهل يطرأ تغير من هذا القبيل إذا جاء المدمَج في صيغة «يفعل»؟

لننظر إلى الجملتين التاليتين:

(14) جاء الرجلان اللذان يبكيان

(15) جاء رجلان يبكيان

يختلف التقابل الحاصل بين (14) و(15) عن التقابل أعلاه. وتدخل (15) في ما يسميه القدماء حالا، ومن شروطهم فيه التواقت، تواقت ح1 وح2. فلماذا نقرأ (15) على التواقت ولا نقرأ (7 أ) و(7ج) على التواقت؟ ومن جهة أخرى، لماذا تتقابل (7 أ) و(7 ج) (اللتان يظهر فيهما الموصول ويختفي) من خلال موقعة ح2 قبل ح1 أو عدمها، ولا تتقابل (14) و(15) بنفس الطريقة؟ ونرى أن (14) و(15) تتقابلان من هذه الناحية في الحدوث والثبوت (أو الوصف بالدينامية (15) مقابل الوصف بعدمها (14)).

وبالطبع، فما ينبغي أن نلاحظه هو أن «الرجلان اللذان يبكيان»، الموصول فيها

عبارة عن تطابق مع «ال» التي تدخل على الاسم الموصوف، في حين أنه في غياب الموصول في «رجلان يبكيان» لا يطابق الاسم الموصوف في التنكير. ذلك أن الجملة (16) ممكنة بدون موصول:

(16) جاء الرجلان يبكيان

وهذا يبين أنه ليس من الضروري بناء المقابلة بين (14) و(15) انطلاقا من التعريف والتنكير (باعتبار الموصول نوعا من التعريف أو نوعا من التطابق معه). ولا حاجة إلى التذكير بأننا نخرج بذلك إلى الحال (أي (16)).

إن (14)لا تقرأ قراءة التواقت لأن البكاء ليس حدوثيا، بل نفهم من الجملة أن البكاء خاصية ملازمة (أو عادة) في الرجلين. أما (15) فتقرأ هذه القراءة، كما تقرأ على التواقت، فيكون البكاء حدوثيا. ولكن، ما معنى التواقت في (15)؟ ولماذا يتكامل التواقت والثبوت عندما يغيب الموصول؟

يبدو أن (15) -إذا نظرنا إليها بأعين القدماء- ملتبسة بين الصفة والحال؛ وقراءة الثبوت هي الصفة، وقراءة التواقت هي الحال. فالحال قراءة زمنية (وبنية زمنية) قبل كل شيء. وقد ميز القدماء من هذه الناحية بين:

أ. الحال المقارنة: يتحقق معناها في زمن تحقق عاملها وحصول معناه. وهو الأصل في الحال. يقول ابن يعيش: «إنما سمي حالا أنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيه إلا لما أنت فيه، تَطاولَ الوقتُ أم قصُر. ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال»[6]. ويمكن اعتبار نص ابن يعيش هذا ردا على بعض النحاة الذين أوردوا من أنواع الحال «الحالَ المحكية»، وهي الحال التي تحقق معناها قبل التلفظ بها[7].

ب. الحال المقدَّرة أو المستقبلة: يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، أي بعد تحقق معناها بزمن يطول أو يقصر. فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها، نحو:

(17) هبوا مجاهدين عن أوطانهم

(18) جاءوا يسألونه عن مسألة شغلتهم

ج. الحال المحكية: وهي التي وقع معناها قبل النطق بها، وذلك نحو:

(19) «وجاءوا أباهم عشاء يبكون» (سورة يوسف، 16)

وتتميز قراءة الحال (قراءة **التواقت**) في (15) بالحدوث، فيما تتميز قراءة الصفة

---

(6) شرح المفصل، ج 2، ص55.

(7) انظر عباس حسن، ج 2، ص390.

بالثبوت. فهل يرجع الفرق إلى اشتقاق كل منهما؟ وهل نقول إن للبنية (15) تمثيلين مختلفين ينتج كلٌ تمثيل منهما بنيةً زمنية مختلفة[8]؟

3. التنوع الزمني في الصلة/ الصفة

هناك فرق واضح بين الصفة والحال، رغم ما نلاحظه من تنازع بين قراءة الصفة وقراءة الحال. كما أن هناك فرقا بين الحال والصلة، إذ إن تعدد الحال لا يمكن أن يكون مع «الذي»:

(20) أ. أقبل زيد يسرع يركب فرسه

ب. *أقبل زيد يسرع الذي يركب فرسه

تقرأ الصفة على الحدوث أو على الثبوت (الصفة أو الحال)، كما أسلفنا. أما الصلة فلا تقرأ إلا على الثبوت:

(21) وجدتُ جمهورا يصفق

(22) وجدت الجمهورَ الذي يصفق

غير أن التباس الصفة (كما في (21)) قد يمّحي إذا وردت في الجملة، كما نلاحظ في (23-25):

(23) وجدت خلال الحفل جمهورا يصفق

(24) وجدت جمهورا يصفق كلما ذكرتُ اسما

(25) أمس وجدت جمهورا يصفق فمنعته من ذلك

هذه القرائن تعمل، كما نرى، على إلغاء قراءة الثبوت، فيما تدعم قراءة الحدوث، لأن قراءة الحدوث تعني التدرج (أو التشخيص الفعلي للحدث)، والتدرج يعتمد قرينة الحدوث. وهذه الأمور لا تصح في الصلة (22)؛ فالصلة، إن قبلت هذه القرائن، فهي لا تلغي فيها الثبوت، ولا تتجه بها نحو الحدوث الفعلي (أو قراءة التواقت):

(26) وجدت خلال الحفل الجمهورَ الذي يصفق

(27) وجدت الجمهور الذي يصفق كلما ذكرتُ اسما

(28) أمس وجدت الجمهور الذي يصفق فمنعته من ذلك

وإذا كانت الصلة لا تقبل هذه القرائن، فإننا نجدها، عكس هذا، تقبل تنوعا زمنيا

---

(8) لهذا الالتباس علاقة وطيدة بمشكل حلله الفاسي الفهري (1993) (الفصل الرابع)، في إطار معالجته للزمن في اسم الفاعل (المشارك). وقد اقترح أن بعض أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين تصير ثبوتية (بما أنها صفات من الناحية الخارجية)، وبعضها لا يصير كذلك. واقترح، بناء على ذلك، أن هذا التراوح إنما يمثل نوعين من الاشتقاق الشجري.

داخليا:

(29) جاء الرجل الذي بكى/ سيبكي/ كان يبكي/ كان بكى/ كان سيبكي/ لم يبك/ لن يبكي... إلخ.

وإذا حذفنا الموصول وما يطابقه من تعريف في الاسم (الرأس) حصلنا على قراءة ثبوتية (غير تواقتية):

(30) جاء رجل بكى/ سيبكي/ كان يبكي/ كان بكى/ كان سيبكي/ لم يبك/ لن يبكي... إلخ.

إذن، في ما يسمى صفة (بدون موصول)، القراءة الحدوثية قراءة تقبل قرائن الوقوع والحصول والقرائن التي أوردناها أعلاه لا ترد مع قراءة الصفة ذات التنوع الزمني (باستثناء ورودها مع «يفعل»):

(31) ؟؟وجدت جمهورا كان يصفق/ سيصفق/ كان صفق/ لم يصفق/ لن يصفق كلما ذكرتُ اسما

(32) ؟؟أمس وجدت جمهورا سيصفق/ كان يصفق/ كان صفق/ لم يصفق/ لن يصفق فمنعته من ذلك

نستثني «يفعل» من هذا لأنها تدل على الحدوث في الصفة (وهي قراءة الحال). لماذا؟ إن «يفعل» تقبل التبعية لزمن سابق بدون أن تغيره؛ وحتى في التعبير «كان يفعل» تفيد التدرج في الماضي، فهي لا تغير شيئا في الزمن الإحالي الذي تحدده «كان» (بل تغير جهته، إذ تجعله متدرجا منظورا إليه من نقطة سابقة على زمن التلفظ).

نلاحظ نوعا من الاستقلال الزمني بعد «الذي» وبعد ما يقابله من نكرة (تأويل الصفة)؛ وهذا التنوع غير موجود في الحال. ومن المؤكد أن زمن ح2 يؤول زمنيا بالنظر إلى تأويل ح1، ولكن التأويل في قراءة الحال يكون جهيا أو دلاليا بالمعنى العام.

ومن ظواهر التنوع الزمني في الصلة/ الصفة وعدمه في الحال أنه إذا نُفي الحال نفي بأدوات نفي لا تتضمن زمنا:

(33) جاء لا يلوي على شيء

(34) * عهدتُك ما تصبو

(35) *جاء لم يلو على شيء

(36) * جاء لن يلويَ على شيء

ولهذا لا نجد معطيات من قبيل (37-39)، حيث يتمتع الزمن المدمج باستقلالية زمنية إحالية:

(37) * أقبل خالد سيبكي

(38) * أقبل خالد سوف يبكي

(39) * أقبل محمد ضحك

وهذا معناه، من جهة أخرى، أن التواقت يلغي زمن المدمَج. فإذا تنوع زمن ح2 لم نحصل على التواقت، ولم نحصل على الحدوث. ولذلك لا يتنوع الحال زمنيا (لأنه عبارة عن تواقت).

بالطبع، الصفة والصلة يتنوعان زمنيا لأنهما قيدان على م س، أما الحال فلا يتنوع لأنه قيد على الفعل وعلى زمنه. فالتنوع الزمني يخلق إحالة زمنية جديدة، والتواقت لا يمكن أن يحصل في هذا الإطار. التواقت يتطلب «يفعل» لأنها تسمح بالنسخ، وهذه فكرة سقناها آنفا.

4. الحال والجهة

ما دمنا بصدد الحال وعملية النسخ الزمني، فإنه لا يمكن أن نغفل بعض معطيات الحال التي يوردها القدماء، وتتضمن «قد فعل»:

(40) جاء زيد قد ضحك

ما هو التقابل الممكن بين «يفعل» المدمج مع ما يسمى حالا، كما في (41)، وبين «قد فعل»؟

(41)جاء زيد يضحك

نفترض أن هذا التقابل تقابل جهي، وليس تقابلا زمنيا. ولتوضيح هذا الأمر، سننظر في التفاعلات الجهية التي تحصل في الحال.

وقبل هذا، نذكر أنه يمكن أن نناقش مسألة الجهة في الحال من جهتين:

أ. جهة الحدود (bornes)، وهي جهة منظور وترتيب.

ب. جهة الامتداد (duration)، وهي جهة كم.

إن الفرق بين (40) و(41) أن الأولى يمكن تناولها في إطار جهة الحدود، والثانية يمكن تناولها في إطار جهة الامتداد.

نعلم أن الجملة الحال في (40) تفيد ما يسمى تقريب الماضي من الحاضر: إنها تعني أن بداية الضحك تلتصق بحصول المجيء (أي نهايته، بما أنه إتمام). ونعلم أن (41) تفيد أن المجيء واقَتَ الضحك.

لا توجد هنا قيود جهية على جهة الحدود، فقيدها الوحيد هو ورود عبارة الحاضر التام («قد فعل»). ومفادها أن الحدث الدامج يتحدد حصوله بنهاية الحدث المدمَج. أما ما شابه البنية (41) فقيده واضح: أن يكون الحدثان (الدامج والمدمج) قادرين على الوقوع

من كيان واحد في نفس الوقت. وهذا القيد من القيود الانتقائية التي تحدد تساوق الحدثين. ومن هذا المنظور يمكن أن نعقد مقارنة بالحال المفردة. لننظر إلى المعطيات التالية:

(42) أ. نام فاغرا فاه

ب. جاءوا به مريضا

(43) أ. * نام يفغر فاه

ب. *جاءوا به يمرض

هناك فرق بين (42) و(43). ففغر الفم والمرض عبارة عن حالتين ناتجتين. ولا تؤدي «يفعل» هذا المعنى. ولكننا نقول (44-45) مع قراءة التواقت في كليهما:

(44) جاء يخبط الأرض برجليه

(45) جاء خابطا الأرض برجليه

الأحداث منها ما هو حالة ومنها ما هو عمل. والحالة لا تتغير مقولتها سواء وردت في شكل «يفعل» أو في شكل الصفة الاسمية. ولكن، لماذا ترد «مريضا» ولا ترد «يمرض»؟

ما يمكن أن يتواقت هو ما كان عملا (مثل «يخبط» و«خابطا»)، وما كان حالة (أو حالة ناتجة) لا يمكنه ذلك، ولذلك لا يرد على شكل «يفعل»، لأن الصفة الاسمية تجعله ممتدا امتدادا يفوق امتداد الحدث الرئيسي.

وفي الأخير، لنقارن، من جهة أخرى، بين (7ج) و(40).

(7) ج. جاء رجل ضحك

(40) جاء زيد قد ضحك

نرى أن (7 ج) تجعل الضحك ثابتا باعتباره خاصية في الماضي؛ أما (40) فتجعل الضحك حدوثيا. ليس الأمر هنا عبارة عن فرق جهي بين ماض قريب وماض بعيد، إنه فرق بين موقعة زمنية (في (7ج))، و«موقَعة» جهية (في (40)).

5. طبيعة التنوع الزمني و/ أو الجهي في الجمل الواصفة

من الأسئلة التي حاولنا الإجابة عنها أعلاه السؤال التالي: ما طبيعة تنوع صرف الفعل في جمل الحال، وما طبيعة تنوع صرف الفعل في جمل الصلة وجمل الصفة؟ وكيف تتجلى هاتان الطبيعتان؟

1.5 . منظورية الجهة في الحال

تبين الوقائع أعلاه أن جملة الصلة وجملة الصفة تتنوعان من الناحية الزمنية، أما جملة الحال فتبدي، عوض ذلك، تنوعا جهيا. ومن مستلزمات هذين التنوعين أن الصلة والصفة تتمتعان باستقلال زمني نسبي، أما الحال فلا تتمتع بهذا الاستقلال.

ومن مظاهر التنوع الجهي في جملة الحال نحوية (46) ولحن (47):

(46) صعد البرج يتسلق حبلا

(47) *صعد البرج يمرض

في حين أن ما يقابلها من صلات أو صفات لا يقيم هذا الفرق بناء على اللحن/ النحوية:

(48) جاء الذي يضحك

(49) جاء الذي يمرض

ونعلم أن الفرق بين الفعلين المدمجين هنا فرق جهي (مرتبط بنمطي الحدثين: الأول عمل، والثاني حالة). ويرتبط السبب في لحن (47) بعدم إمكان قيام قراءة التواقت الزمنية بين الدامج والمدمج. وهذا سبب عام، فالحالة لا تواقت لأنها، من حيث تكوينها الزمني الداخلي، عبارة عن بنية منسجمة (أي لا تتضمنَ بنية أو أحداثا فرعية داخلية)؛ ولذلك لا تقبل الحالة التدرج، والتدرج أساسي لقيام علاقة التواقت التي تعد عماد الترابط الزمني في الحال بين الدامج والمدمج. ولكن لماذا يُقبَل مقابلها في الصلة (وهو (49))؟

إن البنية (49) جيدةٌ جودةَ البنية (48) لأن تنوع الصلة غير جهي. في الصلة لا تُرى الفروق الجهية؛ إذ إن الفعل الرئيسي لا يقيم علاقة جهية مع الفعل المدمَج، وإنما يعالقه زمنيا فحسب، بخلاف ما نراه في جملة الحال.

2.5 . النعت بالظرف الزمني

ومن الأدلة الإضافية على تنوع الصلة والصفة الزمني أن هذا النوع من الجمل يمكن نعته بظرف زمني يموقع الحدث:

(50) جاء الرجل الذي بكى أمس

إذ قد يكون «أمس» ناعتا المجيء أو البكاء. غير أنه بالإمكان استبعاد هذا الالتباس بأن يكون لكل حدث ظرف زمني يموقعه زمنيا:

(51) جاء يوم الإثنين الرجل الذي بكى يوم الأحد

ويشترط في هذا النعت الظرفي المتعدد أن يحيل الظرف الناعت للحدث الرئيسي على زمن سابق على ما يحيل عليه الظرف الناعت للحدث المدمج. ويختلف محتوى

هذا الشرط بالنظر إلى زمني هذين الحدثين، فإذا كان الحدث الدامج في المستقبل وكان الحدث المدمج في الماضي، كما في(52)، تموقع المدمج قبل الدامج. وإذا كان الحدث الرئيسي في الماضي والحدث المدمج في المستقبل، كما في (53)، تموقع المدمج بعد الدامج. وإذا كان الحدث المدمج في الحاضر (أي على شكل «يفعل») لم يُفِد المدمجُ الحاضرَ الموافق لزمن الحدث الرئيسي، كما في (54).

(52) سيأتي (غدا) الرجل الذي بكى (أمس)

(53) جاء (أمس) الرجل الذي سيضحك (غدا)

(54) يأتي/ أتى/ سيأتي الرجل الذي يبكي (الآن)

وعلى العموم، فالحدثان هنا يُنعتان بالنظر إلى ما يفيده كل حدث زمنيا، وكأنهما مستقلان. ونلاحظ، كما أشرنا آنفا، إلى انتفاء قراءة التواقت هنا.

في مقابل هذا، لا تتمتع جملة الحال بالتباس (50) ولا بوضوح (51). فالظرف «أمس»، في (55)، ينعت المجيء؛ وعليه، لا يمكن أن يرد ظرفان ينعت كل منهما حدثا، كما نلاحظ في (56):

(55) جاء الطفل يبكي أمس

(56) *جاء الطفل يوم الإثنين يبكي يوم الثلاثاء

ويمكن أن نستخلص أن جملة الحال لا تُنعَت بظرف زمني دال على الموقعة الزمنية؛ وهذا معناه أن جملة الحال ليست مستقلة من الناحية الزمنية. ولعدم الاستقلال هذا ما يوازيه في إطار الربط الضميري:

(57) * جاء الطفل يبكي أبوه

وهذه التبعية هي التي جعلت القدماء يشترطون الضمير بعد الواو (في الجملة الحالية المصدرة بالواو). أما جملة الصلة فلها حرية في هذا الشأن:

(58) جاء الطفل الذي يبكي أبوه

3.5. بعض الفروق بين حال الفاعل وحال المفعول

إن «يفعل» لها شروط بناء في اللغة العربية، ومنها عدم إفادة الحالية؛ وهذا ما أشرنا إليه سابقا. غير أنها، في سياق جملة الحال، تخضع لشروط إضافية، منها ما يرتبط بما اصطلح عليه القدماء بـ«صاحب الحال». لننظر إلى البيتين التاليين:

(59) قال يمدحه . . .

(60) لقيت زيدا يبكي

في (59) تنعت الحالُ الفاعلَ، وفي (60) تنعت المفعولَ. وبغض النظر عما نلاحظه في (59-60)، هناك فروق جهية مهمة بين «الحال من الفاعل» و«الحال من المفعول».

إن «الحال من الفاعل» يمكن أن يرد بوصفه هدفا يتم بلوغه، وخصوصا بعد فعل ماض دال على الحركة:

(61) خرجت مع أبي أتصيد/ نتصيد/ *يتصيد

أما الحال من المفعول فلا يمكنه ذلك:

(62) * جئت زيدا يبكي

غير أنه مع أفعال غير حركية يمكن أن يكون التركيب جيدا:

(63) لقيت/ رأيت/ وجدت زيدا يبكي

تطرح الفروق بين هذه البنيات مجموعة من المشاكل من بينها التلازمُ الدلالي/ الجهي بين الحدث الرئيسي والحدث المدمج، والربطُ الضميري بين مكون في الجملة الرئيسية (فاعل أو مفعول أو مفعول حرف) ومكون في الجملة الحال (فاعل الفعل المدمج).

لكي نوضح هذه المشاكل، لننظر إلى الفرق بين(64) و(65):

(64) جلس يفكر

(65) جلس وهو يفكر

ولننظر إلى الفرق بين (66) و(67) أيضا:

(66) *ضربت زيدا يلعب

(67) ضربت زيدا وهو يلعب

تبين الوقائع أعلاه أن جملة الحال من الفاعل قد تأتي بالواو وبدونها، وأن جملة الحال من المفعول لا تأتي إلا بالواو. ومعلوم أن المجال التركيبي الذي تخلقه الواو هنا يحتاج إلى نسخة ضميرية ظاهرة من مكون من مكونات الجملة الدامجة (الفاعل أو المفعول). غير أن لحن (66) لا يمكن تعميمه على كل الأحوال من المفعول. لننظر مثلا إلى (63). فهذه الجملة لا تحتاج إلى واو رغم أن الحال فيها من المفعول.

خاتمة

طرحت في هذا الفصل مجموعة من المشاكل المرتبطة بالتأويل الزمني الذي يسند إلى الجمل الصلات والصفات والأحوال، في إطار ما يعرف بالمتوالية الزمنية. وبقدر ما ركزت على إثارة المشاكل كانت الأجوبة افتراضية تسعى إلى التعامل مع هذه المعطيات

باعتبارها تشكل «بابا زمنيا» واحدا، بخلاف ما نجده في التصور النحوي القديم. وقد اعتمدت على مجموعة من الأفكار الواردة في الفاسي الفهري (1982) (الفصل السادس) والفاسي الفهري (1993) (الفصل الرابع)، في محاولة للتأكيد على أننا بحاجة إلى وصف هذا «الباب الكبير» من منظور زمني/ جهي يستحضر الخصائص التركيبية والدلالية الواردة في العملين المذكورين. ومن المشاكل التي تحتاج إلى تحليل أوسع علاقةُ تأويل الحال (مفردا وجملة) بالجهة، وخاصة الفرق الجهي بين الحال الجملة والحال المفردة.

الفصل الخامس

العَلاقةُ الزمنيةُ بين الفعْل وموْضُوعَاته

أتطرق، في هذا الفصل، لثلاث مسائل ترتبط بعلاقة المركبات الاسمية بالتأويل الجهي للجملة. سأدافع عن تأليفية الجهة مفترضا أن خصائص الأفعال تتفاعل مع خصائص الأسماء داخل الجملة في بناء التأويل الجهي. وسأبين ما يلحق التأويل الجهي من تغير بناءً على تناوب الخصائص الاسمية والخصائص الفعلية. وأقترح، أخيرا، أحيازا يتم فيها حساب التأويل الجهي، وهو حساب يتم بين سمات فعلية وسمات اسمية، وينتج عن هذا الحساب التأويل الجهي الملائم لهذا التأليف الذي يحترم البنية التركيبية للجملة كما هو متعارف عليها في الأدبيات. ويؤثر هذا الحساب، في جزء منه، على التأويل الزمني للجملة، ويُبنى وفق بعض المبادئ.

لقد أكدت أعمال حديثة في النظرية اللغوية على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به التمثيلات المعجمية في اللغة الطبيعية. وقد برزت البنية الموضوعاتية (argument structure) باعتبارها مستوى تمثيليا جليا (غريمشاو (1990)، ويليامز (1981))، إضافة إلى تمثيلات دلالية مثل البنية الوظيفية (بريزنان (1982))، والبنية التصورية المعجمية (جاكندوف(1983)، ورابابورت وليفن (1988)). وسنبحث، في إطار مشابه، في مزايا افتراض مستويات تحدد البنيات الحدثية المرتبطة بالمحمولات وموضوعاتها.

يذهب التصور التقليدي للبنية الموضوعاتية إلى أن الفعل يفرّع إلى مجموعة من الموضوعات، ويُربَط بعلامات مميِّزة تشير إلى الطريقة التي تتحقق بها هذه الموضوعات. واستدل بعض الدارسين على أن البنية الموضوعاتية عبارة عن تمثيل مُبَنْيَن تُحدَّد من خلاله علاقات البروز (غريمشاو (1990)، وويليامز (1981))، إذ يبرز مكوّنٌ مخصوص في الجملة مقارنة بمكونات أخرى. إن للبنية الموضوعاتية أعمق الآثار على سلوك المحمولات في اللغة. كما أن التصور التقليدي للأحداث (أي هل تعبر الجملة

عن نشاط أم حالة، . . . إلخ) في عدد من النظريات اللسانية ارتبط بمتغير وحيد مسوَّر وجوديا في الجمل (هيغنبتم (1988)، وبارسنز (1985)). وفي إطار توسيعنا لهذا التصور، سنستدل على أن الظواهر النحوية تحيل فعلا على البنية الداخلية للأحداث، وأن تحليل المحمولات باعتبارها فروعا من الأحداث بإمكانه أن يرصد بصورة نسقية الآثار السالفة الذكر.

1. التصور غير التأليفي

1.1. روائز

يخضع انتماء الحدث إلى نوع جهي معين إلى عدد من الروائز. ونسوق هنا بعض الروائز المعروفة في الأدبيات، وقد كيفناها بناء على معطيات اللغة العربية.

أ. رائز التدرج أو رائز «الآن»: الحالات مقابل الأعمال

يعني التدرج أن الوضع خائض في التحقق وقت التلفظ، أي أن جزء الحدث الذي يقدمه الوضع هو الوسط (أو الحشو). ولا يمكن أن تظهر الحالات في صيغة التدرج، أما ما ليس حالة فيمكنه ذلك:

(1) أ. *يعرف زيد الجواب (لاحنة بمعنى التدرج فقط)(حالة)

ب. يسير زيد (نشاط)

ج. يكتب زيد رسالة (إنجاز)

د. زيد يموت (إتمام)

يبين هذا الرائز (فاندلير (1967)) بطريقة غير مباشرة أن المحمولات التي لا يمكن أن تستعمل في صيغة التدرج لا يمكن أن تؤول بطريقة أخرى لأن بنيتها الزمنية الداخلية تقول إنها ليست سيرورات لتتابع زمني في تحققها. أما المحمولات التي يمكن أن ترد في صيغة التدرج فيمكن أن تستعمل في وصف التتابع الزمني لتحقق الوضع الموصوف.

ومعلوم أن صيغة «يفعل»، وهي التي ينبني عليها الرائز، ملتبسة جهيا: فقد تدل على وضع يصف حصولا واحدا، وقد تدل على وضع يصف حصولا تكراريا (ومنه تأويل العادة). لننظر إلى الجملة (2):

---

* أشكر كل الأساتذة الذين تفضلوا بإبداء ملاحظاتهم حول الأفكار الواردة في هذا الفصل، سواء في الصيغة الأولى التي عرضتها ضمن أنشطة جمعية اللسانيات بالمغرب بالرباط (1997-1998)، أو في الصيغة المعدلة التي عرضتها في إطار اليومين الدراسيين اللذين تظمهما معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بتعاون مع جمعية اللسانيات بالمغرب (الرباط، 14 –15 أبريل 1998). وأشكر بالخصوص أستاذي عبد القادر الفاسي الفهري للاقتراحات التي قدمها بخصوص حساب الجهة في الجملة، والأساس اللغوي الذي يمكننا من التمييز بين الإحالات المختلفة للمركبات الاسمية، وبناء الروائز التي تؤكد هذا التمييز. كما أشكر للأساتذة ادريس السغروشني ومحمد غاليم ومحمد الرحالي ملاحظاتهم القيمة.

(2) يضرب زيد عمرا

فهذه الجملة قد تفيد أن زيدا يمارس الضرب الآن على عمرو، وقد تعني أن زيدا يمارس عادة الضرب على عمرو (أي أن عادة زيد أن يضرب عمرا). فالتأويل الأول يدل على حصول متدرج واحد للضرب، أما التأويل الثاني فيدل على حصول متكرر للضرب. ومن نتائج هذا التحليل أنه سيحد من التباس «يفعل» ويجعله نسبيا: إنه ليس كلما كان لديك «يفعل» التبس بين [+حالة] و[−حالة]. إن هذا الشكل يقبل الالتباس حين يكون [−حالة] فقط (أي نشاطا أو إنجازا أو إتماما)، وهذا حال «يلعب» و«يكتب رسالة» و«يبلغ القمة»، وليس حال «يعرف» و«يَعْلَمُ» و«يحب». فالأفعال الأولى قد تصف تدرجا أو عادة مكونة من عدة حصولات، أما الثانية فلا تصف التدرج. ذلك أن فعل الحالة حين يرد بصيغة «يفعل» لا يمكن أن يفيد التدرج في الحصول الواحد. ومما يدل على ما نذهب إليه أنه لا يمكن نعت الجمل الدالة على الحالة بواسطة الظرف «الآن» (إلا بتأويل النتيجة، كما في (1أ)، على اعتبار أن حدث المعرفة ما هو إلا نتيجة)، أما الجمل الدالة على الأنشطة والإنجازات والإتمامات فيمكنها ذلك، ولذلك نقول «يلعب/ يكتب رسالة/ يبلغ القمة الآن»، وكلها تدل على التدرج الزمني للوضع الموصوف)[1].

فهذا الرائز يشطر المقولات التي يقترحها فاندلير شقين: الحالة من جهة، والنشاط والإنجاز والإتمام من جهة أخرى. (والنشاط والإنجاز والإتمام يصطلح عليها بالعمل (action)).

ب. *رائز انقسام الوضع*

يمكن التعبير عن الرائز السابق من خلال رائز آخر. إن الحالة لا يمكن أن تكون مكونة من مراحل زمنية تعقب بعضها، ولذلك لا يمكن أن ترد في تأويل التدرج. أما العمل (النشاط والإنجاز والإتمام) فيمكنه ذلك. ومما يبين ذلك أنه يمكن أن يرد رفقة العمل فعل جهي دال على بداية الحصول (أي دال على مرحلة من مراحله) في العمل، ولا يمكن أن يصدق ذلك بالنسبة للحالة:

(3) أ. *بدأ يعرف الجواب (حالة)

ب. بدأ يسير (نشاط)

ج. بدأ يكتب الرسالة (إنجاز)

د. بدأ يموت / بدأ ينام (إتمام): [ينصب التدرج على ما يسبق الحدث]

---

(1) انظر الفاسي الفهري (2000)، مجلة «فكر ونقد»، العدد 24.

هذا الرائز مشتق من الرائز الأول . وينبغي أن نلاحظ أن رائز انقسام الوضع (أو رائز التتابع المرحلي لزمن الوضع) يركز على أن للعمل مراحل يتكون منها ، أما الحالة فلا . وسنفسر هذا الأمر من خلال رسم تعالقات أخرى في ما سيلي .

ج . *رائز ظرف المقدار* : الأنشطة مقابل الإنجازات والإتمامات

يساوق الظرف «في ساعة» أوضاعا محدودة (أي لها نهاية ممكنة) ، أما الظرف «لمدة ساعة» فلا يساوق إلا الأوضاع غير المحدودة .

لا تظهر الأنشطة صحبة ظروف زمنية من قبيل «في ساعة» حين تصرف في الماضي ، أما الإنجازات والإتمامات فيمكنها ذلك . فالجملة (4 أ) تشير إلى أن «سار» عبارة عن نشاط لأنه لا يقبل الظرف «في ساعة» :

(4) أ . *سار زيد في ساعة / *انتظرتك في ساعة (نشاط)

ب . كتب زيد رسالة في ساعة (إنجاز)

ج . مات زيد في ساعة (إتمام)

وأخيرا ، فالإنجازات تتميز عن الإتمامات لكون الأولى تسايق الظرف «ساعة» في الزمن الماضي ، أما الأخيرة فلا . والجملتان (5) توضحان أن «جرى» عبارة عن إنجاز ، أما «مات» فعبارة عن إتمام :

(5) أ . جرى زيد ساعة (إنجاز)

ب . *مات زيد ساعة (إتمام)

يتيح لنا الرائز «في ساعة/ ساعة» أن نميز بين النشاط من جهة والإنجاز والإتمام من جهة أخرى : فالأول لا يرد مساوقا للظرف «في ساعة» ، أما الثانيان فيمكن أن يردا صحبة هذا الظرف . كما يتيح هذا الرائز التمييز بين الإنجاز والإتمام : فالأول يرد صحبة الظرف «ساعة» ، (أو «الساعة») أما الثاني فلا .

ونشير إلى أن أغلب الظروف الزمنية المعينة لمقدار ترد بتأويل «الساعة» وليس بتأويل «في ساعة» . وهذا يحتم علينا أن ننظر بنوع من الحذر إلى افتراض القدماء «تضمن الظرف معنى في باطراد» . إن «في» المفترض تَضَمُّنُها مرتبطةٌ بالوقوع الإحالي بالأساس ، وليس بتغطية المساحة الزمنية . لننظر إلى البنية التالية :

(6) * كتب زيد رسالة ساعة (إنجاز)

هذه البنية ليست ممكنة ، إلا أنه لا شيء يمنعها في نسق القدماء ، بما أن الظرف عبارة عن فضلة تتعدى إليها كل الأفعال بدون استثناء . والظرف «ساعة» لا يمكن أن يساوق الإنجاز لأن هذا الظرف بتأويل «الساعة» ، ولو كان بتأويل «في ساعة» لكانت

البنيـة جيـدة. ألا ترى أن مع «سار»، وهو نشاط (أي غير محدود)، يمكن أن يرد «ساعة»:

(7) سار زيد ساعة (نشاط)

ولا يمكن للظرف «ساعة» أن يكون بتأويل «في ساعة»، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت البنية (7) غير ممكنة.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نقول إن الظرف «ساعة» غير المصحوب بالحرف «في» يساوق الأنشطة، كما في (7)، ولا يساوق الإنجازات والإتمامات:

(8) أ. *كتب زيد رسالة ساعة

ب. كتب زيد رسالة في ساعة

(9) أ. * مات ساعة

ب. مات في ساعة

لنلخص هذا الرائز: حين يرد ظرف الزمن الدال على الكمية بدون «في» (أو «خلال» أو «أثناء») يكون الظرف يخصص زمنا غير محدود، وإذا ورد بالحرف «في» دل على زمن محدود. ومعنى هذا أن الأنشطة غير محدودة (انظر (7))، أما الإنجازات والإتمامات فمحدودة (انظر (8-9)).

د. *رائز حد النهاية*

لتبيان الفرق بين الأنشطة من جهة، والإنجازات والإتمامات من جهة أخرى، نقدم الرائز التالي الذي يبين أن الأنشطة، إذا عبر عنها بالماضي، كان الوضع موصوفا باعتباره لم ينته بالضرورة (انظر (10))، أما الإنجازات والإتمامات فلا يحال فيها على وضع قد انتهى بالضرورة في هذا السياق (انظر (11-12)):

(10) سار زيد (والآن ما زال يسير) (نشاط)

(11) كتب زيد الرسالة (*وما زال يكتب الرسالة) (إنجاز)

(12) مات زيد (*وما زال يموت) (إتمام)

وحـــدها (10) لا تقبل الاقتضاء «وما زال...»، ذلك أنها تصف نشاطا، والنشاط لا يتضمن حد نهاية. أما (11) و(12) فتقبلان هذا الاقتضاء، وهذا دليل على تضمن حد النهاية في المقولتين الموجودتين فيهما.

2.1. مجال المقولات الجهية

يبدو أن الأسئلة التي تطرحها دراسة الجهة في اللغات الطبيعية متعددة. وسنحاول التطرق لسؤالين نعتبرهما أساسيين. ونصوغ هذين السؤالين على الشكل

التالي : أ) ما دور الفعل في إدراج هذه المعلومات الزمنية ؛ أي ما علاقة الفعل بالجهة ، وكيف يمكن رصد ذلك؟ ب) كيف ترتبط الموضوعات التي يتم التفريع إليها بالحمل من الناحية الجهية؟

يبدو أن السؤالين أعلاه قد يُسأل بهما عن شيء واحد له وجهان : وجه إسهام الفعل في الجهة ، ووجه إسهام موضوعاته . وهذا الربط بين الوجهين لم يكن حاضرا دائما في الدراسات الجهية . وهناك أسئلة أخرى لا تقل أهمية عن السؤالين السالفي الذكر ، وترتبط بالإمكانات العلاقية بين الموضوع والبنية الزمنية التي يعبر عنها الفعل داخليا .

من هنا يمكن أن نطرح سؤالا مهما بخصوص مقولات فاندلير : ماذا تمقول؟ فهل هي مقولات للأفعال ، أم للمركبات الفعلية ، أم للجمل؟ لا يبدو أن هذه المقولات تصف الأفعال لأن انتماء فعل أو عدم انتمائه إلى مقولة معينة من هذه المقولات لا يقتضي الفعل وحده ، بل يقتضي مفعوله أيضا (إن كان متعديا) .

واجه تصنيف فاندلير سؤال المعطى النظري و/ أو التجريبي لمقولاته . ويمكن اعتبار تصنيفه محاولة لفهم كيفية بناء المعلومات بصدد العالم ، وكيفية وصف الأفعال للمعلومات الخارجية وبنائها في نحو للجهة . وقد اقتُرحت عدة تصنيفات على هذا الأساس (ومنها تصنيف كيني وداوتي) . واستُعملت عدة روائز من أجل مقولَة الأفعال جهيا (وأبرزها رائز ظرف المقدار الزمني ، ورائز التدرج) . ولعل أشهر تصنيف هو ذاك المعروف باسم «فاندلير-داوتي» الذي يفترض وجود أربعة أقسام من الأفعال[2] :

(13) أ . عرف ، أحب ، مرض (حالة)

ب . سار ، جرى (نشاط)

ج . بنى منزلا ، كتب رسالة ، رسم لوحة (إنجاز)

د . مات ، وصل (إتمام) . (فاندلير (1967)) .

المشكل في هذا التصنيف أن الأفعال لا تنتمي إلى صنف قار ؛ إنها تنتقل من صنف إلى آخر[3] . فإذا كان الفعلان «ذهب» و«سار» نشاطين يتدرجان في الزمن ، لم يتضمنا نقطة نهاية الحدث ؛ أما «ذهب إلى المنزل» أو «سار ميلا» فينتميان إلى مجموعة أخرى من الأفعال ، وهي الأفعال التي تتضمن نقطة نهاية الحدث (وهي نقطة زمنية ما

---

2) انظر ، بصدد هذا التقسيم وروائزه في العربية ، الفاسي الفهري (1986) والتوكاني (1989) . ولا يقف هذان العملان عند هذا التقسيم ، بل يقترحان تصنيفات أخرى بناء على معطيات اللغة العربية .

3) وهذا ما حاول بوستويفسكي Posteyovski أن يرصده من خلال تصنيفه الذي يتضمن ثلاثة أصناف فقط (الحالات والسيرورات والانتقالات) . كما حاولت تيني Tenny أن تدرس جزءا من هذه الانتقالات ، وخصوصا الانتقال من الأنشطة إلى الإنجازات .

في الخط الزمني). غير أن «بنى سدا»، التي تتضمن حد النهاية، تختلف عن «بنى سدودا/ السدود» التي ليس من الضروري أن تتضمن حد النهاية. ولذلك يقال إن الأول يصف حدثا محدودا، أما الثاني فيصف حدثا ممتدا أو غير محدود.

(14) أ. بنى المقاول سدا/ السد

ب. بنى المقاول سدودا/ السدود

والخلاصة أنه، في ظل هذا التناول، تلتبس أفعال مثل «بنى» أو «كتب» أو «سار» بين النشاط (الذي لا يتضمن حد نهاية) والإنجاز (الذي يتضمن حد نهاية). وواضح أن هذا الالتباس إنما سببه الفضلة الاسمية (المفعول هنا)، وليس الفعل. وقد اتجه هذا التناول، في أعمال لاحقة، إلى مفاهيم من قبيل التدرج والتأثر (الجزئي أو الشامل) وتغير الحالة، كي يرصد الاختلاف في علاقة كل فعل بموضوعاته. ويمكن أن نلخص أهم نتائجه في الجدول (15):

(15) تصنيف الأفعال:

	التدرج	تغير الحالة	المتأثر
الحالة	-	-	
النشاط	+	-	
الإنجاز	+	+	موضوع داخلي (=مفعول)
الإتمام	+	+	موضوع خارجي (=فاعل)

2. التصور التأليفي التفاعلي

يحاول الجدول (15) أن يبني تصنيفا قارا لا مجال فيه للتغير أو الانتقال من صنف إلى صنف. غير أن الوقائع التي سقناها أعلاه تبين أن أي تصنيف جهي ينبغي أن يكون مرنا، فيراعي علاقة الفعل بموضوعاته، ليس من حيث أثر الفعل على موضوعاته (من تأثر وتغير حالة)، وإنما من حيث تدخل هذه الموضوعات في رسم المدة الزمنية للحدث. فإذا مس تغير ما هذه الموضوعات، لحق ذلك بنية الحدث الزمنية. بهذا المعنى نعتبر الجهة تأليفية: إنها عبارة عن تأليف بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء، وليست خاصية من خصائص الأفعال فحسب[4]. ويشكل التفاعل بين الفعل والاسم نواة معطيات الجهة. فرصد التأويلات الجهية ينبغي أن ينتج عن هذا التفاعل بطريقة تأليفية؛ ولا يتيح الاكتفاء بوصف معجمي معين للأفعال الحصولَ على التأويلات الجهية الملائمة.

---

4) انظر فيركويل (1972) و(1993) وVerkuyl (1995).

1.2 . التفاعل بين الفعل وفضلته

من الأعمال الأساسية التي حاولت رصد علاقة المحمول بموضوعاته افتراض العلاقات المحورية[5]. فالمحمولات وموضوعاتها تنتظم في إطار علاقة يرسمها مفهوما المكان والمسار الفضائيان. وقد حاول جاكندوف (1983) و(1987) أن يدرج البعد الزمني في هذا الافتراض، إضافة إلى تطبيقه على محمولات غير فضائية. ولننظر إلى معالجة الفعل «أعطى» عند كل من غروبر (1965) وجاكندوف(1987).

ـ عند غروبر: أعطى زيد عمرا كتابا
مصدر هدف محور

فالكتاب «يسافر» عبر مسار مصدرُه «زيد» وهدفُه «عمرو». وتخضع المحمولات التي على شاكلة «أعطى» للتحليل نفسه، سواء دلت على انتقال فضائي أم على انتقال غير فضائي.

أما جاكندوف فيشير إلى أن «أعطى» يفيد انتقالا فضائيا بالمعنى أعلاه، إلا أن رصد هذا الانتقال لا يمكن أن يتم إلا بتبني المعلومة الزمنية باعتبارها جزءا ضروريا في الترسيمة الفضائية الدالة على الانتقال:

ـ عند جاكندوف: أعطى مصدر هدف محور
(في ز1) (في ز2) (ز= زمن)

حيث يساوي طرح ز2 من ز1 حيزا زمنيا.

وبهذا تكون المعلومة الزمنية ضرورية في رصد البنية الحملية للفعل «أعطى». وينتهي تحليل جاكندوف إلى أن بنية «مصدر-إلى-هدف» معلومة فضائية-زمنية، وليست فضائية فحسب. كما يبين (وإن بصورة غير مباشرة) أن بنية الفعل المعجمية-الموضوعية لا تتضمن زمنا كميا فحسب (وهو ما سيسميه في أعمال لاحقة المسار الزمني)، بل تتضمن زمنا سبقيا.

وفي إطار تقصي بنية الحدث الزمنية، يستدل بوستويفسكي1989 على أن الظواهر النحوية تحيل فعلا على البنية الداخلية للأحداث، وأن تحليل المحمولات باعتبارها فروعا من الأحداث بإمكانه أن يرصد بصورة نسقية الآثار النحوية. وقد اعتمد الافتراضات النظرية التالية:

أ. تشكيل بنية تفريع الأحداث في وصف المحمولات ركيزة أساسية في تفكيك الأفعال وفي الدلالة المعجمية. ويميز، تبعا لفاندلير (1967) وداوتي (1979) وآخرين، بين

5: انظر غروبر (1965) وجاكندوف (1983) والفاسي الفهري(1986).

ثلاثة أنماط أحداث رئيسية: الحالات، والسيرورات، والانتقالات؛ فيفيد محمول معين في اللغة أحد الأنماط الثلاثة. وخلافا للتحاليل السابقة، يسلم بوجود بنية أعقد في تفريع الأحداث، إذ تحيل أنماط الأحداث على أنماط حدثية فرعية مدمجة.

ب. من خلال البحث في البنية المفرّعة للأحداث، يمكن وصف سلوك النعت الظرفي بصورة أضبط من خلال إسناد الحيز في بنية حدثية ما.

ج. يمكن أن تُنسَخ الموضوعات الدلالية داخل بنية الحدث في بنية موضوعاتية بكيفية نسقية ومتنبأ بها. وينبغي النظر إلى بنية الحدث التي يقترحها بوستويفسكي باعتبارها تدقيقا إضافيا وتحديدا «للمسؤوليات» الدلالية داخل البنية التصورية المعجمية"[6].

ولننظر الآن بتفصيل إلى العلاقة الجهية بين الفعل ومفعوله من الناحية الكمية. توجد طريقتان، على ما يبدو، في تأثير م س (المفعول) في البنية الداخلية للحدث الذي تتضمنه الجملة:

(16) أثر م س في الحدث:

أ. قد يأتي بنقطة نهاية الحدث،

ب. قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية.

لننظر إلى الجملتين (17). إنهما تصفان حدثا محدودا زمنيا، ولذلك لا يمكن استساغة (17 ب)، لأن الظرفَ غير المحدود «لمدة ثلاثة أشهر» لا يلائم الوضع المحدود. وفي مقابل ذلك، تستساغ البنية (17أ) لأن الوضع المحدود لا يلائمه إلا ظرف محدود من قبيل «في ثلاثة أشهر». أما الجملتان، في (18)، فتصفان حدثا غير محدود زمنيا، ولذلك لا يستساغ الظرفُ المحدود «في سنتين». غير أنه بالإمكان تأويله تأويلا محدودا كذلك (فالبنية (18 ب) لها قراءتان في حقيقة الأمر).

(17) أ. بنى المقاول سدا في ثلاثة أشهر

ب. *بنى المقاول سدا ثلاثة أشهر

(18) أ. بنى المقاول سدودا/ السدود لعدة سنوات (أو سنوات عديدة)

ب. ؟ بنى المقاول سدودا/ السدود في سنتين (بقراءة معينة).

نلاحظ أن الفعل لم يتغير وتغير التأويل، ولذلك فالفرق بين التأويلين الجهيين (محدود/ غير محدود) يرجع إلى المفعول. ففي (17) نعرف كمّ المفعول ومقداره، أما في (18) فلا نعرف كمه بالضرورة.

---

6) انظر جاكندوف (1983) ورباپورت وليفن (1988).

ولننظر إلى (19). نلاحظ أن «كتابة القصيدة/ قصيدة» تفيد جهة محدودة، أما «كتابة الشعر/ شعر» فتفيد جهة غير محدودة:

(19) أ. كتب محمد قصيدة/ القصيدة

ب. كتب محمد شعرا/ الشعر

ما الفرق، إذن، بين «قصيدة» و«شعر»؟ «قصيدة» عبارة عن اسم معدود، أما «شعر» فليس كذلك، وهو اسم يدل على الجمع رغم أنه ليس جمعا من الناحية الصرفية. غير أن هناك فرقا دقيقا بين التعريف والتنكير. لننظر إلى(20):

(20) أ. كتب محمد القصيدة في ساعتين/ سنين عديدة

ب. كتب محمد قصيدة في ساعتين/ *سنين عديدة

نلاحظ أن التعريف قد يؤوّل هنا تأويلين: القصيدة العينية المحدودة، ولذلك يرد الظرف المحدود «في ساعتين»، أو القصيدة التي تعني الشعر عموما، ولذلك يرد الظرف غير المحدود «سنين عديدة». وهذا التنوع في التأويل يحيلنا على التمييز النحوي بين «ال» العهدية و«ال» الجنسية. فالتأويل الأول عهدي، والتأويل الثاني جنسي، بتعبير قدماء النحاة.

نلاحظ كذلك أن (20 ب) لا تتنبأ بالوقائع الوصفية نفسها. فـ«قصيدة»، بدون تعريف، لا يمكن أن تؤوّل إلا التأويل المحدود/ المعدود (وكأنما لا تؤول «قصيدة» إلا التأويل العهدي، إذا قابلناها بتنوع تأويل «ال»).

ولا ينسحب هذا التنوع في التأويل على (19ب)، فسواء كانت الجملة «كتب شعرا» أم «كتب الشعر» فالحدث غير محدود فيهما معا. ما الفرق، إذن، بين «قصيدة/ القصيدة» و«شعر/ الشعر»؟

الفرق في العدد. إننا نقول «قصيدتان» و«ثلاث قصائد»، ولا نقول «شعران» أو «ثلاثة أشعار» (إلا على تأويل أنواع من الشعر).

(21) أ. قصيدة، قصيدتان، ثلاثة قصائد، . . . إلخ.

ب. شعر، شعران، ثلاثة أشعار، . . . إلخ. (بتأويل الأنواع فقط).

ولننظر إلى (22):

(22) أ. جرى زيد ساعة/ *في ساعة

ب. جرى زيد ميلا/ الميل في ساعة/ *ساعة

ج. جرى زيد أميالا ساعة/ في ساعة

د. جرى زيد الأميال ساعة/ في ساعة

نرى أن الفعل الحدثي اللازم، في (22 أ)، له جهة الامتداد، وهذا معنى من معنيي (22ج) و(22 د). أما (22 ب) فيضيف إليها «ميلا/ الميل» حد النهاية للحدث، ولذلك يساوق هذه الجملةَ الظرفُ المحدود، وليس الظرف غير المحدود. والجملة (22 ب) لها أيضا معنى من معنيي (22ج) و(22 د).

لماذا نؤول (22ج) و(22د) تأويلين (التأويل الأول محدود والتأويل الثاني غير محدود)؟ في التأويل المحدود يكون «أميالا» و«الأميال» اسمين معدودين محدودين، وفي التأويل غير المحدود يكونان غير معدودين غير محدودين. يتضح هذا من خلال (23):

(23) أ. جرى زيد ثلاثة أميال في ساعة/ *ساعة

ب. جرى زيد الأميال الثلاثة في ساعة/ *ساعة

فمتى حضر التخصيص العددي انصرف التأويل نحو المحدودية وأُلغي تأويل الامتداد بصورة واضحة. إذن، في تأويل (22ج) و(22 د) على المحدودية، تُعَدُّ الأميال معدودة، وفي تأويلها على الامتداد تعد الأميال غير معدودة.

أين يكمن الالتباس؟ هل نقول إن الجمع هنا ملتبس، أم نقول إن ما هو ملتبس هو الحد(=التعريف والتنكير)، أم إن التفاعل بين خصائصهما (الحد والعدد) هو الذي يؤدي إلى الالتباس[7]؟

إذا كانت المعطيات أعلاه تتيح تنوعا في التأويل الجهي، فإن بعض البنيات تظل دائما امتدادية بصرف النظر عن نوعية الفضلة الفعلية، معدودة هي أم غير معدودة، معرفة هي أم منكرة، ولا نعثر على أثر لهذه الفضلة في القراءة التي نحصل عليها. وهذا ينسحب على الأوضاع غير الدينامية:

(24) أ. أحب محمد امرأة/ المرأة (*في ساعتين/ عدة سنوات)

ب. أحب محمد ثلاثة نساء/ النساء (*في ساعتين/ عدة سنوات)

تؤكد المعطيات أعلاه الوقائع التأليفية في الجهة. فالجهة تأليف بين خصائص أفعال وخصائص أسماء. ورغم هذا، فبعض الأفعال تؤول دائما تأويلا امتداديا، ولا يرتبط تأويلها بما يوجد في موقع المفعول (انظر (24)). وهذا يقودنا إلى اعتبار النوع الأول من الأفعال نواةً لتغير التأويل الجهي في الجملة. ومن هنا نستنتج ما يلي: توجد طرق متنوعة في اشتقاق القراءة الامتدادية (غير المحدودة)، بيد أنه لا توجد إلا طريقة واحدة واضحة في اشتقاق القراءة المحدودة؛ إذ تتطلب هذه القراءة وجود نوع معين من

7) رأى بعض القدماء أن الالتباس كامن في الحد. انظر المرزوقي، «ألفاظ الشمول والعموم».

الأسماء إلى جانب الأفعال. ولذلك فالأفعال ليست محدودة بذاتها.

ويبدو أن القراءة المحدودة راجعة جزئيا إلى نظام الحدود (determiners). ففي اللغات التي لا تتضمن حدودا متحققة يتم اللجوء إلى آليات أخرى في بناء القراءة المحدودة في مقابل القراءة غير المحدودة. ففي الفنلندية، يعبَّر إعرابيا عن التمايز بين القراءة المحدودة والقراءة الامتدادية:

(25) أ. Tuula rakensi talo-a

إع-بعضي-منزل/ المنزل تبني تولا

(كانت تولا تبني منزلا/ المنزل (قراءة غير محدودة، متدرجة))

ب. Tuula rakensi talo-n

إع-نصب-منزل/ المنزل تبني تولا

(بَنَتْ تولا منزلا/ المنزل (قراءة محدودة))[8].

بينت لنا المعطيات (17-23) أن المفعول قد يؤثر في الحدث الذي يصفه الفعل، إذ يحده (يضع حد نهايته). وهذه هي الخاصية (16أ) أعلاه. الخاصية الثانية التي تميز المفعول في هذه السياقات أنه قد يؤثر على نمط الحدث، إذ إنه قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية منفصلة (وهذه هي الخاصية (16 ب) أعلاه). وبهذا يصير بالإمكان النظر إلى الحدث بوصفه أجزاء، أو بوصفه كتلة واحدة لا تقبل التجزيء.

2.2. تأويل المركب الاسمي

دأبت الأدبيات على تقسيم الأسماء العامة (common nouns) إلى أسماء معدودة (أو قابلة للعد) وأسماء غير معدودة (أو غير قابلة للعد). وقد اعتمدت في ذلك معيارا صوريا: إذا كان بالإمكان نعت الاسم بواسطة every, one, a many, each وليس much, a little, some، فهو معدود، وإلا فهو غير معدود. ولكن، ما مجال انطباق سمة [+ ،معدود]؟ هل مجالها هو الاسم أم هو م س؟

نعلم أن م س «تفاحة» معدود، أما م س «تفاح» فليس كذلك؛ وهو الأمر الذي يحتاج إلى نقاش. فكيف يمكن أن يكون المركبان الاسميان يحيلان على نفس الشيء (التفاح) وأحدهما معدود والآخر غير ذلك؟ ولماذا لا تلتبس ألفاظ مثل «كرسي» و«حليب»؟ إذا كانت المسألة غير واضحة في الأنجليزية، فإنها جلية نسبيا في العربية. الفرق بين «تفاحة» و«تفاح»، كما نلاحظ، موجود في الإحالة العددية إذ ترمّز «تفاحة»

(8) المعطيات مأخوذة من شميت(1996) Schmitt.

هذه الإحالة من خلال علامة المؤنث المفرد (هاء المؤنث)، ولا ترمز «تفاح» هذه المعلومة. وعدم التباس «كرسي» و«حليب» نابع من عدم إمكان وجود هذا الفرق في الترميز، إذ لا نجد «كرسية» ولا «حليبة».

يميز بلومفيلد (1933) Bloomfield داخل الأسماء المشتركة بين الأسماء المحدودة أو المحصورة (bounded/unbounded nouns). ويعرف المحدودة صوريا بأنه ما قبل الحدين a أو the في المفرد. أما من حيث الحدس، فالأسماء المحصورة ليست قابلة للانقسام وليست قابلة للدمج. إن letter (رسالة) عبارة عن اسم محدود لأن شكلها المفرد يحتاج إلى a أو the[9]. و«رسالة» لا تقبل الانقسام لأن ناتج الانقسام سيكون عبارة عن أجزاء رسالة وليس رسالة. و«الرسالة» ليست قابلة للدمج لأن رسالة ورسالة تعطيانا رسالتين وليس رسالة. أما الأسماء غير المحصورة فخلاف هذا. إنها تحتاج إلى أداة التعريف من أجل تعريفها فقط، وهي قابلة للانقسام والدمج. فمثلا «حليب» اسم غير محدود لأن أداة التعريف تنقله إلى التعريف، وإذا قسمنا الحليب أو دمجناه ظل حليبا. ومفهوم الحصر عند بلومفيلد، كما نرى، يحيل على مفهوم قابلية العد الذي تحدثنا عنه. والاختلاف الوحيد أن بلومفليد يدرج التعريف باعتباره شيئاً ملتبسا : فمع الأسماء المحصورة يكون تعريفيا ومبينا للعدد، أما مع الأسماء غير المحصورة فيكون تعريفيا فحسب. ذلك أن أداة التنكير لا تصلح حدا للاسم المحصور بما أن ما ترتبط به يفيد التنكير والإفراد، أما أداة التعريف فصالحة لهما معا، بما أنه لا يفيد الاسم المرتبط بها المفرد إلا في تأويل من تأويليه. معنى هذا الكلام أن التعريف قسيم التنكير في المحصور، وليس قسيمه في غير المحصور ؛ وهذا راجع إلى وجود الإفراد في المحصور وعدم وجوده في غير المحصور. وهذا شيء دال.

ويمكن أن نعثر على بعض أوجه التناقض في الوصف الدلالي الذي يقدمه بلومفيلد. فمثلا، يقول إن كل الأسماء غير المحصورة تقبل الانقسام والدمج. إلا أن «الحليب»، وهو اسم غير محصور عنده، لا يمكن أن نقسمه. إذا افترضنا أننا أشرنا بلفظ «الحليب» إلى إناء من الحليب، فهذا الإناء إذا قسمناه قسمين فلن يكون بوسعنا أن نشير إلى القسمين باعتبارهما «الحليب». إن المسألة مرتبطة بالإحالة وليس بالمحال عليه. وبلومفيلد يغفل هذا. من جهة أخرى، نعرف أن للانجليزية جموعا عارية (bare plurals)، نحو letters. وهذا الاسم محصور عنده، إلا أنه يمكن أن نقسمه أو ندمجه. فلو كان لدينا مثلا مجموعة من الكيانات نحيل عليها باعتبارها letters، ودمجناها، فالناتج سيكون دائما محالا عليه باعتباره letters. ومرة أخرى، فالمسألة مرتبطة بشكل

(9) انظر بلومفيلد (1933)، ص 205.

الإحالة .

ويمكن أن نتجنب هذه المشاكل إذا نظرنا إلى قابلية الانقسام والدمج باعتبارهما سمتين ترتبطان بالمركبات الاسمية وليس بالأسماء، وإذا اعتبرنا المركب الاسمي مكونا من حد أو سور يضاف إليه اسم .

إن الإضافة نوعٌ من المركبات الاسمية؛ وخاصية تركيب الإضافة (المكوَّن من اسمين) أن الاسم الأول يرث خاصية التعريف أو التنكير من الاسم الثاني . لننظر إلى المركبين التاليين ، حيث الأول نكرة والثاني معرفة :

(26) حذاء رجل (بمعنى : حذاء خاص بالرجال ، تأويل عام)

(27) حذاء الرجل (بمعنى حذاء رجل بعينه)

تخص البنيةُ (26) الدلالة العامة ، أما البنيةُ (27) فتخص الدلالة الفردية . وهذا التقابل نابع من التعريف في (27) والتنكير في(26) . فالمنكر يفيد هنا العموم ، أما المعرف فيفيد الخصوص . ومعنى هذا أن حضور التعريف (وقسيمه التنكير) يجعل الاسم معدودا ، وذلك انطلاقا من متغير الإحالة ، إذ يحدد التعريف شيئا قابلا لأن يحال عليه ، وبالتالي يعتبر معدودا . إن م س في (26) حر مطلق (قد نفترض أنه مسوَّر بسور كلي) ، أما م س في(27) فمقيد (قد نفترض أنه مسور بسور وجودي) . وإذا أردنا بناء تواز ممكن بين إحالة الاسم وإحالة الجملة ، قلنا إن (26) تقابل التأويل الذي تكون فيه (28) محيلة على الجنس (generic interpretation) ، أما (27) فتقابل التأويل الذي تكون فيه (28) مؤولة تأويلا فرديا (individual interpretation) .

(28) يشرب زيد القهوة

ولأن العبارات الاسمية ترسم إحالاتها باعتبارها مركبات اسمية وليس باعتبارها أسماء ، فإن هناك من يقترح تعويض السمة المتغيرة القيمة [معدود] بسمة تحيل على هذا التقابل مع الجمل ، ولذلك تم تبني السمة المتغيرة [+/ − مُفْرَّد] ([individuated])[10] .

تعترض رائزَ قابلية الانقسام بعضُ المشاكل التي لن نطيل في وصفها؛ ونلخصها في كون قابلية الانقسام قد تؤدي إلى تغير نوعي في مكونات ما ينقسم ، فنقول إن «حليب» يمكن أن ينقسم إلى «ماء» و«ذرات من طبيعة أخرى» . وهذا يجعل الحليب ينقسم إلى شيء غير الحليب . وهذا خلاف رائز الدمج : إنه بإمكانك أن تضيف الحليب إلى الحليب إلى ما لا نهاية ، وتظل تحصل على الحليب دائما . إن المزيد من كيان لن يجعل هذا الكيان مختلفا من الناحية النوعية . ويمكن أن نقترح صياغة تقريبية لهذا الرّائز

(10) انظر موفوين (1984) Mufwene .

على الوجه التالي :

(29) رائز الدمج في م س :

يقبل م س (=ع) الدمج إذا استوفى الرائز التالي : «ع + ع يظل ع»،

وإلا كان م س غير قابل للدمج .

وبهذا يكون «حليب» قابلا للدمج لأن «حليب+حليب يظل حليبا» قضية صادقة، وكذلك «منازل» قابلة للدمج لأن «منازل+منازل تظل منازل» قضية صادقة . أما «دار» فلا تقبل الدمج لأن «دار + دار تظل دارا» قضية غير صادقة . وكذلك «الحليب» ليس قابلا للدمج، لأن «الحليب (الذي شربتُه) + الحليب (الذي شربتَه) يظل الحليب (الذي شربتُه وشربتَه)» عبارة عن قضية كاذبة .

بما أن المركبات الاسمية القابلة للدمج لا تحيل على مقدار معين يتوقف عنده الدمج، سنسمي هذه المركبات المركبات اللامحدودة أو اللامحصورة . أما المركبات الاسمية التي لا تقبل الدمج فنسميها المركبات الاسمية المحدودة أو المحصورة . وهذان المصطلحان يحيلاننا على تقسيم الأحداث إلى أحداث محدودة وأحداث غير محدودة؛ مثال الأولى «كتب» ومثال الثانية «كتب رسالة»، إذ نرى أن المفعول يقوم بدور حصر الحدث[1] .

في تلخيص ما سبق، نقول إن السمات التالية : [+معدود]، [+مندمج]، [+محصور] ما هي إلا تعبير عن كون الاسم الذي تتوفر فيه اسما مسورا بسور عددي/ وجودي (دلالة العدد) . أما السمات التالية : [-معدود]، [-مندمج]، [-محصور]، فما هي إلا ترجمة لتواجد الاسم المعني بالأمر في بنية سورية يشرف عليها سور نوعي/ كلي (دلالة الجنس) . وننبه إلى أن السور الوجودي عبارة عن سور كمي يرمز معلومة العدد، وبهذا يكون المسوَّر بسور وجودي معدودا . أما السور الكلي فسور جنسي، إذ إنه يسور الأسماء التي تبين الجنس فقط (جنس الإنسان في مقابل الإنسان المعين وهو أحمد أو زينب) .

ويرتبط السوران السالفا الذكر ارتباطا وثيقا بنظام التعريف في اللغة العربية (انظر الفصل السادس) . ويمكن أن نفترض أن رأس م س يسمي الكيان (س) أما الحد (ح) المرتبط بم س فيسمي محدودية هذا الكيان أو عدم محدوديته . ويمكن صياغة محدودية م س كالتالي :

(1) انظر جحفة (1994).

(30) محدودية م س :

يكون م س محدودا إذا لم يكن قابلا للدمج ، وإلا فهو غير محدود .

وينبغي أن نشير إلى أن المحدودية ليست خاصة بلغة من اللغات ، فالرائز المرتبط بهـا (وهو (30)) ينطبق على كل اللغات التي تشترك في كيفية الإحالة على الأشياء . وبعبارة أخرى ، فالقضية «سيارة + سيارة لن تكون سيارة وإنما سيارتين» قضية صادقة في كل اللغات لأنها ترتبط بحقيقة خارجية مشتركة . وعلى العموم ، فالكتلة لا تقبل منطقيا «الوصلَ التعدادي» ، وغيرها يقبل ذلك . غير أن الأفيد هنا أن نتعرف كيفية استعمال اللغة لبنيتها النحوية من أجل ترميز هذه المعلومات .

المشكل المطروح علينا له مستويان : في المستوى الأول ، كيف تبني العربية نحويا الفرق بين الكتلة والمعدود؟ وفي المستوى الثاني ، كيف يتم التعالق بين م س والحدث؟

لننظر إلى (31) :

(31) أ . شربتُ كأسين

ب . شربتُ ماء

بما أن «ماء» اسم كتلة (بدون أجزاء فردية) ، فإن (31 ب) لا يمكن أن تؤول بوصفها تتضمن أجزاء فرعية من شرب الماء . وهذا خلافُ ما يوجد في (31 أ) ، إذ إن «كأسين» اسم له أجزاء منفصلة (كأس وكأس) ، ولذلك تؤول البنية (31 أ) بوصفها تتضمن أحداثا فرعية من شرب الكأسين (شرب الأول ثم شرب الثاني) . والسبب في هذا الاختلاف في التأويل أن مفعول «شرب» في (31 أ) معدود ، أما مفعول «شرب» ، في (31 ب) ، فغير معدود . ومن هنا ، فإن قابلية الحدث للتجزيء ضرورية في فهم الجهة ، وفي فهم إسهام الاسم (المفعول) في تحديد هذه الجهة .

ويمكن أنْ نفترض أن خاصية وضع حد النهاية (الخاصية (16 أ)) إنما راجعة إلى نظام التعريف/ التنكير في المفعول ، وأن خاصية تجزيء الحدث (الخاصية (16ب)) إنما راجعة إلى نظام العدد في المفعول . وقد تتضافر الخاصيتان (والنظامان) ، فنحصل على تأويل تجزيئي محدود ، أو لا نحصل عليه ، تبعا للسمات المتآلفة .

3.2 . حدوس وعلاقات

يمكن أن نتناول الوقائع أعلاه من خلال الفرضيتين التاليتين :

أ) إذا كان من الواجب وسمُ الأفعال بسمة معينة تعالق سمات الأسماء ، فإن سمة الأفعال أنها غير محدودة ؛ إنها تشبه أسماء الكتل في كونها لا تفيد أجزاء فردية منفصلة . وهذا الافتراض مخالف لعدد كبير من الأعمال في الجهة ، التي حاولت أن تبني نوعا من التوازي الشامل بين الأفعال والأسماء ، فافترضت أن الأفعال مثل

الأسماء، إما دالة على الكتلة وإما دالة على الإفراد.

ب) وإذا كان هذا صحيحا، فإن الأسماء هي التي لها خاصية الإفراد أو التفرُّد (individuality) (وهذه هي السمة التي ينبغي أن تعالق سمة الفعل في إطار حساب معين). والمحدودية تنتج عن الإفراد الذي تفيده بعض المركبات الاسمية (انظر الفرق بين (20 أ) و(20 ب)، وبين (31 أ) و(31 ب)، مثلا).

وبهذا، فإن فَرْضَ البنية التجزيئية على الحدث، أو تعداد التقسيمات من أجل تحديد نقطة نهاية الحدث، ينبغي أن يُرجَع فيهما إلى الأسماء. وهذا معناه أن التأليفية تحترم النظام الشجري داخل المركب الفعلي، وتحترم بناء الشكل التركيبي عموما[12].

ولكن، ما هي أدلتنا على أن الأفعال مثلُ أسماء الكتَل؟ من الأدلة على ذلك سلوك «كثيرا». فهذا الظرف/ السور يمكن أن يظهر مع أسماء الكتل وليس مع العبارات المعدودة:

(32) أ. شرب الطفل كثيرا من الحليب

ب. * أكل الطفل كثيرا من الدجاجات

وقد يظهر هذا السور مع أفعال موضوعها اسم كتلة، وليس مع أفعال موضوعها اسم معدود:

(33) أ. شرب الحليب كثيرا

ب. * أكل الدجاجتين كثيرا

فـ«كثيرا» لا يعدِّدُ؛ إنه ينتقي محمولات منسجمة، محمولات تراكمية. ونعني بالتراكم أن حاصل حدثين من «شرب الحليب»، مثلا، يظل دائما «شرب الحليب»؛ أما حاصل حدثين من «أكل دجاجتين» فهو «أكل أربع دجاجات». ولذلك لا يُعتبر الحدث في (33ب) منسجما، لأن له بنية تجزيئية؛ أما الحدث في (33 أ) فحدث منسجم (تراكمي).

خلاصة الأمر أن الأفعال قد تقبل أن يضاف إليها في مدتها الزمنية (=الأعمال)، أو لا تقبل أن يضاف إليها (=الحالات). ويحمل النوع الأول من الأفعال السمة [+أضف]، فيما يحمل النوع الثاني السمةَ [-أضف]. والأسماء هي التي تضيف أو لاتضيف. إنها تضيف إذا كانت تفيد كمية مخصوصة مما تحيل عليه، وتكون لها السمة [+كم]، ولا تضيف إذا كانت لا تفيد كمية مخصوصة مما تحيل عليه، وتكون

---

12) وهذا يذكرنا بالجهود الدلالية الأولى في النحو التوليدي، وما عُرف بمبدأ الضم الصاعد الذي اقترحه كاتز وفودور (1963) Katz and Fodor.

لها السمة [-كم]. وبناء عليه، نفترض، تبعا لفركويل(1995)، ما يلي:

(34) افتراضات:

أ. الأفعال: [+/- أضف] (قابلة/ غير قابلة لأن تُحدّ)

ب. الأسماء: [+/- كمية] (تعين/ لا تعين كمية مخصوصة)

ج. تتفاعل السمتان (أ، ب) في إطار حساب ينتج التأويلات الجهية الممكنة.

لا يمكن لهذا الحساب، الذي نفترض وجوده بين السمات الفعلية والسمات الاسمية، أن يقوم إذا لم نحدد وجه المحدودية (أو الفردية) في المركبات الاسمية.

لنفرض أن كل السمات الواردة في التخصيص الجهي سمات دلالية، فما هو دور التركيب؟ فبالإضافة إلى سمات التطابق التي تدخل في (+/ -كم)، هناك خاصية تركيبية مهمة تتضمنها (34): إن جهة المحدودية تحتاج إلى سمة دلالية اسمية [+كم] وإلى سمة دلالية فعلية [+أضف]. ولكي نحصل على هذا ينبغي أن «يَرى» كل من الاسم والفعل بعضهما البعض، بما أنهما سيشكلان المسار الزمني للحدث. إن ما ينبغي أن نعرفه هو: كيف يسمح النسق للفعل وللاسم بأن «يريا بعضهما البعض»، وكيف يقع التأليف تركيبيا؟

يقول شومسكي (1993) إنه على السمات الوظيفية للكيانات المعجمية أن تُفحَص في الإسقاطات الوظيفية، بما أنه ليس يمكن أن تُسوَّغ في موقع محتل بدءا في التمثيل. إذن، إذا وُجدت سمات مجردة في إسقاط أعلى معين أو في رأس معين، فإن هذه العناصر سيكون عليها أن تنتقل إلى موقع وظيفي خارجي. والسمات التي لا تُفحَص لن تؤوَّل[13].

3. الحد والعدد في المركب الحدي

للغة العربية ثلاثة أشكال عددية (صرفية): المفرد والمثنى والجمع. غير أن هذه الأشكال الصرفية لا تعكس دائما المقولات التصورية التي تقابلها. فما هو الاسم الذي

(13) وبذلك يلغيها مبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation) الذي يشترط أنه على كل عنصر في خرج تمثيل ما أن يزود الأجزاء الأخرى الواردة في النسق بدخل دال. إن العلاقة بين المركب الحدي (الذي يكون موضوعا) والفعل يتوسط فيها مركب التطابق. ويتم فحص السمات الاسمية والسمات الفعلية في إطار علاقة مخصص-رأس في إسقاط وظيفي. ويستتبع هذا أن سمات التطابق في رأس الموضوع الداخلي تكون منظورة للفاعل، بما أنه في هذا الموقع يمكن إلغاء السمة الاسمية الصورية للفعل. وهذا معناه أنه، في هذا الموقع، تكون السمات الاسمية للمركب الحدي المفعول منظورة للفعل، وأنه في هذه النقطة يمكن أن تؤول العلاقة بين الفعل والاسم؛ أي هنا تتحدد المدة، أمحدودة هي أم غير محدودة.

يتمتع بالسمة [+كم] والاسم الذي يتمتع بالسمة [-كم]؟

يتضمن المركب الحدي البسيط العناصر التالية :

(35) حد + س + عدد + جنس (بدون ترتيب)

والعدد قد يُقرأ عندما نكون بصدد مركب عددي مثل :

(36) أكلت ثلاث موزات

إذ ترى سمةُ [+أضف] في الفعل سمة [+كم] في الاسم . وقد لا تراها إذا ورد التعريف :

(37) أكلت الثلاث موزات

إذ تكون للحدث نهاية ، والتجزيء لا يكون واردا من الناحية الخارجية ، لأن العدد حجبه التعريف . ويمكن أن نترجم هذا الحجب من خلال قاعدة صعود السور التي اقترحها ماي (1985) May (وانظر الفصل السادس) .

ويمكن أن نلخص الإمكانين في (39) و(40) ، وهما قراءتان منطقيتان ممكنتان للبنية التركيبية (38) :

(38) [حد [س [عدد]]]

(39) [حد [س [عدد]]] (عدم صعود العدد كي يُقرأ منطقيا)

(40) عددي [حد [س [ي]]] (إمكان صعود العدد كي يُقرأ منطقيا)

إننا نحدس فرقا واضحا بين (41) و(42) :

(41) رقنت الكاتبة رسالتين

(42) رقنت الكاتبة الرسالتين

فالجملة الأولى تركز على عدد الرسائل التي رقنتها الكاتبة ؛ أما الجملة الثانية فتركز على مجمل ما رقنته الكاتبة ، وإن كان عدد هذا المجمل واضحا . فالعدد في «الرسالتين» لا يراه الفعل ، وإنما هو معلومة يفيدها الاسم وحده (أي بصورة داخلية) . إن الفعل يرى محدودية «الرسالتين» ، ولا يرى تجزيء هذا الاسم للحدث . ولذلك ، فإن التباس تأويل «ال» لا يرجع إليه بذاته ، بل إلى السياق الذي يرد فيه . وهذا السياق هو م س :

(43) ال [س ــ]

ولأن العبارات الاسمية ترسم إحالاتها باعتبارها مركبات اسمية وليس باعتبارها أسماء (أي باعتبارها تتضمن مجموعة من المعلومات «الصُّرفية» مثل الحد والعدد والجنس) ، فإنه ينبغي أن نعتبر «ال» متعديا إلى مركب عددي وليس إلى س . وهذا التفريق أساسي ، فالمركبات الاسمية نفسها يمكن أن تكون مسورة من خلال أحد

مكوناتها الصرفية . وإذا كان صحيحا أن م س عبارة عن بنية مسورة، فإنه يحق أن نعوض القيمةَ [معدود] (التي تشير إلى توافر العدد في م س أو عدم توافره) بسمة تحيل على هذا التقابل القائم مع بنيات الأحداث، ولذلك يمكن تبني السمة المتغيرة [مُقَرَّد] التي تحدثنا عنها أعلاه.

وانطلاقا من هذه الملاحظات، يمكن أن نصدر المبدأين التاليين:

(44) يسمي رأس م س الكيان (س)، أما الحد (ح) فيراقب محدودية م س، والعدد يجزئ الحدث.

(45) يتضمن المركب الحدي سمة العدد والحد يحجبه أو لا يحجبه.

4. التأليف وأحيازه

يمكن أن نتناول مسألة التأليف من جهتين:

أ. من جهة الحدث: تتميز الأفعال بواسطة السمة [+/ - أضف]، وهي سمة تميز عموما بين الحالات [-أضف]، والأعمال [+أضف]. وهناك دالة تضيف وحدات تقيس الحدث. إنها عبارة عن دالة للتوالي:

(46) مدة زمنية ––> فاصل، حيث فاصل= [(0، ن): ن تنتمي إلى ن].

ونحدد هذه الدالة كالتالي:

(47)كل فاصل ينتمي إلى مدة زمنية، إذا كان فاصل = (0، ن)، دالة (مدة)= (0، ن+1) (حيث مدة ز هي ما يستغرقه الحدث من زمن، وحيث مدة مدة فرعية، أو جزء منها).

تقول الدالة ما يلي: كلما كان لدينا (ن+1)، تم الاحتفاظ بالمعلومة ن. ويسري هذا الأمر على (ن+2)، إذ يتم الاحتفاظ بالمعلومة (ن+1).

ب. من جهة الاسم: تتمايز الأسماء بترميزها للسمة المتغيرة [+/ -كم]، التي تعني «كمية مخصوصة من». وهذه سمة لتفاعل نظام الحدود مع نظام العدد. فإذا وُجدَتْ معلومات حول كمّ م س، ولتكن العدد «ثلاثة»، أو مختلف الأشكال الصرفية الدالة على العدد، فإن م س يؤول بوصفه [+كم]، وإلا أُوِّلَ بوصفه [-كم]. ونذكر أن السمة [+/ -كم] سمة تركيبية منطقية، وليست سمة معطاة بدءا أو أصلية.

يمكن اعتبار الإسقاطات الوظيفية (مثل م ز، وم مص، أو م صر) سمات تركيبية صورية. وهذه السمات نوعان: فعلية مثل الزمن والجهة، واسمية مثل الإعراب والشخص والعدد. والمكون المعجمي يصعد سواء في التركيب المنظور أو في الصورة المنطقية (انظر غيرون (1998)). وتبعا للأعمال التوليدية الأخيرة، فالفعل يصعد ليلتحق

بـ «ف» الصغير، ثم يصعد إلى ز ليفحص سماته الفعلية في الرؤوس التي لها سمة [+ف]. والمركب الحدي الموجود في موقع فضلة ف (أي المفعول) يصعد إلى مخصص م ف (الصغير) ليفحص سماته الاسمية، في حين أن المركب الحدي الذي يوجد في موقع مخصص م ف (الفاعل) يفحص سماته الاسمية في مخصص م ز.

وللمكونات المعجمية داخل م ف محتوى معجمي-دلالي، إضافة إلى السمات التركيبية الصورية. فعلى المستوى التأويلي، يفيد م ف حدثا أو حالة تتطلب مشاركين، مثل المنفذ والضحية. ونفترض، تبعا لشومسكي (1995) ومرنتز (1993)، أن السمات التركيبية الصورية المرتبطة بالوحدات المعجمية وحدها تُرى في التركيب. فالفعل «سار»، مثلا، له سمة [+ف] بالنسبة للزمن الماضي، ولذلك يجذبه الإسقاط ذو السمة [+ف] في ز. غير أنه، بما أنه لا توجد سمات تركيبية صورية تميز «سار» من «غنى» أو «ضرب»، فإنه لا يوجد أي نقل مبني على الفروق الدلالية الموجودة بين هذه الأفعال. وكذلك، فالأدوار المحورية، من منفذ وضحية وغيرهما، يجب أن تكون غير مرئية في التركيب، لأنها لا تنشّط أي نقل تركيبي.

وبهذا المعنى، فنمط الحدث في م ف وموضوعاته الدلالية تتكفل به الوجيهة (interface) الدلالية التركيبية، حتى يتسنى التحقق من تلاؤم الظروف الزمنية مع المركبات الفعلية التي تنعتها هذه الظروف (في مثل: سار زيد ساعتين/ *سار زيد في ساعتين)، وحتى يتم تقييم صدق الجملة. والمشكلة هنا هي: ما هي العناصر الصورية في البنية التركيبية التي توافق المفاهيم الدلالية التي نحتاجها لتأويل الجملة على مستوى الوجيهة التركيبية-الدلالية؟

يميز البرنامج الأدنى The minimalist programm بين السمات القابلة للتأويل (لها السمة [+تؤوّل]) مثل الزمن، والسمات غير القابلة للتأويل (لها السمة [-تؤوّل])، مثل الإعراب. ونفترض أن السمات [+تؤول] تترجم إلى مفاهيم دلالية في الوجيهة. فسمة الزمن في ف تفيد الزمن، وسمة العدد في حد تفيد [+/ -تعدد المرجع الاسمي].

ويرتبط تأويل السمات التركيبية الصورية بمحيطها التركيبي. ففي الأنجليزية والعربية، يفيد الشكل الصرفي للماضي الموجود في الفعل زمنَ المضي في الجملة الرئيسية، وجهةَ عدم التمام في الجملة المدمجة. وتخضع العلاقة بين العائد الموسوم صرفيا وسابقه لقيود تركيبية.

إذن، المشكل هو كيف تتم ترجمة السمات المرتبطة بالتمثيلات التركيبية إلى

مفاهيم زمنية وجهية في الوجيهة التركيبية-الدلالية. تشتق بعض الأعمال (مثل غيرون (1998) وبورر (1994)) مفهوميْ الحدث والأدوار الدلالية من تأويل الزمن والجهة. وهذا يمنح نوعا من الاقتصاد للنحو. فلماذا نرصد التباس جملة من قبيل:

(48) The boat sinks easily (يغرق القارب بسهولة (بمعنيين))

اعتمادا على نظرية الأدوار المحورية وعلى التقابل الجهي إذا كان بالإمكان التنبؤ بالظاهرة اعتمادا على التقابل الجهي وحده؟

إن هذا التبسيط في النحو يدفعنا إلى أن ندرج في المعجم السمةَ [+تؤول] و[+/ -ممتد] التي نسندها إلى المداخل المعجمية ونؤولها سواء في مجال نمط الحدث أو في المجال الجهي للجملة (وهذه السمة نفسها ترد إلى السمة [عدد]).

وإذا صح ما ذهبنا إليه أعلاه، فإن الجهة لا يمكن أن تُتناول إلا من خلال أحياز (وعلاقات داخل هذه الأحياز). و بناء عليه، نفترض وجود ثلاثة أحياز تتعالق فيها المعلومات الجهية:

1.4. مجال التأليف الجهي الأول: نمط الحدث

و يمكن أن نسمي هذا المجال جهةً داخلية. إنه يتم بين ف الذي يمكن أن تكون سمته [+أضف] أو [-أضف]، وبين س الذي يمكن أن تكون سمته [+كم] أو [-كم]. وإذا انطلقنا من المحدودية بوصفها الخاصية الإيجابية في بنائنا هذا، فإن هذا المجال يخضع لمبدأ الإيجاب، الذي ينص على ضرورة حمل السمتين، الفعلية والاسمية كلتيهما، لقيمة الإيجاب:

(49) تخضع المحدودية لمبدأ الإيجاب.

إذا كان المفعول يساهم في بناء جهة الحدث من حيث رسمُ حد النهاية أو من حيث تقسيم الحدث إلى أجزاء فرعية، فإن معنى هذا أن الحدث يسلك مسارا واحدا في التحقق بالنظر إلى المفعول. ولكي تكون القراءة محدودة، ينبغي أن يتحقق مبدأ الإيجاب (=سمتا الفعل والاسم كلتاهما قيمتاهما إيجابيتان). أما باقي المسارات (أي باقي التأليفات) فتنتج بنيات غير محدودة زمنيا، وهذه المسارات هي:

(50) أ. ف [+أضف] + س [-كم]

ب. ف [-أضف] + س [+كم]

ج. ف [-أضف] + س [-كم]

وإذا كان هذا المجال يبنى إيجابيا في مسار واحد فقط، فإن المجال الثاني أسفله قد تُرسَم فيه عدة مسارات للحدث (تعداد الحدث).

2.4 ـ مجال التأليف الجهي الثاني: م س + م ف (جهة خارجية).

في هذا المجال، نحصل على التأويل التوزيعي (أو تكرار الحدث وتعدده من كيانات مختلفة)، في مقابل التأويل الجمعي. وينبغي أن نميز هاهنا بين تعدد الحدث من كيان واحد، وهو ما يعرف عادة بالتكرار في الأفعال اللحظية (انظر الفصل السادس)، وبين تعدد الحدث من كيانات مختلفة. ويمكن أن نسمي الأول تكرارا متنبأ به من الناحية المعجمية، والثاني تكرارا منطقيا تركيبيا.

يسهم الموضوع الخارجي (الفاعل) بدوره في بناء جهة الحدث من حيث تعداد هذا الحدث، وليس من حيث تقسيمه (إنه تقسيم خارجي، إذا أردنا). ويدخل في هذا الفرقُ بين التأويل التوزيعي والتأويل الجمعي. لننظر إلى الجملة (51):

(51) أكل الأطفال تفاحتين

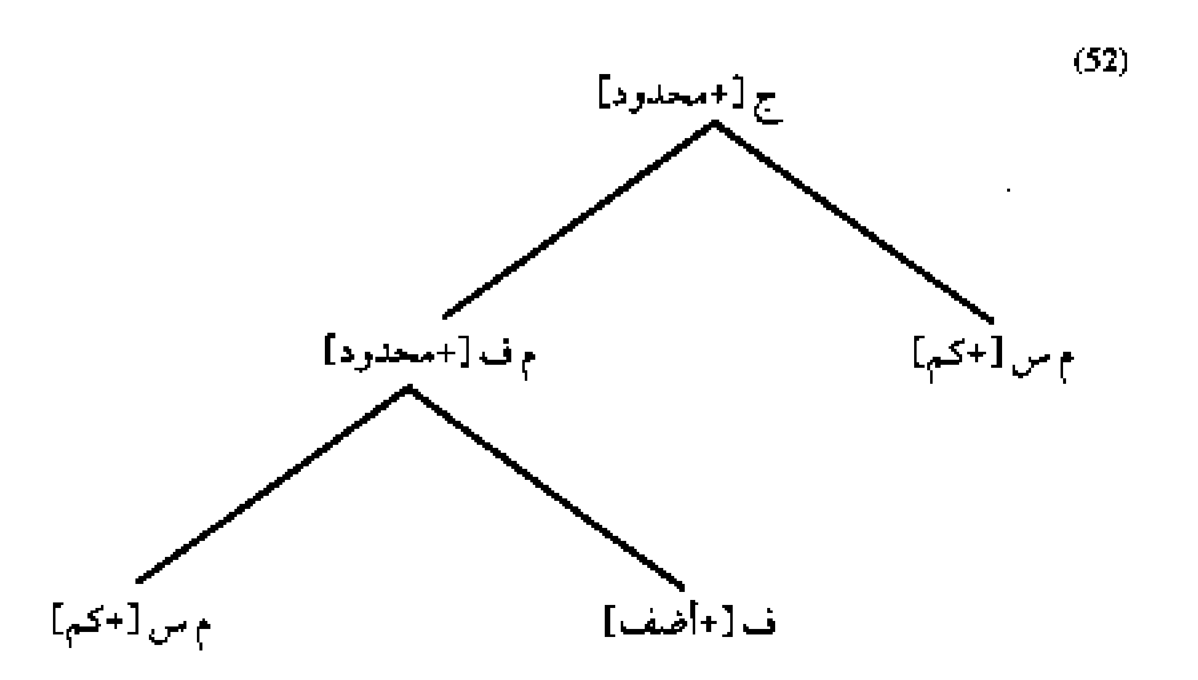
تؤول هذه الجملة تأويلين، إما أن كل طفل من الأطفال أكل تفاحتين (وهو التأويل التوزيعي)، وإما أن كل الأطفال اشتركوا في أكل تفاحتين لا غير (وهو التأويل الجمعي). وقد بينت عدة أعمال أن هذين التأويلين يشكلان صورتين منطقيتين مختلفتين.

ورغم عدم ظهور أسوار متحققة واضحة في(51)، فإنه لا يمكن فصل تأويلها عن الظاهرة التي تسمى «تراكب الأسوار» وتفاعلها (انظر ماي (1975). وسننظر في فصل لاحق في بعض الظواهر التسويرية وعلاقتها بالتأويل الزمني، وبمفهوم التكرار على الخصوص).

يشكل المجال الأول والمجال الثاني سلسلةً جهية، وتقوم هذه السلسلة بحساب المعلومات الجهية التي يقدمها المفعول والفاعل. ويدخل هذا الحساب في إطار صعود السور الذي يدعمه اللاتوازي القائم بين الفاعل والمفعول (كما هو معروف في الأدبيات).

ويرصد البناء الشجري التالي ما أسلفناه:

(52)



ومعلوم أن الجملة التي يرد فيها الفاعل اسما مفردا (في جملة تتضمن موضوعا داخليا) لا يمكن أن نقول عنها إنها تؤوَّل جمعياً أو توزيعيا، ومثال ذلك (53أ). أما الجملة التي يرد فيها الفاعل اسما جمعا فيمكن أن تؤوَّل تأويلا جمعيا أو توزيعيا (وهذا يشبه إلى حد بعيد تراكب الأسوار عند ماي 1975)، ومثال ذلك الجملةُ (53 ب) التي قد تفيد أن الأطفال اجتمعوا في إشعال شمعة واحدة أو تفيد أن كل طفل من الأطفال المعنيين أشعل شمعة (أي عدة شموع وعدة أحداث من الإشعال).

(53) أ. أشعل الطفلُ شمعة

ب. أشعل الأطفال شمعة (**تأويل جمعي** أو تأويل توزيعي)

غير أنه لا يمكن أن نقول هذا بصدد جمل مثل (54 ب). فالمفعول في الجملة (45 ب) يؤوَّل بالضرورة على الإحالة الحرة، إذ لا يكون الأنفُ أنف القصيرين، بل أنف غيرهم. أما (54 ج)، ذات المفعول الجمع، فبالإمكان أن تؤول على الإحالة الحرة أو على الإحالة المشتركة، إذ قد تكون الأنوفُ أنوفَ غير القصيرين أو أنوف القصيرين. وحين تؤول على الإحالة المشتركة لا يمكن أن تؤول إلا تأويلا توزيعيا:

(53) أ. جدع القصير أنفه

ب. جدع القصيرون أنفهم

ج. جدع القصيرون أنوفهم

لهذا، لا يمكن أن نرصد التفاعل الجهي بين الفاعل والمفعول بدون الانتباه إلى العلاقة المنطقية التي تجمع بينهما، مثل العلاقة السورية (كما رأينا في (51))، أو العلاقة

الدلالية (مثل علاقة الجزء/ الكل، أو ما يسمى بالملكية الثابتة أو الملازمة في (54)).
ومن هنا ضرورة احترام المبدأ (55):

(55) يحترم الحساب الجهي العلاقة الدلالية و/ أو الإحالية بين الموضوع الداخلي (المفعول) والموضوع الخارجي (الفاعل).

3.4. مجال التأليف الجهي الثالث: الزمن + ج

قد تؤوَّل الجملة إما بالنظر إلى ظ (أو ما سد مسده)، فتكون لها قيمة زمنية إحالية محددة، أو بغض النظر عن ظ، فلا تكون لها قيمة زمنية إحالية محددة. والجمل التي تؤول بالنظر إلى ظ تكون جملا زمنية، والجمل التي لا تؤول بالنظر إلى ظ تكون جملا غير زمنية؛ وهي أنواع، ومنها الجمل الدالة على الأحكام العامة والأقوال المأثورة والجمل النوعية (المؤوَّلة تأويل الجنس)[14].

ولننظر إلى الجملتين التاليتين:

(56) أ. يأكل زيد الدجاج (بغض النظر عن ظ في التأويل النوعي)

ب. يأكل زيد الدجاجة (تأويل التدرج، بالنظر ظ)

حين تأتي صيغة «يفعل» في اللغة العربية، تلتبس بين قراءة الحاضر المتدرج وقراءة العادة أو القراءة اللازمنية النوعية. وهذا الالتباس لا يحصل مع أفعال دالة على الحالة. ومعنى هذا أن التدرج يشترط السمة [+أضف] في الأفعال، مع العلم أن هذه الأفعال تخضع للالتباس. غير أن هذا الالتباس قابل للحساب. فالقراءة التدرجية لا تتحقق في (56 أ) رغم أن الفعل يحمل السمة [+أضف]، ذلك أن الاسم الذي يساوقه يحمل السمة [-كم]. أما (56 ب) فتحقق قراءة التدرج لأنه، إضافة إلى حمل الفعل سمة [+أضف]، يحمل الاسم السمة [+كم]. فلكي نحصل على قراءة التدرج ينبغي أن يحمل الفعل سمة: [+أضف]، وأن يحمل الاسم سمة: [+كم]. وبذلك نخلص إلى (57):

(57) تأويل التدرج مشروط بمبدأ الإيجاب.

وبهذا، يتضح أن قراءة التدرج لا تتحقق إلا بصورة تأليفية، خلافا لما اعتمد في الدراسات الجهية الأولى التي كانت تعتبر التدرج خاصية غير مشتقة، مما دعاها إلى

---

14) إذا لم تكن البنية اللغوية تعبر عن السبق أو التواقت بالنظر إلى زمن التلفظ، كانت بنية غير زمنية، فتدل على تأويل العادة أو تؤول التأويل المرتبط ببعض القوانين والأحكام العامة التي لا ترتبط بزمن إحالي بعينه، وذلك نحو «يتبخر الماء في الدرجة الحرارية مائة». وهذه الجملة، كما نرى، تؤول بغض النظر عن الزمن الذي قد نتلفظ بها فيه.

اعتماده راتزا أساسيا في تصنيف الطبقات الجهية للأفعال (انظر الجدول (15)).

خاتمة

تبين المعطيات والتحاليل أعلاه أن تناول الجهة بوصفها إطارا تأليفيا يمكننا من التوصل إلى مجموعة من النتائج الوصفية والتفسيرية، وهي نتائج لا تخص الفعل وحده (بوصفه نواة الحدث والجملة)، بل تخص جل المكونات التي ترافقه في التركيب، وفي المستويين المعجمي والوظيفي.

عرضنا لهذا الإطار التأليفي العام، واقترحنا مجالات (أو أحيازا) للتأليف الجهي يتمّ حساب الجهة فيها. ويقوم هذا الحساب على خصائص الأفعال وخصائص الأسماء. وقد بيّنّا أن هناك نوعا من التوازي غير الكامل بين الأفعال والأسماء من هذه الناحية. فقابلية الحدث للتجزيء و/ أو قابليته للحد إنما المسؤول عنه (في الإطار الموجب الذي اعتمدناه) هو خصائص المركب الاسمي. كما افترضنا أن وضع حد النهاية في الحدث يرجع إلى نظام التعريف/ التنكير، وأن تجزيء الحدث مرده إلى نظام العدد. ولا تستقل هاتان الخاصيتان (والنظامان) عن بعضهما، بل تتضافران في الحصول/ عدم الحصول على تأويل دلالي وجهي معين. كما بيّنّا أن بعض مبادئ الحساب المشار إليه قد تكون عابرة لمجالات تأليفية مختلفة، ومن ذلك مبدأ الإيجاب.

الفصل السادس

ظروفُ الزّمن و تسْويغُها : توحيدُ الزّمن والجهَة

نعرض، في هذا الفصل، مجموعة من القضايا التي ترتبط بتسويغ بعض ظروف الزمن في اللغة العربية. ونبين أن المشاكل التي تعترضنا في بناء النسق الزمني والجهي هي نفسها المشاكل التي تواجهنا إذ نحاول بناء نظام تسويغي للظروف الزمنية. وعلى هذا الأساس، نفترض أن تأويل هذه الظروف وتسويغها دلاليا وتركيبيا يجب أن يتم داخل نظرية واضحة للنسق الزمني والجهي.

وفي هذا الإطار، نطرح أسئلة تهم بنية الزمن والجهة داخل النحو وتوازيهما، بغرض الحصول على تحليل متآلف: كيف يتم بناء الجهة في النحو؟ وكيف يتم بناء الزمن في النحو؟ وما هي البنية الدلالية لكل منهما؟

تقسَّم الأزمنة من حيث دلالتها وإحالتها، في جزء مهم من الأدبيات، إلى أزمنة مطلقة (تُحدَّد بالنظر إلى ظ) وأزمنة نسبية (ليست كذلك)، ولهذا الإطلاق/ النسبية ما يوازيه في تعبير بعض الظروف الإشارية.

وإذا كانت بعض الظروف الإشارية تفيد المقدار، فإن هذه البنية الكمية، في استغراقها لزمن معين، توازي جهة المحدودية في الأحداث والجمل. غير أنه، إذا وردت ظروف دالة على مقدار في وضع محدود، لم يَرَ فيها التأويل كميتها، بل نعتَها للزمن الإحالي للجملة. ومن هنا بعض ظواهر الالتباس (المبرَّر) بين الظرف الإشاري والظرف الكمي.

وبما أننا انطلقنا من أن تسويغ الظرف لا يمكن أن يتم إلا داخل نظرية للنسق الزمني والجهي، فإن هذا الأمر حتّم علينا أن نبني بموازاة هذا التسويغ (الجزئي) نموذجا لوصف العلاقات الزمنية، وهو عبارة عن نسق للتمثيل الزمني قائم على التفاعل

الدلالي والتركيبي بين الزمن والجهة. ويقوم هذا النسق على افتراض محمولية الجهة (=الجهة محمول ثنائي)، تفرع إلى مركبين هما موضوعاها؛ ويتخذ هذا المحمول إما معنى «في» أو معنى «بعد» (انظر زاكونا (1990)، وسطويل (1993)). ويسري هذا الافتراض على الزمن أيضا، ولذلك يقوم تداخل دلالي و/ أو بنيوي بين الزمن والجهة. ذلك أن اشتقاق التفاعل القائم بينهما يحتم علينا تناولهما بنفس الآليات النظرية تركيبا ودلالة؛ وهذا يمكننا، من جانب آخر، من رسم نوع من التوازي الصارم بين دلالة الزمن والجهة، وبين تركيب كل منهما، كما يمكننا من رصد بعض أوجه الالتباس بين التأويل الجهي والتأويل الزمني.

1. عن ظروف الزمن: ملاحظات عامة

لا يميز القدماء بين دلالة الظرف اللغوية ودلالته النحوية. ولعل ما قادهم إلى هذا الطرح أنهم تصوروا الظرف الزمني والظرف المكاني وعاءين للحدث. ويقصي تعميم الدلالة الوعائية، من حيث تطبيقه على ظرف الزمن، عدة ظروف زمنية محتملة، ويربط أصنافا من العلاقات الزمنية داخل الجملة فيما يلغي أصنافا أخرى.

تضم طبقة الظروف الزمنية في اللغة العربية عددا كبيرا من الألفاظ، ولا يمكن تصنيفها دون التعرض إلى مختلف أوجهها، من توزيع وتأويل وإعراب.

وقد يكون الظرف مركبا اسميا يحيل على شيء (البارحة، غدا، أمس، حينا، دهرا... إلخ)، وقد يكون صفة (كثيرا، قليلا، غالبا، دائما، ... إلخ)، أو مركبا حرفيا (في الغالب، في الساعة الرابعة... إلخ)، أو رابطا ظرفيا (إذا، إذ، ... إلخ).

وقد سمى القدماء جزءاً من هذه الظروف مفعولا فيه، وهي تسمية لا تخلو من مكانية. يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت. وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكُونٌ فيها..»[1].

ويكمن الفرق الأساسي بين ظروف الزمن وظروف المكان في أن ظروف المكان لا تُسوَّغُ (عادة) بوصفها «م س ظرفا»، لأنه لا يمكنها أن تُعيَّن بموضوع داخلي في الفعل، فالفعل لا يتضمن موضوعا داخليا مكانيا، والموضوع الداخلي الوحيد فيه له طبيعة «زمنية»[2]. ويعبر سيبويه، من جهته، عما يشبه هذه الفكرة قائلا: «ويتعدى إلى الزمان [أي الفعل]، نحو قولك: «ذهَبَ»، لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال:

1) انظر سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 403-404.
2) انظر الفاسي الفهري(1997).

«ذهب»، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: «سيذهب»، فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث. وذلك قولك: «قعد شهرين»، و«سيقعد شهرين»، وتقول: «ذهبت أمس»، و«سأذهب غدا» . . .»[3]. وهي الفكرة ذاتها التي يعبر عنها الأسترابادي بطريقة أخرى وفي سياق آخر، يقول: «. . . الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيَّنا كما يستفاد منها أحد الأزمنة وضعا. . »[4].

من الأعمال الحديثة التي تقدم لنا بعض الأفكار الواضحة بصدد الظروف عموما في العربية، دراسة الفاسي الفهري (1997). يطرح الفاسي الفهري فكرة أساسية مستمدة مما يلاحَظ من تنوع «مقولي» للعبارات الظرفية في اللغة العربية (مركب وصفي، مركب اسمي، مركب حرفي)؛ ويمكن صوغ هذه الفكرة سؤالا كالتالي: هل يشكل «الظرف» مقولة واضحة ومحدَّدة أم إن هناك مقولات متعددة توظِّفها اللغة كظروف؟ ويفترض الفاسي الفهري أن المقولة الظرفية هي في الحقيقة مقولات. وبذلك، لا توجد مقولة للظرف. فالخصائص الصرف-تركيبية للمكونات التي ترد ظروفا ليست خصائص مانعة أو جامعة لهذه المكونات حتى نقول إنها تشكل مقولة خاصة موحَّدة. وإذا صح هذا التناول، تبعا للفاسي الفهري دائما، فإننا ما زلنا في حاجة إلى تحديد:

أ) النواة الوظيفية التي تشترك فيها خصائص الظروف.

ب) الخصائص الصرف-تركيبية (المرتبطة بالمقولة) التي تبرزها الظروفُ، وكيف يتم اشتقاقها و/ أو تسويغها.

ويرصد الفاسي الفهري، بالإضافة إلى ما سبق، «منقولية» الظروف وتوزيعها وترتيبها السُّلّمي في البنية، وأحيازها و/ أو تأويلها، وإعرابها. . إلخ.

أما نحن، فلن نبرح دائرة الظروف الزمنية، وسنهتم بتأويلها وبالعلاقات التي تنسجها في إطار البنية الزمنية ككل، بما في ذلك الجهة بوصفها مستوى تأويليا مدمَجا. وقبل أن نطرق هذا الجانب، نذكر بتصنيف الظروف الزمنية الذي وضعه قدماء النحاة، والمتغيرات التي اعتمدوها في هذا التصنيف.

1.1. تصنيف القدماء وبعض متغيراته

يبني القدماء عموما في وصفهم لخصائص ظروف الزمن تصنيفا يعتمد

3) سيبويه، ج 1، ص 35.
4) الأسترابادي، شرح الكافية في النحو، ج 2، ص 103.

متغيرين: أ) متغير التصرف، وب) متغير استغراق المعنى.

أ. التصرف

ـ الظروف غير المتصرفة هي التي يلازمهما النصب على الظرفية أو شبهها، نحو «قط» و«عوض» و«إذا» (سواء تمحضت للظرفية، نحو: «والنجم إذا هوى»، أو احتملت الظرفية المحضة، نحو: «أإذا متنا وكنا ترابا إنا لمبعوثون»، و«حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحُبَت»، أو كانت ظرفية متضمنة معنى الشرط، نحو: «إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا»)، و«إذ» (سواء وردت مع الماضي، نحو: «وإذ قال ربك للملائكة»، أو وردت مع «المضارع»، نحو: «وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك عظيم»، أو وردت قبل اسم، نحو: «فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم»)، و«الآن» (سواء دلت على وقت النطق أو نزّلت الزمن منزلة القريب من وقت النطق (الماضي والمستقبل القريبين من وقت النطق))، و«أيان» (وهي بمعنى متى: «يسألونك عن الساعة أيان مرساها»)، و«متى» (سواء وردت استفهامية (في الماضي أو المستقبل)، أو شرطية، نحو: «متى تقم أقم»، أو استفهامية غير مباشرة، نحو: «ويقولون متى هذا الوعد»).

ـ الظروف المتصرفة: ترد منصوبة على الظرفية وترد في حالات إعرابية أخرى بحسب السياق الذي ترد فيه، نحو: يوما، نهارا، ليلا، آناء، زلفا، صبحا، ضحى، عشية، عشاء، أصيلا، غداة، بكرة، سَحرا، بياتا، أمس، آنفا، غدا، شهرا، سنة، عاما، حولا، ساعة، حينا، أمدا، حقبا، عمرا، . . . إلخ.

ـ ويمكن أن نضيف مثالا من الألفاظ التي اختلف النحاة في ظرفيتها، نحو «لما» (سواء وردت ورود «لم»، نحو: «لما يقض أمرَه»، أو وردت بمعنى «إلا»، نحو: «إن كل نفس لما عليها حافظ»، أو كانت رابطة لوجود شيء بوجود غيره (وجوب لوجوب)، نحو: «لما جاءني أكرمته»).

ب. استغراق المعنى

1. مختص معدود: يفيد كمية «محددة»، ويدل في الآن ذاته على وقت معين. ورائزهم أن يقع جوابا لكم ومتى، نحو: كم شهرا صمت؟ – صمت رمضان، ونحو: متى رجعت؟ – رجعتُ الصيف.

2. غير مختص ولا معدود: يصلح جوابا لأحدهما فقط.

3. مختص غير معدود: يقع جوابا لمتى: متى رجعت؟ – يوم السبت.

4. معدود غير مختص : يقع جوابا لكم فقط، نحو : كم سرت؟ -يومين.

2.1. تصنيف أولي للظروف الزمنية

أ. ظروف إشارية: أ. قوية : غدا، أمس، البارحة، الآن، الساعة. وتحيل بواسطة معنى الاسم على زمن مطلق.

ب. ضعيفة : قبل غد، قبل الآن، بعد الآن. . . إلخ. وتحيل على زمن نسبي.

ب. ظروف مكممة: أ. داخلية : تكمم الحدث داخليا، إذ تمدده إذا كان قابلا للتمدد، وقد تمدده بالتكرار إذا كان الحدث لا يقبل الامتداد.

ب. خارجية : ظروف التردد، وهي ظروف تكمم الحدث بصورة خارجية (أي مناسبات الوقوع).

ج. ظروف علاقية: أ. شرطية : ترتب الأحداث بالشرط، مثل : إذا. . .

ب. غير شرطية : قبل، بعد، حين. . وهذه الظروف ظروف ترتيبية : ترتب الأحداث والأزمنة.

د. ظروف مستقطبة للنفي: مثل قط وعوض، ومن خصائصها أنها عناصر مستقطبة للنفي. وتشترك هذه الظروف، في المعنى العام، مع ظروف التردد، ولا أدل على ذلك من علاقة التوزيع التكاملي الملاحظة بينهما. والأول ينفي الحدوث (ولو لمرة واحدة) في كل الماضي، فيما ينفيه الثاني في المستقبل.

هـ. ظروف التوقيت: أ. ظروف النوع : ليلا، صباحا، سحرا، . . . إلخ.

ب. ظروف الموقع : الإثنين، الثلاثاء، . . . إلخ.

و. ظروف التردد: مثل دائما وأحيانا. . . إلخ.

وتخضع هذه الظروف لضغوط تساوقية مهمة، فمثلا :

أ) لا يساوق الظرف الإشاري الظرفَ الترددي إلا بشروط ؛ ومثال ذلك : «*لعب زيد دائما في الحديقة أمس»، و«*دائما لعب زيد في الحديقة أمس»، و«*أمس لعب زيد في الحديقة دائما».

هذا التوزيع التكاملي يدعونا إلى استخلاص أن الظرف الإشاري ينعت ما ينعته الظرف الترددي. ولكن بعض الظروف الدالة على التردد قد تساوق الظرف الإشاري، نحو : «أمس شربت كثيرا». وقد تكون «كثيرا» وما شابهها صفات لموضوع محذوف.

ب) الظرف الترددي يساوقه ظرف المقدار واصفا إياه، نحو : «لعب ساعتين

دائماً».

ج) ظرف المقدار يساوق الظرف الإشاري، نحو: «لعب ساعتين أمس».

ولهذه التساوقات مغزى واضح. فالتساوق يعني التسويغ في مستويين مختلفين، وعدم التساوق يعني التسويغ في مستوى واحد أو ما أشبهه.

2. العلاقات الزمنية بين الزمن والجهة

إن المشاكل التي تواجهها النظرية اللغوية في بناء النسق الزمني الجهي هي المشاكل التي تصطدم بها في تسويغ الظروف الزمنية (تركيبا ودلالة). ونفترض أن نظرية للتأويل الظرفي لا يمكن أن يبرهَن عليها إلا داخل نظرية للنسق الزمني الجهي في اللغة الطبيعية. فظروف الزمن تتنوع بتنوع المستوى الزمني و/ أو الجهي الذي تسوغ فيه، كما أنها تتساوق إذا كانت المستويات متساوقة.

نقدم، فيما يلي، بعض الأفكار التي يمكن اعتمادها بوصفها جزءا من نظرية تسعى إلى أن تكون كافية بصدد الظروف بوجه عام. ونعتقد أن معالجة ظروف الزمن ينبغي أن تكون جزءا من معالجة أعم تشمل جميع أنواع الظروف في تنوعها الدلالي والتركيبي. وإذا كانت الدراسات الحالية تركز على الظروف وما يمكن أن تشغله من مواقع في التركيب، وما تربطه من «متغيرات» داخل الجملة وخارجها، فلأن التوزيع و«المنقولية» من شأنهما أن يقيما الحجج على قيام بعض العمليات النحوية وعدم قيام بعضها الآخر (انظر الفاسي الفهري (1997)).

1.2. الزمن والجهة

نعتمد هنا إسقاطين ذوَيْ طبيعة زمنية: إسقاط الزمن وإسقاط الجهة. ومعلوم أن إسقاط الجهة اقتراح قدمه الفاسي الفهري (1987) في إطار افتراضه المعروف بـ«بناء-جهة» (VASP)، إذ بيَّنَ التعالق التركيبي الحاصل بين البناء والجهة.

ونسجل أن النسق الزمني عامة لا يشكل فيه التعالق بين الزمن والجهة سوى علاقة فرعية داخل تعالق أكبر يتضمن الوجه كذلك؛ إذ تعبر صرفيات أخرى مرتبطة بالفعل عن معلومات زمنية ذات طبيعة وجهية.

2.2. دور الجهة في النحو

كيف يتم بناء الجهة في النحو؟ وكيف يتم بناء الزمن في النحو؟ وكيف يتم

بناؤهما في النحو مجتمعيْن؟ ننطلق من اقتراح كلاين (1995) الذي يقول إن كلا من الزمن والجهة يقيمان علاقات ترتيب بين زمنين. ونقترح بناء هذا التوازي الدلالي بين المقولتين داخل التركيب اعتمادا على زاگونا (1990) وسطويل (1993): إن إسقاطي زْ وجهةْ (الرأسين) عبارة عن محمولين فضائيين زمنيين (من نوع الرؤوس الحرفية، مثل «في» و«بعد»). ويرتبط هذان الرأسان بإسقاط أقصى في التركيب (المركب الزمني والمركب الجهي)، ويرتبان موضوعين دالين على الزمن.

لكي نبني نظرية تجمع بين الزمن والجهة، علينا أن نحدد، أولا وقبل كل شيء، الدور النحوي الذي تقوم به الجهة. فهل الجهة مفهوم معجمي فحسب، ولا يتعدى هذا المستوى النحوي، أم إنها مفهوم تركيبي؟ يصف كمري (1976) الجهةَ بكونها «الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخلي للأوضاع». ويتضمن تعريف كمري هذا شيئين: الطبقة الجهية للأوضاع، وهي ما يصفه بالتكوين الزمني الداخلي؛ والأشكال الجهية، وهي ما يسميه بالطرق المختلفة في النظر إلى الوضع. لن نهتم بالطبقات الجهية (مقولات فاندلير مثلا) نظرا إلى كونها تبني محتواها نحويا بشكل ضعيف، اللهم الفرق المعروف بين الحاضر المتدرج والحاضر البسيط في لغة مثل الأنجليزية، إذ تصرف الأحداث في الحاضر المتدرج والحاضر البسيط، فيما يمتنع ذلك في الحالات. ما يهمنا هو الأشكال الجهية التي تقول عنها سْميثْ (1991) إنها تنقل وجهة نظر معينة بصدد الوضع الذي تصفه الجملة.

وتشبِّه سْميثْ عملَ وجهات النظر الجهية بعمل عدسات آلة التصوير، إذ إنها تجعل الأشياء مرئية عند من يستقبلها. والأوضاع هي الأشياء التي تصوب وجهات النظر العدسات نحوها. وكما تكون عدسة الآلة ضرورية كي يظهر الشيء في الصورة، فإن وجهات النظر ضرورية أيضا كي يكون الوضع الذي تصفه الجملة مرئيا.

لننظر إلى الجملة التالية:

(1) بَنَتْ هند منزلا

تدل هذه الجملة على الزمن الماضي، كما نعرف. وهنا يتم تقديم الحدث بوصفه كُلاًّ، أي بوصفه قد تم. ونوضح ذلك اعتمادا على الخطاطة التالية:

(2) الخطاطة الزمنية لجملة ماضية:

بَنَتْ هند منزلا

[ب ///// ن] (ب=نقطة البداية. ن=نقطة النهاية)

وتلعب الجهة دورا حاسما في التأويل الدلالي للجملة. تقول سْميثْ:

«واستمرارا في القياس بين وجهة النظر وعدسة آلة التصوير، نقول إن الجزء الذي تركّز عليه وجهة النظر يكون مرئيا في التأويل الدلالي». إن ما هو مركّز عليه له حكم خاص، وهو حكم «المنظورية» (visibility)؛ وما هو مرئي ومنظور هو ما يتم إثباته أو التصريح به.

ولننظر الآن إلى ما تصفه الجملة (3):

(3) كانت تبني منزلا

في مقابل ما سبق، تركز وجهة النظر التدرجية، في الجملة (3)، على جزء فرعي من حدث البناء، وهو جزء لا يتضمن بداية الحدث ولا تراكمه. وهنا يتم تقديم الحدث بدون بداية ولا نهاية، كما توضح الخطاطة (4):

(4) الخطاطة الزمنية للتدرج:

كانت تبني منزلا

[ب [///] ن]

ففي الجملة التدرجية الممثّل لها بواسطة (4)، لا يرى التأويل الدلالي غير فاصل زمني مركّز عليه داخل المحيط الزمني للحدث، وهو [///]. وبما أن هذا الزمن لا يتضمن حدّيْ الحدث (بدايته ونهايته)، فإن الجملة لا تصرح إن كان حدث البناء يتراكم أم لا؛ رغم أن الجملة تفيد الماضي. وبهذا يمكن الحصول على التقابل التالي:

(5) كانت هند تبني منزلا غير أنها لم تكمله

في مقابل هذا، يتم النظر في الجملة الدالة على الماضي البسيط (1)، إلى الحدث في كليته، بوصفه ذا حدين. وبهذا تشكل (6) حكما مرتبكا من الناحية المنطقية:

(6)؟ بَنَتْ هند منزلا غير أنها لم تكمله

نخلص إلى أن دور الجهة هو التركيز على فاصل زمني (أو انتقاؤه) في المحيط الزمني للحدث الذي تصفه الجملة. ولا يرى التأويل الدلالي غير الفاصل الزمني الذي تركز عليه الجهة. نسمي الفاصل المركّز عليه في زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف زمنَ التصريح (= ز تصر) (انظر كلاين (1995)). وزمن التصريح هو الزمن الذي نقيم بصدد إثباتا أو تصريحا، أو هو الذي يقيم المتكلم بصدده حكما.

بعد تحديدنا لدور جهة المنظور، الذي لخصناه في التركيز على فاصل زمني في زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف، لننتقل إلى دور الزمن (التركيبي).

3.2 . دور الزمن

عولج الزمن تقليديا باعتباره يقيم علاقة ترتيب بين نقطتين زمنيتين. إنه يربط بين زمن التلفظ (ظ) والزمن الذي يحصل فيه الحدث (ح) الذي يعبر عنه م ف. وبذلك، فالماضي يرتب ح قبل ظ، أما المستقبل فيرتب ح بعد ظ (انظر (7)):

(7) أ. ماض: ح ـ ظ

ب. مستقبل: ظ ـ ح

اقترحت أعمال كثيرة أن تركيب الزمن ودلالته يمكن اشتقاقهما من نظرية للتمثيل البنيوي للزمن اعتمادا على مبادئ النحو الكلي، وقد تكون هذه المبادئ مستقلة (كما عند هورنستاين(1990))[5].

وتقترح زاگونا (1990)، ومن بعدها سطويل (1993)، ترجمة فكرة ربط الزمن بين زمنين داخل التركيب عن طريق شطر الزمن بنيويا إلى مكوناته الدلالية (أزمنة ريشنباخ). تقترح زاگونا أن الزمن رأس وإسقاطه الأعلى هو المركب الزمني، ويتخذ مركبين دالين على الزمن بوصفهما موضوعين له. موضوعه الخارجي هو الزمن الإحالي (وهو ظ في الجملة الرئيسية)، وموضوعه الداخلي هو ح.

ويتبنى سطويل هذا الاقتراح مضيفا أن الزمن عبارة عن محمول ثنائي يقيم علاقة ترتيب زمني بين موضوعيه الدالين على الزمن. وعليه، يتناول الزمن الماضي بوصفه محمولا للترتيب الزمني بمعنى «بعد» (ظ بعد ح)، ويعالج الزمن الحاضر بوصفه محمولا للترتيب الزمني بمعنى «في» (ظ في ح). ونوضح مقترح سطويل حول البنية المركبية للزمن من خلال (8 ج-د):

(8) البنية المركبية للزمن (سطويل مبسَّطا)

أ. ماض: ----[-----]--------|----->

ظ ح

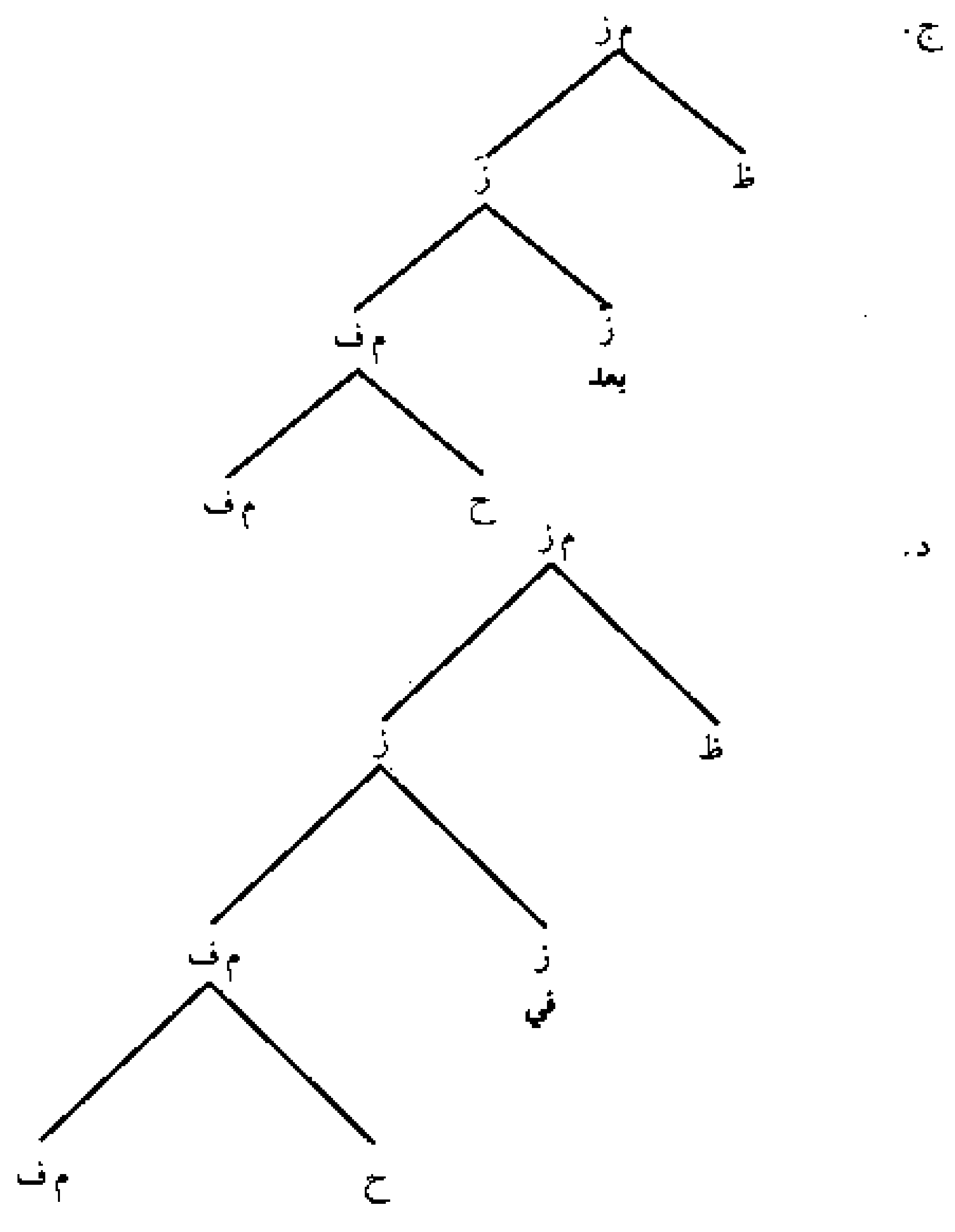
ظ

ب. حاضر: -----[-----|-----]-------->

[ح]

---

5) وانظر إنش (1987)، وزاگونا (1990)، والفاسي الفهري (1993)، وسطويل (1993)، وجيورجي وبيانيزي (1991)، وطومسون (1994)، من بين آخرين.



ويسمي سطويل زمنَ الحدث موضوعَ الحدث (بالمعنى الموجود عند كراتزر (kratzer(1991)) . وينطلق من كراتزر في معالجة موضوع الحدث بوصفه موضوعا مفيدا للزمن (وليس موضوعا للموقعة الفضائية الزمنية)، وفي افتراض أن كل المحمولات -سواء كانت محمولات طورية أو فردية (stage/individual level)- لها موضوع حدث (زمني) . كما يتبع كراتزر في معالجة هذا الموضوع الزمني بوصفه الموضوع الخارجي

الحقيقي للفعل. وبما أنه هو موضوع الفعل (الخارجي) الأعلى، فإنه يولد قاعديا في أعلى موقع للفاعل داخل م ف.

3. «في» في التدرج

إن الاقتراح أعلاه الذي يعتبر الزمن محمولا ثنائيا يقيم علاقة ترتيب زمني بين موضوعيه الدالين على الزمن، ويعتبر بذلك الزمن الحاضر محمولا للترتيب الزمني بمعنى «في» (ظ في ح)، يمكن سحبه على جهة محدودية الحدث أو عدم محدوديته.

ومن الأدلة التي يمكن أن نوردها بهذا الشأن ما نلاحظه في العربية المغربية من تمييز واضح بين تأويل التدرج وتأويل العادة (أو تأويل الخاصية والوصف) مع الأفعال المتعدية.

لننظر إلى (9-10):

(9) احمد تيشرب القهوة

(10) احمد تيشرب فْ القهوة

فإذا كانت (9) تفيد التدرج (بمعنى أن أحمد منخرط الآن في شرب القهوة) والعادة (فيكون أحمد موصوفا بشرب القهوة)، فإن (10) لا تفيد سوى المعنى الأول. فالحرف «فْ» يلغي بوروده ما سوى التدرج. فالمغربية تستعمل، مع فعل متعد يفيد الانخراط في الحدث، الحرفَ «فْ» (في)، وبذلك يتم إلغاء قراءة العادة.

وعلى هذا الاعتبار، يمكن أن نتنبأ بلحن بنيات من قبيل (11)، حيث الفعل عبارة عن حالة:

(11) * احمد تَيْبغي ف فاطمة

فالحرف «ف» لا يرد صحبة أفعال دالة على الحالة لأن هذا النوع لا يقبل التدرج. غير أنه لا يمكن أن يُعتبر مقياسا لقراءة التدرج مع الأفعال اللازمة. لننظر إلى البنية التالية:

(12) احمد تيعوم

وهي بنية تلتبس بالشكل ذاته الملاحَظ في(9). وتعمل بعض ظروف الكم على انتقاء قراءة العادة دون غيرها:

(13) احمد تيعوم بزّاف

إذ لا يمكن أن تؤول (13) على التدرج، مثلما لا تصح(14) (المشتقة من (10) الدالة على التدرج)[6]:

---

6) انظر الفصل السابق، وانظر جحفة (1994) لمزيد من التفصيل.

(14) * احمد تيشرب ف القهوة بزاف

4. ظروف الزمن المطلقة والنسبية

تميز الأدبيات اللغوية بين الأزمنة المسماة مطلقة والأزمنة المسماة نسبية. والزمن المطلق هو الذي يكتسب قيمته بالنظر إلى زمن التلفظ، أما الزمن النسبي فهو الذي يكتسب قيمته بالنظر إلى زمن آخر يقوم بدور زمن التلفظ. نلاحظ أن الجملة (15) تصف حدثا وقع قبل زمن التلفظ، ولذلك فقيمتها الزمنية هي المضي. ويمكن أن نمثل لها اعتمادا على نسق ريشنباخ بما يلي: ح، إ_ظ. واعتبارا لهذا، يسمى زمن الجملة الإشاري زمنا مطلقا.

(15)جاء زيد (ح، إ_ظ)

ولكن جملا من قبيل (16) تتضمن، إلى جانب الزمن المطلق الذي يعبر عنه الفعل «كان»، زمنا نسبيا يعبر عنه الفعل المعجمي («فر» هنا):

(16)كان المجرم (قد) فر (حين طوقت الشرطة المكان)

حصل الفرار في الجملة قبل تطويق المكان؛ ولذلك، فزمن الفرار نسبي بالنظر إلى زمن «تطويق الشرطة المكان»، وهو الزمن الذي تحيل عليه «كان». فالفرار حصل قبل الماضي الذي ترمز إليه «كان»، وبذلك يُعَدُّ زمنُه نسبيا بالنظر إلى زمن «كان».

يوازي الإطلاق والنسبية ما تفيده بعض الظروف الإشارية. عندما نقول (17) نموقع الزيارة في «أمس». وعندما نقول (18) نموقع حصول المغيب بعد حصول الزيارة (أي المغيب بعد الزيارة في اتجاه الحاضر).

(17) زارنا خالد أمس

(18)زارنا خالد قبل المغيب

إن كلا من الظرفين يموقع الحدث ولا يصف امتداده؛ ولكن موقعة الأول مطلقة، أما موقعة الثاني فنسبية. فكيف يعالَج هذا التوازي في البنية الموضوعية للزمن (بوصفه محمولا)؟

إن الظرف «أمس» يراقبه ظ؛ أما الظرف «قبل»، وما كان على شاكلته، فلا يراقبه ظ. (وهذا يلتقي بالفكرة التي تقول إن الزمن المطلق حر كالضمير، أما الزمن النسبي فمربوط كالعائد.

إن «أمس» و«غدا» ينسخان البنية الزمنية للماضي والمستقبل، تباعا. أما «قبل» و«بعد» فلا يتحدد زمنهما إلا بالنظر إلى زمن الحدث الرئيسي. ومن الأدلة على هذا أن «قبل» تصف «أمس»، ولا يصح العكس:

(19) رحل أمس قبل وصول زيد
(20) أ. * رحل قبل وصول زيد أمس
ب. رحل قبل وصول زيد أمس

ولهذا، نفترض أن الظروف المطلقة تنتقي م ز، أما الظروف النسبية (المعالقة) فتنتقي مركّبا جهيا، أو م ز مربوطا بم ز أعلى منه. ومن الأدلة على هذا عدم إمكان جمل من قبيل (21)، في مقابل إمكان جمل من قبيل (22):

(21) * لعب زيد قبلُ
(22) كان لعب قبلُ

إذن، ينعت «أمس» وما شابهه رأس م ز (زَ)، أما «قبل» وما أشبهه فلا ينعت زَ بصورة مباشرة، إنه ينعت جهةً، وهي مستوى مدمج في م ز، كما سنرى.

5. الزمن والجهة تركيبا ودلالة

نذكر أننا نروم بناء نظرية لدلالة وتركيب العلاقات الزمنية، تُشتق بصورة موحَّدة من تفاعل الزمن والجهة. ونفترض ما يلي: لكي نشتق التفاعل التأليفي القائم بين الزمن والجهة، علينا أن نعامل الزمن والجهة بنفس الأوليات النظرية الدلالية والتركيبية. وسنقيم نوعا من التوازي الصارم بين دلالة الزمن والجهة، ثم نقيم نوعا من التوازي الصارم بين تركيب الزمن والجهة.

لكي نتمكن من معالجة كل من الزمن والجهة بنفس الأوليات الدلالية، نفترض، بما أن الزمن عولج باعتباره يربط بين زمنين، أن الجهة ينبغي أن تعالج كذلك بوصفها تربط بين زمنين. وهذا ما تقترحه كلاين (1995).

(23) كلاين(1995): الجهة، مثل الزمن، تربط (ترتب) زمنين: تربط الجهة زمن الحدث بزمن التصريح، ويربط الزمن زمن التصريح بزمن التلفظ.

نسجل هنا أنه، بالنسبة لكلاين، لا يرتب الزمن بصورة مباشرة زمن الحدث بالنظر إلى زمن التلفظ. وهي في هذا تتفق مع ريشنباخ(1947) وهورنستاين(1990) وجيورجي وبيانيزي (1991) وطومسون (1994)، إذ إن الأوليات التركيبية للزمن عند هؤلاء تحدَّد بواسطة النقط الزمنية الثلاث التي اقترحها ريشنباخ: زمن التلفظ وزمن الحدث وزمن الإحالة.

وبعد أن وحدنا بين الزمن والجهة من ناحية أولياتهما الدلالية، علينا الآن أن نوحد بين تركيب الزمن وتركيب الجهة، فنجعلهما مشتقين من نفس الأوليات

التركيبية. تستدل زاگونا (1990)، وبعدها سطويل (1993)، أنه يمكن التعبير عن فكرة ربط الزمن بين نقطتين زمنتيين داخل التركيب عن طريق رد الزمن بنيويا إلى مكوناته الدلالية. ونفترض الشيء ذاته بالنسبة للجهة: فردٌ الجهة بنيويا إلى مكوناتها الدلالية يعبر تركيبيا عن ربط الجهة بين زمنين. ونقترح أن كلا من الزمن والجهة يمكن أن يحلّلا بنيويا إلى نفس المكونات الدلالية إذا ما افترضنا أن كلا من الزمن والجهة محمولان فضائيان زمنيان يرتبان زمنين.

عولج الزمن بوصفه رأسا لمقولة عليا (م ز) ويتخذ مركبين مفيدين للزمن بوصفهما موضوعين له. ونقترح أن الجهة، مثل الزمن، عبارة عن رأس لمقولة عليا (م جهي)، ويتخذ مركبين مفيدين للزمن بوصفهما موضوعين له. وتبعاً لسطويل (1993)، يعتبر رأسُ المركب الزمني محمولاً فضائيا زمنيا يقيم علاقة ترتيب بين موضوعيه. ونقترح أن رأس المركب الجهي هو بدوره محمول فضائي زمني يقيم علاقة ترتيب بين موضوعيه.

وفي إطار هذا الاقتراح، يبدو أنه بالإمكان أن نتصور علاقة مرآوية ما بين الزمن والجهة دلالة وتركيبا. ونلخص ذلك في(24):

(24) تركيب موحّد للزمن والجهة:

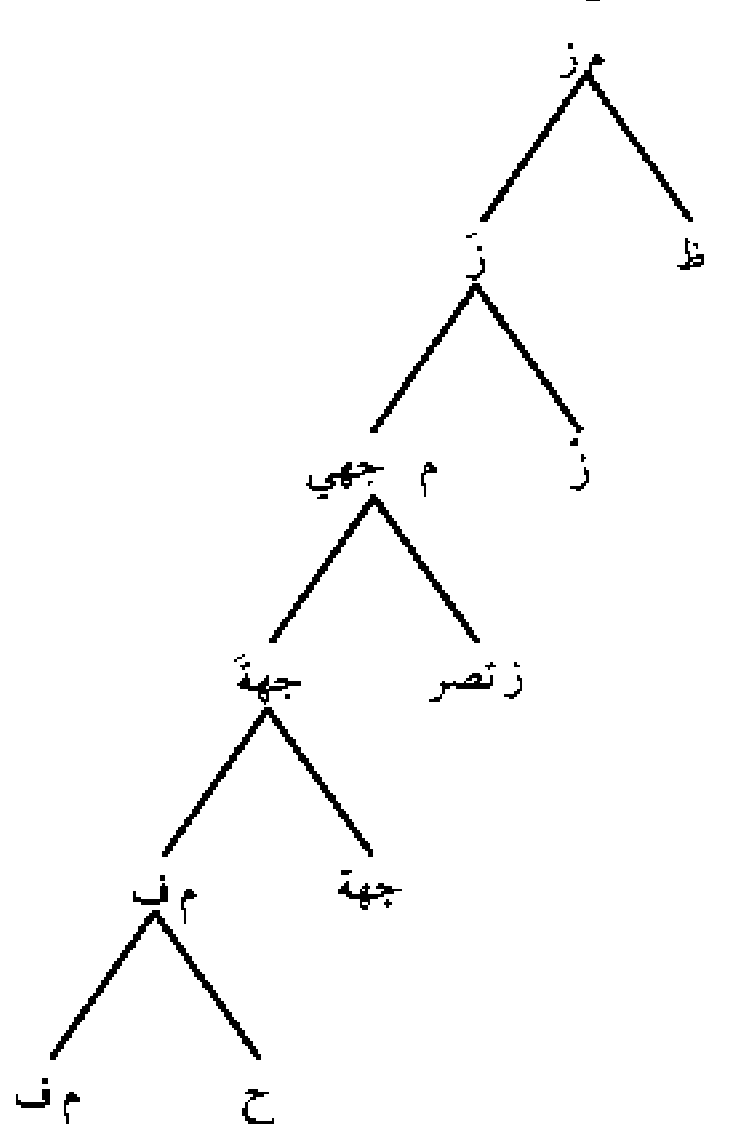
أ) الزمن والجهة محمولان ثنائيان يفيدان الترتيب الفضائي الزمني، وموضوعا كل منهما مركبان مفيدان للزمن.

ب) الموضوع الخارجي للجهة (جهةٌ) زمن إحالي (زمن التصريح)، وموضوعها الداخلي هو زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف (ح).

ج) الموضوع الخارجي للزمن (زمنٌ) زمن إحالي (زمن التلفظ)، وموضوعه الداخلي هو زمن التصريح.

ونذكر أن دور الجهة هو التركيز على فاصل زمني في المحيط الزمني للحدث الذي تصفه الجملة. والزمن الذي تركز عليه الجهة هو زمن التصريح، تبعا لكلاين (1995). فكيف تختار الجهة فاصلاً في زمن الحدث الذي يفيده الفعل (أو تركز عليه)؟ الجواب: عن طريق إقامة علاقة بين زمن التصريح وزمن الحدث، وقد تكون هذه العلاقة ترتيبية (أن يرتَّب زمن التصريح بعد أو قبل زمن الحدث)، وقد تكون علاقة طوبولوجية (أن يرتَّب زمن التصريح داخل/ في زمن الحدث). بعد هذا يرتب الزمن الفاصل الزمني الذي ركزت عليه الجهة (أي زمن التصريح) بالنظر إلى زمن التلفظ (قبله أو بعده أو فيه).

(25) البنية المركبية للزمن والجهة :



إذا صح التوازي الصارم الذي أقمناه بين تركيب الزمن وتركيب الجهة ، فإن العلاقات الزمنية والجهية يمكن أن تختزل في خطاطة بسيطة : رأس من النمط الحرفي (بعد/ في) يقيم علاقة فضائية زمنية بين موضوعيه .

وسنستدل على كل هذا من خلال معالجة التدرج والتمام . ونلخص هذه المعالجة في (26) :

(26) أ . زْ وجهةَ محمولان للترتيب الفضائي الزمني .

ب . رأس م ز محمولٌ للترتيب الفضائي الزمني بمعنى «بعد» بالنسبة للماضي ، أو بمعنى «في» بالنسبة للحاضر (سطويل (1993)) .

ج . رأس الجهة محمولٌ للترتيب الفضائي الزمني بمعنى «بعد» بالنسبة لجهة التمام ، أو بمعنى «في» بالنسبة لجهة التدرج .

وسنستدل على أن المقترح الموجود في (26) له مزيتان: أولا، أنه يشتق التفاعل التأليفي بين الزمن والجهة بدون اللجوء إلى موضعية السمات (+/- منته، +/- تام). فالسمات الخاصة ينبغي أن تدرج، في نسق أزمنة ريشنباخ، قصد التمييز بين الماضي البسيط والماضي المتدرج (مثلا)، كما هو موضح في (27)، حيث يشير السهم فوق ح، في (27 ب)، إلى أن الحدث المقصود ليس لحظيا وإنما يمتد في الزمن.

(27) أ. ماضي: ح، إ ـ ظ (نامت هند)

ب. ماض متدرج: ح، إ ـ ظ (كانت هند تنام)

إن أي نموذج يرتكز على أزمنة ريشنباخ الثلاثة يمكنه أن يدمج التام في نسق لتمثيل الزمن. فالتام يعمل مثل «زمن ماض»: إنه يموقع زمن الحدث في الماضي بالنظر إلى الزمن الإحالي. والاقتراح أعلاه الذي يقول إن الزمن الماضي وجهة التمام محمولان فضائيان زمنيان بمعنى «بعد»، يعبر عن هذه الفكرة بشكل جلي. والمشكل هو: كيف ندمج المتدرج داخل نسق لتمثيل الزمن؟ إن الطرح الذي يبدو منسجما مع ما سبق هو الذي يقول إن جهة التدرج تعمل مثل «زمن حاضر»: فكل منهما محمول فضائي زمني بمعنى «في». وبهذا، فالنظرية المقترَحة تَشتق بصورة موحَّدة تأويل المتدرج والتام من نفس الأوليات التركيبية والدلالية: محمولان فضائيان زمنيان يرتبان زمنين.

والمزية الثانية في هذا التحليل أنه يَشتق ـ بدون افتراضات إضافية ـ تركيب ودلالة الجهات المتكررة (مثلا، التام المتدرج)، كما يقيم قيودا على تكرار الجهات.

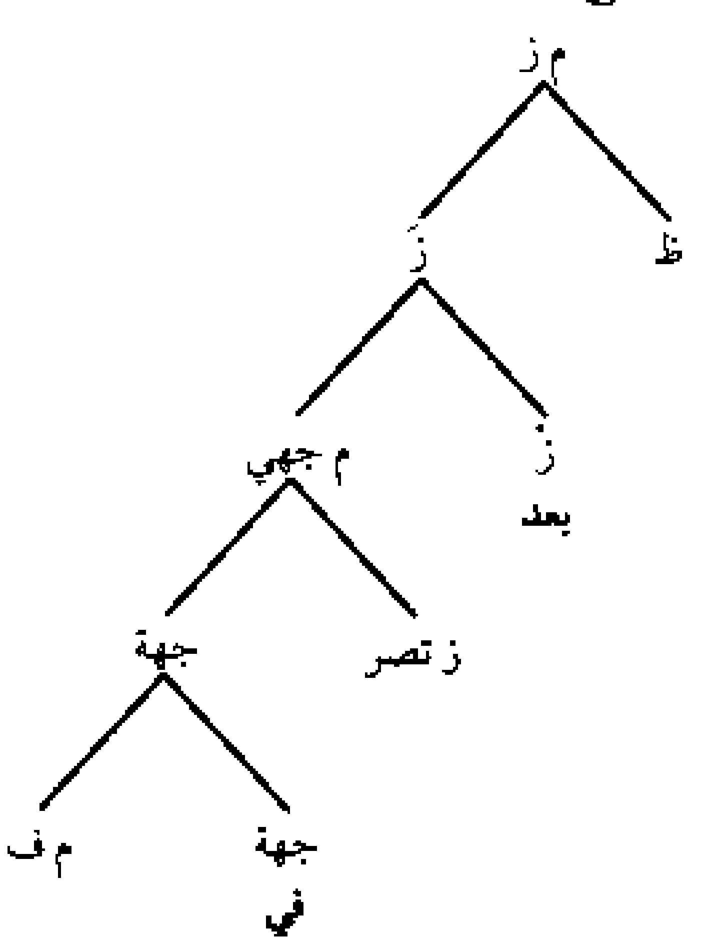
6. البنية المركبية لجهة التدرج

لننظر إلى المثال الموجود في (28)، وهو مثال يفيد التدرج في الماضي. إن(28) تصف سيرورة: كان زيد في سيرورة بناء منزل. ونقترح أن (28) لها البنية المركبية(29).

(28) كان زيد يبني منزلا (ح= [ز1، ز2])

في (29)، ح عبارة عن فاصل مربوط [ز1، ز2]، حيث ز2 هو الزمن الذي يحدد نقطة نهاية الحدث. وجهة التدرج عبارة عن محمول بمعنى «في»: إنه يضع زمن التصريح في زمن الحدث. وبهذا، فإنه ينتقي زمنا متضمَّنا في الفاصل [ز1، ز2]. والزمن الماضي محمول بمعنى «بعد»، إنه يرتب ظ بعد زمن التصريح. وبهذا، فإن (29) تركز على فاصل فرعي داخل الفاصل الذي يحدده حدث البناء. وهذا الفاصل الفرعي بدوره مُموقَع في الماضي، بما أن ظ مرتَّب (بواسطة الزمن) بعد هذا الفاصل الفرعي (أي: بعد زمن التصريح).

(29) البنية المركبية للماضي المتدرج :



نفترض، تبعا لسميث (1991)، أن ما يراه التأويل الدلالي هو الفاصل الموجود داخل زمن الحدث (الذي يحيل عليه م ف)، والذي ركزت عليه الجهة. والزمن الذي تركز عليه الجهة في(29)، والذي سميناه زمن التصريح، ينبغي أن يكون فاصلا فرعيا في زمن الحدث، أي أنه ينبغي أن يكون متضمَّنا في زمن الحدث. وبما أن زمن التصريح لا يتضمن نقطتي بداية الحدث ونهايته، فإنه لا يقام أي تصريح بصدد تراكم حدث البناء، رغم أن الجملة في الماضي. وبهذا يمكن أن نعلق على (28) بما يلي: «ولكنه لم يكملها»، أو «وما زال يبنيها»، أو «وقد أنهى بناءها هذا الصيف».

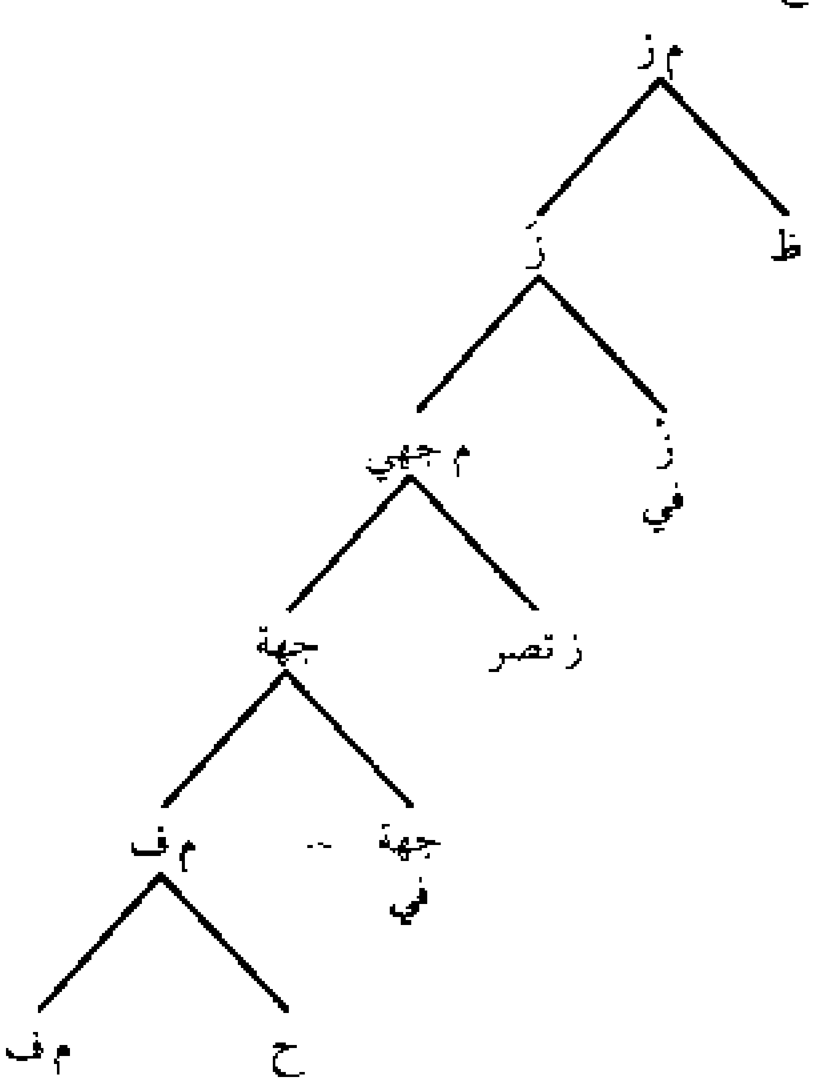
وللجملة (30)، الدالة على الحاضر المتدرج، البنية المركبية نفسها التي للجملة التدرجية في (28)، كما هو موضح بواسطة (31). والفرق الوحيد بين (28) و(30) هو زمن الجملة (ماض مقابل حاضر). وإذا كان الرأس المحمولي في(29) بمعنى «بعد»، فإن هذا الرأس له معنى «في» في(31).

(30) يبني زيد منزلا

غالبا ما تخلط الأدبيات بين التدرج والحاضر (وذلك ما صنعته بعض التناولات

الاستشراقية. وهذا النسق الذي نقترحه يبين الفرق بجلاء. إن جهة التدرج محمول فضائي زمني بمعنى في: إنه يضع زتصر في ح؛ وبذلك فإنه ينتقي زمنا متضمنا في زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف. والزمن الحاضر بدوره محمول فضائي زمني بمعنى في: إنه يضع ظ في زتصر. وبهذا، فإن (31) تركز على فاصل فرعي في زمن حدث البناء. وهذا الفاصل الفرعي يتموقع في الحاضر بما أنه يتضمن ظ.

(31) الحاضر المتدرج:



وهذا التمثيل من شأنه أن يفسر «التباس» الظرف «الآن». فلهذا الظرف ثلاثة استعمالات، كما هو معلوم:

(32) أ. تعت زمن التلفظ: «أنا أتكلم الآن».

ب. تقريب الماضي من الحاضر: «الآن حصحص الحق».

ج. تقريب المستقبل من الحاضر: «ستتابعون الآن حلقة جديدة».

في المعنى (أ) يصف الظرف الرأس جهـة المربوط بالرأس زْ (مـثل «أمس» و«غـدا»). وفي المعنى (ب) و(ج) يصف الظرف الرأس زْ بدون أن يكون له ارتبـاط بالرأس جهةْ.

7. تواز ثان: ظروف المقدار: المحدودية/ اللامحدودية

بينت الأدبيات الجهية (الخاصة بأنماط الأحداث) أن الأحداث التي تعبر عنها المركبات الفعلية قد تكون محدودة أو غير محدودة من حيث تكوينها الزمني الداخلي. لننظر إلى الزوج الجملي في (33).

(33) أ. كتب زيد

ب. كتب زيد قصيدة

ولعل أهم رائز للحكم على محدودية/ لامحدودية هاتين الجملتين رائز ظروف المقدار الزمني، إذ تساوق الوضع المحدود ظروف مقدار محدودة، فيما تساوق الوضع اللامحدود ظروف مقدار لامحدودة:

(34) أ. كتب زيد ساعتين/ دهرا

ب. * كتب زيد قصيدة ساعتين/ دهرا

يبين هذا الرائز أن (33 أ) تصف وضعا محدودا، وأن (33 ب) تصف وضعا غير محدود. إلا أن أهم شيء يبرزه هذا الرائز أن «ساعتين/ دهرا» عبارة عن ظرف مقدار لامحدود. فما هو ظرف المقدار المحدود الذي يمكن أن يساوق جملا من قبيل (33 ب)؟ لكي تقبل الجملة (34 أ)، ينبغي إدخال الحرف «في» قبل ظرف الزمن. إن الظرف، في هذا السياق المخصوص، لا ينبغي أن «يتضمن معنى في»، بل ينبغي أن يحقق «في». فهل يمكن القول إن الأوضاع المحدودة لا تساوقها ظروف مقدار؟ إن الوضع المحدود ينتقي العبارة الظرفية «في ساعتين»، ولا ينتقي الظرف «ساعتين». ويتم هذا الانتقاء في مستوى م ف (أو ما تسميه تنيرون وآخرون «مركب القياس» (measure phrase))، وتنقل هذه المعلومة في ح، ثم في زتصر.

غير أن الظروف اللامحدودة ترد ملتبسة في بعض التراكيب، نحو:

(35) نام زيد يوما

إذ قد يصف الظرف «يوما» مدة النوم غير المحدودة، أو يموقع حدث النوم في يوم ما.

ولكن الجمل الدالة على وضع محدود لا تتعرض لهذا الالتباس:

(36) كتب زيد قصيدة يوما (أي: في يوم ما)

فإذا وردت ظروف دالة على المقدار في وضع محدود، فإن التأويل لا يرى فيها كميتها، وإنما يرى فيها نعتا للزمن الإحالي للجملة. وبذلك لا يقع التباس؛ والدليل على عدم الالتباس هذا لحنُ جمل من قبيل:

(37) * كتب زيد قصيدة يوما أمس

حيث لا يمكن أن نموقع الحدث إشاريا (أمس) ولا إشاريا (يوما)، في الآن ذاته. وفي مقابل لحن (37)، نرى أن (38) غير لاحنة:

(38) كتب زيد ساعتين أمس

إذ تنعت «ساعتين» المحدودية، فيما تنعت «أمس» الإحالة الزمنية للجملة.

ومن هنا يمكن أن نفترض المبدأ التالي:

(39) مبدأ: ظروف المقدار غير محدودة في اللغة العربية، وتدرج المحدودية الحرف «في».

8. قراءة الإطار الزمني للتدرج

يفسر التحليل الذي قدمناه للتدرج لماذا يستلزم المتدرج وجود حدث ذي امتداد أكبر مما يسميه يسبرسن (1924) «زمن الإطار». يلاحظ يسبرسن أنه «في الجملة التالية: «زيد يصيد»، يعد الصيد نوعا من الإطار الذي يؤطر شيئا آخر...». إن الزمن المؤطَّر هو ما سميناه زمن التصريح. وهذا الزمن تضعه جهة التدرج في/ داخل زمن الحدث. وبذلك، فزمن الحدث يتضمن (أي يؤطِّر) زمن التصريح. وسيكون زمن الحدث أوسع من هذا الزمن المؤطَّر.

وتوجد براهين عبر-لغوية على تحليل التدرج الذي قدمناه. يتكون المتدرج في الفرنسية من تأليف معقد: عبارة جهية معقدة تتضمن حرفا مكانيا (تترجم ب: «منخرط في»)، إضافةً إلى الفعل غير المتصرف.

(40) Zayd est en train de jouer

وفي الأنجليزية نجد تعابير مسكوكة من قبيل(41):

(41) I am in the middle of washing

إذ يستعمل التعبير المكاني «في وسط الحدث» دليلا على التأويل التدرجي.

وفي اللغة الباسكية يمكن تأليف البنيات التدرجية بواسطة الفعل المكاني «dago» ترافقه صورة مؤسَّمة للفعل حاملا لإعراب المكاني:

(42) Miren liburu irakur-tz dago

Miren-abs book-abs read-nom-loc be(estar)3-sg.abs

بينما تختار العربية المغربية إضافة الحرف المكاني «ف» (في) قبل المفعول :

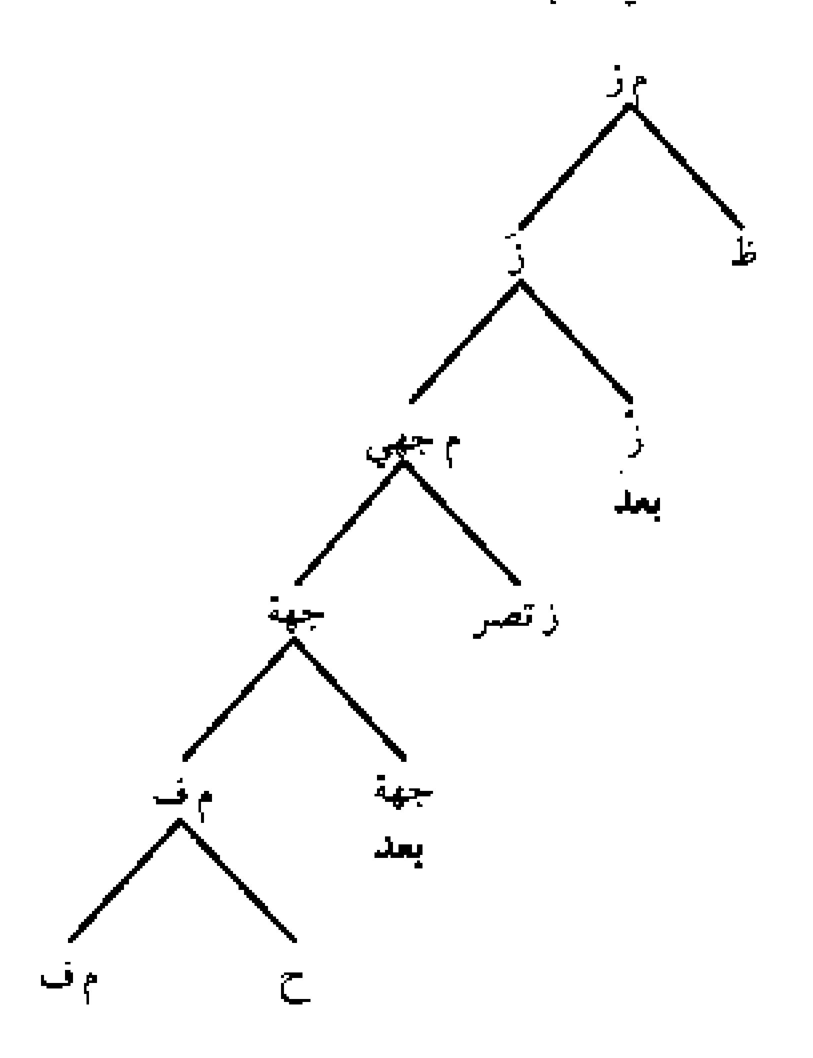
(43) كنت كنشرب ف القهوة

وواضح أن ورود هذا الحرف يستبعد كل تأويل غير تدرجي، شأنه شأن الحرف «in» في (41)، وشأن المركب الظرفي «en train de» في (40)، وشأن الفعل «dago» في (42).

ولكن، كيف يمكن أن ندرج الحاضر التام في نسقنا الزمني من خلال معالجة التام باعتباره محمولا فضائيا زمنيا له معنى «بعد»؟ في ظل هذا المعالجة، يكون التام مثل «زمن ماض»: كل من الزمن الماضي وجهة التمام محمول بمعنى «بعد». ونوضح هذا الاقتراح في (44). وتعبر (44 ب) عن البنية المركبية المقترحة للجملة الدالة على الماضي التام في (44 أ) :

(44) أ. كانت بنت منزلا

ب. البنية المركبية للماضي التام :



في (44 ب)، يعد ح فاصلا مربوطا له الشكل [ز1، ز2]، حيث ز2 هو نقطة نهاية الحدث. والتام محمول بمعنى «بعد»، إنه يرتب ز تصر بعد ح؛ وبذلك فهو ينتقي زمنا بعد الفاصل الذي يحدده [ز1، ز2]. وبهذا، فالجملة تصف حدث بناء تم قبل زمن إحالي ما (= ز تصر). إن الزمن الماضي محمول بمعنى «بعد»: إنه يرتب ظ بعد ز تصر. وبهذا، فالجملة تصرح أن حدث البناء تم قبل زمن إحالي في الماضي.

ويؤكد هذا التحليل أن التام يعمل مثل زمن ماض: إنه يموقع ح في الماضي بالنظر إلى زمن إحالي ما (زتصر) من خلال ترتيب زتصر بعد ح.

خاتمة

يعتمد هذا النموذج الذي اقترحناه في وصف العلاقات الزمنية، على ثلاثة أزمنة، شأنه في ذلك شأن نموذج ريشنباخ، غير أنه لا ينبغي الخلط بين النموذجين. ففي نسق ريشنباخ لا يمكن للزمن الإحالي أن يتم ترتيبه (أو ضمه) داخل زمن آخر، أي أن الزمن الإحالي لا يمكن أن يحيل على جزء فرعي من ح. وبهذا يضطر ريشنباخ إلى اللجوء إلى نسق من الحلول الموضعية من أجل اشتقاق تأويل المتدرج، كما بيّنّا في (27)؛ إذ يتم استعمال سهم فوق ح للإشارة إلى أن ح ليس نقطيا وأنه يمتد عبر الزمن.

وقد قمنا بإدراج جهة التدرج داخل نسق للتمثيل الزمني، وقمنا باشتقاقه من خلال تفاعل الزمن والجهة، دون اللجوء إلى السمات. ويعتمد تحليلنا على افتراضين:
أ) جهة عبارة عن محمول ثنائي يتخذ مركبين مفيدين للزمن بوصفهما موضوعيه.
ب) جهة التدرج عبارة عن محمول فضائي زمني بمعنى «في». ففي جملة متدرجة، يتم تقديم الحدث بدون نقطتي البداية والنهاية لأن جهة تقيم علاقة طوبولوجية بين زمن التصريح وزمن الحدث الذي يعبر عنه م ف: إنها «ترتب» زمن التصريح في زمن الحدث.

وقد مكننا هذا التناول من معالجة مشكل تسويغ بعض ظروف الزمن، إذ إنه يبني نسقا يساعد على اشتقاق نظام تسويغي للظروف الزمنية وبناء الفروق النوعية بينها.

الفصل السابع

الأسْوارُ والظّروفُ في التّأويل الزمّني والجهي

افترضنا في الفصل الخامس مجالات للتأليف الجهي اعتمادا على خصائص الفعل الجهية وعلى خصائص المركب الاسمي الدلالية. ومن هذه المجالات المجال الذي يُضَمُّ فيه الفعل إلى المفعول، والمجال الذي يُضم فيه الفاعل إلى المركب الفعلي. غير أننا لم نتعرض بشكل واف للعلاقة التي يمكن أن تقوم بين هذين المجالين. وللنظر في هذه العلاقة، وإبراز حيثيات الترابط والتأليف ودورها في التأويل الزمني، سنعرض بعض الأفكار حول تفاعل الأسوار (أي تفاعل المركب الاسمي الذي يكون مفعولا والمركب الاسمي الذي يكون فاعلا)، بوصفه مدخلا لهذه العلاقة. فالمركبات الاسمية لها خصائص تسويرية تجعلها تتفاعل فيما بينها داخل الجملة فتنتج تأويلات معينة. ولهذه الخصائص دور بارز في عدد من التأويلات التي سقناها في الفصل الثالث، وفي تأويلات أخرى، منها التكرار. وإذا كان مفهوم التكرار من المفاهيم الأساسية الناتجة عن ورود الأسوار في الجملة (وخصوصا فيما يعرف بالتأويل التوزيعي)، فإن هذا الدور قد تلعبه أيضا بعض ظروف الزمن (ومنها ظروف التردد وظروف الكمية). وعلى هذا الأساس، سنعرض للتكرار المحكوم بالظروف الزمنية و/ أو أنماط الأحداث، ونحاول أن نبني نوعا من التوازي بين الأسوار وبعض الظروف، ونحدد بعض مكامنه وأسسه.

١. عن الأسوار

يميز منطق الوضع الأول بين الأسوار الكلية والأسوار الوجودية. ومن الأسوار الكلية «كل». وهو سور يجمع الأجزاء، إذ يعبر، مثل باقي الأسوار الكلية، عن الاستغراق فيشمل الحكم سائر أفراد ما يدخل عليه. ولذلك، فالأسماء التي يدخل

عليها لا يمكن أن تؤول إلا باعتبارها ذات دلالة عامة أو كلية. والسياق الذي يرد فيه «كل» ملتبس في اللغة العربية: فقد يفيد معنى جمعيا أو معنى توزيعيا. ويدل في استعماله الأول على مجموع الأفراد الداخلين تحت ماصدقه، ويدل في الاستعمال الثاني على كل فرد على حدة. وبمعنى آخر، فإن «كل» إما أن ينسحب على مجموعة معينة في كُلِّيتها، وإما أن ينسحب على مجموعة مكونة من مجموعات فرعية (قد تشير إحداها إلى فرد واحد). أما السور الوجودي، ومثاله «بعض» أو العدد، فلا يتميز بهذا الغنى التأويلي، إذ يفيد علاقة تبعيضية بين فرد (أو أفراد) ومجموعة.

والسور «كل»، كما يقول ابن هشام، «موضوع لاستغراق أفراد المنكَّر، نحو «كل نفس ذائقة الموت» ((آل عمران 3 : 185)، والمعرَّف المجموع نحو «وكلهم آتيه يوم القيامة فردا» (مريم 19 : 95)، وأجزاء المفرد المعرف نحو «كلُّ زيد حسنٌ»، فإذا قلت «أكلت كل رغيف لزيد» كانت لعموم الأفراد، فإن أضفتَ الرغيفَ إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد»[1]. وواضح من كلام ابن هشام أن تباين التأويل في البنية التي يسورها «كل» إنما راجع إلى تنكير أو تعريف الاسم بعده.

ومعنى التأويلين أعلاه أن «كل» إما أن ينسحب على مجموعة معينة في كليتها، وإما أن ينسحب على مجموعة مكونة من مجموعات فرعية (تشير إحداها إلى فرد واحد على الأقل). فهذا السور، إذن، إما شاطر أو جامع. ونقدم في (1) الاستعمالين تباعا:

(1) أ. كل الناس فانون (جمعي)

ب. كل إنسان فان (توزيعي)

فالبنية (1 أ) تقدم مجموعة «الناس» في شموليتها، دون النظر فيما يكونها من مجموعات فرعية مكونة كل منها من فرد واحد. أما (1 ب) فتشطر هذه المجموعة إلى مجموعات فرعية تضم كل منها فردا واحدا.

وإذا أردنا أن نصوغ الفرق بين البنيتين من خلال استعمال سور كلي يحيز الاسم، لا نتمكن من رسم هذا الفرق من خلال استعمال السور الكلي المعروف. فكلا البنيتين يمكن التعبير عنهما بواسطة التمثيل المنطقي (2):

(2) $\forall$ س، س إنسان ← س فان

وهذه الصياغة لا تقيم الفرق بين التأويلين فحسب، بل تجعل ما يصدق على الكل ككل يصدق على الكل باعتباره أفرادا. فالبنية الجمعية (1 أ) تحمل حكما كليا عاما

(1) ابن هشام، «المغني»، ص. 255.

على الإنسان، أما البنية التوزيعية (1 ب) فتحمل حكما كليا فرديا على الإنسان[2].

وقد جرت عادة اللغويين المعاصرين على معالجة السور «كل»، في عدد من اللغات، من خلال إسهامه في التمثيل المنطقي الذي ينبني عليه تأويل الجملة التي يتضمنها. ولهذا الغرض تم اعتماد معطيات يؤثر فيها السور الذي يدخل على الفاعل على تأويل المفعول. وقد عولجت البنيات المتضمنة مركبين اسميين مسورين (الفاعل والمفعول) من أجل البرهنة على وجود قاعدة صعود السور (ماي (May (1975)[3].

لننظر إلى منطق تفاعل الأسوار اعتمادا على معطيات مثل (3)، حيث يؤثر السور «كل» الذي يدخل على الفاعل على تأويل المفعول:

(3) أ. يحب كل رجل امرأة (= امرأة لكل رجل)

ب. يحب كل الرجال امرأة (= امرأة لكل الرجال، أو امرأة لكل رجل)

فالجملة (3 أ) تصف مجموعتين (مجموعة الرجال ومجموعة النساء) بينهما علاقات أحادية غير متراكبة، فيما تصف (3 ب) مجموعتين بينهما علاقات أحادية أو متراكبة. ولهذا، فالبنية الأولى غير ملتبسة، أما البنية الثانية فملتبسة. والتباس البنية الثانية (المحتوية المركبَ «كل الرجال») راجع إلى حيز السور، إذ إن «كل الرجال» يوجد في حيز «امرأة» (=امرأة معينة لكل الرجال). وفي التأويل الثاني تكون «امرأة» في حيز «كل الرجال» (=امرأة لكل رجل). ونفترض أن المسؤول عن الاختلاف في تأويل (3 أ) و(3 ب) هو طبيعة ما تسوره «كل» («كل رجل» في مقابل «كل الرجال»).

ويمكن التمثيل لهذه الاختلافات في حيز التسوير في (3 أ-ب) من خلال رتبة السورين: سور وجودي (يسور امرأة) وسور كلي (وهو «كل» الذي يسور الرجال)[4]:

(4) أ. E ص ∀ س، **أحب** (س، ص)

[توجد ص، كل س يحب (س، ص)]

إذ يتقدم السور الوجودي (E) منطقيا على السور الكلي(∀). وننبه إلى أن هذا الشكل من التمثيل يوافق جزئيا ظواهر تُلاحَظ على مستوى البنية السطحية لبعض

---

2) ومعلوم أن اللغة الأنجليزية، مثلا، تخالف اللغة العربية من هذه الناحية. فكل معنى من المعنيين يقابله لفظ مخصوص؛ فالتأويل الجمعي يرمز إليه اللفظ «all»، والتأويل التوزيعي يرمز إليه اللفظ «every». أما الفرنسية فتملك نسقا يزاوج بين التباين، كما في الأنجليزية، والالتباس كما في العربية.

3) من فرضيات ماي(May (1977 الأساسية فرضية الصورة المنطقية باعتبارها مستوى من مستويات التمثيل النحوي. وما قاعدة صعود السور إلا برهان على هذه الفرضية. فصعود السور المرتبط بالالتباس الحيزي لا يمكن رصده في إطار مستوى سطحي أو من خلال التحويلات المعروفة، بل من خلال تحويلات «غير مرئية» تتم في مستوى الصورة المنطقية.

4) رمز السور الكلي هو ∀، ويقرأ كالتالي: «كل س». ورمز السور الوجودي هو: E، ويقرأ كالتالي: «يوجد على الأقل س».

الجمل، إذ يمكن أن نفسر هذا التأويل من خلال ما يلي:

(4) ب. توجد/ ثمة امرأة يحبها كل الرجال

ففي (4 ب) تسبق «توجد/ ثمة امرأة» عبارةَ «كل الرجال»، وفي هذه الحالة، على الأقل، هناك قراءة واحدة ممكنة.

أما التأويل الثاني فيمكن صياغته على الشكل التالي:

(5) ∀ س E ص، **يحب** (س، ص)

[كل س، توجد ص **يحب** (س، ص)]

ونشير إلى أن الالتباس مرتبط بالبنية التي يرد فيها «كل الرجال»، ولا يرتبط بالبنية التي يرد فيها «كل رجل».

لننظر، الآن، إلى المعطيات في (6):

(6) أ. قرأ كل طالب كتابا

ب. قرأ كل الطلبة كتابا

ج. قرأ كل طالب الكتاب

د. قرأ كل الطلبة الكتاب

تؤول البنية (6 أ) باعتبار أن هناك مجموعتين: مجموعة الطلبة ومجموعة الكتب، ولكل طالب كتاب، ويقابل كل مكون من المجموعة الأولى مكونا من المجموعة الثانية. في (6ب)، لنا تأويلان: إما تأويل (6 أ)، أو أن المجموعة الثانية مكونة من كيان واحد، فيتناوب الطلبة على قراءة الكتاب نفسه. المشكل، إذن، في قراءة المركب «كتابا» في الجملتين: إما أن مجموعته تتضمن كيانا واحدا، أو مجموعة من الكيانات. فقراءة هذا المركب في (6 أ) قراءة توزيعية، أما قراءته في (6 ب) فهي إما توزيعية أو جمعية. ومعنى هذا أن الفاعل في (6 أ) يسوِّر إجباريا المفعول فيجعله متعددا، أما الفاعل في (6 ب) فلا يسور بالضرورة المفعول، إذ قد يتعدد المفعول في قراءة معينة، ولا يتعدد في قراءة أخرى.

هذا بالنسبة للمفعول النكرة، أما المفعول المحلى بـ«ال» فلا يتمتع بهذا الغنى التأويلي. ومعنى هذا أن التعريف يمنع السور الذي يسور الفاعل من أن يحيز المفعول. فينبغي أن نلاحظ، إذن، أن هذا التنوع في التأويل يختفي حين يكون المركب المفعول حاملا لـ «ال». وهذا واضح في (6 ج-د).

سنحاول، فيما يلي، أن ننظر في خصائص المركبات المسورة بواسطة «كل» وفي التأويلات التي يمكن أن تستند إليها. ونظن أن هذا قد يسعف في الحصول على فهم

واضح لبنية المركب الاسمي (=م س) في اللغات الطبيعية، وفي الكشف عن المعلومات التي يمكن أن يرمزها هذا المركب. وسنركز هنا على الحد (التعريف أو التنكير فقط) والعدد وارتباطهما بالسور «كل».

2. في التنوع التأويلي

لا قيمة للأسوار إلا في أحيازها، وفي المتغير الواقع تحت السور بالخصوص. وهذا المتغير المربوط (أو المقيَّد) له سياق بنيوي يظهر فيه. ولهذا السياق أهمية قصوى في ربط العلاقة بين السور ومتغيره. والأسوار إما كلية (كل، جميع، عامة، قاطبة، أي، . . . إلخ)، أو جزئية (بعض، معظم، جل، . . . إلخ)، أو نفيية (لا، ليس، . . . إلخ). وتسمى القراءة المتحصلة قراءة مخصوصة بالتسوير.

سننظر، فيما يلي، في بعض التغيرات السياقية، آخذين بعين الاعتبار تأويليْ السياقين اللذين ترد فيهما «كل».

1.2. النفي

من الروائز المعروفة في التمييز بين التأويلين رائز النفي، إذ نحصل في نفي التأويل الجمعي على نفي الجزء أو الكل، ونحصل في نفي التوزيعي على النفي المطلق، ولكن بواسطة سور نفيي آخر هو «أي». ونعرض التأويل الأول في (7)، ونعرض التأويل الثاني في(8):

(7) أ. نام كل الرجال

ب. لم ينم كل الرجال (نفي نوم جزء من الرجال ونفي نوم الكل)

(8) أ. أتى كل رجل

ب. لم يأت أي رجل

ولهذا يمكن إضراب معنى (7 ب) بقولنا «بل أتى بعضهم»، بينما لا يمكن ذلك بصدد (8 أ). (انظر بعض خصائص «أي» في الفقرة 1.3.).

2.2. التكرار والامتداد في أسماء الزمن

يدعم الفرقَ السابق البنيتان (9)، إذ يفيد الظرف، في (9 أ)، التكرار، ولا يمكن أن يفيد الامتداد. أما في (9 ب) فالعكس تماما، إذ يفيد الظرف الامتداد، ولا يفيد التكرار. فالأول يصف المجموعة باعتبارها مكونة من أفراد (الفرد «ساعة» هنا)، والثاني يصف المجموعة في شكلها غير الفردي:

(9) أ. ينام زيد كل ساعة / ساعتين (التكرار تأويل توزيعي).

ب. ينام زيد كل الساعة / الساعتين (الامتداد تأويل جمعي).

تفيد البنية (9 أ) حدوث النوم المتكرر. وهذا معناه أن التكرار يقابل التأويل التوزيعي. وفي هذا التأويل يكون لنوم زيد عدد. أما البنية (9 ب) فتعني أن «الساعة» أو «الساعتين» ما هي إلا وعاء زمني يمتد فيه النوم. وبذلك فالامتداد يقابل التأويل الجمعي. إذن، فالتكرار الذي يؤوَّل عليه الحدث في (9 أ) مصدره دخول «كل» على اسم زمني نكرة؛ والامتداد في (9ب) ناتج عن دخول «كل» على اسم زمني معرفة. وينبغي أن نسجل أن «ساعة/ ساعتين» لا تحيل في (9 أ) على الكم الزمني الذي هو ساعة أو ساعتان، أما «الساعة / الساعتين» فتحيل في (9 ب) على الكم الزمني الذي نعرفه (ساعة أو ساعتان).

3.2. اسم الكتلة

لنحتفظ بالسياق البنيوي للتأويل التوزيعي ونسور اسم الكتلة، كما في (10) أو (11):

(10) أ. استهلك خالد كل زيت

ب. استهلك خالد كل الزيت

(11) أ. استهلك خالد كل حليب

ب. استهلك خالد كل الحليب

نرى أن التأويل التوزيعي يعامل اسم الكتلة باعتباره عددا، أما التأويل الجمعي فيعامل اسم الكتلة باعتباره كتلة واحدة. فتأويل التوزيع فيه عدد، أي أننا لا نقصد الكتلة وإنما النوع (أي تعداد الأنواع)، وتأويل الجمع ليس فيه عدد (أي أننا نقصد الكتلة). فالبنيتان الواردتان في (10 أ) و(11 أ) تفيدان «كل نوع من الزيت» و«كل نوع من الحليب»، تباعا، أي عددا معينا من الكيانات. أما البنيتان الواردتان في (10 ب) و(11 ب) فتفيدان «كل كتلة الزيت» و«كل كتلة الحليب»، تباعا. ونعلم، من خلال النظر السطحي في هاتين البنيتين، أن التأويل التعدادي (التوزيعي) في (10 أ) و(11 أ) يتضمن اسما نكرة بعد «كل»، وأن التأويل غير التعدادي (الجمعي) في (10 ب) و(11 ب) يتضمن اسما معرفة بعد «كل».

4.2 . التوكيد

يدخل التوكيد بواسطة «كل» (و«جميع» و«عامة») في النوع الذي يراد منه إفادة التعميم والشمول[5]. ويشترط فيه أن يسبق المؤكَّدُ لفظ التوكيد، وأن يضاف إلى المؤكَّد ضمير مذكور يطابقه في الشخص والعدد والجنس، وأن يكون المؤكَّد إما جمعا له أفراد وإما مفردا يتجزأ.

ويماثل «كل» في التوكيد ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلا، وهي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة. لننظر إلى (12) و(13):

(12) جاء الرجال كلهم

(13) جاء الرجال ثلاثتهم، أو خمستهم، أو سبعتهم...

ينبغي أن نلاحظ هنا أن هذا التشابه بين «كل» وهذه الأعداد ليس حاصلا في التوكيد فحسب، بل حاصلا على مستوى الإضافة أيضا، إذ يسبق العدد المعدود دون تطابق، مثلما يسبق «كل» الاسم المسوَّر بدون تطابق أيضا. ويمكن اعتبار البنية (14) التي يأتي فيها «كل» بعد الاسم المسوَّر مشتقة من البنية (15) التي يأتي فيها «كل» قبل الاسم المسوَّر:

(14) الرجال كلهم

(15) كل الرجال

وذلك تبعا لانتقال م س من موقع بعد السور إلى موقع قبله[6]:

(16) [مركب سوري م س ي [سور [تط] غ ي]

ولنقارن، بعد هذا، بين الجملتين الواردتين في (17):

(17) أ. مات الرجال كلهم

ب. مات رجل كله (لاحنة بالمعنى التوزيعي)

نلاحظ أن التوكيد بواسطة «كل» لا يمكن أن يأتي من التأويل التوزيعي. فوحده التأويل الجمعي يأتي منه التوكيد. ولذلك يرد «بعض» في المعنى نفسه[7]. ومعلوم أن

---

5) ويلحق بهذه الألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول ألفاظ مثل «أجمع» و«جمعاء» و«أجمعون» و«جمع». وفي مقابل هذا النوع، نجد النوع الذي يراد به إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية. ويتم هذا التوكيد بواسطة أختي «كل»، وهما «كلا» و«كلتا». ولهما الخصائص التركيبية نفسها التي تميز «كل».

6) يبدو أن وجوب النسخة الضميرية (أو التطابق) بعد «كل» حين تتقدم على الاسم المسور، وعدم وجوبها في حال عدم تقدم «كل»، يوازي وجوب التطابق في الجملة العربية حين يتقدم «الفاعل» على الفعل، وعدم وجوبه في حال عدم التقدم. فالمركب الإضافي يوازي، من هذه الناحية، رتبة ف فا في العربية، أما بنية التوكيد فتوازي الرتبة فا ف. فإذا كان ف رأسا للجملة، فإن س هو رأس المركب الإضافي. انظر الفاسي الفهري (1993) بصدد بنية المركب الإضافي في العربية.

7) رغم أنه يسمى في هذه الحالة عند النحاة بدلا، وليس توكيدا.

سياق التوكيد سياق «تكراري» (=مؤكَّد وبعده مؤكِّد) يقصد منه التركيز؛ وفي هذا تعريف منطقي[8]، وله دلالته. فالسور هنا لا يسور الاسم قبله، بل يسور الضمير بعده. ثم إن هذا الضمير معرفة. ولذلك يرد التأويل الجمعي في هذا السياق.

5.2. المقابل المنفي

(18) أ. لا رجل/ رجال

ب. كل رجل/ رجال

(19) أ. * لا الرجل/ الرجال

ب. كل الرجل/ الرجال (هذا مقابل التوزيع في النفي).

من الشروط التي ينبغي توافرها عند دخول «لا» النافية للجنس على الاسم أن يكون ذلك الاسم نكرة، كما في (18أ). أما البنية (19 أ) فلاحنة على نفي جنس الرجال، وجيدة على نفي رجال معينين (خاصة في بنية عطفية شريطة تكرار «لا» بعد الواو: «لا الرجال ولا النساء»). ونشير إلى أن ما تشترطه «لا» في الاسم بعدها هو نفسه ما يشترطه التأويل التوزيعي مع «كل». لماذا إذن لا تؤول (19أ) على نفي الجنس؟ وما هو نفي الجنس بواسطة «لا»؟

«لا» لها أوجه عدة في اللغة العربية. وهذه التي أوردناها في المثال أعلاه تدعى «لا» النافية للجنس، ومن خصائصها أنها لا تدخل إلا على النكرات. أما الاسم بعدها فقد اختلف في مصدر نصبه، فمن قائل بعملها عمل «إن»، ومن قائل إنها تشكل والاسم بعدها تركيبا مبنيا على الفتح من قبيل بناء «خمسة عشر»[9].

النفي سور يربط متغيرا في الاسم بعده. وهذا المتغير هو العدد المتضمن في الاسم الذي بعد «لا». ولا يوجد بين «لا» والاسم بعدها «ال». وحين توجد، كما في (19أ)، تلحن البنية على نفي الجنس. ومعنى هذا أن «لا»، باعتبارها سورا، لا تتمكن من ربط العدد الموجود في الاسم بعدها. بهذا يكون نفي الجنس هو إمكان ربط السور «لا» للمتغير داخل الاسم. فالنفي «لا» يربط العدد (الإفراد أو التثنية أو الجمع) في الاسم فيعدده. وشرط هذا عدم توسط «ال» بين «لا» والاسم بعدها. ولكن الاسم بعد «لا»، وإن كان معرفة، يملك عددا (قد يكون مفردا أو مثنى أو جمعا)، ولكن «لا» لا تتمكن من ربط ذلك العدد. فكأن «ال» تغلق الاسم فلا يتمكن «لا» من ربط العدد،

---

(8) في تحليل القدماء لتعريف «الرسول» في معطيات من قبيل: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذا وبيلا» (المزمل 15/16: 73)، يعتبر هذا الاسم مكتسبا للتعريف من التكرار.

(9) انظر «المغني»، ص. 313 وما بعدها.

وكأن التنكير يجعل الاسم مفتوحا على «لا» فترتبط العدد فيه. وسنعود إلى أمر «انفتاح» أو «انغلاق» الاسم مع «كل» باعتباره سورا، شأنه في ذلك شأن «لا».

لننظر إلى البنيتين التاليتين:

(20) أ. لا رجل في الدار بل امرأة

ب. * لا رجل في الدار بل رجلان/ رجال

مما يدعم ما أشرنا إليه من كون دخول «لا» على الاسم النكرة ينفي الجنس بتأويل توزيعي (أي من خلال عَدِّ عناصر الجنس) «أنك إذا قلت «لا رجل في الدار» بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده «بل امرأة»، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول «بل امرأة» وعلى الثاني «بل رجلان، أو رجال»»[10].

6.2. المقابل الجزئي

للسور «بعض» عند المناطقة معنيان: [لا [لا [س]]]، و [لا [كل [س]]]. وهناك ميل عام إلى المعنى الثاني. والفرق غير واضح بين الاثنين على كل حال[11]. و«بعض» مختص بالدخول على الأسماء ذات الدلالة الجمعية، وغايته تقرير جزء محدد مما هو جمعي، إذ لا يمكن تقييد الجزء مما هو مفرد معنى (ومن ذلك أسماء الأعلام).

يبدو، من خلال ما ورد أعلاه، أن معنى «بعض» يقابل معنى الجمعية الذي تعبر عنه «كل»، سواء كان الاسم نكرة، كما في (21 أ)، أو معرفة، كما في (21 ب):

(21) أ. بعض رغيف، كل رغيف

ب. بعض الرغيف، كل الرغيف

ما العلاقة بين المقابل المنفي والمقابل الجزئي؟ إن الجزء، كما اتضح من رائز النفي، نفي تحتي للكل. ولذلك لا يمكن أن يصلح الجزء من التوزيع (إلا بنيويا، كما في: «ليس كل رجل مريضا»).

أما النفي (بواسطة «لا» النافية للجنس) فنفي للمجموعة فردا فردا، ولا يمكن أن يقابل التأويلَ الجمعي، بل يقابل التأويلَ التوزيعي. ويمكن مقارنة السور «بعض» من ناحية احتوائه النفي (انظر (22 أ)) بالسور الزمني «أحيانا». فهذا الأخير ما هو إلا نفي

(10) نفسه.

(11) انظر، في هذا الصدد، عادل فاخوري، في كتابه «المنطق الرياضي».

للظرف «دائما» (انظر (22 ب-ج)).

(22) أ. بعض = [لا [كل (س)]]

ب. أحيانا = [لا [دائما]]

ج. لا أذهب دائما إلى المسرح (أي أذهب أحيانا))

لنتمعن في المقابل الجزئي للسور «كل» في المركبات التالية:

(23) أ. كل الرجال، كل الرجل، كل الزيت

ب. بعض الرجال، بعض الرجل، بعض الزيت

(24) أ. كل رجال، كل رجل، كل زيت

ب. بعض رجال، بعض رجل، بعض زيت

السؤال الذي ينبغي طرحه هو: لماذا لا تُظهر (23 ب) و (24 ب) التعارضَ الحاصل في تأويل (23 أ) و(24 أ)؟ نفترض أن هذا راجع إلى خصائص السور الوجودي «بعض» في مقابل خصائص السور الكلي. فالسور الوجودي يَعُدُّ ويُحصي جزءا معينا سواء سوَّر المعرفة أو النكرة.

ومما يعزز الفرق بين التأويلين ـ ونحن نتحدث عن التبعيض ـ أننا يمكن أن نبعض ما أُوِّل تأويلا جمعيا، كما في (25)؛ ولا يمكننا ذلك فيما أُوِّل تأويلا توزيعيا، كما في(26):

(25) كل الرجال منهم سعيد ومنهم شقي (منهم سعداء وأشقياء)

(26) *كل رجل منه سعيد ومنه شقي (إلا في تأويل آخر لا نريده)

ويستفاد من (25) و(26) أن رائز القسمة لا يسري على ما هو منقسم أصلا، فيما يسري على ما ليس كذلك.

3. خصائص التأويلين

نلاحظ، مما سبق، أن التأويل الجمعي تساوق فيه «كل» اسما معرفة جمعا أو قابلا لأن يردَّ إلى أجزاء، في مثل «كل الرجل» (انظر (29 ب) وشكلها العام في (31)). أما التأويل التوزيعي فترد فيه «كل» مع اسم نكرة مفرد، وإن أتى في صورة الجمع فإنه يكون قابلا لأن يكون فردا في إطار مجموعة فرعية مكونة من عدة أفراد، وكل مجموعة من المجموعات الفرعية تكون المجموعة الكبرى، فيكون الفرد هو مجموعة الأفراد.

اعتمادا على ما سبق، يمكن أن نقول إن حيز السور يتضمن معلومة التعريف/ التنكير (أي الحد)، ومعلومة العدد. والسور مرتبط بشكل من الأشكال بهاتين المعلومتين. وهذا ما نوضحه في (27)، إذ تشير المطة الأولى إلى الحد، وتشير الثانية إلى

العدد. ونفترض أن تباين التأويلين راجع إلى كيفية إحالة المركب الحدي، كما هو مثبت في (28).

(27) سور [ــ س ــ]

(28) إحالة المركب الحدي:

يسمي رأسُ م س الكيانَ (س)، أما الحد (ح) فيراقب عدد م س.

(وقد تترجَم علاقة الحد بالعدد جهيا من خلال مفهوم المحدودية (delimitedness)، كما أوردناه في الفصل الخامس).

(29) أ. كل رجل / رجلين / رجال

ب. كل الرجل / الرجلين / الرجلين

(30) كل + نكرة (توزيعي) --> قراءة العدد.

(31) كل + معرفة (جمعي) ---> دون قراءة العدد.

من المعطيات التي تزودنا ببعض عناصر فهم الفرق بين التأويلين معطيات التمييز، من بين معطيات أخرى. فالمميِّز سور وجودي (عددي) قبل الاسم المميَّز. لماذا ينبغي أن يكون ما بعد هذا العدد مفردا نكرة؟ (هناك مشاكل تخص الإعراب في الفرق بين التمييز والإضافة، ولن أتعرض إليها هنا). فلكي يسور السور التمييزي الاسم، على الاسم أن يكون نكرة، ولذلك لا نقول «عشرون الكتاب».

ومعنى النكرة هنا عدم حصر عدد الاسم؛ فعدد الاسم ينبغي أن يربطه السور دون تدخل «ال» التي تجعل العدد «فاحلا»، أي غير مربوط بالسور. فالعدد في الاسم مع التمييز عدد «فعّال»، فمعه يربط العدد في الاسم بالسور التمييزي. لهذا السبب لا نقول: عشرون دقيقا، ولا عشرون خمرا. والتأويل الذي تصح فيه البنيتان هو التأويل الذي تفيد فيه «دقيقا» و«خمرا» عددا، أي إذا دلت اللفظتان على عدد أنواع الخمر أو الدقيق.

إن التباس تأويل «كل» لا يرجع إلى السور في حد ذاته، بل يرجع إلى السياق الذي يرد فيه. وهذا السياق هو م س. ويمكن أن نمثل لبنية «كل» على الشكل التالي[12]:

(33) سور [ــ م س]

ولأن العبارات الاسمية ترسم إحالاتها باعتبارها مركبات اسمية وليس باعتبارها أسماء (أي باعتبارها تتضمن مجموعة من المعلومات «الصَّرفية» كالحد والعدد

(12) وهذا التفريق أساسي، فالمركبات الاسمية نفسها يمكن أن تعتبر مسورة من خلال أحد مكوناتها الصرفية. انظر موفوبتي (1984).

والجنس)، فإنه يجب اعتبار السور متعديا إلى م س وليس إلى س.

قلنا سابقا إن رأس م س يسمي الكيان (س) أما الحد (ح) المرتبط بم س فيسمي محدودية م س، أي أنه يحصره (انظر (28)). ونلاحظ أن «كل» (في التأويل التوزيعي) يدخل على اسم مخصص بسمة العدد، ونكرة. و«كل» (في التأويل الجمعي) يدخل على اسم غير مخصص بالعدد، ومعرفة. لماذا، إذن، اجتماع النكرة والعدد، والمعرفة واللاعدد؟

وللتدقيق، فالاسم بعد «كل» ذو عدد في الحالتين، ولكن التعريف يمنع العدد من أن يكون متغير السور، أما التنكير فلا يمنع ذلك. في التنكير يكون المتغير المربوط للسور هو العدد، لذلك نحصل على قراءة عددية (فردا فردا، أي توزيعية)، وفي التعريف نحصل على قراءة غير عددية لأن متغير السور يكون هو حد التعريف. إن «ال» تحجب العدد عن السور، فلا يربطه باعتباره متغيرا له:

(34) ينبغي أن يتضمن المركب الحدي سمة العدد، ويحجب الحد هذه السمة أو لا يحجبها (انظر الفصل الرابع).

ويعمل هذا المبدأ الخاص بالمركب الحدي، في ارتباط بمبادئ علاقته بالفعل، على تحصيل التأويل الجهي الملائم، سواء في المجال التأليفي الأول أو في المجال التأليفي الثاني (انظر الفصل الخامس).

4. براهين إضافية

1.4. «أي» والتطابق

وردت «أي» في أوصاف المناطقة والنحاة باعتبارها سورا كليا، إذ تدل على الإحاطة والشمول. فهذا الاسم المبهم يرد في سياقات الإضافة، شأنه شأن «كل» وما أشبهها، إلا أنه يختلف عنها في كونه لازم الإضافة. وترد «أي» في باب الاستفهام والشرط والنعت والموصول والحال[13].

سنركز، هنا، على سلوك «أي» في الاستفهام فقط. ويلاحظ، من خلال (35-36)، أن هذا السور يمنع الفعل من أن يطابق الفاعل (المنطقي) حين يكون هذا الفاعل محلى بـ«ال»، ولا يمنع ذلك إذا كان الفاعل نكرة:

(35) أ. أي أولاد جاءوا / أي بنات جئن

ب. * أي أولاد جاء / * أي بنات جاءت

(13) وتتعدد أحكام كل استعمال، انظر ابن هشام، ص107.

(36) أ . أي الأولاد جاء / أي البنات جاءت

ب . *أي الأولاد جاءوا / * أي البنات جئن

(غير لاحنتين بتأويل آخر هو التأويل العددي الذي تكون فيه عدة مجموعات من «الأولاد» و«البنات»)

ومعنى هذا أن حالة تنكير الاسم بعد «أي» تجعل المركب كله ذا عدد، وبذلك يظهر التطابق مع الفعل. أما حالة التعريف فتجعل هذا المركب قابلا لأن يُقرأ عدديا أو لا يقرأ كذلك، ولذلك لا يحصل التطابق مع الفعل.

(37) أي [حد (نك) + س+ عدد] --> قراءة العدد

(38) أي [حد (تع) + س+ عدد] --> قراءة اللاعدد وقراءة العدد

إن «أي» ، مع المنكر، يربط العدد في الاسم بعده، ومع المعرف لا يربط بالضرورة العدد في الاسم بعده؛ ولهذا تختلف علاقة الفعل التطابقية بالفاعل هنا.

2.4 . النفي ثانية

تحدثنا سابقا عن «لا»، وذهبنا إلى أنه بالإمكان اعتبارها مقابلا منفيا للسور الكلي في اللغة العربية. وهذا السور ينفي خاصية عن كل أفراد المجموعة. فالشكل المنطقي [لا س، ص] يعني أنه لا فرد من س له صفة ص. وقد وردت «لا» في أبواب متعددة عند النحاة القدماء. فهي قد ترد عاملة عمل «ليس»، فيأتي الاسم الأول بعدها مرفوعا، والاسم الثاني بعدها منصوبا. وقد ترد عاملة عمل «إن»، فيتغير هذا الإعراب. كما وردت في باب العطف، شريطة أن تعاد بعد الواو.

تحدثنا في فصل سابق عن أنواع النفي في اللغة العربية، وسنسلط الضوء هنا على ما يهمنا منها. ويبدو أن المعطيات في (41-42) تنسخ ما يوجد في (39-40) من حيث تعريف أو تنكير الاسم مع النفي.

(39) أ . لا رجلَ في الدار

ب . * لا الرجلَ في الدار

(40) أ . لا رجالَ في الدار

ب . * لا الرجالَ في الدار

(41) أ . ما في الدار ديار، ولا بها طوري، وما بها صافر

ب . * ما في الدار الديار، ولا بها الطوري، وما بها الصافر

ج . * بها صافر، وبها طوري، وبها ديار (المرزوقي، « ألفاظ الشمول والعموم»)

(42) أ. ما جاءني من رجل

ب. *ما جاءني من الرجل (بمعنى النفي، وليس بمعنى آخر)

إذا أريدَ نفي مجموعة معينة فردا فردا كان المنفي نكرة. ويبدو أنه لهذا السبب ترد الألفاظ المستقطبة للنفي(negative polarity items) نكرة. إننا نقول (43 أ) ولا نقول (43 ب):

(43) أ. ما رأيت أحدا

ب. *ما رأيت الأحد (المرزوقي، «ألفاظ الشمول والعموم»)

ونعلم أنه لا يقصد بالنفي في (39-43) النفي الجمعي، بل يقصد منه النفي الذي يخص كل أفراد المجموعة المنفية. ولذلك فهذه البنيات تنفي الجنس باعتباره أفرادا، ولا تنفيه باعتباره غير ذلك.

3.4. مقارنة

نعيد هنا المعطيات (6) من أجل مقارنتها، من ناحية التعريف والتنكير الذي يحمله الاسم بعد السور، بمعطيات من لغات أخرى. إن المعطيات في (6) تبين أن المفعول قد يقرأ قراءة متعددة فيحيزه السور «كل» الذي يسور الفاعل، وقد يقرأ قراءة أحادية فلا يحيزه سور الفاعل. وهذا يسري على البنية التي يرد فيها المفعول نكرة، وهذا حال (6 أ–ب). أما (6 ج–د) فقراءتها واحدة، ذلك أن المفعول معرفة.

(6) أ. قرأ كل طالب كتابا (لكل طالب كتاب)

ب. قرأ كل الطلبة كتابا (لكل الطلبة كتاب، أو لكل طالب كتاب)

ج. قرأ كل طالب الكتاب

د. قرأ كل الطلبة الكتاب

نلاحظ أن ترجمة المعطيات في (6) إلى اللغة الأنجليزية، مثلا، يعطي الانطباع نفسه تقريبا. إلا أن المعطيات التي نعتبرها الأهم في اللغة الأنجليزية هي المعطيات الواردة في (43-45). يختلف تأويل (44 أ) عن تأويل (44 ب). فالأولى تصف جنس الرجال والثانية تصف رجالا محددين، لذلك صح إضافة عبارة إحالية دالة على المكان في الثانية ولم يصح ذلك في الأولى:

(44) أ. all men* (in this room) are strong

(حرفيا: كل رجال (في هذه الغرفة) أقوياء)

ب. all the men (in this room) are strong

(حرفيا: كل الرجال (في هذه الغرفة) أقوياء)

إذن، تقبل هذه اللغة أن يرد الاسم بعد السور «كل» معرفا أو منكرا. إلا أن هناك فرقا أساسيا في التأويل. فحين يرد بعد السور اسم نكرة تحيل إذذاك على كل فرد من المجموعة التي يحيل عليها الاسم، أما حين يرد بعد السور اسم حامل للتعريف فإننا نحيل على مجموعة باعتبارها مجموعة إحالية محددة. وهذا ما تقر به (45). فالسور الوجودي (التوزيعي) لا يقبل البتة تواجد التعريف في الاسم المسوَّر. وهذا راجع، في اعتبارنا، إلى أن السور ينبغي أن يقرأ العدد في الاسم المسور هنا، وهذا لا يتيحه التعريف:

(45) أ. every man is strong

كل رجل قوي

ب. every the man is strong*

(حرفيا: كل الرجل قوي)

وهذا ما نلاحظه في الهنغارية أيضا:

(46) أ. a vel-ed valo minden talalkozas

the with-2sg being every meeting

(حرفيا: كل لقاء معك)

ب. vel-ed valo minden a talalkozas*

(حرفيا: كل اللقاء معك، بمعنى الجملة السابقة)

(زابولشي (1992) Szabolcsi)

وعموما، يمكن أن نقول إن الشكل الخطي للبنية السورية التي يرد فيها «كل» هو (47). ونحصل على التأويل الجمعي من خلال (48)، وعلى التأويل التوزيعي من خلال(49):

(47) سور [حد [س [عدد]]]

(48) سور [حد (ال) [س [عدد]]] (عدم صعود العدد كي يُقرأ منطقيا)

(49) سور [حد (نك) [س [عدد]]] (إمكان صعود العدد ليُقرأ منطقيا)

فالحد يسمح أو لا يسمح بقراءة السور للعدد. وإذا أراد الحد حجب العدد وقع بينه وبين السور (وهذا حال (50))، وإذا لم يرد حجبه لم يقع بينه وبين السور (وهذا حال((51)):

(50) ال+ س+ عدد

(51) س +عدد+ تنوين

إن التأويل التوزيعي يقوم على سور كلي يربط سورا وجوديا (هو العدد)، أما التأويل الجمعي فيقوم على سور كلي لا يربط سورا وجوديا، وإنما سورا كليا آخر هو «ال». ولعل هذا الفرق من الفروق الأساسية بين «ال» والتنوين في العربية، زيادة على كونهما لا يتحققان في نفس المكان (أحدهما على اليمين، والآخر على اليسار)، وربما كان هذا الاختلاف ناتجا عن التمايز الذي حاولنا رصده. وهذه كلها عناصر توضح عدم التوازي الموجود بين التنوين و«ال» في اللغة العربية، كما تبين أنه بالإمكان اعتبارهما متبايني الطبيعة.

ومن المشاكل الواعدة في دراسة بنية المركب الحدي والمركب السوري، مشكل السور المحلى بـ«ال» والسور المنون، كما في (52-53).

(52) كلٌّ (سور)

(53) الكل (غير سور)

نعلم أن البنية (52) بنية سورية، أما البنية (53) فبنية إحالية عادية. ذلك أن التنوين يجعل لفظ «كل» مفتوحا على العدد (أي القراءة السورية)، أما «ال» فتمنعه من ذلك، إذ إنها تغلقه. ويتطلب تبريرُ هذه الملاحظة البحثَ في هذا النوع الخاص من الإحالة في اللغة العربية.

5. تكرار الأحداث

رأينا أن تفاعل الأسوار يؤدي، في التأويل التوزيعي، إلى تأويل الأحداث بوصفها تتكرر. غير أن مفهوم التكرار غير واضح بما يكفي في الأدبيات. نفترض أن هناك نوعين من التكرار على الأقل: تكرار مرتبط بالمحتوى المعجمي للفعل، وتكرار قائم على تراكب الأسوار وتداخلها، إذ قد يتكرر الحدث وقد لا يتكرر تبعا للبنية المنطقية التي تربط بين الفاعل والمفعول في الجملة.

وستعرض في الفقرات الموالية للتكرار المحكوم بعوامل معجمية وبأنماط الأحداث، بعد أن سقنا أعلاه العوامل السورية المؤدية إلى تأويل التكرار.

1.5 . تحديدات وافتراضات

يدخل مفهوم الحدث، تبعا لجاكندوف (1983) و(1987) و(1990)، ضمن المقولات الأولية التصورية، أو ما يمكن تسميته «أقسام الكلم الدلالية». وتتضمن هذه المقولات كيانات من قبيل [شيء]، و[حدث]، و[حالة]، و[مكان]، و[مسار]. . . إلخ. وفيما يلي بعضُ قواعد تكوين هذه المقولات:

(54) أ. مكان --> [دالة مكان **المكان** (شيء)]

ب. مسار --> [دالة مسار **المسار** (من (شيء/ مكان) إلى (شيء/ مكان))]

ج. حدث --> [دالة حدث **ذهب** (شيء، مسار)]

[دالة حدث **مكث** (شيء، مكان)]

د. حالة --> [دالة حالة **وُجد** (شيء، مكان)]

[دالة حالة **ذهبامتد** (شيء، مَسار)]

سنهتم بوجه خاص بالبنية (54ج). تقول هذه البنية: ما ينتمي إلى مقولة [الحدث] يضم دالتين حدثيتين هما: **ذهب** و**مكث**. وتنتقي كل منهما موضوعين اثنين. وموضوعا **ذهب**، التي تعبر عن محمول حركي، هما [الشيء] الذي يتحرك و[المسار] الذي يعبره هذا الشيء. وتتحقق هذه البنية في جمل من قبيل (55):

(55) أ. انتقل زيد إلى طنجة

ب. صار المحامي متسولا

ج. ورث محمد ثروة طائلة

أما موضوعا الدالة الحدثية **مكث**، التي تعبر عن استمرار الحلول أو المكوث في مرحلة من الزمن، فهما [الشيء] الماكث و[المكان] الذي حصل فيه المكوث. وهذا ما تعبر عنه جمل من قبيل (56):

(56) أ. بقي الرجل في مكتبه

ب. بقي الخبر في السر

ج. لزم فراشه

لا يهمنا من مقولة الحدث بعدُها الفضائي، وهو البعد الذي أسس عليه جاكندوف ما أسماه بالتعميم عبر الحقول[14]، وافترض أنه يبنين حقولا أخرى، بل يهمنا البعد الزمني. ونعني بالبعد الزمني التكوين الزمني الداخلي للحدث، على غرار تكوينه الفضائي. فالنوع الأول من الأحداث، الذي قوامه **ذهب**، يكون فيه زمن ابتداء

---

(14) انظر جاكندوف (1983)، والفاسي الفهري (1986)، وغاليم (1999).

الحركة غير زمن نهايتها:

(57) ز1 ------------------------> ز1 + ز2

ابتداء الحركة ... نهاية الحركة

ويُعَـد ز2 ذلك الزمن الذي تطلبه عبور المسار المشار إليه في صياغة هذا النوع من الأحداث. وإذا كان لدينا هنا مسار فضائي يوازيه مسار زمني (تبرزه ز2)، فإننا لا نجد مسارا فضائيا في الحدث الذي تبنيه **مكث**، مع العلم أنه لدينا مسار زمني. فنحن بإزاء زمن بداية المكوث وزمن نهايته. وعدم تضمن حدث مكث للمسار الفضائي راجع إلى كون هذا الحدث غير حركي. وبهذا يمكن أن نخصص حدث المكوث بالسمتين التاليتين: [-مسار فضائي]، [+مسار زمني]. والشكل المناقض لهاتين السمتين، أي [+مسار فضائي]، [-مسار زمني]، يمثله المحمول الدال على الامتداد الفضائي، ومثاله (58):

(58) يمتد الطريق السيار من الرباط إلى البيضاء

لدينا هنا مسار فضائي (من الرباط إلى البيضاء)، بدون أن يوازيه مسار زمني. فزمن تواجد طرف الطريق في الرباط هو زمن تواجد طرفه الآخر في البيضاء. ولا وجود لكيان يعبر هذا المسار الفضائي: فالمسار هو الطريق، وما يعبره هو الطريق. وبهذا، لا تملك البنية ما يمكن أن يوافق ز2 في (58) التي تتضمن المحمول التحتي **ذهب**/امتد الوارد في الشكل (54 د). وعليه، تعبر الجملة (58) عن مقولة [الحالة] وليس عن مقولة [الحدث].

وتقسَّم الأحداث، من حيث حشوُها الزمني (الداخلي)، إلى أحداث لحظية (punctual) وأحداث امتدادية (durational)، كما تقسَّم، من حيث طبيعة حد النهاية فيها، إلى أحداث محدودة (bounded) وأحداث غير محدودة (unbounded)[15].

نفترض أن الحدث اللحظي يكون فيه ز2 عبارة عن نقطة في الزمن، أما الحدث الامتدادي فيكون فيه ز2 أكثر من نقطة في الزمن. أما الحدث المحدود فيكون فيه ز2 واضحا باعتباره حد نهاية، والحدث غير المحدود يكون فيه ز2 غير واضح باعتباره حد نهاية.

انطلاقا من هذه التحديدات، نقترح النظر في مفهوم التكرار (iterativity) بوصفه جزءا من التحديد النمطي للحدث. ويختلف هذا المفهوم، كما سنرى، عن تأويل

---

(15) لن نتعرض إلا لما ذكرناه من أنماط الأحداث. وللأحداث أنماط أخرى عددها داوتي (1989) مثلا. وانظر تصنيفا مخالفا قدمته تير مولن ter Meulen (1995) ص ص، 5-12. وانظر التوكاني (1989) من أجل رصد بعض خصائص أنماط الأحداث في اللغة العربية، وتداخل هذه الخصائص مع بعض أنواع الاشتقاق الصرفي.

التكرار الذي نحصل عليه في البنيات السورية التي حللناها أعلاه. وعلى هذا الأساس، نفترض أن الحدث يجب أن يتضمن معلومة التكرار في بنيته الدلالية/ التصورية التي تتم ترجمتها في التركيب وفي المستويات اللغوية الأخرى[16].

وقبل النظر في تكرارية الأحداث، نود أن نوضح مفهوم الزمن الذي سنسوقه هنا، فهو:

أ. زمن مرتب خطيا.

ب. وكثيف، فمتى وُجدتْ مدتان زمنيتان وُجِدَتْ مدة زمنية تتوسطهما.

ج. وإذا كان لمجموعة من المدد الزمنية حدود بداية فقد تكون لها حدود نهاية.

د. والزمن هنا مكون داخلي من مكونات الأحداث، وليس عنصرا من العناصر الإشارية.

هذه بعض خصائص الزمن الذي قد يكون لحظيا أو امتداديا في الأحداث[17]. ومعلوم أن هذين النوعين من المدد ينتميان إلى ما يسمى في الأدبيات بنمط الحدث أو وضعه (aktionsart)، وهو مختلف عن وجهة نظر المتكلم (وهي الجهة بالمعنى الواسع)، وقد تعرضنا إلى هذا الأمر آنفا[18]. وبهذا، فنمط الحدث جزء من المعلومات المعجمية في الحدث، شأنه في ذلك شأن الدوال التصورية التي سقناها أعلاه.

لنرجع إلى (57). نقترح، عوض هذه الصياغة الفضفاضة، صياغة أدق تساعدنا على رصد اللحظية والامتداد بشكل أوضح؛ وهي (59):

(59) زا ---› زا + ن

ويمكن أن نخصص ن فنحصل على تحديد الحدث اللحظي والحدث الامتدادي والحالة ذات الدالة ذهب امتد، تباعا:

(60) أ. ن = ا، حيث ا يساوي نقطة في الزمن (حدث لحظي)

ب. ن = +ا، حيث +ا أكثر من نقطة في الزمن (حدث امتدادي)

ج. ن = 0، حيث زا = زا + ن (حالة **ذهب** *امتد*).

وقد انتقد جاكندوف(1987) أن يكون لدينا تصور للزمن هو عبارة عن نقطة، وهو ما نذهب إليه في (60 آ). فكل زمن، بحسب جاكندوف، عبارة عن مدة. إلا أن اعتراض جاكندوف قابل بدوره للانتقاد، فالحدث اللحظي لا يمكن أن يوصف

---

16) وقد تتم هذه الترجمة من خلال قواعد التوافق مثلا. انظر جاكندوف (1983)، وغاليم (1999).

17) انظر، من أجل رصد عام لخصائص الزمن في اللغات، بينت(1981) Bennett وأوجيهارا 1996 -Ogiha ra من بين آخرين.

18) انظر كمري (1976)، والشوكاني(1989).

بالحاضر، كأن نقول مثلا «يسعل»، ونعني بذلك أن الشخص المعني سعل سعلة واحدة، إذ يستحيل وصف حدث السعال الواحد غير المتكرر في الحاضر، وهذه الاستحالة نابعة من كون الزمن في الحدث اللحظي (حدث السعال غير المتكرر) عبارة عن نقطة في الزمن. إن الجملة (61):

(61) يسعل المريض سعلة

جملة ممكنة، وهي ممكنة على اعتبار أنها تصف حدثا في المستقبل أو تصف خاصية. وعليه، فهي تفيد حدثا لحظيا غير تكراري حاصلا في غير الحاضر (غير متدرج). فمن خصائص النقطة في الزمن أنه لا يمكن القبض عليها في الحاضر، خلافا لما ليس نقطة في الزمن (أي مدة)، إذ إننا نشهده في الحاضر[19].

2.5. التكرار الإجباري/ الاختياري ودور بعض ظروف التكرار

لننظر إلى تأويل الجمل التالية:

(62) أ. سعل المريض

ب. لعب محمد في الحديقة

(63) أ. سعل المريض مرارا

ب. لعب محمد دائما في الحديقة

(64) أ. سعل المريض ساعتين

ب. لعب محمد في الحديقة مدة ساعتين

يمكن أن يكون للجملتين في (62) تأويل الحصول المتكرر أو تأويل الحصول الواحد (semelfactive)، وذلك بحسب السياق الذي يمكن أن تؤولا فيه. فلو كانت (62 ب) جوابا عن السؤال: «أين لعب محمد البارحة؟»، فإن التأويل سيكون على الحصول

19) نداقع هنا عن افتراض أن المدة الزمنية مجموعة من النقط المرتبة بشكل كثيف في الزمن. ونظن أن ذلك ينسجم مع مفهوم الخط الزمني كما هو متداول في الأدبيات، ومع تقسيم الأزمنة الإشارية المختلفة. وبذلك يكون «الوضع امتداديا إذا امتد في الزمن فترة معينة، ويكون لحظيا إذا لم يمتد في الزمن إطلاقا» (التوكاني (1990)، ص 102). إلا أن ميلر وجونسن ليرد Miller and Johnson-laird (1976) يقولان إنه رغم أن الزمن عبارة عن خط، فإنه من الناحية النفسية من الملائم اعتبار الزمن متوالية من اللحظات (sequence of moments). ويحيل الباحثان على دراسات نفسية برهنت على أن الزمن تتم معاناته باعتباره لحظات مسورة (quantified moments).
أما جاكندوف (1987) فيشير إلى أن الحدث يبدو وكأنه يحتل فاصلا زمنيا محددا، وليس نقطة في الزمن. إلا أن جاكندوف لا يربط ذلك بالأحداث المحدودة (التي تختلط باعتبار السمة [محدود] مع الأحداث اللحظية). ولا نرى كيف يمكن التمييز بين الخصائص الزمنية للأحداث المحدودة والأحداث اللحظية. وانظر سانكلير Sinclair (1990) من أجل تعميق انتقاد جاكندوف.
ويشير كمري (1976) إلى أن بعض الأحداث التي تعتبر عادة أحداثا لحظية تعبر في الحقيقة عن امتداد قصير جدا (ص 34).

الواحد، ولو كانت جوابا على السؤال: «أين لعب محمد الصيف الماضي؟»، فإن التأويل قد يكون على الحصول المتكرر. وواضح أن تنوع التأويل مرتبط بالمساحة الزمنية التي تصفها الجملة. أما في الجملتين (63)، فإن إضافة الظرفين «مرارا» و«دائما» تلغي تأويل الحصول الواحد، فتؤول الجملتان على الحصول المتكرر. أما في (64)، فإن ورود الظرفين الامتداديين يؤدي إلى تأويل الحصول المتكرر في (64 أ)، وإلى عكسه في (64 ب).

يمكن أن نفسر إمكان ورود تأويل كل من الحصول المتكرر والحصول الواحد، في الجملتين (62)، إذا افترضنا أن الحدثين الواردين في الجملتين (السعال واللعب) غير مخصَّصين باعتبار التمييز بين الحصول المتكرر والحصول الواحد. أما إجبار تأويل (63) على الحصول المتكرر فلا يطرح أي مشكل، إذ يبرره ورود الظرفين. أما اختلاف تأويل (64 أ) عن تأويل (64ب)، إذ تدل الأولى على الحصول المتكرر وتدل الثانية على الحصول الواحد، فلا يخلو من مشاكل.

هناك فرق أساسي، كما رأينا، بين الحدثين اللذين تعبر عنهما (62 أ) و(62 ب). فالحدث في الجملة الأولى لحظي، إذ يقع في نقطة من الزمن، أما الحدث في الثانية فامتدادي، إذ إنه يمتد في الزمن، وامتداده في الزمن غير محدود، بمعنى أنه لا توجد نقطة خاصة في الزمن تجعله ينتهي بالضرورة. ونسوق في (65) عددا من الأمثلة الإضافية الدالة على أحداث لحظية، وفي (66) أمثلة إضافية ذات أحداث غير محدودة:

(65) أ. أومض البرق

ب. ارتطمت الكرة بالحائط

ج. طرفت عينه

(66) أ. غنت هند أغاني شجية

ب. أعدت سعاد طعاما شهيا

ج. اشتغل زيد في مكتبه

د. هرول اللاعب في الملعب

لنفترض أن البنيات (62 أ) و(65) تتضمن التصورين: [حدث] و[لحظي]، وأن البنيات (62 ب) (66) تتضمن التصورين: [حدث] و[غير محدود][20]. يمكن أن نقول،

---

20) هذه التصورات عبارة عن مقولات أنطولوجية في العالم المسقط الذي تصفه اللغة باعتباره عالما ذهنيا منظما ذهنيا، في مقابل العالم الحقيقي الخارجي الذي لا يعمل إلا على تحفيز التنظيم الذهني (جاكندوف (1983)، ص ص. 23-29). وهذه المقولات بنيات تصورية «سمتها» البارزة [حدث]، ولها سمات أخرى تخصص نوعية هذه السمة البارزة.

اعتبارا لذلك، إن الاختلاف في تأويل الجملتين (64) يجب تبريره بإدماج أحد التصورين ([لحظي] أو [محدود]) في الحدث لكي نحصل على تأويل دون آخر. وتكمن البرهنة على ورود هذا الاختلاف، إلى جانب هذا، في كون الحدث في (62 أ) يمكن أن ينعته ظرف زمني يربط الحدث بنقطة واحدة في الزمن، في حين أن الحدث الموجود في (62 ب) لا يمكن أن ينعته ظرف من هذا القبيل. وبهذا، فالجملة (67 أ) مقبولة، بخلاف الجملة (67 ب):

(67) أ. سعل المريض أول مرة في تمام الساعة الواحدة يوم فاتح أبريل. . .

ب. نام زيد أول مرة في تمام الساعة الواحدة يوم فاتح أبريل. . . . .

(لا تقبل بالتأويل الذي نريده، وهو النوم الواحد غير المتقطع).

وبالإضافة إلى الأحداث اللحظية والأحداث غير المحدودة، نجد نوعا آخر من الأحداث، وهو الأحداث المحدودة[2]. فالجملتان (68) تحيلان على حدثين محدودين:

(68) أ. خبزت ليلى خبزة

ب. سار الصبي فرسخا

وهذان الحدثان يشبهان الأحداث غير المحدودة، لأنهما يتضمنان الامتداد (بالمعنى الموجود في (60 ب))، ويشبهان الأحداث اللحظية لأن لهما نقطة محددة في الزمن يرتبطان بها. ويبدو أن هناك مشاكل أخرى في التأويل التكراري الإجباري أو الاختياري للأحداث المحدودة، وقد ترتبط هذه المشاكل بالشبهين أعلاه. وما ينبغي ملاحظته أن الأحداث المحدودة التي من قبيل(68) لا يمكن أن تؤول على التكرار ما لم يرد في الجملة ظرفٌ يؤدي هذا المعنى. ويمكن تفسير هذه الأمور بالخصائص الجهية التي تربط بين الأسماء والأفعال.

3.5. إجبارية تأويل التكرار في الأحداث اللحظية

أشرنا إلى أن تأويل التكرار أو عدمه، في الجملتين (62 أ-ب)، قد يرتبط بعوامل سياقية. أما الجملة (64 أ)، حيث الحدث لحظي ينعته ظرف امتدادي، فلها تأويل تكراري إجباري. وبهذا يشكل التكرار جزءا من البنية التصورية/ الدلالية المرتبطة بهذه الجملة. هذا ما نلاحظه في الجملتين (63)، إذ تتضمنان مادتين معجميتين تعبران بوضوح عن التكرار. فالتأويل التكراري في (64 أ)، كما في (64)، ليس تابعا لعوامل سياقية.

---

(2) تحدثنا عن المحدودية في الفصل الخامس من هذا البحث، وقد ربطناها بحساب يقوم بين خصائص الأفعال وخصائص المركبات الاسمية.

ولو أولنا (64 أ) على عدم تكرار الحدث لعارضنا ما أسلفناه من خصائص الحدث اللحظي.

وفي مقابل هذا، يرتبط اختيار التأويل التكراري، في (64 ب)، بالسياق. إلا أن هذا الاختيار قابل للإلغاء في هذه الجملة دون حصول أي تناقض.

إن هذه الفروق بين إجبار التأويل التكراري في (64 أ)، وبين اختيار التأويل التكراري في (64 ب)، تدعونا إلى اعتبار استنتاج التكرارية في الحالتين حاصلا بطريقتين مختلفتين.

يبدو أن تأويل التكرار الإجباري في (64 أ) يتسم بالوضوح. فإذا تصورنا الحدثَ واقعا في نقطة في الزمن، وتم تمديد هذا الزمن ليشمل أكثر من نقطة في الزمن، فإن ذلك يتيح ورودات متعددة (أي تكرارا) للحدث اللحظي، إذ تتوزع هذه الورودات على المدة الزمنية المعنية (وهي «ساعتين» في (64 أ)). وبعبارة أخرى، إذا كنا نتصور هذا الحدث حاصلا في نقطة زمنية، فإنه لا يمكن أن نجعله يتسع ليشمل أكثر من نقطةٍ واحدة في الزمن؛ فهذا يناقض التصور المسند إلى هذا الحدث. والورودات المتكررة هي التي تمكّن الحدث من أن يغطي مدة زمنية (أكثر من نقطة واحدة في الزمن). وبهذا نحصل على تأويل تكراري[22].

---

22) ولكن، لماذا لا يصلح الشيء نفسه في جمل من قبيل (أ):

(أ) انفجرت القنبلة البارحة

فنوزع الانفجارات على «البارحة»؟ قد يكون سبب عدم إمكان ذلك هو السبب نفسه في لحن (ب):

(ب) انفجرت القنبلة خلال ساعتين

في مقابل:

(ج) أومض البرق البارحة

(د) أومض البرق ساعتين

فالملاحظ أن (ج) تدل على التكرار الاختياري: قد يقع هذا التكرار على امتداد «البارحة»، وقد يقع حدث واحد في نقطة من «البارحة». أما (د) فتدل على التكرار الإجباري، إذ يتكرر الحدث في «الساعتين».

إن الفرق بين (أ-ج) و(ب-د) أن الأوليين تتضمنان ظرفا إشاريا يحيل على زمن مخصص، أما الأخريان فتتضمنان ظرفا غير إشاري يحيل على مدة زمنية، دون أن يحيل على الزمن المخصوص الذي وقع فيه الحدث. إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون الزمن الإشاري مدة زمنية.

لنرجع إلى مشكل الأحداث اللحظية في هذه الجمل. إن حدث انفجار القنبلة لا يمكن أن يتكرر، وإن كان لحظيا ووردت معه ظروف يمكن أن يمتد عليها التكرار. أما في (هـ) فيتكرر الحدث، ولكن من كيانات متعددة، هي «القنابل»

(هـ) انفجرت القنابل (مرارا)

وهذا يحيلنا على أمثلة تسويرية حللناها في الجزء الأول من هذا الفصل. والتكرار في هذا ليس مثل «سعل» أو ما شابهه، إذ يتصل السعال من كيان واحد بالتكرار أو بعدمه، بحسب التأويل المسند إلى الجملة التي تتضمنه. فلحن جمل من قبيل (و) أو (ز) راجع إلى كون الانفجار من كيان واحد لا يتكرر (إلا إذا تعلق الأمر بنوع من القنابل ينفجر عدة مرات).

هناك تشابه بين (63) و(64 أ)؛ فالتكرار جزء من بنياتها التأويلية. إلا أن كيفية تأويل التكرار في الجملتين (63) يختلف عن كيفية تأويل التكرار في (الجملة (64 أ). التكرار مبرز بوضوح في الجملتين (63)، إذ تتضمنان الظرفين «مرارا» و«دائما»، وهما ظرفان ترددیان يحملان معلومة التكرار معجميا. وليس هذا حال الظرف «ساعتين» الوارد في الجملة (64 أ). إذن، كيف نحصل على تأويل تكراري إجباري في (64 أ) مخالف لتأويل الجملتين (63)؟

من المؤكد أن الظروف الامتدادية تسهم في التمثيلات الدلالية للجمل التي ترد فيها. فهي تجعل الوضع الذي تحيل عليه الجملة وضعا ممتدا على مدة زمنية معينة. وإذا افترضنا أن هذه المعلومة يتم تمثيلها بواسطة السمة التالية: [ممتد على أكثر من نقطة في الزمن]، فإننا نحصل على ما يجعل تأويل التكرار إجباريا في جمل من قبيل (64 أ). ويمكن أن نصوغ ذلك على صورة قاعدة تصورية:

(69) [حدث، لحظي، ممتد على أكثر من نقطة في الزمن]

--> [حدث، لحظي، ممتد على أكثر من نقطة في الزمن، تكراري]

يمكن أن تشكل القاعدة (69) أحد مبادئ «منطق العلاقات الزمنية»[23]. وهي كذلك قاعدة تصورية على جودة تكوين تصوراتنا بصدد الأحداث اللحظية في سياق تركيبي معين. ومن هنا أهمية قواعد التوافق ودورها الذي يمكن أن تضطلع به في ربط الدلالة بالتركيب.

إن التفسير المقترح لتأويل التكرار الإجباري، في جمل من قبيل (64 أ)، يتيح تنبؤات مهمة بخصوص تأويل جمل أخرى تتضمن ظروفا امتدادية من نوع آخر. فالقاعدة (69) تتنبأ بحصول كل الجمل التي تتضمن تمثيلاتها تآليفا للمعلومات الواردة في القاعدة على تأويل تكراري إجباري.

بقيت نقطتان عالقتان بخصوص الأحداث اللحظية التي تنعتها ظروف امتدادية:

أ. قد نحيل على حدث لحظي باعتباره تم في مراحل امتدادية. ومن أمثلة ذلك الفعل «مات» الذي يحيل عادة على حدث لحظي. لننظر إلى (70):

=(و) انفجرت القنبلة (*دائما)
(ز) *انفجرت القنبلة (*ساعتين)
لهذا لا تظهر ظروف ترددية أو امتدادية هنا. فالانفجار من الكيان الواحد يؤول إجبارا على الحصول الواحد، ولذلك لا يمكن أن تصفه القاعدة(69) التي نقترحها فيما بعد.

23) انظر ميلر وجونسن ليرد (1976)، ص 442 وما يليها.

(70) أ. استغرق موتُه ساعتين

ب. مات خلال يومين

لا يمكن أن نتصور أن موت أحدهم تكرر، إلا إذا قُصد بالموت الموتُ المجازي، كما في (71):

(71) يموت الفقير عدة مرات في اليوم

ولهذا، فتأويل التكرار ملغى في الجملتين (70)، إذ تؤولان على الحصول الواحد. فورود ظروف امتدادية مع «مات» يحيل على مدة من الزمن كان فيها الشخص المعني (الفاعل) يمر بسيرورة تُسلم إلى الموت. وبهذا يتم تأويل الظرف الامتدادي باعتباره يحيل على السيرورة التي أوصلت إلى لحظة الموت.

ب. يعترضنا مشكل آخر بصدد الأحداث اللحظية. لننظر إلى المعطيات التالية:

(72) أ. أعارني زيد الكتاب أسبوعين كاملين

ب. استيقظ الطفلُ ساعتين ثم نام بعد ذلك

ج. فتح النافذة مدة دقيقتين

لا تؤول هذه الجمل على التكرار، ذلك أن الظروف الامتدادية لا تصف هذه الأحداث اللحظية. وما تصفه الظروف هو الحالة التي تحصلت بعد إعارة الكتاب أو بعد استيقاظ الطفل أو بعد فتح النافذة. لهذا تؤول هذه الجمل على الحصول الواحد، لأن المدة الزمنية التي تنعتها الظرف لا تخص الحدث في حد ذاته، وإنما ما نتج عنه.

يجب أن نمثل للفرق بين هذين التأويلين على مستوى التمثيلات المرتبطة بالجمل الموجودة في (72). ويبدو من اللائق أن نفترض أنه في تأويل الحالة الناتجة (وهو نفسه تأويل الحصول الواحد)، تكون الوحدات الدلالية للجملة منظمة بطريقة لا تجعلها تعطينا تأويل حدث لحظي امتد على أكثر من نقطة في الزمن. فالسمة [تمتد على أكثر من نقطة في الزمن] ستكون بالأحرى مرتبطة بالحالة الناتجة (أو المحصلة) بعد إنجاز الحدث اللحظي. وبهذا، لن تنطبق القاعدة (69) بما أن لدينا حالة ناتجة. وهذا التأويل لا يشير إلى تكرار بقدر ما يشير إلى اتساع الحالة الناتجة وامتدادها في الزمن.

خاتمة

تلتقي خلاصات هذا الفصل بالعديد من القضايا التي عرضناها في الفصل الخاص بإسهام المركبات الاسمية في التأويل الزمني-الجهي. وقد نظرنا في هذا الفصل

في نوعين من المعطيات يبدوان متباعدين، ولكنهما متوازيان إلى حد بعيد. فأين يكمن هذا التوازي؟

إن هناك علاقة بين البنية السورية للمركبات الاسمية والتكرار في الأحداث. والمهمة التي تنجزها الأسوار شبيهة بمهمة بعض الظروف. إن العدد الذي يمكن أن «يراه» السور في المركب الاسمي يوازيه في الأحداث -ومن الناحية التأويلية- خاصية [لحظي] التي نفترض أن بعض الأحداث تتضمنها، وهي خاصية يمكن أن تنعتها بعض الظروف فنحصل على تأويل التكرار.

أما التكرار في الأحداث فيمكن أن نستخلص بصدده مجموعة من الأمور، ومنها أن مفهوم التكرار لا تفيده ظروف التردد وحدها، بل تفيده بالأساس البنية الزمنية الداخلية للأحداث القابلة لأن تؤول في بنيات معينة على التكرار. كما أن مفهوم التكرار وارد في جمل لا تتضمن ظرفا ترددياً، كأن تتضمن ظرفا دالا على الامتداد. وما تقوم به ظروف التردد في التأويل الدلالي للجمل هو رسم ثغرة زمنية (مدة زمنية) بين الحصول الأول للحدث والحصول الثاني... إلخ، سواء أكان الحدث لحظيا أم امتداديا. أما ظروف الامتداد فتحدث مع الأحداث اللحظية مددا متقطعة (ثغرات)، وذلك ما يؤدي إلى التأويل التكراري الإجباري. وبدون إقامة هذه الثغرات تكون لدينا حالة ناتجة ممتدة في الزمن، أو سيرورة ممتدة في الزمن. وتقع الأولى بعد الحدث اللحظي، وتقع الثانية قبله.

خاتمة

تقابل تصورات الزمن بناءات نحوية تتشكل في نسق يعكس محتوى هذه التصورات وقيمها. ومن الخصائص العامة للزمن قرينيته، إذ لا يكتسب الزمن قيمته إلا في إطار علاقة (إشارية أو عائدية) تحدده. ومن هنا، فالزمن عبارة عن مقولة ترتيبية قائمة على مفهوم الربط.

وتتعدد الصور الصرفية بتعدد إمكانات التعبير عن الزمن في اللغة العربية، سواء تعلق الأمر بالصور الصرفية التي يرد بها الفعل أو بالصور الصرفية الكبرى التي تحدد ما يمكن أن يساوق الفعل زمنيا، وما لا يمكنه ذلك. ويمكن التعبير عن هذه الإمكانات من خلال نسق لأزمنة الأفعال له محتوى تمثيلي يوافق القيم الدلالية المتباينة.

ومعلوم أن المعالجات القديمة للتنوعات الصرفية في الفعل وما يقابلها من قيم، سواء عند النحاة أو عند المستشرقين، قامت على تصور يقصي معلومات زمنية واردة في وصف الزمن في العربية وفي بناء نسقه. فالنحاة العرب القدماء يعتمدون القيمة الزمنية فقط، والمستشرقون يلجأون إلى القيمة الجهية فقط. وقد دافعنا عن ورود القيمتين معا في وصف نسق اللغة العربية الزمني والجهي، إضافة إلى معلومات زمنية أخرى مثل الوجوه والموجهات.

فإذا نظرنا إلى وقائع الزمن في العربية وجدناها موزّعة على أبواب عديدة (إذا اعتمدنا تبويب النحو القديم). ترد هذه الوقائع في باب الفعل وفي باب النواسخ وفي باب الأدوات وفي باب ظروف الزمن وفي باب الحال والصفة والصلة، من بين أبواب

أخرى. وقد سعينا إلى ربط هذه المعلومات والوقائع ببعضها من خلال اقتراح نسق تمثيلي يتنبأ بتنوع الأشكال الصرفية في الفعل. وقد اعتمدنا في ذلك على نسق ريشنباخ كما طورته العديد من الأعمال الحديثة. وقد سمح لنا هذا النسق بالتمييز بين البنيات البسيطة والبنيات المركبة، كما أسعفنا في التمييز بين صُرفتين للزمن في اللغة العربية، وعلى اقتراح بعض مبادئ الربط داخل التمثيل الزمني لتأمين قيام القراءة الزمنية الملائمة.

ولا يتيح هذا النسق وصف مجموعة من الوقائع الزمنية في العربية. فالنفي، مثلا، تتضمن بعض أنواعه معلومات زمنية تحدد توزيعه وانتقاءه، مثلما تحدد طبيعة الزمن الذي يفيده. ويسري هذا الأمر على مجموعة من الأدوات الأخرى. وقد قادتنا هذه الوقائع إلى اقتراح صرفة ذات أبعاد ثلاثة (زمن وجهة ووجه)، تبعا لما يلاحظ من تنوع في طبيعة التعبير الزمني في العربية (انظر الفاسي الفهري (1988، 1990، 1993)).

وإذا كان التناول الآنف الذكر قادرا على وصف الزمن في الجمل الرئيسية، فإن للجمل المدمجة خصوصياتها الزمنية، وإن كانت تحترم القيود العامة على بنية الزمن. وقد حللنا بعض الجمل الواصفة وساءلنا وجه إسهامها في البنية الزمنية للجملة ككل. وقد استرعى اهتمامنا هنا سؤال أساسي: ما طبيعة تنوع صرف الفعل في جملة الحال وجملة الصفة وجملة الصلة؟

وتبين الوقائع أن هذه الجمل الواصفة قد تتنوع جهيا (مثل جملة الحال)، وقد تتنوع زمنيا (مثل جملة الصلة وجملة الصفة). وعليه، فالحال يعبر عن تناوبات جهية، ولذلك تكون بعض قراءاته قراءات محوَّلة زمنيا. ومن جانب آخر، يبين هذا التناول أن التصور الإقصائي للمعلومات الزمنية (=زمن وإلا فهي جهة) الذي انتقدناه، يمكن أن يسري على الجمل الواصفة وعلى تنوع إحالاتها.

إن الاقتصار على الفعل في وصف النسق الزمني والجهي من شأنه أن يلغي معلومات زمنية أساسية تأتي بها الأسماء، فتنسحب، في إطار من الترابط مع الفعل، على الجملة ككل. لقد بينت العديد من الأعمال إسهام الأسماء في التأويل الجهي بناء على ما تظهره من تناوبات. غير أن هذا الإسهام لا ينحصر في التأويل الجهي، بل قد يتعداه إلى التأويل الزمني. وقد تعرضنا لسؤالين مترابطين يخصان دور الفعل ودور الموضوعات التي يفرع إليها هذا الفعل في إدراج المعلومات الجهية.

وقد دافعنا عن تصور تأليفي يقوم على الجمع بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء، وبيّنا أن بنية المركب الاسمي (وخصوصا حدها وعددها) تفرض تأويلا جهيا

على بعض أنواع الأحداث . وقد اعتبرنا أفعال العمل نواة لتغير التأويل الجهي ، إذ توجد طرق متنوعة لاشتقاق القراءة اللامحدودة ، بيد أنه لا توجد إلا طريقة واحدة لاشتقاق القراءة المحدودة ، إذ ينبغي أن يرد مع فعل العمل بنيةٌ اسمية قادرة على حد الحدث . وعليه ، فالتوازي بين الأسماء والأفعال ، من هذه الناحية ، تواز جزئي وغير كلي . ويدعونا هذا إلى افتراض وجود حساب بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء ، كما يدعونا إلى التمييز بين المستويات التي يقع فيها هذا الحساب بما أن الأسماء ترد في مستويات مختلفة في الجملة .

وللظروف الزمنية دور أساسي في تنوع الإحالات الزمنية ، كما أن لها خصائص نعتية تضبط توزيعها . وقد اقترحنا آليات لتسويغ بعض الظروف الزمنية من خلال بناء موازيات بنيوية للمعلومات الزمنية والجهية . وافترضنا أن بناء نظام تسويغي لظروف الزمن لا ينفصل عن البنية التركيبية والدلالية لمفهومي الزمن والجهة . وقدمنا نموذجا لوصف العلاقات الزمنية والجهية يبرز الإمكانات النعتية لبعض الظروف الزمنية .

وإذا كانت المعلومات الجهية تنتظم في مجالات تأليفية بين الفعل والاسم ، فيتنوع التأويل بالنظر إلى خصائص كليهما وبالنظر إلى المجال الذي وقع فيه التأليف ، فإن تنوع بنيات الأسماء يحسم في قيام العديد من التأويلات الجهية ، ومنها تأويل التكرار . وقد عالجنا : أ) التكرار الناتج عن تفاعل الأسوار في الجملة ، إذ تحمل الأسماء خصائص تسويرية تجعلها تتفاعل فيما بينها فتنتج تأويل التكرار ؛ وب) التكرار الناتج عن التفاعل بين نمط الحدث وبعض الظروف . وقد سعينا إلى إبراز بعض أوجه التوازي بين هذين النوعين من التكرار .

ومن هذه الناحية ، فالدور الذي تقوم به الأسوار هنا شبيه بدور بعض ظروف التردد والتكرار . غير أن هذه الظروف لا تؤدي تأويل التكرار إلا مع أنماط معينة من الأحداث .

تبين كل القضايا التي عالجنا في هذا البحث شساعة مجال الزمن في اللغة العربية ، كما تبرز التعقيد الكبير الذي يطبع الوقائع والمعطيات . ويتطلب التعامل مع هذين الأمرين استخدام أدوات نظرية قادرة على إحلال بعض الوضوح والبساطة في هذه الوقائع ، كما يتطلب تبرير هذه الأدوات ذاتها .

المراجع

الآمدي، سيف الدين أبو الحسن، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.

الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.

الباهي، أحمد (2000)، الحاضر التام في العربية، ضمن الفاسي الفهري وآخرون (إعداد)، **البنى الزمنية وأشكالها**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

برجشتراسر، ج. (1982)، **التطور النحوي للغة العربية**، إخراج رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

بروكلمان، ك. (1977)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.

ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952.

ابن هشام، جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1979.

ابن هشام، جمال الدين، **قطر الندى وبل الصدى**، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
ابن يعيش، أبو البقاء، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ.
بوخلخال، عبد الله، **التعبير الزمني عند النحاة العرب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت.
التوكاني، نعيمة، (1989)، **خصائص المشتقات الجهية، اسم المفعول نموذجا**، د. د. ع.، كلية الآداب ابن امسيك، الدار البيضاء.
التوكاني، نعيمة، (1990)، لسانيات الجهة في اللغة العربية، **الفكر العربي المعاصر**، عدد 80-81.
ثعلب، أبو العباس، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5، بدون تاريخ.
جحفة، عبد المجيد (1992)، «تأويل التكرار في الأحداث في العربية»، ضمن الفاسي الفهري (إعداد)، **مجالات لغوية، الكليات والوسائط**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1994.
جحفة، عبد المجيد (1994)، «الحدث في المفعول»، ضمن الفاسي الفهري (إعداد) **اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1996.
جحفة، عبد المجيد (1999)، «المركب الاسمي والجهة»، ضمن الفاسي الفهري وآخرون (إعداد) **المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.
حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.
حسان، تمام (1973)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء.
الرحالي، محمد (2000)، بنية الجملة الوظيفية: الزمن ومقولات أخرى، ضمن الفاسي الفهري، عبد القادر وآخرون (إعداد)، **البنى الزمنية وأشكالها**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.
الريحاني، محمد عبد الرحمان (1998)، **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار

النفائس، 1974.

السامراني، ابراهيم، **الفعل، زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، ط3، 1983.

سيبويه، أبو بشر عمرو، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988.

السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، الجزء الأول، حققه وقدمه وعلق عليه رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986.

السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، القاهرة، 1976.

عصام، نور الدين (1984)، **الفعل والزمن**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

غاليم، محمد(1999)، **المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

فاخوري، عادل، **المنطق الرياضي**، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985)، **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، **المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1990)، **البناء الموازي**، دار توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر (1997أ)، **المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية**، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1998)، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر وآخرون (1999)، (إعداد)، **المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

الفاسي الفهري، عبد القادر وآخرون (2000)، (إعداد)، **البنى الزمنية وأشكالها**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

الفراء، أبو زكرياء، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، بدون تاريخ.

لايكوف، جورج، وجونسن، مارك (1980)، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1996.

المخزومي، مهدي، (1986)، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2.

المرزوقي، أبو علي، **ألفاظ الشمول والعموم**، تحقيق خليل ابراهيم العطية، دار الجيل، بيروت، 1994.

المطلبي، يوسف (1986)، **الزمن واللغة**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

مهران، محمد، **مدخل إلى المنطق الصوري**، دار الطليعة، بيروت.

موسكاتي، س.، وأولندورف، أ.، وشبيلتر، أ.، وفون زودن، ف.، **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**، ترجمة مهدي مخزومي وعبد الجبار المطلبي، عالم الكتب، بيروت، 1993.

النحاس، مصطفى أحمد، **الضياء في تصريف الأسماء**، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1983.

النحاس، مصطفى، (1979)، **دراسات في الأدوات النحوية**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

ولفنسون، أ. (1980)، **تاريخ اللغات السامية**، دار العلم، بيروت.

Abney, S. (1987), **The Noun Phrase and its Sentential Aspect**, Ph.D. MIT. Cambridge.

Akkal, A. (1993), **Syntactic Derivation of the Inflections of the Verb in Moroccan Arabic**, Doctorat d'Etat Thesis, Faculty of Letters. Ain Chok, Casablanca.

Allwood, J., Anderson, L. G. and Dahl, O. (1977), **Logic in Linguistics**, Cambridge, CUP.

Austin, J. L.(1962), **How to Do Things with Words**, Oxford University Press, NY.

Bach, E. (1981), on Time, Tense, and Aspect : An Essay in English Metaphysics, in P. Cole ed. **Radical Pragmatics**, Academic Press, NY.

Bach, E. (1986), The Algebra of Events. **Linguistics and Philosophy 9.**

Barwise, J.and Cooper, R.(1981),Generalized Quantifiers and Natural Language. **Linguistics and Philosophy, 4.**

Bennett, M. (1981), Of Tense and Aspect: One Analysis, in **Syntax and Semantics 14, Tense and Aspect**, Academic Press.

Benett, M. and Partee. B. (1978), **Towards the Logic of Tense and Aspect in English,** IULC, Bloomington.

Benveniste, E. (1966), Les relations de temps dans le verbe français, in **Problémes de linguistique générale,** Gallimard, Paris.

Bickerton, D. (1981), **Roots of Language**, Ann Arbor: Korama Publishers.

Blachère,R. (1976). **Eléments de l'arabe classique**, Maisonneuve et Larose, Paris.

Blachère, R. et Gaudefroy-Demombynes, M. (1975), **Grammaire de l'arabe classique: morphologie et syntaxe**, Maisonneuve et Larose, Paris.

Bloomfield, L. (1933), **Language**, Holt, Rinehart and Winston, New York.

Borer, H. (1994), The Projection of Arguments, in E. Benedicto and J. Runner, eds., **Functional Projections**, GLSA, Univ. Mass, Amherst.

Bresnan, J. W. (1982), The Passive in Lexical Theory, in J. W. Bresnan, ed., **The Mental Representation of Grammatical Relations**, MIT Press.

Bull, W. (1960), **Time, Tense and the Verb**, University of California Press.

Cantarino, V. (1974), **Syntax of Modern Arabic Prose**, Indiana University Press, Bloomington.

Carlson, L. (1981), Aspect and Quantification, in **Syntax and Semantics 14**.

Carroll, J. B. ed. (1956), **Language, Thought and Reality, Selected Writings of B. L. Whorf**, Cambridge, MIT Press.

Caspari, C. P. (1881), **Grammaire arabe**, trad. par E. Uricoechea, Maisonneuve, Paris.

Chung, S. and A. Timberlake (1995), Tense, Aspect and Mood, in T. Shopen ed., **Grammatical Catégories and the Lexicon**, CUP.

Church, J. (1961), **Language and the Discovery of Reality: A Developmental Psychology of Cognition**, Random House, New York.

Chomsky, N. (1995). **The Minimalist Program**, MIT Press.

Cinque, G.(1999), **Adverbs and Functional Heads, A Cross-linguistic Perspective**, Oxford University Press, New York.

Coates, J. (1983). **The Semantics of the Modal Auxiliaries**. Croom Helm, London and Cambera.

Cohen, D. (1989), **L'aspect verbal**, PUF, Paris.

Cohen, M. (1924), **Le système verbal sémitique et l'expression du temps**, Imprimerie Nationale, Paris.

Confais, J-P. (1991), **Temps, mode, aspect: les approches des morphémes verbauct leurs problémes à l'exemple du français et de l'allemand**. Presses Universitaires du Mirail-Toulouse, Toulouse.

Comrie, B. (1976), **Aspect**, Cambridge University Press. Cambridge.

Comrie, B. (1981), On Reichenbach's Approach to Tense, **CLS 17**.

Comrie, B. (1985a), Reflections on Subject and Object Control, **Journal of Semantics 4**.

Comrie, B. (1985), **Tense**, Cambridge University Press, Cambridge.

Comrie, B. (1991), On the Importance of Arabic for General Linguistic Theory, In Comrie, B. and **Eid**, M.eds, **Perspectives on Arabic Linguistics III**, Benjamins Publishing Company, Amsterdam.

Cooper, R. (1986), Tense and Discourse Location in Situation Semantics. **Linguistics and Philosophy. 9**

Cresswell, M. J. (1985), **Adverbial Modification**, Reidel, Dordrecht.

Dahl, O. (1975), On Generics, In Keenan, E.L., ed. **Formal semantics of Natural** Languages, Cambridge University Press, Cambridge.

Declerck, J. (1991), The Origins of Genericity, **Linguistics 29**.

Demirdache, H. and M. Uribe-Etxebarria (1998), The Syntax of Temporal Relations: A Uniform Approach to Tense, **WCCFL 17**.

Dowty, D.R. (1979), **Word Meaning and Montague Grammar**, Dordrecht, Reidel.

Dowty, D. (1982), Tenses, Time Adverbs and Compositional Semantic Theory, **Linguistics and Philosophy 5.**

Dowty, D. (1986), The Effects of Aspectual Class on the Temporal Structure of Discourse: Semantics or Pragmatics, **Linguistice and Philosophy 9**.

Ducrot, O. (1980), Analyses pragmatiques, **Communications 32**.

Ducrot, O. et al. (1980), **Les mots du discours**, Minuit, Paris.

Emonds, J. (1985), **A Unified Theory of Syntactic Categories**, Foris, Dordrecht.

Enç, M. (1986), Towards a Referential Analysis of Temporal Expressions, **Linguistics and Philosophy, 9.**

Enç, M. (1987), Anchoring Conditions for Tense, **Linguistic Inquiry 18, 4.**

Eisele, J.C.(1990), Time Reference, Tense and Formal Aspect in Cairene Arabic, In Eid, M.eds, **Perspectives on Arabic Linguistics I**, Benjamins Publishing Company, Amsterdam.

Espinal, T. (1987), Modal Adverbs and Modal Scales. **Lingua 72**.

Fassi Fehri, A. (1982), **Linguistique arabe: forme et interprétation**, Publications de la Faculté des Lettres, Rabat.

Fassi Fehri. A. (1987), Case, Inflection, VS Word Order and X' Theory, **Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, vol 1**, Okad Publishers, Rabat.†

Fassi Fehri, A. (1988), Temporal Reference, Finiteness and the Inflectional Structure of S in Arabic, ms. Faculty of Letters, Rabat.

Fassi Fehri, A. (1993), **Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words**, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

Fassi Fehri, A. (1996), Selective Diathesis and Arabic Forms, in A. Fassi Fehri ed.; **Proceedings of the Conference on Situated Languages Technology and Communication** . Publications of IERA, Rabat.

Fassi Fehri, A. (1996b), Constraining the Lexicon of Arabic Forms: Nominalization. Adjectival Passives and Transitives, in A. Fassi Fehri. ed., **Linguistique Comparée et Langues au Maroc**, Publications de la Faculté des Lettres, Rabat.

Fassi Fehri, A. (1997b), Arabic Adverbs, **Recherches Linguistiques, vol 2**, N1.

Fassi Fehri, A. (1997c), Arabic Antisymmetrical adjectives and Possesssive Structure, **Linguistic Research 2, 2.**

Fassi **Fehei**. A. (1998), Layers in the Distribution of Arabic Adverbs and Their Licensing, in Benmamoun. A., M. Eid and N. Haeri (eds), **Perspectives on Arabic Linguistics XI**, John Benjamins, Amsterdam.

Fleischman, S. (1982), **The Future in Thought and Language**, Cambridge Uinversity Press. Cambridge.

Fauconnier. G. (1984), **Espaces mentaux**. Minuit, Paris.

Fillmore, C. (1969), Types of Lexical Information, in **Studies in Syntax and Semantics**. ed. by F. Kiefer, Reidel, Dordrecht.

Fillmore, C. (1975), **Santa Cruz Lectures**, IULC, Bloomington

Fleish, H.(1956), **L'arabe classique, esquisse d'une structure linguistique**, Imprimerie Catholique. Beyrouth.

Fleish, H. (1974), Sur l'aspect dans le verbe en arabe classique, **Arabica XXI, 1.**

Galmiche, M. (1987), A propos de la distinction massif/comptable, **Modèles Linguistiques ix 2**.

Galmiche, M. (1991), **Sémantique linguistique et logique**, PUF, Paris.

Gardies, J.L. (1975), La logique du temps. PUF, Paris.

Giorgi, A. and Pianesi. F. (1991), Towards a Syntax of Temporal Representation, **Pro bus 3.2.**

Grévisse. M. (1986), **Le bon usage**, Duculot, 12ème édition, Paris.

Grice, H. P. (1975), Logic and Conversation, in Cole, P. and Morgan J. L. eds., **Syntax and Semantics 3: Speech Acts**, Academic Press, N Y.

Grimshaw, J. (1990), **Argument Structure**, MIT Press.

Gruber, J. S. (1965/1976). **Lexical Structures in Syntax and Semantics**, North Holland, Amsterdam.

Guenthner F. (1978), Time schemes, Tense Logic and the Analysis of English Tenses, In Guenthner F. and Schmidt, S. J. eds., **Formal Semantics and Pragmatics for Natural Languages**, Reidel, Dordrecht.

Guéron, J. (1993). Sur la syntaxe du temps, **Langue Française,100.**

Guéron, J. et Hoekstra, T. (1988), T-Chains and the Constituent Structure of Auxiliaries, in Cardinaletti, A., Cinque, G. and Giusti, G. eds., **Proceedings of the GLOW Conference in Venice 1987**, Foris. Dordrecht.

Guillaume, G. (1965), **Temps et Verbe, théorie des aspects, des modes et des temps**, Champion. Paris.

Guimier, (1988), **Syntaxe de l'adverbe anglais,** Presses Universitaires de Lille.

Hall. R. A. (1964), **Introductory Linguistics**, Chilton. Philadelphia and New York.

Hamburger, K. (1986), **La logique des genres littéraires**, Seuil. Paris.

Higginbotham, J. (1985), On Semantics, **Linguistic Inquiry**, 16.

Hornstein, N. (1977), Towards a Theory of Tense, **Linguistic Inquiry 8/3.**

Hornstein, N. (1988), **Logic as Grammar**, MIT Press.

Hornstein, N. (1990). **As Time Goes By, Tense and Universal Grammar.** MIT Press, Cambridge, Mass.

Van Hout, A. and T. Roeper (1998), Events and Aspectual Structure in Derivational Morphology, **MIT Working Papers in Linguistics 32**.

Jackendoff, R. (1972), **Semantic Interpretation in Generative Grammar.** MIT Press, Cambridge.

Jackendoff, R. (1983), **Semantics and Cognition**, MIT Press, Cambridge.

Jackendoff, R. (1987), The Status of Thematic Relations in Linguistic Theory. **Linguistic Inquiry 18.**

Jackendoff. R. (1990), **Semantic Structures**, MIT Press, Cambridge.

Jackendoff. R. (1996), Measuring-out, Telicity and Quantification in English, **NLLT 14.**

Jacob, A. (1992), **Temps et langage, essai sur les structures du sujet parlant,** A. Colin, Paris.

Jelinek, M. E. (1981), **On Defining Categories: Aux and Predicate in Egyptian Colloquial Arabic**, Ph. D. dissertation, University of Arizona.

Jespersen, O. (1924), **La philosophie de la grammaire**, tr. A. Culioli, Minuit, Paris.

Joos, M. (1964), **The English Verb: Form and Meaning**, Madison etc., University of Wisconsin Press, Wisconsin.

Kamp, H. (1981), Evénements, représentations discursives et référence temporelle, **Langages 64**.

Kamp, H. and Rohrer, C. (1983), Tense in Texts, in Bäuerle, R., Shwartze C. and von Stechow, A. eds., **Meaning, Use and Interpretation of Languages**, de Gruyter, Berlin.

Katz, J. and J. Fodor, (1963), The Structure of a Semantic Theory, **Language 39.**

Kearns, K. (1991), **The Semantics of the English Progressive**, Doctoral dissertation, MIT.

Klum, A. (1961), **Verbe et adverbe.** Almqvist and Wiksell, Uppsala.

Kratzer, A. (1995), Stage-Level and Individual-Level Predicates, in Carlson and Pelletier, eds., **The Generic Book**, The University of Chicago Press.

Kripke, S. (1972), Naming and Necessity, in Harman, G. and Davidson, D. eds., **Semantics of Natural Language**, Reidel, Dordrecht.

Lawler, J.M. (1972), Generic to a fault, In **Papers from the Eighth Regional Meeting of Chicago Linguistic Society**, Chicago: Chicago Linguistic Society.

Levin, B. and M. Rappaport (1995), **Unaccusativity at the Syntax-Lexical Semantics Interface**, Linguistic Inquiry (Monograph 26), MIT Press.

Levin, B. and M. Rapaport (1986), The Formation of Adjectival Passives, **Linguistic Inquiry 17:4.**

Levinson, S. C. (1983), **Pragmatics**, CUP, Cambridge.

Lewis, G.L. (1967), **Turkish Grammar**, Oxford, The Clarendon Press.

Lo Cascio, V. (1986), Temporal Deixis and Anaphora in Sentence and Text: Finding a Reference Time, in Lo Cascio, V. and Vet, C. eds., **Temporal Structure in Sentence and Discourse**, Foris Publications, Holland.

Lo Cascio, V. and C. Vet, eds., (1986), **Temporal Structure in Sentence and Discourse**, Foris, Publications, Holland.

Lyons, J. (1977), **Semantics**, Cambridge University Press, Cambridge.

MaCawley, J. (1971), Tense and Time Reference in English, in Fillmore and Lanendoen, eds., **Studies in Linguistics**, Holt Rinehart and Winston, New York.

Malotki, E. (1983), **Hopi Time**, Mouton, Amsterdam.

Marantz, A. (1993), A Late Note on Late Insetion, in Kim Y. S. et al., eds., **Explorations in Generative Grammar**, Hankuk, Seoul.

Martin, R. (1971), **Temps et aspect**, Klincksieck, Paris.

May, R. (1985), **Logical Form, Its Structure and Derivation**, Cambridge, MIT Press.

Mazaudon, M. (1988), Temps, aspect et négation en tamang (Népal). in Tersis, N. et A. Kihm (eds), **Temps et aspects,** Actes du Colloque CNRS, Paris, Octobre 1985, Peeters/Selaf, Paris.

McArthur, R. P. (1976), **Tense Logic**, Reidel, Dordrecht.

Meulen, ter. A. G. B. (1995), **Representing Time in Natural Language, The Dynamic Interpretation of Tense and Aspect**, MIT Press, Cambridge.

Miller, G. A. and Johnson-Laird, P. N. (1976), **Language and Perception**, Harvard University Press, Cambridge.

Milner J-C. (1982), **Ordres et raisons de langue**, Seuil, Paris.

Milner, J-C. (1989), **Introduction à une science du langage**, Seuil, Paris.

Mitchell, T. F. and S. Elhassan (1994), **Modality, Mood and Aspect in Spoken Arabic**, Kegan Paul International, London.

Moeschler, J. (1985), **Argumentation et conversation, Eléments pour une analyse pragmatique du discours**, Seuil, Paris.

Moeschler, J. (1993), Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporel et inférence, **Langages 112**.

Mourelatos, A. P. (1981), "Events, Processes and States", in **Syntax and Semantics 14**.

Musan, R. (1995), **On the Temporal Interpretation of Noun Phrases**, Doctoral dissertation, MIT.

Nef, F. (1980), Les verbes aspectuels du français: remarques sémantiques et esquisses d'un traitement formel, **Semantikos 4**.

Nef, F. (1986), **Sémantique de la référence temporelle en français moderne**, Peter lang, Berne.

Nerbonne, J. (1986), Reference Time in Narration, **Linguistics and Philosophy 9**.

Ojeda, A.E. (1991), "Definite Descriptions and Definite Generics", **Linguistics and Philosophy 14**.

Ogihara, T. (1996), **Tense, Attitudes and Scope**, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

Palmer, F. R. (1985), **Mood and Modality**, Cambridge University Press, Cambridge.

Parsons, T. (1990), **Events in the Semantics of English**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Partee, B. (1973), Some Structural Analogies Between Tense and Pronouns in English, **The Journal of Philosophy 70**.

Partee, B. (1984), Nominal and Temporal Anaphora, **Linguistics and Philosophy 7**.

Peled, Y. (1992), **Conditional Structures in Classical Arabic**, Otto Harrassowitz, Wiesbaden.

Pottier, B. (1974), **Linguistique générale, théorie et description**, Klincksieck, Paris.

Prior, A. N. (1968), **Time and Modality**, Oxford University Press, Oxford.

Pustejovski, J. (1989), The Geometry of Events, In C. Tenny (ed), **Generative Approaches to Aspect**, Cambridge, MIT Lexicon Project.

Reichenbach, H. (1947), **Elements of Symbolic Logic**, University of California, Berkeley.

Roman, A. (1990), **Grammaire de l'arabe classique, PUF, Paris.**

Palmer, F. R. (1985), **Mood and Modality**, Cambridge University Press, Cambridge.

Reinhart, T. (1986), Principes de perception des formes et organisation temporelle des textes narratifs, **Recherches Linguistiques 14/15**.

Ritter, E. (1992), Two Functional Categories in Noun Phrases, **Syntax and Semantics 25**.

Searle, J. R. (1972), **Les actes de langage**, Hermann, Paris.

Schlick, M. (1936), Meaning and Verification, **Philosophical Review XLV**.

Schmitt, C. (1995), **Aspect and the Syntax of Noun Phrases**, Ph.D. University of Maryland.

Sinclair, M. (1990), Rules of Conceptual Well Formedness and Optional vs Obligatory Iterativity, **Lingua 80**.

Smith, C. (1978), The Syntax and Interpretation of Temporal Expressions in English, **Linguistics and Philosophy, 2-1**.

Smith, C. (1980), Temporal Structure in Discourse, in Rohrer . E. ed., **Time, Tense ans Quantifiers**, Niemeyer, Tübingen.

Smith, C. (1986), A Speaker-Based Approach to Aspect, **Linguistics and Philosophy 9**.

Smith, C. (1991), **The Parameter of Aspect**, Kluwer Academic Publishers, Holland.

Smith, C. (1993), Observations sur la pragmatique du temps, **Langages 112**.

Sperber, D. and Wilson D. (1982), Mutual Knowledge and Relevance in Theories of Comprehension, in Smith N. V. ed., **Mutual Knowledge**, Academic Press, NY.

Sperber, D. and Wilson D. (1986), **Relevance, Communication and Cognition,** Basil Blackwell, Oxford.

Stowell, J. (1993), Syntax of Tense, ms, University of California, Los Angeles.

Stowell, J. (to appear), The Phrase Structure of Tense, to appear in J. Rooryck & L. Zaring eds, **Phrase Structure and the Lexicon**, Dordrecht, kluwer.

Szabolcsi, A. (1992),The Noun Phrase, Submitted to Kiefer and Kiss, eds., The **Syntactic Structure of Hungarian, Syntax and Semantics Series,** Academic Press.

Tenny, C. (1987), **Grammaticalizing Aspect and Affectedness**, PhD. dissertation, MIT.

Tenny, C. (1994), **Aspectual Roles and the Syntax-Semantics Interface**, Kluwer, Dordrecht.

Tersis, N. and A. Kihm, eds. (1988), **Temps et aspects, Actes du Colloque CNRS,** Paris, 1985, Peters/Selaf, Paris.

Thompson, E. (1994), The Structure of Tense and the Syntax of Temporal Adverbs, **Proceedings of WCCFL XIII.**

Vendler, Z. (1967), **Linguistics in Philosophy**, Cornell University Press, Ithaca.

Verkuyl, H. (1972), **On the Compositional Nature of Aspects**, Kluwer, Dordrecht.

Verkuyl, H. (1988), Aspectual Asymmetry and Quantification, ms., Max Niemeyer Verlag, Tübingen.

Verkuyl, H. (1993), A Theory of Aspectuality, Cambridge University Press.

Verkuyl, H. (1995), Aspectualizers and Event Structure, **OTS Working Papers,** Utrecht University

Vet, C. (1980), **Temps, aspects et adverbes en français contemporain**, Droz, Genéve.

Vet, C. (1988), Temps verbaux et comprehension des adverbiaux de temps: leur contribution à la cohésion du texte narratif, in Nolke, H. ed., **Opérateurs syntaxiques et et cohésion discursive**, Busck, Copenhague.

Vetters, C. (1989), Grammaire générative et textuelle des temps verbaux, **Recherches Linguistiques 18**.

van Voorst, J. (1988), **Event Structure,** Benjamins, Amsterdam.

Vendryes,J. (1923), **Le langage, Introduction linguistique à l'histoire**, La Renaissance du Livre, Paris

Versteegh, K. (1984), **Pidginization and Creolization: The Case of Arabic,** Benjamins, Amsterdam.

Vuillaume, M. (1990). **Grammaire temporelle des récits**, Minuit, Paris.

Weinrich, H. (1973), **Le temps**, Seuil, Paris.

Williams, E. (1980), Predication. **Linguistic Inquiry, 11:1**.

Williams, E. (1981), Argument Structure and Morphology, **Linguistic Review, 1.1**.

Wilson, D. and Sperber, D. (1993), Pragmatique du temps, **Langages 112**.

Wright, W. (1858/1974), **The Grammar of the Arabic Language**. Librairie du Liban, Beirut.

Zagona, K. (1990), Times as Temporal Argument Structure, ms., University of Washington.

